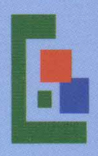
الدكتور وليد كاصد الزيدي

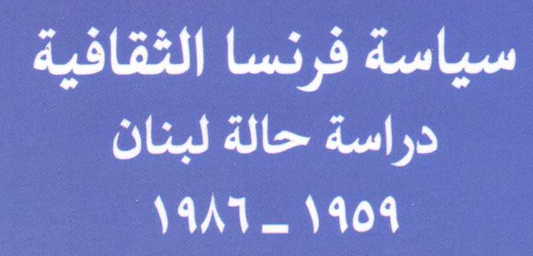
سياسة فرنسا الثقافية

دراسة حالة لبنان

١٩٥٩ ـ ١٩٨٦



منتدى المعارف
alMaaref Forum



سياسة فرنسا الثقافية
دراسة حالة لبنان
١٩٥٩ ـ ١٩٨٦

وليد كاصد الزيدي

دكتوراة فلسفة في تأريخ الفكر السياسي، جامعة بغداد. مدير عام العمليات الانتخابية في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق منذ عام ٢٠٠٧.

يتناول هذا الكتاب سياسة فرنسا الثقافية ومدى تأثيرها في لبنان الذي أُختير أنموذجاً للدراسة. وتكمن أهمية اختيار هذا الموضوع كونه لم يجرِ تناوله من قبل، وإن تم التطرق إليه من قبل الباحثين والدارسين فهو بشكلٍ محدود، ولم يحظَ بقدرٍ كافٍ من البحث والتحليل المعمقين. لذا، توخّيت في هذه الدراسة سدّ الفراغ في هذا الجانب في المكتبتين العراقية والعربية على حدٍ سواء. ولعل أغلب ما كُتب في هذا الموضوع سواء أكان باللغة الفرنسية أم العربية، فكان إما من قِبل كُتّاب ومفكرين وباحثين فرانكفونيين عكسوا وجهة النظر الفرنسية، أو من قِبل آخرين قدّموا وجهة نظر مناهضة لتوجّهات سياسة فرنسا الثقافية بعيداً عن التجرد والموضوعية العلمية التي ينبغي أن يتحلّى بها الباحث العلمي. لذا دأبتُ لدى دراسة هذا الموضوع على التزام الحيادية والتحليل العلمي الموضوعي والمجرد من الميول الشخصية.

إنّ هذا الموضوع يكتسب أهمية كبيرة كونه يسلّط الضوء على جانب أخذ يحظى باهتمام كبير في المنطقة العربية في السنوات الأخيرة، ذلك أن مفهوم التعاون الثقافي مع فرنسا ما انفكّ يثير جدلاً محتدماً بين فريقين؛ أحدهما منتقد ومعارض، وآخر مؤيد ومناصر. ذلك أن طبيعة سياسة العلاقات الثقافية الفرنسية تحمل إشكالاً يحمل بين طيّاته مفاهيم متعددة، وهو محل خلاف بين طائفتين؛ إذ ترى فيه الطائفة **الأولى** صيغة استعمارية جديدة، ولا سيما في بلدان المغرب العربي ولبنان التي عانت الاستعمار الفرنسي أكثر من غيرها. في حين ترى الطائفة **الأخرى** بأنه يمثّل إشعاعاً ثقافياً وتواصلاً حضارياً مع بلدان ناطقة بالفرنسية، وأنه جدار صدّ لمقاومة التحديات الأنكلوسكسونية وجميع أشكال التنميط الثقافي والإعلامي والهيمنة الأنكلوفونية.

وقد جرى اختيار عام ١٩٥٩ كتأريخ لبدء الدراسة، وذلك يعود الى أن فرنسا بدأت تُطوّر سياسة ثقافية واضحة منذ ذلك العام مع تولّي أندريه مالرو منصب أول وزير للثقافة في عهد الجنرال ديغول، إذ أصدر عدة قوانين متعلقة ببيوت الثقافة ومراكزها، فضلاً عن إصدار قوانين حماية التراث ودعم المتاحف الكبرى في فرنسا. في حين أُختير عام ١٩٨٦ كتأريخ لانتهاء الدراسة، نظراً إلى انعقاد أول مؤتمر فرانكفوني في مدينة فرساي في فرنسا الذي حدد مساراً جديداً للسياسة الثقافية من خلال الدول والحكومات الأعضاء في المنظمة الفرانكفونية، وحيث بدأت فرنسا تنتهج منهجاً جديداً في سياستها الثقافية.

منتدى المعارف

بناية «طبارة» ـ شارع نجيب العرداتي ـ المنارة ـ رأس بيروت

ص.ب: ٧٤٩٤ ـ ١١٣ حمرا ـ بيروت ٢٠٣٠ ١١٠٣ ـ لبنان

بريد الكتروني: info@almaarefforum.com.lb



ISBN 978-614-428-019-5

9 786144 280195

سياسة فرنسا الثقافية

دراسة حالة لبنان

١٩٥٩ ـ ١٩٨٦

الدكتور وليد كاصد الزيدي

سياسة فرنسا الثقافية

دراسة حالة لبنان

١٩٥٩ ـ ١٩٨٦

منتدى المعارف
alMaaref Forum

الفهرسة أثناء النشر - إعداد منتدى المعارف

الزيدي، وليد كاصد

سياسة فرنسا الثقافية: دراسة حالة لبنان، ١٩٥٩ - ١٩٨٦/ وليد كاصد الزيدي.

٢٤٠ ص.

ببليوغرافية: ص ٢٢٧ - ٢٤٠.

ISBN 978-614-428-019-5

١. فرنسا - العلاقات الثقافية - لبنان. أ. العنوان.

303

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر منتدى المعارف»

الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٣

منتدى المعارف

بناية «طبارة» - شارع نجيب العرداتي - المنارة - رأس بيروت

ص.ب: ٧٤٩٤ - ١١٣ حمرا - بيروت ٢٠٣٠ ١١٠٣ - لبنان

بريد إلكتروني: info@almaarefforum.com.lb

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يَرْفَعْ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

صدق الله العظيم

(المجادلة: ١١)

إهـــــداء

أُهدي جهدي المتواضع هذا إلى روح والدي المرحوم الأستاذ الدكتور كاصد ياسر الزيدي تغمّده الله بواسع رحمته الذي ألهمني روح السير على طريق العلم والبحث والدراسة . . .

وإلى زوجتي وأبنائي الذين ساندوني طيلة مدّة الكتابة وصبروا حين شُغلت بهذا الكتاب عنهم . . .

وإلى كل من أعانني وشَدّ أزري ولو بالكلمة . . .

وليد . . .

المحتويـات

قائمــة الجــداول

رموز المصطلحات المهمة

-A.C.C.T. = Agence de la Coopération Culturelle et Technique.	وكالة التعاون الثقافي والتقني
-A.U.F. = Agence Universitaire de la Francophonie.	الوكالة الجامعية للفرانكوفونية
-C.I.L.F.L.E. = Conseil International de la Langue Française comme Langue Européenne	المجلس العالمي للغة الفرنسية كلغة أوروبية
-C.S.L.F. = Comite' Supérieur de la Langue Française	اللجنة العليا للغة الفرنسية
-C.F.I. = Canal France International	قناة فرنسا الدولية
-C.S.L.F. = Conseil Supérieur de la Langue Française	المجلس الأعلى للغة الفرنسية
-I.N.A. = Institution Nationale de l'Audiovisuel	المعهد القومي السمعي - البصري
-F.A.P.F. = Fédération des Associations pour Promouvoir le Français	فيدرالية الجمعيات للانتشار الفرنسي
-F.I.P.F. = Fédération Internationale des Professeurs de Française	الاتحاد الدولي لأساتذة اللغة الفرنسية
-O.G.A.M. = Organisation Groupe Africain Malagashi	المنظمة الأفريقية الملغاشية المشتركة
-O.I.F. = Organisation Internationale de la Francophonie	المنظمة الدولية للفرانكوفونية
-U.A.M. = Union Africain Malagashi	الاتحاد الأفريقي الملغاشي
-U.I.J.P.L.F. = Union Internationale des Journalistes de la Presse de Langue française	الاتحاد العالمي للصحافيين والصحافة باللغة الفرنسية
-R.F.I. = Radio France Internationale	راديو فرنسا الدولي
D.L.F. = Défense de la Langue française	«جمعية الدفاع عن اللغة الفرنسية»
-D.D.C. =	«جمعية حق الفهم»
-A.S.S.E.L.A.F. = Associations pour la Sauvegard et l'expansion de la Langue française	«جمعية حماية وانتشار اللغة الفرنسية»

مقدّمـــة

يتناول هذا الكتاب سياسة العلاقات الثقافية الفرنسية، ومدى تأثيرها في لبنان الذي اختير أنموذجاً للدراسة. وتكمن أهمية اختيار هذا الموضوع كونه لم يجرِ تناوله من قبل، وإن تم التطرّق إليه من قبل الدارسين فبشكلٍ محدود، ولم يحظَ بقدرٍ كافٍ من البحث والتحليل المُعمّقين. ولعل أغلب ما كُتب في هذا الموضوع كان باللّغة الفرنسية، أو بالعربية من كُتّاب ومفكرين وباحثين فرانكوفونيين عكسوا وجهة النظر الفرنسية. لذا توخّيتُ أن تسدَّ هذه الدراسة فراغاً في المكتبتين العراقية والعربية على حدٍّ سواء.

يكتسب هذا الموضوع أهمية كبيرة كونه يسلّط الضوء على جانب أخذ يحظى باهتمامٍ كبير في المنطقة العربية في السنوات الأخيرة، ذلك أن مفهوم التعاون الثقافي مع فرنسا ما انفكّ يُثير جدلاً محتدماً بين فريقين، أحدهما منتقد ومعارض، والآخر مؤيد ومناصر، ذلك أن طبيعة سياسة العلاقات الثقافية الفرنسية تحمل إشكالاً يطوي بين طيّاته مفاهيم متعددة، وهو محلّ خلاف بين طائفتين، إذ ترى الطائفة الأولى فيه صيغة استعمارية جديدة، ولا سيما في بلدان المغرب العربي ولبنان التي عانت الاستعمار الفرنسي أكثر من غيرها، في حين ترى الطائفة الأخرى أنه يُمثّل إشعاعاً ثقافياً وتواصلاً حضارياً مع بلدان ناطقة بالفرنسية، وأنه جدار صدٍّ لمقاومة التحديات الأنكلوساكسونية وكل أشكال التنميط الثقافي والإعلامي والهيمنة الأنكلوفونية.

جرى اختيار عام ١٩٥٩ تأريخاً لبدء الدراسة، وذلك بسبب أن فرنسا بدأت تطوّر سياسة ثقافية واضحة منذ هذا العام مع تولّي أندريه مالرو منصب أول وزير للثقافة في عهد الجنرال ديغول، إذ أصدر العديد من القوانين المتعلقة ببيوت الثقافة ومراكزها، فضلاً عن إصدار قوانين حماية التراث ودعم المتاحف الكُبرى في فرنسا، في حين اختير عام ١٩٨٦ تأريخاً لانتهاء

الدراسة، نظراً إلى انعقاد أول مؤتمر فرانكوفوني في مدينة فرساي بفرنسا، الذي حدد مساراً جديداً للسياسة الثقافية من خلال الدول والحكومات الأعضاء في المنظمة الفرانكوفونية تختلف عن السياسة الثقافية لفرنسا التي بدأت تنتهج منهجاً جديداً في هذا المضمار.

أما سبب اختيار الأُنموذج اللبناني في هذه الدراسة، فيعود إلى أن السياسة الثقافية الفرنسية أكثر تأثيراً في لبنان إذا ما قورنت ببلدان المشرق العربي الأخرى، كما ترى فرنسا في لبنان، بشكلٍ خاص، بأنه يمثّل نواتها في الشرق.

كان من أكثر الصعوبات التي واجهتني في البحث والدراسة والتقصّي، عدم توافر المصادر والمراجع في العراق، التي تيسّر دراسة هذا الموضوع، ولا سيما صعوبة البحث عن المصادر في المكتبات بسبب الوضع الأمني - في ما عدا المتوافر من المصادر في المركز الثقافي الفرنسي ببغداد - والصعوبة الأخرى كون أغلب ما كُتب في هذا الموضوع كان باللغة الفرنسية، وما يتطلّبه ذلك من ترجمة وتصحيح لغوي.

مع ذلك، تم تعويض النقص في المصادر عن طريق الزيارات العلمية إلى عددٍ من البلدان العربية حيث حصلت على مصادر من المراكز الثقافية الفرنسية في بيروت وعمّان ودمشق، فضلاً عن مكتب الشرق الأوسط للوكالة الجامعية للفرانكوفونية، والمعهد الفرنسي للشرق الأوسط (Institut Français du Proche - Orient)، وجامعة القديس يوسف في بيروت، وأرشيف صحيفتي النهار والسفير البيروتيتين لدى زيارتي لهما، فضلاً عن مكتبة عبد الحميد شومان في عمّان. ولا بد لي من أن أذكر هنا مدى الترحيب وحسن الاستقبال لدى مراجعتي لهذه المؤسسات التي قدّمت إليّ الدعم والمساعدة في الحصول على المصادر بيسرٍ وسهولة من خلال نظام الاستعارة، أو شراء المعلومات المتّبع في بعضها.

اعتمدتُ في هذه الدراسة على عدد من المصادر التاريخية والسياسية، وذلك نتيجة متطلّبات موضوع البحث الذي غلب عليه طابع دراسة «التأريخ السياسي» في بعض المعالجات، وكان الاعتماد على المنهج «الوصفي - التحليلي»، ومتابعة التسلسل الزمني للأحداث بُغية الوصول إلى فهم ماهية ودوافع وأهداف سياسة فرنسا الثقافية بعامة، وتأثيراتها في لبنان بخاصة، واستنتاج أهميتها ومدى تأثيراتها في هوية هذا البلد.

اعتمدت مصادر الدراسة على كتبٍ عربية ومعرّبة، وموسوعات وأطروحة جامعية وبحوث وندوات ومؤتمرات، ومقالات لصحف ومجلات عربية وأجنبية (فرنسية وإنكليزية)، إذ إن هذه الأخيرة وفّرت لي إحصائيات وأرقاماً ومعلومات مهمة، ولا سيما صحيفة **اللوموند** الفرنسية (*Le Monde*)، ومن أبرز كتب المراجع التي اعتمدت عليها في هذه الدراسة، كتاب لويس دوللو **العلاقات الثقافية الدولية** (الصادر في بيروت عن مؤسسة عويدات) الذي استُخدم في الفصول الأول والثاني والثالث، في حين كان كتاب **التوثيق الفرنسي** (الصادر عن وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية) في أكثر من طبعة محدّثة، من الكتب الغنية بالمعلومات، ولا سيما في استقاء الإحصائيات، واعتمدت عليه في الفصول الثاني والثالث والرابع، وخدمت هذه المؤلفات الدراسة ومنهجها كثيراً، وعدد آخر من الكتب والمصادر ورد تفصيلها في هوامش الدراسة، أعطت الباحث مساحة كبيرة من التفاصيل والحيثيات التي خدمت فصول الدراسة الأربعة، ولا سيما تلك المصادر والمقالات التي تبحث في موضوع الفرانكوفونية من حيث نشأتها وردود الفعل تجاه انتشارها.

تبعاً لإشكالية سياسة العلاقات الثقافية لفرنسا بالخارج، ولا سيما مع البلدان التي استعمرتها، ومنها لبنان، جرى تحليل دقيق لمفهوم الثقافة والسياسات الثقافية بشكلٍ عام، ومن ثمّ محاولة لكشف ماهيتها وتوجّهاتها، كما تم تناول وسائلها وأدواتها ودوافعها وأهدافها.

قُسّمت الدراسة على أربعة فصول، تناول **الفصل الأول** الذي حوى ثلاثة مباحث، لمحة تاريخية عن تأريخ السياسات الثقافية، وجرى تناول تعريف مصطلح ومفهوم الثقافة والسياسات الثقافية وأهميتها، ودراسة الجذور التاريخية للعلاقات الثقافية الدولية وتطوّرها، فضلاً عن دراسة تاريخ العلاقات الثقافية، وبدايات نشوء السياسة الثقافية في فرنسا، وتوجّهات السياسة الثقافية الفرنسية ودوافعها، ومراحل تطوّر السياسة الثقافية الفرنسية بين عامي ١٩٥٩ و١٩٨٦، فضلاً عن طبيعة سياسة فرنسا الثقافية تجاه أفريقيا.

في حين تطرّق **الفصل الثاني**، الذي قُسّم إلى أربعة مباحث أيضاً، إلى دراسة توجّهات وأدوات السياسات الثقافية الفرنسية، متناولاً بدايات عمل البعثات الدينية والتبشيرية والمنظمات والبعثات العلمية والعلمانية، ثم تناول بدايات نشوء اللّغة الفرنسية وانتشارها، ومكانتها عالمياً، وأهم المؤسسات

الداعمة للغة الفرنسية، كذلك تطرّق إلى نشر الثقافة الفرنسية، فضلاً عن البحث في المراكز الثقافية من حيث دورها وانتشارها في العالم، وجرى تناول وسائل الإعلام والاتصال المسموعة والمرئية، والتطرّق إلى أهمية دور الصحافة والكتاب الفرنسي والسينما في فرنسا.

خُصّص **الفصل الثالث** لدراسة السياسة الثقافية الفرنسية في لبنان بوصفه أُنموذجاً في هذه الدراسة، إذ جرى تناول البدايات الأولى للاتصال الثقافي بين فرنسا ولبنان، وأهمية لبنان في سياسة فرنسا الثقافية، ودور البعثات والإرساليات التبشيرية، ودور المستشرقين والرحّالة الفرنسيين في نقل وترسيخ الثقافة واللغة الفرنسيتين في لبنان، وأسباب وتأثيرات هجرة المثقفين اللبنانيين إلى فرنسا، ثم تم تناول أدوات التأثير الثقافي الفرنسي في لبنان في مجالات «نشر اللغة الفرنسية، والتعليم بالفرنسية، والمراكز والمؤسسات الثقافية الفرنسية والفرانكوفونية».

أما **الفصل الرابع** فدرس تأثيرات سياسة فرنسا الثقافية في لبنان من خلال ثلاثة مباحث تناولت واقع التعليم باللغة الفرنسية في لبنان، وتأثيرات سياسة فرنسا الثقافية في وسائل الإعلام في لبنان، وتأثيراتها في الهوية الوطنية والقومية اللبنانية، وأخيراً تأثيرات سياسة فرنسا الثقافية في إيجاد أدب لبناني مكتوب بالفرنسية.

في حين تضمّنت **خاتمة** الدراسة خُلاصة عامة وأهم الاستنتاجات التي توصّلت إليها.

ختاماً، آمل أن أكون قد وُفّقت في عرض مادة هذا الموضوع من جوانبه كافة.

والله من وراء القصد...

الفصل الأول

تأريخ السياسة الثقافية في فرنسا

أولاً: في مفهوم الثقافة والسياسة الثقافية

١ ـ تعريف مصطلح الثقافة

دفعت أهمية الثقافة الاجتماعية بكثير من العلماء والباحثين منذ القرن التاسع عشر إلى محاولة وضع تعريف، أو تحديد لمفهوم الثقافة، لكن تعدد تعريفات الثقافة وتنوّعها جعل محاولة حصرها عسيرة. لذا سيتم تسليط الضوء على عددٍ من هذه التعريفات، وأستهلها بالمدلول اللغوي. يقال: «ثقفت الشيء حذقته»، و«ثقف يثقف ثقافة: فطن وحذق، وثقف العلم في أسرع مدة، أي أسرع أخذه، وثقفه يثقفه ثقفاً: غلبه في الحذق، والتثقيف: الحاذق الفطن». و«ثقف ثقافة: صار حاذقاً، وثقف الكلام فهمه بسرعة»[١].

الواقع أن كلمة الثقافة (Culture) هي واحدة من بين الكلمات التي يكتنفها التعقيد والغموض، فهي مشتقة من اللاتينية (Colère) بمعنى ربّى واعتنى. وتدل كلمة ثقافة بشكل عام على الجانب الفكري من الحضارة. أما كلمة حضارة (Civilization) فتدل على الجانب المادي. على أننا نجد ترادفاً في المفهوم الأنكلوساكسوني للكلمتين، فكلمة (Culture) كثيراً ما تأتي مرادفة لكلمة (Civilization)[٢]. ولعل أول من استعمل هذا اللفظ في الغرب هم

---

(١) مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، ترجمة عبد الصبور شاهين (بيروت: دار الفكر المعاصر، ٢٠٠٠)، ص ١٩.

(٢) تيري إيغلتون، فكرة الثقافة، ترجمة ثائر ديب (اللاذقية: دار الحوار للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧)، ص ١٢.

الألمان، سمّوها (Kultur)، ويريدون بها الحضارة، وقد أخذوا اللفظ من اللاتينية، ويُراد به إصلاح الشيء وتهذيبه وإعداده للاستعمال[٣].

يُميّز علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا في فرنسا بين مدلول الحضارة (Civilisation)، ومدلول الثقافة (Culture) تمييزاً دقيقاً. إذ إن المدلول الأول يُعدّ أكثر شمولاً، وأوسع نطاقاً، لأن الثقافة تنحصر في الأمور الذهنية والمعنوية وحدها، أي إنها تعكس خصوصية شعب من الشعوب من باب الفكر والقيم، في حين تشمل الحضارة الأمور والوسائل المادية أيضاً[٤]. وهو ما يؤكده المفكر السياسي الفرنسي موريس دوفرجيه (Maurice Duverger)، بقوله: «إنه يجب أن تندرج ضمن مفهوم [الحضارة] التقنيات المادية والفكرية»[٥].

في المصطلح الفرنسي، كانت تعني الثقافة في القرون الوسطى «الطقوس الدينية» (Cultes)، ثم عبّرت في القرن الثامن عشر عن التكوين والنمو الفكريين للجماعة والفرد معاً[٦].

لعل أقدم تعريف للثقافة وأكثره انتشاراً ذلك الذي قدّمه إدوار تايلور في نهاية القرن التاسع عشر في كتابه **الثقافة البدائية**، ومفاده أن الثقافة هي: «كل مُركّب يشتمل على المعرفة والمعتقدات والفنون والقانون والعُرف، وغير ذلك من الإمكانيات أو العادات التي يكتسبها الإنسان باعتباره عضواً في المجتمع»[٧].

أمّا المفكر محمد عابد الجابري فيرى أن الثقافة هي «مرّكب متجانس

---

(٣) حسين مؤنس، **الحضارة: دراسة في أصول وعوامل قيامها وتطورها**، عالم المعرفة؛ ١ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٨)، ص ٣٢٤.

(٤) ساطع الحصري [أبو خلدون]، **حول الوحدة الثقافية العربية**، سلسلة التراث القومي. الأعمال القومية لساطع الحصري؛ ١٢، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٢٠.

(٥) Maurice Duverger, *Sociologie de la politique: Eléments de science politique*, thémis: science politique; 1 (Paris: Presses universitaires de France, 1973), p. 102.

(٦) طلال عبد المعطي مصطفى، «علم الاجتماع الثقافي: مفاهيمه وموضوعاته،» **مجلة المعرفة** (دمشق)، السنة ٤٠، العدد ٤٥٥ (آب/ أغسطس ٢٠٠١)، ص ٢١٧.

(٧) مايكل تومسون [وآخرون]، **نظرية الثقافة**، ترجمة علي سيد الصاوي؛ مراجعة وتقديم الفاروق زكي يونس، عالم المعرفة؛ ٢٢٣ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٧)، ص ٩.

من الذكريات والتصوّرات والقيم والرموز والتعبيرات والإبداعات التي تحتفظ لجماعة بشرية تشكّل أمة، أو ما في معناها، بهويّتها الحضارية في إطار ما تعرفه من تطوّرات بفعل ديناميكيتها الداخلية وقابليتها للتواصل أخذاً وعطاءً»[8].

في هذا السياق يُعّرف مالك بن نبي الثقافة بأنها «الجوّ المشتمل على أشياء ظاهرة مثل الأوزان والألحان والحركات، وعلى أشياء باطنة كالأذواق والعادات والتقاليد، بمعنى أنها الجو العام الذي يطبع أسلوب الحياة في مجتمع معيّن، أو سلوك الفرد فيه بطابع خاص يختلف عن الطابع الذي نجده في حياة مجتمع آخر»[9]. وهناك من يعّرفها بأنها «تشمل التراكم الإبداعي عبر مسيرة الحضارة الإنسانية والمعرفة بشتى أنواعها»[10].

هكذا يمكن القول إن الحديث عن الثقافة وثيق الصلة بالحديث عن الحضارة إلى درجة وقوع بعض الباحثين بالخلط بينهما، والرأي الغالب المعتمد اليوم هو أن لكل منهما مفهومه، وإن كان المفهومان متصلين.

إنّ التعريفات التي تم التطرّق إليها تجعل الحضارة تضم في داخلها عدداً من الثقافات المحلية في جامع مشترك يعكس فعل الإنسان فيه مع المكان والزمان، وأسهم في بناء الحضارة عنصر الدين بما وفّره من رؤية كونية، وعنصر اللسان الجامع المشترك، إلى جانب عنصر التقاليد والنُظم والقيم في دائرة واسعة ينتمي الجميع إليها حضارياً، لذا فإن الثقافة في أبسط تعريفاتها هي مجموع عناصر الحياة وأشكالها ومظاهرها في مجتمع من المجتمعات[11].

إن تعدد تعريفات الثقافة نابع ـ في الحقيقة ـ من تباين الدارسين ثقافةً

(8) محمد عابد الجابري، «الثقافة العربية اليوم، ومسألة الاستقلال الثقافي،» ورقة قدمت إلى: وحدة الثقافة العربية وصمودها بوجه التحديات: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها المجمع العلمي العراقي بمشاركة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، ص ٢٠.

(9) مالك بن نبي، شروط النهضة، ترجمة عمر كامل مسقاوي وعبد الصبور شاهين، مشكلات الحضارة، ط ٣ (بيروت: دار الفكر، ١٩٦٩)، ص ٧١.

(10) أسامة عبد الرحمن، المثقفون والبحث عن مسار: دور المثقفين في أقطار الخليج العربية في التنمية، سلسلة الثقافة القومية؛ ٩ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ١٦.

(11) أحمد صدقي الدجاني، «السياسات الثقافية العربية،» الأهرام، ٢٤/١٢/٢٠٠٣.

ومنهجاً، فمنهم من يميل إلى دراسة الثقافة في حد ذاتها والتنقيب عن وظائفها الاجتماعية المُطلقة، وهناك من يرجّح كفة التاريخ ولا يفهم الثقافة إلا من خلال منظورها التاريخي. ويمكن اختصار مفاهيم الثقافة العديدة والمتنوعة في محورين أساسيين: الثقافة بالمعنى الأنثروبولوجي الذي يشمل كل ما يقوم به الإنسان من نشاط فكري أو مادي. أما المعنى الثاني فيرتبط بنوع الأساليب وأشكال القيم التي يبتكرها الإنسان ليُكسب إنسانيته معناها الخاص، وينظّم بها حياته الخاصة والاجتماعية والفكرية والروحية والجمالية، أي إن الثقافة وفق هذا المنظور تشمل مجموع النشاط الفكري والفني بمعناها الواسع، وما يتصل بهما من المهارات والوسائل. فالثقافة بهذا المعنى، بحسب ما يرى الباحث ويقتنع به، هي المعارف والقيم والالتزامات الأخلاقية، وطرائق التفكير والإبداع الجمالي والفني والمعرفي والتقني، وسُبُل السلوك والتصرّف والتعبير.

٢ ـ مفهوم الثقافة والسياسات الثقافية وأهميتها

تحظى الثقافة بأهمية خاصة بما تثيره من نقاش حول وظيفتها ودورها في حياة الإنسان، وفي بناء المجتمعات. وتأتي هذه الأهمية من العلاقة العضوية بين الثقافة والمجتمع، من هنا، تمثّل الثقافة رافداً حيوياً في التمييز بين فرد وآخر، وبين جماعة وأخرى، وبين مجتمع وآخر، بل إن الثقافة هي التي تُميّز الجنس البشري من غيره من الأجناس الأخرى[١٢].

إنّ اهتمام المجتمعات المعاصرة بالثقافة نابع من الدور الذي تؤديه في المجتمع، بل إن الثقافة أصبحت عنصراً فاعلاً في تنمية المجتمع، لذا فإن المجتمعات المعاصرة بدأت توفّر لكل فرد الوسائل الفاعلة حتى يتمكّن من ممارسة النشاطات الثقافية والفنية المختلفة[١٣].

تتصرف بعض الدول الكبرى بشكل آخر، إذ أصبح لديها سياسة حقيقية

---

(١٢) مايكل كاريذرس، لماذا ينفرد الإنسان بالثقافة؟: الثقافات البشرية: نشأتها وتنوعها، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة؛ ٢٢٩ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٨)، ص ١٠.

(١٣) مخلوف بوكروح [وآخرون]، الدليل إلى الإدارة الثقافية (بيروت: دار شرقيات للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦)، ص ١١ ـ ١٥.

للعلاقات الثقافية، مستندة إلى مبادئ وقيادة في اتجاهات معيّنة، فمخططات العمل وتكييف الإنتاج الثقافي والاختيارات الأساسية وتشكيل أُطر متخصصة ومساعدة مالية تدريجية ومقسَّطة، كل هذا يقود إلى تطوير سياساتها الثقافية الخارجية[١٤].

ما يجب الإشارة إليه هو أن السياسات التنموية والسياسات الثقافية تتقارب لتشكل كلاًّ لا يتجزأ، ولعل النظرة الجديدة إلى الثقافة أسهمت في توطيد مبدأ الاعتراف بالحق في الثقافة، باعتباره حقاً من حقوق الإنسان؛ لذا ظهر الكثير من القوانين الدولية التي تشير إلى أهمية الثقافة، كما هو الحال في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإعلان الحق في المبادلات الثقافية، الأمر الذي أضفى على العلاقات الثقافية بُعداً جديداً سواء كان ذلك على المستوى الدولي أم المستوى الوطني[١٥].

أشارت المادة (٢٨) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى أن: «لكل شخص الحق في أن ينال نصيبه بحريّة من الحياة الثقافية الجماعية، وأن يتمتع بالفنون، ويُساهم في التقدم العلمي والنتائج المستفادة منه»[١٦]، ويحتاج حق الإنسان في الثقافة إلى قيام الدولة بواجبها في مجال التوسع الثقافي؛ لذا فإن منظمة اليونيسكو وضعت لمناسبة الذكرى العشرين لإنشائها، تصوراً نهائياً لهذا التطور، بأن نشرت في ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٦، وبالإجماع، وثيقة «إعلان مبادئ التعاون الدولي الثقافي». وجاء في المادة الخامسة من هذه الوثيقة «أن التعاون حق وواجب بالنسبة إلى جميع الشعوب، وجميع الأمم التي يجب أن تتقاسم علومها ومعارفها، سواء كان هذا التعاون ثنائياً أم متعدد الأطراف، إقليمياً أم عالمياً»[١٧].

أكدت دراسة وردت في تقرير اليونيسكو لعام ١٩٦٩، تناولت «الحق في

(١٤) لويس دوللو، العلاقات الثقافية الدولية، ترجمة بهيج شعبان؛ مراجعة هنري زغيب، زدني علماً؛ ٦٤ (بيروت: منشورات عويدات، ١٩٧٤)، ص ٤٩.

(١٥) العلالي الصادق، العلاقات الثقافية الدولية: دراسة سياسية قانونية (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٦)، ص ٨١.

(١٦) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: مجموعة صكوك دولية (نيويورك: الأمم المتحدة، ١٩٩٣)، مج ١، ص ١.

(١٧) دوللو، العلاقات الثقافية الدولية، ص ٣٤ ـ ٤٠.

الثقافة»، الأهمية الكبيرة للثقافة، مشدّدة على أن لكل فرد الحق بالحصول عليها، أي الحصول على المعرفة والمعلومة والتعليم - وفقاً لما أشار إليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة (٢٧) منه - كما إن تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء للتنمية الثقافية ورد ذكرها في التقرير نفسه المتعلق أساساً بالترجمة، ونشر الأعمال الأدبية والتبادل الثقافي، لكن الحاجة إلى دعم التنمية الثقافية مادياً ظهر واضحاً على نحو متزايد في نشاطات اليونيسكو على مر سنوات السبعينيات[١٨].

من الجدير بالذكر أن مفهوم التنمية للموارد الذاتية، كان حجر الزاوية في تقرير اليونيسكو لعام ١٩٧٧ - ١٩٧٨، إذ أنشأ رابطاً بين الثقافة والتنمية للبلدان المستقلة حديثاً، التي هي في طريقها إلى التنمية. حيث تمثّل الثقافة الطريقة الوحيدة الممكنة نحو التقدّم باتجاه تحقيق الخطة السياسية والأهداف في المجال الاقتصادي. وأُدرجت الفقرة (٢) من المادة (١) المتعلقة بالتعليم والفقرة (٢)، المادة (١) المتعلّقة بالعلوم الاجتماعية على تقرير عام ١٩٧٧ - ١٩٧٨، كلتاهما تحت عنوان «تقدير واحترام الهوية الثقافية»، ناظراً إلى احترام الهوية الثقافية من حيث الخيارات السياسية والاقتصادية، وليس مجرد الجمالية، ورأوا فيه شرطاً مسبقاً لإقامة علاقات ثقافية واقتصادية أكثر عدلاً بين الأمم[١٩]. ولعل الاختلاف الكبير حول مفهوم الثقافة، ومن ثمّ مفهوم العلاقات الثقافية لدى الدول، أو لدى المنظمات الدولية الشاملة، أو المتخصصة، أنتج ظهور مفاهيم مختلِفة مسايرة للانقسامات الموجودة عالمياً، مثل الانقسام العالمي إلى شرق وغرب، أو شمال وجنوب، والانقسام العالمي إلى دول متقدمة، وأخرى متخلفة، ما أسفر عن عدم الاتفاق عليها، أو على دورها في العلاقات الدولية. وظهرت ثلاث نظريات متباينة لكل منها أسسها وغاياتها، أولاها تتمثل في «المركزية الثقافية»، وأساسها عنصري عرقي، يؤكد التفاضل بين الثقافات، واستخدمت من طرف الاستعمار القديم والجديد على حد سواء، وهي اليوم تعود بوجه آخر تحت مصطلح العولمة. أما الثانية فهي

---

(١٨) ألبير بابيه، تاريخ إعلان حقوق الإنسان، ترجمة محمد مندور (القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٠)، ص ١٣٦.

(١٩) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization [UNESCO], *L'UNESCO et la question de la diversité culturelle: Bilan et stratégies, 1946-2004*, sous la dir. Katérina Stenou (Paris: UNESCO, 2004), p. 122.

نظرية «النسبية الثقافية»، التي تدافع عن فكرة الاختلاف والحق فيه والاعتراف بالآخر المغاير، مُنكرة وجود عوامل مشتركة في الثقافة الإنسانية الحالية. وآخرها نظرية (موقف التعارف)، وأساسها مستمَدّ من النظرة القرآنية للعلاقات بين الناس والثقافات، وطريقة فهم الاختلاف بين الشعوب والقبائل والأمم، فالفطرة الإنسانية واحدة من حيث الأصل، ومتعددة من حيث الزمان والمكان، ما يدفع إلى التعاون والتفاعل الإيجابي مع بقية ثقافات الأجناس الأخرى لفائدة الكل. يقول القرآن الكريم: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾[٢٠]. وانطلاقاً من النظريات الثلاث يمكن بحث دور السياسات الثقافية مع تبيان أهميتها وما تُضيفه هي نفسها كعامل مهم في تحقيق وتعميق السلم والأمن الدوليين، اللذين هما هدفان من أهداف العلاقات الدولية[٢١]. مع أن العلاقات الدولية والسياسة الدولية قائمة على أساس التعاون والصراع، مثلما هي قائمة على أساس تحقيق الأمن والسلم الدوليين.

لا بدّ من الإشارة إلى أن السياسات الثقافية هي عبارة عن «نسق من التوجيهات المخططة تقود إلى تحقيق أهداف ترتبط باحتياجات ثقافية عبر مشروعات وأنشطة محددة. وهي غالباً ما تحوي في إطارها المشروع الثقافي الذي يشير إلى نسق من المعايير والقيم العامة التي تحكم وتشكّل مجمل الحياة في مجتمع ما، ويرتبط بمنظور أيديولوجي محدد. وضمن وعائه الواسع يندرج العمل الثقافي الذي يُشير إلى النشاط الثقافي الذي تقوم به، أو ترعاه أجهزة الدولة، بخاصة أجهزة وزارات الثقافة في معظم بلدان العالم، وذلك وفقاً لاعتبارات تؤكد أن السياسة الثقافية تقوم على التفكير المنظم الذي يوجّه الأنشطة والمشروعات في ميادين العمل الثقافي لبلوغ الأهداف التي يتطلّع المجتمع والأفراد إلى تحقيقها في ضوء الظروف والإمكانات المتاحة»[٢٢].

أعادت اليونيسكو التفكير في السياسات الثقافية، كما أعادت تشكيلها، بحيث نقلت الثقافة من الواقع المهمَّش إلى صميم عمليات صنع القرار،

---

(٢٠) القرآن الكريم، «سورة الحجرات، الآية ١٣.

(٢١) الصادق، العلاقات الثقافية الدولية: دراسة سياسية قانونية، ص ٩٠.

(٢٢) Pierre-Antoine Pontoizeau, *La Communication culturelle* (Paris: A. Colin, 1992), pp. 51-53.

بحيث أصبحت الثقافة عنصراً دائماً في التنمية والسياسات الوطنية[٢٣].

إنّ أهم سِمة جديدة في منهاج دراسة الثقافات هو الجزء الذي يشير إلى التباين واختلاف الثقافات. وكجزء من هذا التوجه الجديد، جرى بذل جهود لتعميق دراسة الثقافات الإقليمية، وزيادة دعم الجوانب الثقافية للمناطق التي هي في حدّ ذاتها مراكز منوّعة، والتي توجد فيها تأثيرات وإسهامات ثقافية مختلطة ومتنوّعة. ولعل مسألة التنوّع الثقافي كثيراً ما تم إغفالها، أو التهوين بشأنها في زمن ما بعد الحرب العالمية الثانية، في حين أنّ الخطة المتوسطة الأجل الموضوعة من قبل اليونيسكو ١٩٧٧ ـ ١٩٨٢ لتحديد عدد من هذه القضايا، تضمّنت أهدافاً عكست الأولويات المُتعلّقة بموازنة نهج الثقافات في خلال هذه الحقبة[٢٤].

ترى اليونيسكو أن تنوّع نطاق السياسة الثقافية، لا بدّ من أن يتجاوز مسؤوليات وزارات الثقافة في حكومات الدول، ولا بد من تغيير النظرة إلى السياسة الثقافية، إذ يجب أن تصبح هذه السياسات أداةً لتحقيق الديمقراطية الثقافية التي تكفل حرية الإبداع، ما يعني أن التصوّر الجديد للسياسة الثقافية يتضمن عدداً من الدلالات السياسية، منها الحوار الذي يُعَد أمراً جوهرياً، عندما يقوم على مبدأ الشراكة في المحافظة على الذاتية الثقافية وعلى الانفتاح، مع ضرورة الاقتناع بأن على الحكومات أن تكون في خدمة الثقافة بدلاً من أن يكون كل شيء وفق سياسة الحكومة، وأظهرت بعض الدراسات التي صدرت عن اليونيسكو، أو اطّلعتْ عليها المنظمة، وتحولت في ما بعد إلى تفاعلات ملموسة بين الثقافة والتنمية. ذلك أن التنمية المستدامة والانتعاش الثقافي أمران مرتبطان ومتلازمان، ولا يصحّ الفصل بينهما[٢٥].

لعل هذا المفهوم والتوجّهات التي ترعاها اليونيسكو منذ تأسيسها، ظل أغلبها يجري تداوله في الجانب النظري، ولم يطبق منها على أرض الواقع إلّا النزر اليسير في عدد من البلدان الأوروبية الأكثر اهتماماً بالسياسات

---

(٢٣) «السياسة الثقافية وتبدّل مفاهيمها،» في: هاني العمد، **السياسة الثقافية في الأردن** (باريس: منشورات اليونسكو، ١٩٨١)، ص ٣٣.

(٢٤) UNESCO, *L'UNESCO et la question de la diversité culturelle: Bilan et stratégies, 1946-2004*, p. 143.

(٢٥) العمد، المصدر نفسه، ص ٣٥.

الثقافية، ومنها فرنسا، على الرغم من أنها لم ترقَ إلى مستوى الطموح الذي ورد في الدراسات التي قُدمت من قبل اليونيسكو.

أدّت هذه التوجهات إلى اتساع العملية التمويلية، وأصبحت تتطلب نوعاً من الإدارة الاقتصادية للثقافة تسير بالتوازي مع السياسة الثقافية. في هذا السياق يمكن الإشارة إلى أن التمويل الثقافي يتم بطريقتين:

الأولى، تتّبعها الدول ذات الاقتصاد الموجّه التي تجعل القضية الثقافية كلها في يد الدولة، وتتولّى تمويل الثقافة وإدارتها التي تصل إلى درجة جعل المثقف المبدع موظفاً في أجهزتها. وعلى الرغم من أنها قد تستخدم الثقافة لهدف سياسي، وقد لا تنشر إلا ما يروق لها، لكنها، من جهة أخرى، تفتح المجال أمام جماهيرها للاستفادة من الإنتاج الثقافي. مثال ذلك البلدان الاشتراكية، ولا سيما بعد الحرب العالمية الثانية، وتحديداً في زمن الحرب الباردة.

أما **الطريقة الثانية**، فتتّبعها الدول ذات الاقتصاد الحر، وتقوم بتمويل بعض النشاطات الثقافية مثل المتاحف والمعارض والمسارح والمكتبات العامة، كما في فرنسا وبريطانيا. ويشكّل القطاع الخاص رافداً مهماً في هذه المجتمعات، حيث يقوم بدعم النشاطات الثقافية وتمويلها. ويتيح هذا النوع من التمويل جانباً واسعاً من الحرية يفسح المجال للمبدعين للتعبير عن طاقاتهم وقدراتهم الإبداعية. وعلى الرغم من هذه المزايا، إلا أنه قد يضع الثقافة تحت وطأة الطبقات الاجتماعية المسيطرة[٢٦].

الواقع، يدفعنا الحديث عن التمويل الثقافي إلى تناول مفهوم رعاية الفنون والآداب الذي يبدو أنه يرتكز على صيغتين: الرعاية من منطلق خيري (Mécénat)، والرعاية (Sponsoring) من منطلق دعائي ربحي. وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الرعاية له أكثر من مدلول، إذ يبدو أن للمصطلح الفرنسي Mécénat دلالة المضمون الخيري، في حين ينطلق المصطلح الإنكليزي Sponsoring من اعتبارات، أو مضمون تجاري، أي إن الأول يرتبط برعاية النشاط الثقافي، في حين يرتبط الثاني برعاية الجوانب التجارية[٢٧].

---

(٢٦) Pontoizeau, *La Communication culturelle*, pp. 51-53.

(٢٧) *Dictionnaire encyclopédique des sciences de l'information et de la communication*, sous la dir. de Bernard Lamizet et Ahmed Silem (Paris: Ellipses, 1997), p. 360.

إنّ اهتمام دولةٍ ما بتأمين نشر ثقافتها الوطنية هو الاهتمام الأول في سياسة العلاقات الثقافية لهذه الدولة، وفي الوقت نفسه يزداد إفساحها المجال للمعونة الثقافية والفنية من الدول الأخرى. وكذلك من خلال مساعدة اليونيسكو الثقافية، غير أن مؤسسات أخرى متخصصة وجماعات إقليمية تميّز بسهولة اهتمام بلدان عدة، هي أقل تطوراً بوجهٍ عام. إذن، كل سياسة ثقافية يجب أن توفق بين أمرين: **الأول** وطني يهدف إلى تألق لغة، وطرق تفكير، ومدنية؛ **والآخر** إيثاري، ومبشِّر، مهمته حمل مشاركة كل بلد في النمو التربوي الثقافي إلى الجماعة البشرية(٢٨).

في هذا السياق، أظهرت بعض الدراسات أن الولايات المتحدة الأمريكية هي البلد الغربي الأقل ميلاً إلى التدخل الحكومي المباشر في الثقافة، فلم يتجاوز الدعم الثقافي ثلاثة دولارات سنوياً للفرد الواحد، مقابل اثنين وثلاثين دولاراً في فرنسا، وتسعة دولارات ونصف في بريطانيا. لكن تحمُّل التكاليف غير المباشرة في شكل تخفيض الرسوم تبيّن مشاركة السلطات الأمريكية في تمويل الثقافة إلى ثلاثة عشر دولاراً. وهنا يمكن الحديث عن أُنموذجين متعارضين: الأنموذج الأنكلوساكسوني الأقل تدخّلاً، والأنموذج الأوروبي الذي يميل إلى التدخّل. ولعل التمييز بين هذين الأنموذجين يأخذ طابعاً كمياً، فـ **الأول** (الأنكلوساكسوني) يُفضّل دفع الإعانات لمؤسسات مستقلة مكلّفة بتوزيعها على المؤسسات المحتاجة، في حين تتولّى في **الثاني** (الأوروبي، الفرنسي تحديداً) وزارات الثقافة إدارة هذه الإعانات بشكل مباشر. وهناك أنموذج ثالث يحتلّ موقعاً وسطاً بين الأنموذجين المذكورين، ويميل إلى تفويض مهمة السياسة الثقافية إلى هيئات إقليمية. ففي ألمانيا مثلاً، ساد تقليد اللامركزية بحسبانه المكان المُفضّل لتعريف هذه السياسة وتحديدها. أما على المستوى المركزي فإن السلطات ظلت تحتفظ ببعض المجالات مثل حقوق المؤلف ومساعدة قطاع السينما، ووضع السياسات الضرائبية. أما في إيطاليا فتمارس ثماني وزارات مسؤوليات ثقافية، في حين تتولى وزارة الثقافة مهمة التراث. والواقع أن أغلب البلدان الغربية وتحت تأثير (الليبرالية الجديدة)(٢٩)، التي

---

(٢٨) دوللو، العلاقات الثقافية الدولية، ص ٤٢.

(٢٩) **الليبرالية الجديدة**: وهي اتجاه جديد ومذهب اقتصادي أيديولوجي ظهر في العقدين الأخيرين في الولايات المتحدة وبريطانيا. ولعل أهم عنصر جديد في هذا المذهب هو دعواه التي تبشر بأنموذج جديد للدولة، تمارَس السلطة فيه على أساس مبدأ «الكوفيرنانس» (governance)، =

اجتاحتها في خلال الثمانينيات، ظهرت أكثر تردداً إزاء مفهوم السياسات الثقافية، ذلك أن وزارات الثقافة لا تتوافر على إمكانات مالية تجعلها تتدخل في الشؤون الثقافية، من منطلق أن الدولة لا تستطيع دعم سوى فن رسمي، أما الشؤون الثقافية فتظل تابعة للمبادرات الخاصة، مثل شبكات الإعلام وغيرها. من هنا، يؤدي التمويل الخاص دوراً مركزياً وضرورياً في التنمية الثقافية للبلد. وإذا كانت الرعاية قد نشطت منذ سنوات، وتطورت بشكل لا يُستهان به، فإنها لا تشكِّل مع ذلك المحرك الأساسي للقطاع الثقافي. وتظل الثقافة تتبع التمويل الخاص، ولا سيما أن التقاليد الأنكلوساكسونية كانت دائماً تعتمد على هذا النوع من التمويل، حيث يُلحَظ الحضور الدائم لبعض العائلات الكبيرة التي كانت ترصد جزءاً من مالها الخاص للتراث الثقافي البريطاني. فهناك عدد من المتاحف أنشئت بفضل الرعاية الخيرية. وفي المقابل تقوم الحكومة بخفض الضرائب على ثروات العائلات الراعية للتراث الفني. وقد عرفت الرعاية تطوراً ملحوظاً، وأخذت أشكالاً مختلفة مثل الدعاية الربحية (Sponsoring)، حيث تقدم المؤسسات دعماً مالياً إلى الهياكل والتظاهرات الثقافية مقابل خدمات الدعاية(٣٠).

مما تقدَّم، نرى أن مفهوم السياسة الثقافية يختلف من بلدٍ إلى آخر، فضلاً عن أن أهمية الثقافة وإدارة السياسة الثقافية هو الآخر يحظى باهتمام متفاوت بين مختلف البلدان، في حين نرى أن فرنسا لم تدّخر جهداً في سبيل دعم الثقافة في الداخل والخارج على حدٍّ سواء، وأنفقت الأموال وهيَّأت الطاقات البشرية والمادية، وأنشَأت المؤسسات المتخصصة بالثقافة في داخل فرنسا، ونشرت العديد منها في الخارج، ولا سيما المراكز الثقافية. كل ذلك جعلها من بين أبرز البلدان المهتمة بالثقافة والرائدة في هذا المجال، التي وظّفته في الحصول على أهداف ومكاسب سياسية حققتها في ما بعد، وهو ما سنأتي على تناوله في موضع لاحق من هذه الدراسة بشيء من التفصيل.

= الذي يعني ممارسة السلطة والإدارة والتوجيه في آنٍ واحد. على غرار شركات المُساهمة في النظام الرأسمالي ذي التقاليد الأنكلوساكسونية. انظر: اجتماع الخبراء حول الحكم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفقر، القاهرة، ١١ ـ ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١: ندوة عقدتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة (الإسكوا)، سلسلة دراسات مكافحة الفقر؛ ١٤ (نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠٠٢).

(٣٠) بوكروح [وآخرون]، الدليل إلى الإدارة الثقافية، ص ١٦ ـ ٢٨.

ثانياً: الجذور التاريخية للعلاقات الثقافية الدولية

١ ـ تطوّر العلاقات الثقافية

قبل تناول تاريخ العلاقات الثقافية، لا بد لنا من التطرّق إلى تعريف العلاقات الدولية بشكلٍ عام، وهي التي تشّكل وعاءً للعلاقات الثقافية الدولية، إذ نجد تعريفات متعددة، فهناك من يعرفّها بأنها «مجموع التفاعلات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية بين أطراف فاعلة (دول، منظمات دولية وغيرها) في ضمن إطار النظام الدولي»[(٣١)].

على الرغم من أن معاهدة وستفاليا (Westphalia)[(٣٢)] كانت قد فتحت باباً جديداً في مجال العلاقات الدولية، ووضعت أسساً لتحديد حقوق الدول الأوروبية، إلا أن أغلب المختصين في ميدان العلاقات الدولية يرجعون تطور العلاقات الثقافية الدولية إلى زمن استعادة السيادة لمعظم البلدان الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية[(٣٣)].

---

(٣١) Daniel J. Kaufman, Jay M. Parker and Kimberly C. Field, eds., *Understanding International Relations: The Value of Alternative Lenses*, 4th ed. (New York: McGraw-Hill, 1999), p. 770.

(٣٢) صلح وستفاليا الذي تم في ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٦٤٨ و٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٦٤٨، هو اسم عام يطلق على سلسلة من المعاهدات دارت المفاوضات بشأنها في مدينتي مونستر وأسنابروك في وستفاليا. وقد أنهت هذه المعاهدات حرب الأعوام الثمانين وحرب الأعوام الثلاثين، ووقّعها مندوبون عن الإمبراطورية الرومانية المقدسة، وفرنسا، والسويد، والإمارات البروتستانتية التابعة للإمبراطورية الرومانية المقدسة. وبموجبها كسبت فرنسا إقليم الألزاس، واستولت السويد على بومرانيا الغربية، واستولت دوقية براندنبورغ على بومرانيا الشرقية، واعترف باستقلال سويسرا ومملكة البلاد المنخفضة أو هولندا. ومن أهم ما حققته معاهدة وستفاليا:

١. استقلال الدول بعضها عن بعض، بحيث يحق للدولة أن تمارس سياستها في إقليمها من دون تدخل أجنبي، سواء كان نابعاً من الكنيسة أم من دولة مجاورة.

٢. إقرار مبدأ المساواة بين الدول المستقلة.

٣. تعتبر فاتحة لما سُمّي في ما بعد بدبلوماسية المؤتمرات. فمعاهدة وستفاليا كانت نتيجة أول اجتماع عقد في هيئة مؤتمر بين رؤساء الدول من ملوك وأمراء.

٤. الإعلان عن فكرة التوازن الدولي في أوروبا باعتبارها قاعدة أساسية لحفظ السلم والتعاون الدولي ضد أي دولة تقوم بمحاولة خرق هذا المبدأ.

٥. إقرار إقامة سفارات دائمة تحل محل السفارات المؤقتة.

٦. تدوين قواعد القانون الدولي العام وتسجيلها في المعاهدات. انظر الموسوعة الحرة «ويكيبيديا» على الإنترنت: <http://ar.wikipedia.org/wiki>.

(٣٣) Stephanie G. Neuman, *International Relations Theory and the Third World* (New York: St. Martin's Press, 1998), p. 123.

مما تجدر الإشارة إليه هو أن العلاقات الثقافية بين الدول موجودة منذ زمن بعيد، وهي سابقة لتأسيس «مديريات العلاقات الثقافية» في فرنسا أو ألمانيا أو إيطاليا، والمجلس البريطاني في إنكلترا، أو وكالة الإعلام في الولايات المتحدة، لكن المبادلات الثقافية اتخذت تدريجياً شكلاً جديداً مع الربع الأخير من القرن التاسع عشر. إلا أن الأشخاص والجماعات الخاصة كانت هي المحرك في بادئ الأمر، وأدّت مبادرتها في فرنسا إلى إنشاء التحالف الفرنسي (L'Alliance française)[٣٤]، الذي هو عبارة عن رابطة تهدف إلى نشر اللغة الفرنسية في المستعمرات الفرنسية وفي بلدان أخرى أُسست منظمات وجمعيات مماثلة وعدد من مؤسسات التعليم. أما المحاولة الأولى نحو تأسيس تعاون دولي في المجال الثقافي والتربوي فيعود تاريخها إلى عام ١٩١٣، حين اقترحت حكومة هولندا عقد اجتماع يكون هدفه إنشاء «منظمة دولية للتربية»؛ لكن هذه المحاولة اندثرت إثر اندلاع الحرب العالمية الأولى. وابتداءً من عام ١٩١٩ تطوّرت اتجاهات الدول إلى الاهتمام بمسألة العلاقات الثقافية، ففرنسا حولّت «مكتب المدارس» عام ١٩٢٠، الذي كان يعمل في «الكيه دورسيه» (Quai d'orsay)[٣٥]، إلى «دائرة الأعمال» من أجل أن يختص بدعم الجوانب الثقافية[٣٦].

إنّ لفرنسا مكانة معترفاً بها من قِبَل الآخرين في مجال الثقافة، على الرغم أنه بقيت لبريطانيا أولوية في اللغة الإنكليزية. إن مجابهة السياسات الوطنية ودراسة التعاون الثقافي في إطار منظمة اليونيسكو وجماعات إقليمية أو متخصصة تُعبّر كلها عن أهمية العلاقات الثقافية في العلاقات الدولية[٣٧].

٢ ـ في دراسة تاريخ العلاقات الثقافية

في إطار دراسة تاريخ العلاقات الثقافية الدولية، هناك من يرى أن

---

(٣٤) يعرّفها قاموس لاروس الفرنسي أنها رابطة أسست في عام ١٨٣٣، تهدف إلى توسيع نفوذ فرنسا في الخارج من خلال نشر اللغة والثقافة الفرنسيتين. انظر: *Le Petit Larousse* (Paris: Larousse, 1982), p. 1475.

(٣٥) مقرّ وزارة الخارجية الفرنسية.

(٣٦) دوللو، **العلاقات الثقافية الدولية**، ص ١٣ ـ ١٥. لمزيد من التفاصيل، انظر: Christian Delacampagne et Robert Maggiori, dirs., *Philosopher: Les Interrogations contemporaines, matériaux pour un enseignement*, histoire de la pensée, nouv. éd. (Paris: Fayard, 2000), pp. 407-417.

(٣٧) دوللو، المصدر نفسه، ص ٥٨ ـ ٥٩.

الاهتمام الجاد بالثقافة بدأ في مرحلة الحرب العالمية الأولى، التي تركّزت خلالها العلاقات الدولية في حيّز جغرافي متقارب ومُناخ حضاري متشابه وتيار ليبرالي سياسي غربي واحد، تجسّد من خلال قوانين ومواثيق دولية وهيئات تكفّلت بها، مثل المعهد الدولي للتعاون الفكري[٣٨] الذي أُسس في عصبة الأمم آنذاك؛ ومع أنه كان على نطاق محدود، فهو على الأقل أول نُواة للتقارب الثقافي في أوروبا[٣٩].

إلا أنّ هذه العلاقات الثقافية انقطعت وتوقّفت بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية، وحتى انتهائها، حيث أعيد النظر فيها من جديد، فتم استئنافها برؤية جديدة وتطور كمّي ونوعيّ، ما أدى إلى ظهور منظمة اليونيسكو في عام ١٩٤٦، التي يرجع سبب نشوئها إلى الويلات الاجتماعية والصدمات النفسية والدمار الاقتصادي التي أحدثتها الحروب، وكذلك تنامي موجة التحرر الوطني التي ظهرت بموجبها دول متحررة، لها ثقافات وحضارات مختلفة عن ثقافة الغرب، فكانت دافعاً في رغبة البشرية في إقامة سلام دائم يكون أساسه ودعامته الثقافة لما لها من دور أساس في تحقيق التفاهم والتعايش الدوليين[٤٠].

ترى اليونيسكو أن السياسة الثقافية ـ كانت في العقود الماضية مقسمة تقسيماً جامداً وتعتمد على الإحصاءات التي تؤدي إلى تنميط التصنيفات، وإلى رؤية كمية للثقافة لا إلى نوعها ـ بحاجة إلى ضرورة توسيع البُنى الثقافية، والحد من التدخل الحكومي، المركزي منه والإقليمي والمحلي. كما دعت إلى ضرورة قيام مؤسسات كبرى مثل الهيئات والمنظمات المهنية، والكتّاب والمؤيدين للثقافة بجميع أصنافهم، جنباً إلى جنب مع ما تقوم به الحكومة،

---

(٣٨) أنشئ المعهد الدولي للتعاون الفكري في باريس عام ١٩٢٥ ليكون الجهاز التنفيذي لهذه اللجنة بعد أن بدأ التفكير الدولي بإنشاء منظمة تربوية ثقافية مع السنوات الأولى لقيام عصبة الأمم التي أصدرت قراراً بتشكيل لجنة دولية للتعاون الفكري في الرابع من كانون الثاني/ يناير ١٩٢٢، ثم وبعد زوال عصبة الأمم إثر نشوب الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩، وقيام الأمم المتحدة بديلاً منها في عام ١٩٤٥، تم عقد مؤتمر آخر في لندن أواخر العام نفسه للتحضير لإنشاء منظمة دولية في إطار الأمم المتحدة تُعنى بالتربية والثقافة والعلوم، وقد وقّع في أثناء مؤتمر لندن ميثاق هذه المنظمة الذي أصبح ساري المفعول بعد اكتمال توقيع عشرين دولة عليه، وبرزت منظمة اليونيسكو. انظر: مجلة المعرفة (وزارة التربية والتعليم، الرياض)، العدد ١٥٦ (آذار/ مارس ٢٠٠٨).

(٣٩) دوللو، المصدر نفسه، ص ١٦ ـ ١٧.

(٤٠) الصادق، العلاقات الثقافية الدولية: دراسة سياسية قانونية، ص ١٧٥.

لتنفيذ كامل السياسة الثقافية للشعوب. فضلاً عن الانتفاع بالممارسات والتجارب الثقافية لجميع المواطنين، بغضّ النظر عن الجنس والعنصر والعرق والسن، أو العوائق الجسدية أو العقلية، واحترام المساواة بين الرجل والمرأة، والحقوق المتكافئة لكلا الجنسين، كل ذلك يدخل في السياسة الثقافية الجديدة، التي دعت إليها اليونيسكو في مؤتمراتها التي عقدت في العقود الأخيرة الماضية.

لعل استبدال كلمة «فكريّ» بكلمة «ثقافيّ» يُشير بشكل كافٍ إلى التطوّر الذي حدث، فالكلمة الثانية التي كانت استثنائية قبل عام ١٩٣٩، تغلّبت في ما بعد على الأولى نهائياً، وحتى الحرب العالمية الثانية لم يكن هناك سوى العلاقات الفكرية والاتفاقات الفكرية؛ إذ أنشأت عصبة الأمم «المعهد الدولي للتعاون الفكري» الذي سبق ذكره[٤١].

أصبحت الحاجة إلى تحقيق هذه الكلمة (الثقافي) أكثر أهمية في أواخر عام ١٩٦٠. وهو ما أظهرته سلسلة من المؤتمرات، منها مؤتمر المائدة المستديرة حول السياسات الثقافية، الذي عقد في موناكو في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧، والمؤتمر الدولي الحكومي والمؤسسي والإداري والمالي للسياسات الثقافية، الذي عُقِد في مدينة البندقية في آب/أغسطس ١٩٧٠[٤٢].

لكن يجب معرفة هل اعترفت الدول كلها بمكانة الثقافة، والنشاط الفكري والإبداع، في سياستها الخارجية، بالمقدار نفسه كما في التجارة والصناعة والزراعة والاتصالات[٤٣]؟

يمكن القول إن فرنسا تُعَد في مقدمة البلدان التي أعطت الثقافة أهميةً كبيرةً، ربما لا تقلّ عمّا أعطته إلى جوانب أخرى في إطار سياستها الخارجية، ولعل ذلك يعود إلى توجهات سياسة فرنسا الثقافية التي تؤمن بأن الثقافة هي مفتاح الولوج في المجتمعات المختلفة بشكلٍ أفضل من غيرها من الوسائل.

من هذا المنظور يدرس بعض الباحثين دور العلاقات الثقافية الدولية،

---

(٤١) دوللو، المصدر نفسه، ص ٢٨ ـ ٢٩.

(٤٢) UNESCO, *L'UNESCO et la question de la diversité culturelle: Bilan et stratégies, 1946-2004*, p. 113.

(٤٣) Jean Thomas, «Quelle étrange illusion!,» dans: *L'UNESCO racontée par ses Anciens* (Paris: Association des anciens fonctionnaires de l'UNESCO, 2006), p. 29.

فيُبرِزون دورها في تطوير العلاقات الدولية، ويعتبرونها الوسيلة المُثلى للحوار والتفاهم بين الأمم والشعوب، ولا سيما بعد تقريب التقدم العلمي والتقني بين أجزاء العالم المختلفة والمتباعدة وتسهيل صناعة الثقافة وتبادلها وما أحدثه ذلك من تأثيرات سلبية وإيجابية في التنمية والهوية والسيادة(٤٤).

كان للتاريخ الثقافي الفرنسي دورٌ فاعلٌ في العلاقات الدولية، وتقاسم بعض المشاكل التي أُدرجت عادة تحت تسمية التاريخ الثقافي الجديد. ومع ذلك يبدو التاريخ الثقافي إلى حدٍّ كبير شكلاً من أشكال التاريخ الاجتماعي.

هكذا، أبدى المؤرخون الفرنسيون الذين يدّعون الولاء إلى التاريخ الثقافي، أمثال باسكال أوري (Pascal Ory)(٤٥)، أو روجيه شارتييه (Roger Chartier)(٤٦)، حذراً من التيارات التي تميزت بدورها اللغوي ونظريات «ما بعد الحداثة»(٤٧). وفي المقابل، فإن دراسة التاريخ الثقافي الذي نشأ في فرنسا لم ينخرط في حوار حقيقي مع الدراسات الثقافية في بريطانيا، على الرغم من وجود عمل

---

(٤٤) انظر: الصادق، **العلاقات الثقافية الدولية: دراسة سياسية قانونية،** ص ١٨٠.

(٤٥) باسكال أوري، مؤرخ فرنسي، وُلِد عام ١٩٤٨، متخصص بالتاريخ الثقافي والتاريخ السياسي. وهو أستاذ في جامعة باريس الأولى ـ السوربون، ترأس «جمعية تطوير التاريخ الثقافي» (ADHC)، اهتم بدراسة الفاشية، حيث كانت موضوع أطروحته لنيل درجة الدكتوراه، ومنذ السبعينيات كان من بين أبرز من ساهم في تعريف التاريخ الثقافي. اشتغل في السياسة، وأصبح مستشاراً بلدياً، وكان على رأس القائمة الاشتراكية في الانتخابات البلدية في آذار/ مارس ٢٠٠١، عن مدينة شارتر. انظر: «L'Histoire culturelle est l'une des branches de la recherche historique,» Wikipédia l'encyclopédie libre, <http://fr.wikipedia.org/wiki/Histoire_culturelle>.

(٤٦) روجيه شارتييه، مؤرخ فرنسي وُلِد في ليون عام ١٩٤٥، أكمل دراسته للدكتوراه في جامعة السوربون (١٩٦٦ ـ ١٩٦٧). وفي عام ١٩٧٩ حصل على درجة الأستاذية. أصبح بعدها أستاذاً في جامعة باريس ومديراً للدراسات في معهد الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية حتى عام ٢٠٠٦، بعدها أصبح أستاذاً في «الكوليج دو فرانس» (Collège de France)، وأُسند إليه كرسي «الثقافات في أوروبا الحديثة»، وشجع على إصدار «أيام الاثنين في التاريخ»، حول ثقافة فرنسا، كما شارك مع عدد من المؤرخين في إصدار العديد من المؤلفات حول التاريخ الحديث (من القرن السابع عشر إلى التاسع عشر). انظر: المصدر نفسه.

(٤٧) ما بعد الحداثة (Postmodernism): حاول كثُرٌ من الباحثين قراءة ظاهرة ما بعد الحداثة وفقاً لعلاقتها بالمجتمع الغربي، فعالم الاجتماع الفرنسي آلان تورين ربط بين بروز ما سمّاه بالمجتمع ما بعد الصناعي والفكر ما بعد الحداثي، معتبراً أن الأسس الحديثة لاقتصاد السوق، آلياتها التي تتعزز دولياً كانت بمثابة الحاضن الاجتماعي لبروز أفكار ما بعد الحداثيين في ما يتعلق برفضهم لأسس الحداثة القائمة على العقلانية والتنوير والعلمية وحديثهم المستمر عن السلطات والنهايات. لمزيد من التفصيل، انظر: جورج بالانديه، **الطريق إلى القرن الواحد والعشرين ـ التيه،** ترجمة محمد حسن إبراهيم (دمشق: منشورات وزارة الثقافة، ١٩٩٩)، ص ١١٢.

مشترك مع عدد من المؤسسين البريطانيين في هذا المجال، لكنها جاءت متأخرة في كثير من الأحيان.

شارك التاريخ الثقافي في العديد من الانعطافات الرئيسة التي ميّزت مسيرة السياسة في فرنسا منذ عام ١٩٤٥، والتي كان من أبرزها تحوّل كتّاب التأريخ الفرنسيين من التركيز على الكتابة في مجالات الاقتصاد إلى الاجتماع، ومن الاجتماع إلى الثقافة.

منذ منتصف عام ١٩٨٠ تطوَّر مفهوم التاريخ الثقافي، في الأوساط الفرنسية، وفي العديد من الأوساط المهتمة بكتابة التاريخ الثقافي في عدد من بلدان العالم الأنكلوساكسوني، وأصبح التاريخ الثقافي مصطلحاً شائعاً، من دون أن يخلو ذلك من مواجهة بعض الشكوك من جانب بعض المختصين بتاريخ القرون الوسطى وثقافتها. مع ذلك أنشئت في ما بعد رابطة تنمية التاريخ الثقافي (ADHC)، ودلّ ذلك على مدى الرؤية المتنامية في وسط المشهد التاريخي للكتاب الفرنسي. ولعل التأكيد على التاريخ الثقافي لدى بعض المؤرخين هو بمثابة استراتيجية جديدة لكسر التوجّهات التي كانت تتناول التاريخ الاقتصادي والاجتماعي فقط[٤٨].

إنّ تنفيذ أي سياسة ثقافية، لا بد من أن تأخذ بالاعتبار الدراسات والاستقصاءات والتحليلات المنفّذة من جانب الباحثين والدارسين، وبالرجوع إلى تاريخ هذه السياسات، سواء من قبل الأكاديميين أو من خلال ما تُصدره مراكز بحثية عامة أو خاصة، كما إن البحوث يجب أن تطال كل البيانات المتعلّقة بالحياة الثقافية، وكل المعلومات الإحصائية، وتسجيل الشهادات والأقوال والبيانات الضرورية، وكل الأفكار التي يمكن أن تثري المناقشات بهذا الشأن. «وتسعى السياسة الثقافية إلى تحديد الأهداف، وإنشاء البُنى الثقافية اللازمة، والحصول على الموارد الضرورية، والملائمة لإيجاد الإطار الثقافي المناسب. ولما كانت السياسة الثقافية تمثل أحد المكوّنات الرئيسة لسياسة إنمائية ذاتية ومستدامة، فإنه يجب تنفيذها بالتنسيق مع مجالات اجتماعية أخرى في إطار نهج متكامل، مع ضمان حرية التعبير من أجل المشاركة الفعلية في الحياة الثقافية. ويجب على أي سياسة ثقافية أن تستبق

---

(٤٨) «L'Histoire culturelle est l'une des branches de la recherche historique».

الأمور، وأن تستجيب للمشكلات والاحتياجات الجديدة. وما من شك في أن الدخول إلى مجتمع المعلومات، وامتلاك كل فرد ناصية تقانة الإعلام والاتصال، يمثّل هذا كله المبدأ الواضح لكل سياسة ثقافية»[٤٩].

ثالثاً: نشوء السياسة الثقافية في فرنسا وتطوّرها

١ ـ بدايات نشوء السياسة الثقافية في فرنسا

يمكن الحديث عن نشوء السياسات الثقافية في فرنسا منذ تمكُّن السلطة المَلكية على الكنيسة والأمراء في نهاية القرن الثالث عشر. ومنذ القرن الرابع عشر، وبشكل أوضح في القرن الخامس عشر، تمكّنت المَلكية من السيطرة التدريجية على الأعمال الثقافية للكنائس والإدارات المحلية وغيرها من المؤسسات[٥٠].

في عهد لويس الرابع عشر، المُكنّى بالعظيم، ١٦٤٣ ـ ١٧١٥، وجان باتيست كولبير (Colbert) (١٦١٩ ـ ١٦٨٣)، أصبحت السياسة الثقافية تُسهم بوضوح في تمجيد الملك، وعبر ذلك في سمعة المملكة، وتهدف أيضاً إلى تعزيز السلطة المركزية وضمان السيطرة على الأفكار والفنانين. وفي التقاليد الفرنسية، غالباً ما تتدخل السلطات العامة بشكل كبير لدعم النشاطات الثقافية. في بلد تصارعت فيه الكنيسة والدولة المركزية باستمرار على احتكار المجتمع وتنظيمه[٥١].

كانت المؤسسات الثقافية في فرنسا توظّف غالباً وبشكل مباشر ـ بوصفها أدواتها للسيطرة والتمجيد ـ لتأسيس عددٍ من المؤسسات، مثل إنشاء الكوميديا الفرنسية وبناء الأوبرا كأساس لثقافة وطنية ذات شأن، وما يُسمّيه بعضهم أول مؤسسة ثقافة في «مؤسسات الملك»، ويَعدُّها البعض «وزارة ملكية». هذه المؤسسة التي خضعت لمنطق الدولة بكل معنى الكلمة، لذا لا نستغرب عملية الفصل الواضحة بين قضايا الحقوق والحريات، وما يتعلق

---

(٤٩) العمد، السياسة الثقافية في الأردن، ص ٣٨٥.

(٥٠) انظر: André-Hubert Mesnard, *L'Action culturelle des pouvoirs publics* (Paris: Librairie générale de droit et de jurisprudence, 1969), pp. 111-120.

(٥١) Jean-Pierre Worms, «La Crise du lien social le problème du chaînon manquant,» *EMPAN*, no. 32 (décembre 1998), pp. 11-12.

بالمؤسسات الثقافية والقانونية للدولة. ولعل من الضروري التذكير أنه في هذه الحقبة بالذات صدر القانون الأسود (Le Code noire) بحق العبيد والسود[٥٢]، الذي هو امتداد لقوانين العصور الوسطى الإقطاعية.

هكذا نجد أن الفرنسيين ـ ولا سيما العلماء والمفكرون ـ يرون أن فرنسا هي الرائدة في مجال الإشعاع الثقافي والفكري من بين دول العالم كلها، ولا سيما في الحقبة التي تلت قيام الثورة الفرنسية ١٤ تموز/يوليو عام ١٧٨٩. بل إن هذه الرؤية لا تقتصر على هؤلاء فحسب، وإنما يؤيدها كثير من المفكرين والمثقفين في أغلب بلدان العالم[٥٣].

أخذت السياسة الثقافية للدولة مكتسبات الثورة الفرنسية مع تكرار أسلوب كولبير، وأصبحت المؤسسات الثقافية في خدمة مصالح الدولة، وأصبحت المؤسسات الثقافية المحلية تحت إشراف المحافظين والمعاهد تحت السيطرة الكاملة للدولة في محاولة للسيطرة على حركة الأفكار وتوظيف المؤسسات الثقافية في خدمة مصالح الدولة. وكما اختفى بناء كولبير مع اختفاء لويس الرابع عشر، فإن الهياكل الثقافية التي وضعها نابليون الأول، وكانت فيها المؤسسات الثقافية توظف غالباً وبشكل مباشر باعتبارها أدوات للسيطرة والتمجيد، إذ كانت تمثل جزءاً من عظمة المملكة، التي تزعزعت وتراجعت على امتداد القرن التاسع عشر[٥٤].

من الجدير بالذكر، أن الثورة الفرنسية لم تكن سياسية وقانونية واقتصادية واجتماعية فحسب، بل كانت ثقافية في الوقت ذاته، على الرغم من أنّ الوضع الثقافي واجه زمن الثورة تحدّيات كبيرة، أبرزها تلك التي

---

(٥٢) كان القانون الأسود الفرنسي الذي صدر في عام ١٦٨٥ ينص على أن الزنجي إذا اعتدى على أحد الأحرار، أو ارتكب جريمة السرقة، عوقب بالقتل، أو بعقاب بدني آخر، أما إذا أبق العبد فإن القانون نص على أن الآبق في المرتين الأولى والثانية يتحمل عقوبة صلم الأذنين والكي بالحديد المُحمّى، فإذا أبق الثالثة قُتل. وقتل الآبق كان معمولاً به أيضاً في إنكلترا، فقد نصّت شريعتهم على أن من أبق من العبيد وتمادى في إباقه قُتِل. وكان غير مسموح لذوي الألوان أن يحضروا إلى فرنسا لطلب العلم. ودام الحال على هذا في فرنسا حتى حدثت ثورة ١٨٤٨ التي أوقفت العمل به. انظر: الصادق، **العلاقات الثقافية الدولية: دراسة سياسية قانونية**، ص ١٣٢.

(٥٣) انظر مثلاً: دوللو، **العلاقات الثقافية الدولية**، ص ٦٦ وما بعدها.

(٥٤) Joëlle Farchy, *La Fin de l'exception culturelle?* (Paris: Centre national de la recherche scientifique (CNRS), 1999), p. 11.

حصلت بين كتلتين رئيستين: ثقافة النخبة والثقافة الشعبية، وفي ما بعد داخل كل من هاتين الكتلتين(٥٥).

تميّزت سياسة الدولة في أثناء الجمهورية الثالثة(٥٦) بالمفارقات. فمن جهة أكدت فكرة أن الثقافة ما هي إلا خدمة عامة، وأكدت دور الدولة في إدارة الفنون الجميلة، حيث تم تشكيل وزارة للفنون في عام ١٩١٨، دامت قرابة شهرين، في الوقت نفسه حددت الدولة مجال تدخّلها في التأهيل الفني والحفاظ على التراث، تاركة الإنتاج الفني للمبادرات الخاصة. وكانت ميزانية الثقافة قليلة، وغالباً ما كان التصويت عليها يتم بعد التصويت على كل النفقات الأخرى. وركزت الدولة سياستها الثقافية على التعليم، متبنّية سياسة التعليم العلماني والإلزامي، وتجسد غياب التدخل في إعطاء الرقابة لمؤسسة مستقلة سُمّيت: «المجلس الأعلى للفنون الجميلة». ولعل هذه الحقبة تُعّد من أكثر حقب تاريخ فرنسا الثقافي إثارة للجدل والخلاف، بين اتجاه يُطالب بوجود أكبر للدولة، يعدّونها أفقرت الثقافة وحصرتها في باريس وبالمشاريع الكبيرة لغياب الإمكانات، واتجاه آخر يعدُّها قد أنجبت حركات إبداعية مهمة بسبب غياب الفن الرسمي.

في عام ١٩٣٦ أدرج الوزير للرياضة والترفيه في موازنته بند دعم الدولة لحركات الشبيبة، كما طرحت موازنته فكرة دمقرطة ولا مركزية الثقافة في البلاد.

في عام ١٩٥٩ جُمعت القضايا الثقافية في وزارة خاصة لكاتب ملتزم، له تاريخ نضالي مهم، هو أندريه مالرو(٥٧)، حيث جرى تجميع نشاطات عدة في وزارة واحدة لزيادة الفاعلية.

---

(٥٥) Maurice Crubellier, *Histoire culturelle de la France, XIX^{ème}-XX^{ème} siècle*, Collection U. Série Histoire contemporaine (Paris: A. Colin, 1974), p. 26.

(٥٦) الجمهورية الفرنسية الثالثة: تأسست عام ١٨٧٠ إثر سقوط نابليون الثالث (١٨٥٢ - ١٨٧٠) واندحار الجيوش الفرنسية في حرب السبعين. وفي عام ١٩٤٠ أعلن البرلمان الفرنسي إنهاءها بسبب الاحتلال الألماني وبعد أن نُصّب الجنرال هنري فيليب بيتان (١٨٥٦ - ١٩٥١) رئيساً للحكومة الفرنسية في السادس عشر من حزيران/ يونيو ١٩٤٠ مع بدء الهجوم النازي الألماني على فرنسا، وأصبح رئيساً لجمهورية فيشي الفرنسية، إضافة إلى رئاسة الحكومة التي تخلّى عنها في عام ١٩٤٢.

(٥٧) ولد جورج أندريه مالرو في باريس عام ١٩٠١، عمل بائعاً متجولاً للكتب في عام ١٩١٨، وقد سمحت له هذه المهنة بالتعرف في عام ١٩٢٠ إلى الناشر رينيه دويون، صاحب مجلة المعرفة، فنشر أولى محاولاته «دراسة عن أصول الشعر التكعيبي»، في عدد مجلته في شباط/ فبراير من العام =

لعل انهيار بعض أفضل المراكز الثقافية في فرنسا بين عامي ١٩٣٩ و١٩٤٥ بسبب الحرب العالمية الثانية، والمُعطيات الجديدة للحياة الدولية والاستغلال المفرط لتقانة النشر الجماعي، كل هذا أدى بفرنسا منذ عام ١٩٤٦ إلى إعادة النظر الكاملة بسياستها الثقافية: وأنشئت آنذاك «مديرية العلاقات الثقافية» التي أصبح لها في ما بعد مثيلات عدة في الخارج، وانفصلت منذ ذلك الوقت عن مديرية الشؤون السياسية، في حين ارتبطت بها منذ عام ١٩٤٧ «دائرة التبادلات الفنية»، والمكتب المُكلف بالعلاقات مع منظمة اليونيسكو، وفي عام ١٩٤٨ أصبح من بين مهامّها مُتابعة تنفيذ سياسة الإعلام الفرنسي في الخارج[٥٨].

إنّ لكل سياسة ثقافية مظهراً مزدوجاً، أولهما تعاون ودعم ثقافي، وثانيهما تحقيق مكاسب في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها. ففي الحالة الأولى، تتعامل الثقافة الفرنسية مباشرة مع الشعوب، وفي الثانية تتغلغل من خلال غطاء التعاون والتنسيق مع المؤسسات الثقافية والعلمية، لذا فليس من المستغرب أن يذكر أحد الوزراء الجزائريين في أول حكومة شُكّلت بعد الاستقلال، معلّقاً على ما حصلت عليه فرنسا بعد استقلال الجزائر، قائلاً: «لقد حصل ديغول على البترول والثقافة، ولو كان قد أُجبر على الاختيار لاختار الثقافة، لأنه من خلالها يستطيع أن يبني الكوادر، وبفضل هذه الكوادر كان قد حصل على البترول»[٥٩]. ولعل السياسة الفرنسية تتمثل في

= نفسه. بدأ مالرو في عام ١٩٢٩ بأسفار قادته إلى إيران ونابولي واستانبول وباكو وبغداد ودمشق وبيروت التي عاد منها لينشر كتابه الثاني **الطريق الملكي**. وفي عام ١٩٣٣ تزعّم حركة «الأدباء المعادين للفاشية»، وتفرغ لرئاسة تحرير مجلة **علم نفس الفن**، ونشر دراسته **علم نفس السينما**. انخرط في كتيبة الألزاس واللورين للمقاومة، ليخوض معارك طاحنة ضد النازيين، استمرت حتى وجد نفسه يُقاتل في مدينة شتوتغارت داخل ألمانيا نفسها عام ١٩٤٥، وفي أثناء أجواء النصر هذه كان لقاؤه الأول مع الجنرال ديغول، فعيّنه على الفور كاتبه الخاص للشؤون الثقافية، وزيراً للإعلام والثقافة في حكومته الإنقاذية الأولى بعد الحرب الثانية في عام ١٩٤٧، ثم وزيراً للثقافة في الجمهورية الخامسة عام ١٩٥٩، وحتى خروجه من الإليزيه عام ١٩٦٩. ومن هذا الموقع قاد حملة لحماية آثار أعالي مصر، وأطلق مؤتمراً دولياً عن «اليونان القديمة». ولمّا اندلعت في باريس الحركة الطلابية الشهيرة في أيار/مايو ١٩٦٨ استقال حينها ديغول بفعل المظاهرات، وكان أندريه مالرو المرشح الأقوى لخلافة الجنرال غير أن الرئاسة أُعطيت لجورج بومبيدو، فوجد مالرو نفسه خارج الوزارة في عام ١٩٦٩، توفي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦. انظر: *Encyclopédie Universalis* (Paris: Albin Michel, 1985), vol. 8.

(٥٨) دوللو، **العلاقات الثقافية الدولية**، ص ٦٣.

(٥٩) محمود الذاودي، «التخلف الآخر في المغرب العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٥، العدد ٤٧ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٣)، ص ٢٠ ـ ٤١.

هذا الجانب بشكلٍ أكثر وضوحاً، إذ إن كل سياسة توسُّع ثقافي متماسكة تستوجب مظهرين متممين. ولعل أغلب البلدان تسعى أولاً إلى تعريف نفسها في الخارج بإرسال أشخاص (أساتذة، فنانين، خبراء، محاضرين) ومواد ثقافية (كتب، أفلام، صور، أشياء فنية. . .)، وأخيراً برامج إذاعية وتلفزيونية. وعمل كهذا يهدف إلى أن يفتح للأجانب مجالاً لثقافة وطنية لم تكن مألوفة لديهم.

لعل التوسّع الثقافي، بعكس التوسّع الاقتصادي، لا يمكن قياسه بسهولة، فالإحصاءات والأرقام التي تقدمها الدولة لا يكون لها سوى قيمة نسبية إذا لم تقارن بإحصاءات وأرقام دول أخرى. ومما لا شك فيه أن بالإمكان إعطاء أحكام ذات قيمة على إشعاع بلد في مجال ثقافي معيّن، مثل مركز فرنسا الممتاز، ولا سيما في المسرح.

هناك بعض المعايير يُحتفظ بها كتعبير عن تفوُّق فرنسا وعظمتها، مع التحفّظ في أن تكون موجّهة باعتناء تحت أطر مقبولة مثل: إرسال معلّمين، واستقبال طلبة أجانب، وإعطاء المنح، وعمل المؤسسات الثقافية في الخارج، وإنتاج وتصدير الأفلام، ولا سيما نشر الكتاب الذي هو إحدى المقدّمات الرئيسة للتوسع الثقافي وأفضلها لأي بلد. والمهم أننا نجد في كل من هذه المجالات، وفي الطليعة دائماً، ستة أو سبعة بلدان، في مُقدّمها فرنسا، وهي: الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، ألمانيا، الاتحاد الروسي، اليابان، إيطاليا[٦٠].

إن فلسفة السياسة الثقافية الفرنسية، كما هي معروفة منذ ستينيات القرن الماضي، بتوخّيها تحقيق التطور، مع الحفاظ على السيادة الوطنية في آنٍ واحد، تبدو غير منسجمة مع الواقع الحقيقي للعالم المعاصر. وبالنظر إلى وقوعها تحت تأثير تدخُّل المحليات في الثقافة والاستثمار الثقافي من قبل عدد من المؤسسات وتحرير القطاع السمعي البصري، والنمو القوي لاستهلاك المنتوج الثقافي، تغيّر المحيط الثقافي إلى درجة بروز خلاف كبير حول المحيط الذي ظهرت فيه. ووضعت السياسة الثقافية في مدة كانت الدولة حاضرة بقوة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن هنا، فإن مفهوم السياسة الثقافية قد تغيّر، وأصبح لا يستجيب للفلسفة السابقة، ولا سيما بعد تراجع الدولة التي لم تعُد المتعامل الوحيد في الساحة وظهور المبادرات الخاصة،

---

(٦٠) دوللو، المصدر نفسه، ص ٤٦ ـ ٤٧.

ومن ثمّ أصبح من الصعب وضع سياسة ثقافية على وفق رؤية موحدة[61].

إذا ما قارنّا بين سياسة فرنسا الثقافية مع البلدان الغربية، ولنأخذ بريطانيا على سبيل المثال، نجد أن السياسة الثقافية البريطانية قد عرفت تحوُّلاً كبيراً في هذا المجال، حيث تم الإقرار بالدور المركزي الذي يجب أن تؤديه الدولة في تسيير قطاع الثقافة، وبضرورة وضع سياسات ثقافية ملائمة. وتطلّب الأمر البحث عن طرق جديدة للتدخل، تستجيب لمقاييس الفاعلية القصوى والتكلفة الدنيا، وذلك انطلاقاً من المبادئ الاقتصادية. لكن ما يلاحظ أن هذه الإجراءات جعلت الجانب الاقتصادي يطغى على الجانب الثقافي العمومي، وأن السياسات الثقافية لا تتبع القطاع الخاص بحسبانه مصدراً أساسياً في مجال التمويل فحسب، بل يشكّل نمطَ تسييرٍ جوهرياً.

إذا كانت السياسات الثقافية البريطانية تبدو أنها تشكل مجالاً جديداً للتدخل العمومي، وقطيعة مع التقاليد الليبرالية السابقة التي تعتبر المبادرة الفردية والتسيير الخاص بمنزلة الوسائل الأكثر نجاعة، وأن السلطات المحلية تبدو أنها صاحبة القرار السياسي بتدخّلها في القطاع الثقافي، فإن هذه السياسات الثقافية المحلية تبقى تستجيب لأهداف اقتصادية. إن التوجّه الأول لتوزيع الثقافة وحمايتها، ودعم الإبداع، ليست هي الدافع وراء التدخّل العمومي، أي إن الثقافة ليست غاية في حدِّ ذاتها، بل وسيلة وأداة لإبداع الثروات والتشغيل والسياسات الاقتصادية[62].

من هنا، تجد السياسات الثقافية المحلية مبرراتها في سلطتها الاقتصادية، وانعكاساتها وقدرتها على التنمية. وهكذا تؤكد السياسة العامة للحكومات العمالية المتعاقبة التدخّل الثقافي العمومي من أجل التنمية، لكنها تذكّر في الوقت نفسه بأن الحكومة لا تستطيع وحدها أن تحرك الدوافع الإبداعية. وما يجب القيام به هو السعي إلى التحفيز والتشجيع والدعم من أجل إنعاش الحركة الثقافية، أي إن الثقافة تشارك بصفة واسعة في التنمية المحلية. وإذا كان مفهوم الخدمة العمومية هو الذي يقف وراء أي دعم حكومي للثقافة، فإن الكثير من الدول يرفض هذه الرؤية، ذلك أن الثقافة وفق هذا المنظور لا

(61) Mesnard, *L'Action culturelle des pouvoirs publics*, p. 23.

(62) Serge Graziani, *La Communication Culturelle de l'Etat*, la politique éclatée (Paris: Presses universitaires de France, 2000), p. 223.

تتوقف عند إنتاج الأعمال الفنية وتوزيعها، وهي ليست مجرد إضافة جمالية وفكرية للحياة اليومية، فهي قبل كل شيء وسيلة تنمية اجتماعية واقتصادية.

مما تقدَّم نجد أنّ التمييز بين هذين الأُنموذجين يأخذ طابعاً كمّياً، الأول (الأنكلوساكسوني) يُفضّل دفع الإعانات لمؤسسات مستقلة مكلفة بتوزيعها على المؤسسات المحتاجة، في حين أن الثاني (اللاتيني تحديداً) تتولّى فيه وزارات الثقافة إدارة هذه الإعانات بشكل مباشر. وهناك أُنموذج ثالث يحتل موقعاً وسطاً بين الأُنموذجين المذكورين، ويميل إلى تفويض مهمة السياسة الثقافية إلى هيئات إقليمية. ففي ألمانيا مثلاً ـ على الرغم من أنها تعّد جزءاً من الأنكلوساكسون ـ تغلّب تقليد المركزية باعتباره المكان المُفضّل لتعريف هذه السياسة وتحديدها. أما على المستوى المركزي، فإن السلطات ظلت تحتفظ ببعض المجالات، مثل حقوق المؤلف ومساعدة قطاع السينما، ووضع السياسات الجبائية. أما إيطاليا التي تُعّد أُنموذجاً لاتينياً، فتمارس فيها ثماني وزارات مسؤوليات ثقافية، في حين تتولّى وزارة الثقافة مهمة التراث، وهو يعكس عدم الركون إلى المركزية في السياسة الثقافية لإيطاليا.

هكذا يظهر أن فرنسا وألمانيا ليستا متشابهتين في سياستهما الثقافية على مستوى الدولة، إذ إن سياسة اللامركزية كانت متّبعة في فرنسا بشكلٍ واسع، في حين كانت المركزية متّبعة في ألمانيا. لذا نجد أن فرنسا امتلكت ثقافة دولة قوية، في حين بقيت ألمانيا أقل قوة بسبب المركزية المتّبعة إلى حدٍّ كبير في سياستها الثقافية[٦٣].

إذا كان مفهوم الثقافة ينصبّ على السِمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تُميّز مجتمعاً بعينه، أو فئة اجتماعية بعينها، وهي تشمل: الفنون والآداب وطرائق الحياة ونُظُم القيم والتقاليد والمعتقدات، وما إلى ذلك، أصبحت بعد انعقاد العديد من مؤتمرات اليونيسكو الثقافية تشمل الحقوق الأساسية للإنسان، وحقوق المؤلف، والملكية الفكرية، والصناعات الثقافية، والعولمة، وتكنولوجيا الإعلام والثقافة، والتركيز بشكل أساس على ثقافات

(٦٣) Vincent Viet et Hans Palm, «Nouvelles voies en matière de politique sociale à l'échelon communal,» papier présenté à: *Les Politiques sociales des communes en France et en Allemagne*, [publié par le] Ministère de l'emploi, du travail et de la cohésion sociale [et le] Ministère de la santé et de la protection sociale; sous la direction de Vincent Viet et Hans Palm (Paris: La Documentation française, 2002), p. 166.

الطفل والشباب والمرأة والذاتية اللغوية والمتاحف، وغير ذلك، ما يعني انتهاء الزمن الذي كانت فيه الدول ترسم سياستها الثقافية، لتصبح اليونيسكو صاحبة الأمر والنهي في هذا المجال، ولها الحق بالتخطيط والإشراف والتنفيذ(٦٤).

يُظهر تحليل الاستراتيجية الثقافية لبعض الدول المتقدمة أن قطاع الثقافة أضحى رافداً أساسياً للتنمية، وهو ما جعل المسؤولين عن وضع البرامج التنموية يُدرِجون المسألة الثقافية في خططهم الاستراتيجية. لكن ما يُلاحَظ هو أن السلطات المحلية للمدن في أغلب الحالات لا تنطلق من هاجس ثقافي محض في وضع استراتيجيتها الثقافية، بل تنطلق من الأثر الاقتصادي والاجتماعي، كما إن بعضهم يحاول تجاوز طرح مفهوم الثقافة، كما كان في السابق بحسبانها تُقدّم مُتعةً فكرية، أو «الثقافة من أجل الثقافة»، كما تُنعتُ أحياناً، لكنها أصبحت رهاناً اقتصادياً واجتماعياً.

كما ذكرنا سلفاً، هناك أُنموذجان متعارضان في ما يتعلق بالتدخل الحكومي في شؤون الثقافة، أحدهما الأنموذج الأنكلوساكسوني ـ الذي تتّبعه نصف أوروبا تقريباً ـ الأقل تدخلاً، والآخر الأُنموذج اللاتيني الذي يميل إلى التدخل بشكلٍ أوسع(٦٥).

بالإضافة إلى الدور المتميز الذي قامت به فرنسا في إنشاء الدور الثقافية، ساهمت كثيراً في مجال نشر وتوزيع المؤلفات لعامة الناس. وأُسدل الستار عمداً على ماضٍ تستطيع فرنسا أن تظهر فيه أنها الناطق الكُفء باسم الثقافة الغربية عن طريق لغة، ما من نخبة سياسية أو فكرية يمكن أن تجهلها. وتثابر فرنسا أيضاً على إبراز فائدة التعمّق باللغة الفرنسية بالنسبة إلى الجماهير، وليس النخبة المختارة فقط.

إنّ مفهوم السياسة الثقافية في فرنسا قد أخذ معناه في إطار الحركة الكبيرة لإعادة البناء التي تبنّتها الدولة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرةً، وأصبحت مسؤولية توجيه السياسة الثقافية من مهمة وزارة الخارجية الفرنسية من خلال دوائر متعددة اقتصادية واجتماعية(٦٦).

---

(٦٤) العمد، **السياسة الثقافية في الأردن**، ص ٢٤.

(٦٥) ألفريد فرج، **أضواء المسرح الغربي** (القاهرة: دار الهلال، ١٩٨٨)، ص ١٨.

(٦٦) دوللو، **العلاقات الثقافية الدولية**، ص ٦٦ ـ ٦٧.

هنا يذكر ريمي كارون في كتابه **الدولة والثقافة**، قائلاً: «... كل حالة للدولة في المجال الفني والفكري تتوضح من خلال ضغوط تتعلق بدواعٍ ليست ثقافية، لكنها ولدت من الدور العام للدولة في فرنسا المعاصرة»(٦٧).

٢ ـ دوافع السياسة الثقافية الفرنسية وأهدافها

يقول المؤرخ الفرنسي لويس دوللو: «أن تستحق فرنسا مركزاً على حدة في العلاقات الدولية الثقافية فهذا أمر لا يعترض عليه أحد، فغنى تراثها الأدبي والفني والعلمي وتنويهها الدائم بأولوية القيم الفكرية والروحية أمران يبرران لها وضعية ممتازة بما يُمثّله الإشعاع الفرنسي، وهناك أمم أخرى تستطيع من دون شك أن تفخر بتأثير مماثل، إن لم يكن أرفع في أي قطاع من العمل الثقافي في الخارج»(٦٨).

من الجدير بالذكر أن الجميع متفقون على الإقرار بأن فرنسا في هذا الميدان قد مهّدت الطريق، واستمرت في هذا الاتجاه، إذ ليس هناك أي بلد تميّزت سياسته في العلاقات الثقافية، بما في ذلك التوجهات المستقبلية، كما فعلت فرنسا. ما أهّلها لتكون بلداً يُشار إليه بالبَنان في مجال العلاقات الثقافية، بل وصاحبة الدور القيادي في هذا المضمار.

إنّ تغيير «دائرة التعاون التقني الدولي» في عام ١٩٥٧ إلى «مديرية عامة للشؤون الثقافية والتقنية»، واندماج قطاعات نشاطات أخرى (صحافة، سينما، راديو، تلفزيون) بها مثّل خطوة كبيرة إلى الأمام، وتوجّهاً جديداً في إدارة السياسة الثقافية في فرنسا. وكان الاستثناء الوحيد هو دول أفريقيا السمراء ذات التبعية القديمة لفرنسا، حيث أنشئت لهذه الدول في وزارة التعاون عام ١٩٦٠، وفي سكرتارية الدولة المكلّفة بالشؤون الجزائرية عام ١٩٦٢ «مديريّتان للتعاون الثقافي والتقني»(٦٩).

هذا، ويرجع مفهوم السياسات الثقافية إلى سنوات أندريه مالرو، وإدارته الشؤون الثقافية، حيث تعرف فرنسا بصفة خاصة بحضور السلطات العمومية

---

(٦٧) Rémi Caron, *L'Etat et la culture* (Paris: Economica, 1989), p. 7.

(٦٨) Louis Dollot, *La France dans le monde actuel*, que sais-je?; 876, 7ème éd. refondue (Paris: Presses universitaires de France, 1986), pp. 60-66.

(٦٩) دوللو، **العلاقات الثقافية الدولية**، ص ٦٤.

القوي في الميدان الثقافي. كما دأب تاريخ السياسة الفرنسية وتقاليدها على إخضاع القطاع الثقافي للتمويل العمومي. وهناك من يرى أن الجنرال ديغول استدعى أندريه مالرو لتولّي وزارة الثقافة عام ١٩٥٩، بهدف دعم الحكومة الجديدة بشخصية تمتلك سمعة طيبة وتاريخ نضالي ثريّ(٧٠).

كان هذا التوجّه في السياسة الفرنسية هو الأول بين الدول في تلك الحقبة، إذ عمل مالرو على أن يُمهّد للمؤلفات الأدبية الكبرى للإنسانية، وقبلها لفرنسا وإلى العدد الأكبر من الفرنسيين، من أجل ضمان الاطلاع على التراث الثقافي، وللتشجيع على إنشاء الأعمال الفنية والروحية التي تعمل على إغنائه(٧١).

من الجدير بالذكر أن السياسة الثقافية والمشروع الفكري والأيديولوجي كان قد أسسهما مالرو في عام ١٩٥٩، وأعاد تنميتها جاك لانغ(٧٢) في عام ١٩٨١ من خلال دعم السياسات العامة للثقافة. يقول فيليب أورفالينو(٧٣): «إنّ ذكاء السياسة الثقافية تطلّب أن يكون مستنداً إلى معطيات تاريخية»، وقبل الشروع في معالجة الأزمة التي تواجهها، يجب الرجوع إلى أهم فترة ابتكار لهذه السياسة، بدءاً من مؤسسها الروائي الفرنسي أندريه مالرو، من أجل الوقوف على سر نجاحها»(٧٤).

كان الجنرال ديغول ـ في هذه الحقبة ـ يحلم بأن تكون اللغة والثقافة الفرنسيتان قادرتين على خدمة «عظمة الدولة الفرنسية»، وربما كان ذلك بتأثير صديقه ووزيره مالرو ـ كما سبق ذكره ـ إذ نظر ديغول إلى الثقافة بحسبانها «الأساس الذي تتعامل بموجبه الأمة الفرنسية مع جميع أنواع البشر»، في

---

(٧٠) Herman Lebovics, *Mona Lisa's Escort: André Malraux and the Reinvention of French Culture* (Ithaca: Cornell University Press, 1999), p. 40.

(٧١) Serge Berstein et Jean-Pierre Rioux, *La France de l'expansion: L'apogée Pompidou, 1969-1974*, Points. Histoire; 118 (Paris: Ed. du Seuil, 1995), p. 283.

(٧٢) جاك لانغ (Jack Lang): وزير الثقافة لعدة مرات، وهو كاتب وأستاذ في المعهد الوطني للفنون والحرف.

(٧٣) فيليب أورفالينو (Philippe Urfalino): مدير البحوث في المعهد الوطني للبحوث العلمية (CNRS)، انتدب سابقاً إلى مركز المنظمات الاجتماعية، نشر في الوثائق الفرنسية «قيود النشاط الثقافي للمدن» مع إرهارد فريدبيرغ (Erhard Friedberg)، والسياسات الثقافية مع المدن ومديريها، مع ماريو دي انجيلو (Mario d'Angelo) وفريدبيرغ.

(٧٤) Philippe Urfalino, *L'Invention de la politique culturelle*, travaux et documents, comité d'histoire du Ministère de la culture; 3 (Paris: La Documentation française, 1996), p. 341.

حين شرع وزيره مالرو بتنفيذ تلك التوجّهات، لتكون في متناول عامة الشعب، وبصفة أكثر شمولاً اضطلعت الدولة الفرنسية آنذاك بدور متميز في خدمة الثقافة موازنة بغيرها من المجالات، ويدلل ذلك إسهام فرنسا في دعم اللغة الفرنسية باستخدام وسائل متعددة، مثل الوسائل الإلكترونية في الإعلام، واعتماد الثقافة الديمقراطية، ومقاومة المركزية، فضلاً عن الدعم الذي تلقاه هذه اللغة في إطار المؤسسات والمنظمات الفرانكوفونية[٧٥].

كان ديغول قد ألقى في مؤتمر أفريقيا المنعقد عام ١٩٤٤ في برازافيل، خطاباً، تلته مناقشات تمحورت حول فكرة إنشاء «الاتحاد الفرنسي» الذي يهدف إلى وضع أفريقيا الفرنسية تحت راية العلم الفرنسي[٧٦]. ولعل هذا الطموح كان من أبرز دوافع إطلاق الفرانكوفونية[٧٧] في مطلع السبعينيات من القرن الماضي.

إن الأهداف التي كانت تطرحها فرنسا في سياستها الثقافية في تلك الفترة، التي كانت تدعو إلى التعاون الثقافي والتقني مع الدول الناطقة بالفرنسية، كانت تصبو أيضاً نحو تحقيق أغراض أخرى، لعل في مقدّمها المصالح الاقتصادية. حيث شخّص العديد من المحللين السياسيين تلك الظاهرة منذ عدة عقود، وعلى سبيل المثال، هناك من يشير في هذا الشأن إلى: «أن الاستعمار الجديد الذي بدأ منذ مطلع السبعينيات ولا سيما بعد انتهاء الاستعمار الاستيطاني في مفهومه الحالي لا يقتصر على السيطرة الثقافية، بل هو، قبل كل شيء، يعكس صورة جديدة تمثل سيطرة اقتصادية، وليست السيطرة الثقافية سوى صورة غير مباشرة للسيطرة الاقتصادية ووسيلة مبتكرة للإبقاء على ما تحصل عليه الدولة المستعمِرة من نفوذ في الدول التي كانت بالأمس تتحكم

---

(٧٥) Lebovics, *Mona Lisa's Escort: André Malraux and the Reinvention of French Culture*, pp. 59-61.

(٧٦) *Encyclopédie Universalis* (Paris: Albin Michel, 1999), p. 261.

(٧٧) الفرانكوفونية (La Francophonie) مفهوم يعني باختصار: «جميع الناطقين بالفرنسية دولاً وشعوباً في أرجاء العالم كافة»، يعرّفها معجم لاروس الفرنسي بأنها: «التجمع الذي يضم الشعوب الناطقة باللغة الفرنسية». انظر: *Le Petit Larousse*, p. 437.

أما الموسوعة الفرنسية الشاملة (*Universals*) فتوجز تعريفها: «أنها مجموعة تقوم على شعور الانتماء إلى جماعة تتقاسم لغة هي الفرنسية مع ما تحمل من ثقافة وحضارة». على أن مفهومها ظهر أول مرة في عام ١٨٨٠، مشيراً إلى أنها «فكرة لغوية وعلاقة جغرافية». لمزيد من التفاصيل، انظر: وليد كاصد الزيدي، **السياسة الفرانكوفونية إزاء الوطن العربي** (عمان: دار أسامة، ٢٠٠٧).

بمصيرها، ولعل الاستعمار الفرنسي هو من النوع الذي يستهدف إحداث تغيير في طابع البلد الذي يستعمره بحيث يلائم هذا الأخير النمط الفرنسي»[٧٨].

يقول لويس دوللو: «... أما في وقت تصفية الاستعمار والتعاون الدولي، ولاستعادة بعض مجد فرنسا، كان من الضروري وضع «قوة حقيقية» ثقافية، وهي الوحيدة التي يحتمل أن تتيح إحداث تغيير كبير لصالح فرنسا». وكان الأمر يتعلق ببلدان مثل كمبوديا، ولاوس، وتونس، والمغرب، وثلاثة عشر بلداً أفريقياً ذات تبعية قديمة، ناطقة بالفرنسية، ثم مدغشقر والجزائر.

ثم في مرحلة لاحقه كانت فرنسا مثابرة على توثيق الروابط الثقافية مع عدة بلدان في أمريكا اللاتينية وآسيا، ومع دول جديدة أخرى مثل الكونغو ـ كنشاسا، وبوروندي، ورواندا، ومالطا، ومنغوليا[٧٩].

لعل السياسة الثقافية الفرنسية ترتبط بالمبادئ الكُبرى التي جعلتها من إحدى مهماتها الأساسية التي استمرت في تغذية ما عرف بـ «الاستثناء الثقافي الفرنسي» (L'exception culturelle française) الذي يستند إلى الرسالة الحضارية التي تضطلع بها فرنسا في العالم. ويستمدّ مفهوم السياسة الثقافية معناه من أهمية تدخّل الدولة، وتم تحديد السياسة الثقافية الوطنية على أساس مشروع مستلهم من سياسة ديغول الرامية إلى تكوين دولة قوية ومنظمة تسعى إلى إنجاز المهمات الرامية إلى تحقيق السيادة[٨٠].

بقيت تلك التوجّهات ترسم سياسة فرنسا الثقافية خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، وتحت التأثير الفرنسي بما يمتلك من ثقل كبير في المؤسسات الفرانكوفونية آنذاك، ولا سيما منذ إنشاء وكالة التعاون الثقافي والتقني في عام ١٩٧٠، وقد تكرّس ذلك أيضاً في أول مؤتمر قمة لرؤساء الدول والحكومات الفرانكوفونية عام ١٩٨٦ الذي انعقد في فرساي. ولعل من بين أبرز الأسباب والدوافع التي دعت فرنسا إلى دعم وتفعيل توجّهات سياستها الثقافية نحو الخارج منذ مطلع السبعينيات من القرن الماضي، ما يأتي:

(٧٨) سيد محمد أحمد، في: ندوة عن «الاستعمار الجديد والثقافة،» **السياسة الدولية**، السنة ٧، العدد ٢٦ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧١)، ص ٢٣٣.

(٧٩) دوللو، **العلاقات الثقافية الدولية**، ص ٦٩.

(٨٠) Graziani, *La Communication Culturelle de l'Etat*, p. 223.

أ ـ الدوافع السياسية

بعكس العمل الدبلوماسي الذي يستوحي الظروف، ويظهر في أمد قصير أو متوسط فإن العمل الثقافي يحتاج أهدافاً ذات أمد طويل، ويهدف إلى التخلّص في حدود الإمكانات من الأحداث السياسية، مثل القيم التي يُمثّلها، التي هي قيم عامة، أو قيم حضارية، ذلك الأمر يتعلق بالتنافس حتى في وسط منظمة اليونيسكو والمنظمات الإقليمية. يقول لويس دوللو: «ينبغي ألا تخدعنا عبارة «التعاون» الرنّانة، وسواء تعلق الأمر بنشر اللغة والتظاهرات الأدبية، أم الفنية، أم إعطاء المنح، أم توزيع المساعدة التقنية، فإن كل دولة تسعى إلى توطيد تغلغلها الثقافي، حيث تتدخل الدول في البلدان ذات النمط اللاتيني (فرنسا، إيطاليا، إسبانيا...) لتنسيق وتنشيط العمل الثقافي في الخارج، وتفضّل نوعاً من المركزية، تاركة مجالاً للمبادرات الفردية، والبلدان ذات النمط البريطاني (المملكة المتحدة، كندا، وغيرهما...) تنظيم علاقاتها الثقافية بطريقة مستقلة، مع منح مساعدة رسمية وحماية للمجالس أو المعاهد، وتجعل معظم البلدان علاقتها الثقافية متوقفة على الخدمات التي تقوم بها وزارة الخارجية. أما في البلدان الأخرى فإن العلاقات الثقافية منوطة بإدارة خاصة في وزارة الخارجية في إطار مكتب علاقات يساهم على الأقل في عقد الاتفاقات الثقافية»[٨١].

مما تقدم، يُظهر هذا الرأي بجلاء الغطاء الذي يوفّره التعاون الثقافي للجوانب السياسية ـ بعد تغلغله في النسيج الاجتماعي للبلدان ـ في أن تعمل بفاعلية كبيرة، وهو ما عملت فرنسا على اتّباعه أكثر من غيرها من البلدان.

ب ـ الدوافع الثقافية

إن من بين أهم الأهداف التي كان الجنرال ديغول يصبو إلى تحقيقها في سياسته الخارجية، سعيه إلى أن يُعيد إلى فرنسا المجد الذي كان لها في نهاية القرن التاسع عشر، وفي بداية القرن العشرين، والمكانة التي تتبوّؤها بين الدول الكبرى، وهذا الهدف الأسمى كان قد سجله في مذكراته أكثر من مرة[٨٢].

---

(٨١) دوللو، المصدر نفسه، ص ٥٣ ـ ٥٦.

(٨٢) شارل ديغول، مذكرات الأمل ـ التجديد، ١٩٥٨ ـ ١٩٦٢، ترجمة سموحي فوق العادة؛ مراجعة أحمد عويدات (بيروت: منشورات عويدات، ١٩٧١)، ص ٢٦.

وكانت في رؤيته بعيدة المدى طرق عدة، لعل من بينها طريق الثقافة الفرنسية التي يعطيها دوراً قيادياً في العالم الثالث، وذلك بانتهاج دبلوماسية جديدة تطمئن إليها تلك الدول(٨٣). ثم حدث أن فرنسا ومع الدور الذي تبنّاه ديغول، حاولت، وما زالت تحاول، مجابهة الهيمنة الأمريكية وسيطرتها على العالم(٨٤). وكانت نظرة ديغول وتطلعاته تتمثل بحرصه على ضمان قوة فرنسا ومصالحها القومية العليا، وتحقيق استقلاليتها من خلال جعلها حلقة توازن بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي، وقبل كل ذلك إعادة فرنسا إلى مرتبتها باعتبارها قوة كبرى(٨٥).

يتسلل النفوذ السياسي غالباً إثر النفوذ الثقافي، كما إن النفوذ الثقافي لا ينفصل عن السلطة السياسية في أغلب البلدان، ومن النادر أن نجد في التاريخ بلداً ظل حياً من الناحية الثقافية بعد أن اندثر سياسياً، فيوم زالت بلاد الإغريق القديمة عن المسرح السياسي تلاشى إشعاعها الثقافي. من هنا، فإن احتلال فرنسا في أثناء الحرب العالمية الثانية تمخّض عنه ضعف في أوضاعها الثقافية في تلك الحقبة(٨٦). وفي هذه المسألة اجتهاد ورأي مخالف، على الأقل في ما يتعلق مثلاً بالثقافة العربية، فإنها لم تندثر على الرغم مما مرّت به المنطقة العربية من حروب وغزوات على مر الزمن.

أوضح الجنرال ديغول في بيان أصدره في أواخر عام ١٩٦٢، مفهوم سياسته تجاه العالم الثالث، وكانت تلك السياسة موجّهة ـ قبل كل شيء ـ نحو مستعمرات فرنسا الأفريقية بعامة، والجزائر بخاصة، إذ تضمنت فضلاً عن نشر اللغة والثقافة الفرنسيتين، تعزيز التعاون الاقتصادي والمعونة الفنية اللتين حلّتا محل الاستعمار الاستيطاني، وقد تختلف الوسائل والأساليب، في حين أن الغرض الأساس هو استعادة مجد فرنسا وإثبات دورها القيادي في العالم. ولعل ما جاء في حديث ديغول في المؤتمر الصحافي الذي عقده في

---

(٨٣) بطرس بطرس ـ غالي، «الدبلوماسية الديغولية والجمهورية الخامسة،» السياسة الدولية، السنة ٢، العدد ٤ (نيسان/ أبريل ١٩٦٦)، ص ٤٧ ـ ٤٨.

(٨٤) محمد حسنين هيكل، «الفرنكوفونية وأخواتها،» الكتب: وجهات نظر، السنة ٣، العدد ٢٨ (أيار/ مايو ٢٠٠١)، ص ٧.

(٨٥) A. W. DePorte, *De Gaulle's Foreign Policy, 1944-1946* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1968), p. 287.

(٨٦) دوللو، العلاقات الثقافية الدولية، ص ٥٢.

شهر كانون الثاني/يناير ١٩٦٤ ما يُقدّم صورة واضحة عن الأسباب والدوافع التي جعلت فرنسا تُعيد صياغة سياستها الثقافية من خلال إطلاق الفرانكوفونية مع مطلع عقد السبعينيات من القرن الماضي، ولا سيما في جوانبها السياسية والدبلوماسية، وركّز ديغول في حديثه على ثلاثة محاور: **أولها**، تأكيد دور فرنسا القيادي في العالم، وذلك من خلال المعونة الفنية والمساعدات الاقتصادية للدول التي كانت مستعمرات فرنسية سابقة[٨٧]. **ثانيها**: لظروف وملابسات شائكة، منعت فرنسا من تحقيق وجود دورها القيادي داخل أوروبا الغربية، لذا عمل ديغول على توجيه نشاطه الدبلوماسي نحو العالم الثالث ليعود بعد ذلك إلى تحقيق آماله في أوروبا. أما **ثالثها**، فهو محاولة الضغط على أهدافها داخل حلف الأطلنطي وداخل أوروبا الغربية[٨٨].

٣ ـ مراحل تطور السياسة الثقافية الفرنسية، ١٩٥٩ ـ ١٩٨٦

إذا ما أردنا أن نسترجع البدايات الأولى لمحاولة استنهاض السياسة الثقافية في فرنسا، نجد أن انطلاقتها الحقيقية على مستوى الدولة كان في نهايات الخمسينيات من القرن العشرين، وقد تزامن ظهورها مع قيام الجمهورية الخامسة[٨٩].

إن فلسفة السياسة الثقافية الفرنسية، كما هو دأبها منذ الستينيات، تبدو غير منسجمة مع الشروط الحقيقية للعالم المعاصر، إذ بسبب تأثير مسألة تدخّل المحليات في الثقافة والاستثمار الثقافي من قبل الجمعيات وتحرير القطاع السمعي والبصري، والنمو القوي لاستهلاك المنتوج الثقافي، تغيّر المحيط الثقافي إلى درجة بروز خلاف كبير حول المحيط الذي ظهرت فيه.

وُضعت السياسة الثقافية في زمنٍ كانت الدولة حاضرة بقوة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. من هنا تغيّر مفهوم السياسة الثقافية، وأصبح لا يستجيب للفلسفة السابقة، ولا سيما بعد تراجع الدولة التي لم تعد المتعامل

---

(٨٧) بطرس ـ غالي، «الدبلوماسية الديغولية والجمهورية الخامسة،» ص ٥٣.

(٨٨) المصدر نفسه، ص ٥٤.

(٨٩) **الجمهورية الخامسة**: بدأت في عام ١٩٥٨، بعد إقرار دستور الجمهورية الخامسة عن طريق استفتاء عام في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٥٨. حدّ هذا الدستور من صلاحيات الحكومة (السلطة التنفيذية) أمام البرلمان (السلطة التشريعية). وبموجبه يتم انتخاب رئيس الجمهورية لفترة مدتها خمس سنوات (كانت المدة ٧ سنوات).

الوحيد في الساحة، وظهور المبادرات الخاصة، ومن ثَمَّ يصعب وضع سياسة ثقافية وفق رؤية موحَّدة[٩٠].

منذ أن تولّى أندريه مالرو شؤون الثقافة بين عامي ١٩٥٩ و١٩٦٩، في ظل حكومة بومبيدو، وتحت رعاية شارل ديغول، تغيّرت فرنسا من حيث تطوّر دور الشباب في المشاركة في شؤون الثقافة، وتصنيف المآثر التاريخية، والفنون البصرية، والمسرح، والموسيقى، والمتاحف. وكان مثقفو تلك الفترة مثل أندريه مالرو، وبيكاسو، وبراك، وشاغال، وليجي، وكوكتو، وجاكوب، وريفردي في أوجِ إبداعهم. وفي وقت لاحق شيّد جاك شيراك، وريث مالرو وديغول، «متحف رصيف برانلي»، كذلك كان لفرانسوا ميتران دور أيضاً في البناء الثقافي، إذ شيّد «أوبرا باستي»، و«المكتبة الوطنية»، و«معهد العالم العربي» بمساندة وزيره جاك لانغ، أحد بُناة الثقافة في فرنسا[٩١].

في هذه الحقبة، وتحديداً عام ١٩٦٥، كانت العلاقات الثقافية قد توطّدت بشكل منظّم مع البلدان الاشتراكية من خلال اتفاقيات عدة في مجالات التعاون الثقافي العلمي والتقني عُقدت لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد (مع يوغسلافيا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا وبولونيا وهنغاريا وبلغاريا)، واستكملت كل سنتين بمناهج وبروتوكولات تطبيقية، واتفاقيات أخرى مع (الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية وألبانيا)[٩٢]. جرت هذه التطورات في عام ١٩٦٦ إثر تحوّل المديرية العامة للشؤون الثقافية والتقنية إلى مديرية عامة للعلاقات الثقافية، وهي الوحيدة في وزارة الخارجية الفرنسية المهتمة بالمسائل الثقافية[٩٣].

منذ ذلك التاريخ دخلت الثقافة بشكل علمي إلى مديرية التعاون الثقافي لكي تتناول موضوعات بدءاً من عصر فولتير إلى الروايات الحديثة، في حين توسّع التعاون إلى بلدان جديدة، وأُثير حينها جدال محتدم حول تخصيص الموارد من قبل الدولة وحول الوضع الثقافي في الخارج، وماهية دور الهيئات التعليمية[٩٤].

---

(٩٠) DePorte, *De Gaulle's Foreign Policy, 1944-1946*, p. 136.

(٩١) جلال الحكماوي، «الرئيس شيراك يحقق حلمه العتيق ويشيّد متحفاً فرنسياً للفنون البدائية،» مجلة فنون (٥ تموز/ يوليو ٢٠٠٥).

(٩٢) دوللو، **العلاقات الثقافية الدولية**، ص ٧٠.

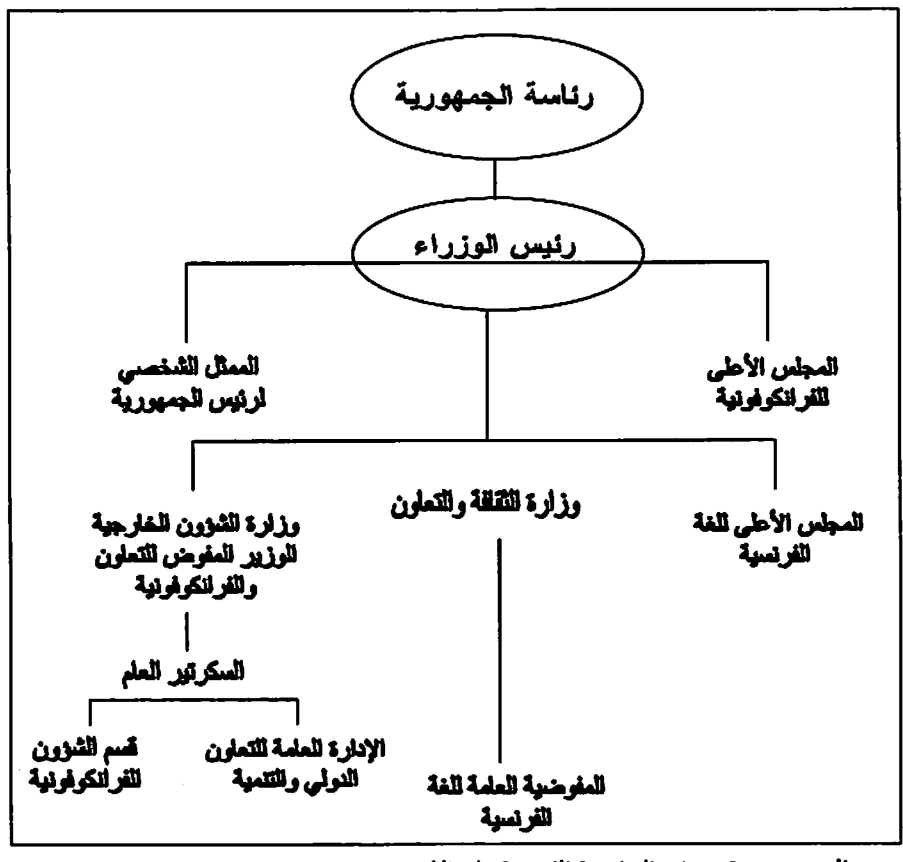
(٩٣) المصدر نفسه، ص ٦٥.

(٩٤) Jacques Rigaud, *Les Relations culturelles extérieures: Rapport au ministre des Affaires étrangères* (Paris: La Documentation française, 1979), p. 23.

من الجدير بالذكر أن مهمة التنظيم الثقافي المؤسساتي في فرنسا تضطلع به دوائر حكومية كبيرة عدة وحركات وجمعيات خاصة، وكذلك البعثات الدينية التي تملك في الخارج شبكة من المؤسسات، تبلغ أربعة آلاف مؤسسة، ليس لها نظير في العالم. وتوزعت دوائر الدولة الثقافية على ثلاث وزارات مختلفة حتى عام ١٩٦٦، وتمركزت في ما بعد في قلب وزارة الخارجية، واندمجت بعدها تدريجياً في «المديرية العامة للعلاقات الثقافية»، ومارست مهماتها منذ مطلع السبعينيات(٩٥).

الشكل الرقم (١ ـ ١)

هيكلية المؤسسات الفرنسية المعنية بشؤون السياسة الثقافية



المصدر: موقع وزارة الخارجية الفرنسية على الإنترنت: <http://www.diplomatie.gouv.fr/en>.

(٩٥) Dollot, *La France dans le monde actuel*, p. 21.

كان دور المؤسسات التعليمية الفرنسية يركّز بشكلٍ محسوس على وظيفة استقبال الشباب الفرنسي من أجل تسهيل التوسع العلمي، وكانت المؤسسات الثقافية تدعو إلى تعزيز دورها في عرض الثقافة الفرنسية، في حين كان التعليم المباشر الذي يقوم به المعلمون قد انخفض تدريجياً لصالح حالات أكثر تنظيماً لأنشطة يضطلع بها المدرّسون المُساعدون والمستشارون في المكاتب التعليمية التي أُنشئت في صلب الخدمات الثقافية، واضطلعت بمهمة تحسين نوعية التعليم خارج فرنسا من خلال:

ـ المشاركة في برامج التكوين الأوّلي والمستمر لأساتذة اللغة الفرنسية الأجانب.

ـ الدعم الوثائقي، والمساعدة في إعداد ونشر كتب الإرشاد الخاصة بالتعليم.

تأتي هذا الإجراءات في فرنسا من أجل تقوية مراكز التدريب والبحث في مجال تعليم الفرنسية للأجانب بشكلٍ أوسع.

منذ عام ١٩٧١ تطوّرت الأعمال حول تعليم الفرنسية المتخصصة وفقاً لمنهج خاص هو «الفرنسية العلمية والتقنية»، والحلقات الدراسية حول «الفرنسية التوظيفية» التي تضاعفت. ووجد البحث في تدريس اللغة مجالاً جديداً بفضل المجلس الأوروبي الذي أنتج مجموعة من المصنّفات اللغوية في مختلف اللغات الأوروبية. منها مصنّف يُدعى بالفرنسية (Le Niveau-seuil) معنيّ باللغة الفرنسية، التي ظهرت في عام ١٩٧٧، إذ سُمح بتصميم طرق جرى تكييفها وفقاً لاحتياجات ودوافع المتعلمين و«المطالب المتغيرة للمجتمع»، على حدّ تعبير المؤلفين(٩٦).

في عام ١٩٨٦، عُقد في باريس أول مؤتمر قمة لرؤساء الدول والحكومات التي تتحدث رسمياً باللغة الفرنسية، وبعد ذلك بعامين أُنشئت «أمانة الدولة لشؤون العلاقات الثقافية الدولية»، وذلك في عهد الرئيس الأسبق فرانسوا ميتران الذي أعطى للفرانكوفونية زخماً كبيراً نحو الارتقاء بمكانتها على مستوى عالمي، وشاركت في المؤتمر الأول إحدى وأربعون دولة ناطقة باللغة الفرنسية كلياً أو جزئياً، مثّلها رؤساء دول وحكومات

(٩٦) Rigaud, Ibid., p. 33.

ووزراء من مختلف قارات العالم. وأضفى ذلك بُعداً سياسياً واسعاً على الأنشطة الثقافية خارج فرنسا(٩٧).

ويمكن إجمالاً حصر تطور السياسة الثقافية الفرنسية في ثلاث مراحل أساسية هي:

المرحلة الأولى، مرحلة التأسيس: تميّزت هذه المرحلة التي تغطّي الحقبة الممتدة بين عامي ١٩٥٩ و١٩٦٩ بالتغييرات الكثيرة السياسية والاجتماعية لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، كما تميّزت مرحلة التأسيس هذه بالحضور القوي لشخصية الوزير أندريه مالرو الذي سبق التطرق إلى دوره في بلورة وتطور السياسة الثقافية الفرنسية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، والذي عمل وزيراً لمدة قصيرة في عام ١٩٤٥، ثم ما لبث أن عاد وزيراً في عام ١٩٥٩ عندما رجع الجنرال ديغول إلى السلطة، فشغل منصب وزير مفوّض في رئاسة الوزراء، ثم وزير دولة للشؤون الثقافية حتى عام ١٩٦٩. واقترن اسمه بتأسيس البُنية الثقافية في فرنسا، كما ارتبط اسمه بتأسيس «دور ثقافية»، هذا المشروع الذي تطوّر وفقاً لتفكيره الشخصي حول الفنون وعلاقتها بتطور الشعوب، فأنشئت «المتاحف» التي تعكس الواقع الثقافي والحضاري الذي أسسه روّاد نهضة وفلاسفة مرحلة الاستنارة في فرنسا(٩٨).

بدأ تبنّي مشروعات التوسع الثقافي منذ عام ١٩٥٩، حيث جرى تبنّي أول «مشروع خماسي للتوسع وإعادة النشاطات الثقافية الفرنسية في الخارج إلى سابق عهدها» (١٩٥٩ ـ ١٩٦٣)، الذي عبّر نظرياً، عن إحداث تطورات كبيرة(٩٩).

لعل الحضور الفرنسي في العالم آنذاك كان بعيداً من الانصراف إلى النزعة الاختيارية البحتة، إذ كان يعتمد على مُعطيات معيّنة وخطوط موجّهة تؤلف سياسة حقيقية من التعاون والتوسع الثقافيين، ووضع مشروع «خمس سنوات ثانٍ للتوسع والتغيير من جديد»، يُغطّي المدة الواقعة بين عامي ١٩٦٤

---

(٩٧) زينة وفيق الطيبي، الفرنكوفونية وحوار الثقافات (بيروت: دار المؤلف، ٢٠٠٢)، ص ٥٠.

(٩٨) Graziani, *La Communication Culturelle de l'Etat*, p. 27.

(٩٩) دوللو، العلاقات الثقافية الدولية، ص ٦٥.

و١٩٦٨، وارتبط بالمشروع الأول لعام ١٩٥٩ ـ ١٩٦٣، وكان متلائماً مع المعطيات الجديدة، ولا سيما مع متطلّبات «الانتشار الجديد» الناتجة من زوال الاستعمار. وزاد هذا المشروع من الجهد المبذول، متخلّصاً من عبء الماضي. إذ خطط على الخصوص لما سُمّي بـ «إعادة الانتشار»، وهو امتداد العمل الثقافي الفرنسي إلى بلدان جديدة سائرة في طريق التنمية، وتخفيضه في الدول التي تتكلّم الفرنسية، والخارجة من تصفية الاستعمار تدريجياً، بما يسمح لفرنسا بتشكيل كوادر جديدة في تلك البلدان لكي تنسحب في ما بعد. واقتضى الأمر وفقاً لاختيارات وتوجّهات متناسبة مع التقديرات المالية، وقبل كل شيء في إطار من التعاون مع الحكومات الأجنبية، لكن هذه المشاريع، مثل المشاريع الاقتصادية، ظلت غير مفروضة، وجعلت فرنسا تحتل مرتبة وسطى تماماً بين الدول التي تترك سياستها الثقافية (الأنموذج الأنكلوساكسوني)، أو تُبقيها غير مركزية، وبين تلك التي تجعل منها احتكاراً للدولة وبمركزية كبيرة (الأنموذج السوفياتي).

لم تشهد سياسة فرنسا الثقافية منذ مطلع السبعينيات انقطاعاً مع الماضي، ورغبت دائماً وباعتناء أن تفصل الدعاية عن دوائر الاستعلامات والصحافة، وإذا ما نصَّبت الدولة نفسها حكماً في ما يتعلق بإشعاع البلاد الثقافي، فإنها هدفت دائماً إلى تحقيقه بواسطة المعونة الثقافية التي يرضى بها الجميع بملء حريتهم(١٠٠).

تحمَّلت المديرية العامة للعلاقات الثقافية كامل المسؤولية الثقافية في البلدان الأجنبية، ولا سيما في البلدان الأفريقية المستعمرة قديماً من قبل فرنسا. إذ إن كل ما يتعلّق بالتعليم والتبادل الثقافي والعلمي والفني منوط بها وبمديرية التعاون التقني التي تحمل على عاتقها، كما يدل اسمها، المعونة الفنية البحتة. إن مهمة المديرية العامة للعلاقات الثقافية ذات أبعاد متعددة، فهي تحمل على عاتقها قسماً من التوسع الثقافي، وتؤمِّن الاتصال بالدوائر التابعة لإدارات وزارية أخرى مثل (التربية الوطنية، الشؤون الثقافية، الشؤون الاقتصادية، وغيرها) التي تُساهم في الإشعاع الثقافي الفرنسي في الخارج وتساند عمله، وهي تنسِّق، وتوحي، وتحدث، وتبدِّل، وتساعد الابتكارات

---

(١٠٠) Dollot, *La France dans le monde actuel*, p. 21.

الخاصة التي تحفظ كل أهميتها بشكل يترك لحضور فرنسا في الخارج تنوعاً مهماً وضرورياً. وللقيام بهذه المهمة فإن المديرية العامة للعلاقات الثقافية والدوائر الثقافية، فضلاً عن الموظفين الدبلوماسيين، لها في الخارج منذ مطلع السبعينيات مستشارون وملحقون ثقافيون وعلميون في ١١٣ بلداً، وبالتعاون مع هؤلاء جميعاً تُشرف على إدارة معاهد ثقافية ينشر معظمها تعليماً حقيقياً، وبلغ عدد هذه المعاهد ١٩٤ معهداً، ما عدا الجزائر ومدغشقر وجمهوريات أفريقيا السوداء التي كانت تابعة لفرنسا في السابق، حيث كانت فرنسا تشغل مكاناً ممتازاً في درجات التعليم الثلاث. وكان النفوذ الفرنسي أشد ما يكون رسوخاً في أوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية وأفريقيا، حيث يوجد ستون معهداً للدراسات ومعاهد تعليم اللغة الفرنسية، ولبعض المعاهد الأولى شهرة ذائعة، مثل الأكاديمية الوطنية الفرنسية في روما (فيلامديسيس)، والمدرسة الفرنسية لعلم الآثار في أثينا و«كازافيلا سكيز» في مدريد، أما معاهد الدراسات التي أُنشئت منذ وقت طويل، فتكاثرت، ولا سيما في ألمانيا، وهي بمنزلة مراكز تجمّع للأجانب المعنيين بفرنسا وثقافتها ومراكز نشر اللغة الفرنسية[(١٠١)].

بدأ العمل بالخطتين الخمسيتين اللتين سمحتا بزيادة كبيرة في الموارد، وعملتا أيضاً على تعزيز شبكة العلاقات الثقافية التقليدية وتطوير التعاون التقني تجاه البلدان المستقلة حديثاً، إذ كانت شعوبها في هذا الوقت تهتم بقضايا مثل «تكلّم الفرنسية، وشراء المواد الفرنسية». هذه الحقبة كانت بشكل خاص واعدة لإنتاج الأدوات المرافقة للسياسة اللغوية، وعملت على نشر الأساليب المستخلصة من بحوث اللغة الفرنسية الأساسية، التي وضعها الفريق الأول في المعهد العالي لسانت نواج في سياق مركز البحوث والدراسات للنشر بالفرنسية.

كما ساهمت في ظهور العدد الأول من مجلة الفرنسية في العالم في الأول من أيار/ مايو عام ١٩٦١[(١٠٢)].

المرحلة الثانية، مرحلة الشكوك: تمتد هذه المرحلة من التطور التاريخي

---

(١٠١) المصدر نفسه، ص ٢١.

(١٠٢) *Le Français dans le monde* (Paris), no. 1 (mai 1961), p. 12.

للسياسات الثقافية لفرنسا بين عامي ١٩٦٩ و١٩٨١، وتعاقب عدد من الشخصيات على إدارة الثقافة، وتميّزت بالتمسك بالخط الذي سطّره مالرو.

في هذه الحقبة تَسَلّم منصب وزارة الثقافة سبع شخصيات، ما يشير إلى اختلاف هذه المدة عن سابقتها، وتلك التي تلتها، بعدم الاستقرار الإداري للشخصيات التي أدارت وزارة الثقافة الفرنسية، ما أظهر بدايات تراجع الطموح الثقافي الفرنسي. وعلى الرغم من أن الخيارات الثقافية كانت في هذه المدة أقل انتشاراً، بسبب واقعيتها العالية، إلا أنها مع ذلك تميّزت ببعض التعزيزات في الخبرات الإدارية واستمرارية العمل بالتوجهات الكبيرة المؤسسة من قبل مالرو. وفي هذا الإطار، لم تكن أحداث ربيع ١٩٦٨ المعروفة بـ «الحركة الطلابية»، ولا الرحيل السريع للجنرال ديغول في عام ١٩٦٩، مؤثراً في أداء المؤسسات الثقافية، بل على العكس وجدت نفسها طرفاً معنياً بكل البرامج التي تضمّنتها الخُطة، إذ لم تتوقف تأثيرات مدرائها الإداريين من استمراريتها على التنامي، بتغيير مرئي لم يزل ماثلاً حتى اليوم، يتعلق بحركة عُرفت بتعبير عام «البلديات الثقافية»، الهادف إلى تقوية إعادة تجديد الانتخابات المحلية والتطوير السياحي، وقد ثبّتت الثقافة في عام ١٩٧٠ نفسها باعتبارها عنصراً حاسماً في الحياة العامة المحلية[١٠٣].

إنّ أبرز ما ميّز هذه الحقبة الثانية من تطور السياسات الثقافية هو قيام مشروع خماسي (١٩٦٩ ـ ١٩٧٤)، اهتم بتعزيز التنظيم لعمل فرنسا الثقافي في بعض البلدان الناطقة بالفرنسية (كندا، وموريشيوس)، كما اهتم بامتداد هذا العمل إلى بلدان جديدة، ولا سيما في آسيا[١٠٤].

في سياق تقلّص موارد الميزانية، عرض في أواخر عام ١٩٧٩ تقرير عن العلاقات الثقافية الخارجية، تم التأكيد فيه بقوة على الدور المحوري للثقافة في العلاقات الدولية، ودعا أيضاً إلى سياسة الحوار وحرية التجارة[١٠٥].

ـ **المرحلة الثالثة، التراجع**: تبدأ هذه المرحلة مع مطلع الثمانينيات من

(١٠٣) Graziani, *La Communication Culturelle de l'Etat*, pp. 32-33.

(١٠٤) دوللو، العلاقات الثقافية الدولية، ص ٦٨.

(١٠٥) Caron, *L'Etat et la culture*, p. 7.

القرن الماضي، وتزامنت مع إنشاء وزارة الثقافة في عهد الرئيس فرانسوا ميتران(١٠٦) الذي كان مدركاً للدور الذي يمكن أن تؤدّيه الثقافة في مجتمع عصري محكوم بأوقات الفراغ والترفيه يقودها الحزب الاشتراكي.

إن كانت حقبة ما بعد مالرو قد أضعفت دور تدخُّل الدولة، فقد عادت الأخيرة إلى التدخل مع وصول الاشتراكيين إلى الحكم في عام ١٩٨١، وطموحهم لكسب الأنتلجنسيا والتعبيرات الفنية المختلفة مع المُعطيات العالمية الجديدة (الاتحاد الأوروبي، تنشيط الفرانكوفونية، محاولات استقطاب الجيل الثاني للمهاجرين). إلا أن حجم تدخّل الدولة أعاد فكرة الدولة المنحازة والانتقائية التي تُشجّع من تريد ضمن نطاق سياستها العامة في أسبقية للمحسوبيات والولاء على الطاقات والكفاءات(١٠٧).

أدى جاك لانغ الذي شغل منصب وزير الثقافة في المدة بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٦؛ وبين عامي ١٩٨٨ و١٩٩٣، دوراً مهماً في تنفيذ هذه الرؤية، ودافع بقوة عن ثلاثة طروحات: ينطلق **الأول** من الدفاع عن الاستثناء الثقافي(١٠٨) من خلال الاعتراف بالمبدأ الذي يعتبر المنتوج الثقافي ذا طابع خاص، ومن ثمّ لا يمكن أن يخضع للمعايير نفسها التي تنطبق على

---

(١٠٦) فرانسوا ميتران (Francois Metterain) (١٩١٦ ـ ١٩٩٦): رجل دولة فرنسي، تخرّج في جامعة باريس في عام ١٩٣٨، خدم في الجيش أثناء الحرب العالمية الثانية، وانضم إلى حركة المقاومة الفرنسية. كان اشتراكياً في توجهاته، شغل منصب وزير لعدة مرات في حكومة الجمهورية الرابعة، رشّح في كانون الثاني/ يناير عام ١٩٦٥ عن اليسار لرئاسة الجمهورية، أخفق فيها لصالح الجنرال ديغول، انتخب رئيساً للجمهورية في عام ١٩٨١، وأعيد انتخابه عام ١٩٨٨، خلفه جاك شيراك في أيار/ مايو ١٩٩٥. انظر: **الموسوعة العربية العالمية** (الرياض؛ بيروت: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، ١٩٩٦)، ج ٢٤، ص ٤٦٣ ـ ٤٦٤، و *Le Petit Larousse*, p. 1443.

(١٠٧) Farchy, *La Fin de l'exception culturelle?*, p. 173.

(١٠٨) **الاستثناء الثقافي**: يُقصد به رفض أن تكون الخدمات الثقافية خاضعة لعملية تحرير المبادلات أسوة بالسلع التجارية، وقد طرحت فرنسا ذلك المبدأ على مستوى عالمي في مفاوضات الغات في منتصف التسعينيات، وأيّدها في ذلك عدد من الدول، من بينها كندا، في حين تغيرت التسمية إلى «التنوع الثقافي»، وفي ذلك يقول هوبير فيدرين، وزير خارجية فرنسا السابق: «كنا نطالب بالاستثناء الثقافي، لكن لم يكن ذلك سوى تقنية للتفاوض وإجراء الحماية، إذ كان هذا التعبير والموقف المحيط به يتخذ خارج فرنسا دلالة دفاعية، لا شيء يدعو إلى الاستنفار، أدركت ذلك يوم كنت أتناقش مع وزيرة خارجية المكسيك، روزاريو غرين، التي قالت لي حينها: «لا أحد يفهم شيئاً في مسألة الاستثناء هذه، لو تكلمتم عن التنوع لكنتم لقيتم صدىً مختلفاً»، حينذاك تغيرت التسمية إلى التنوع الثقافي. لمزيد من التفاصيل، انظر: Catherine Lalumière, «La Bataille de la diversité culturelle,» *Label France* (Paris), no. 38 (janvier 2000), pp. 25-26.

المنتوجات الاستهلاكية. مع أن هناك من يرى أن التذرع الفرنسي بالدفاع عن التنوّع الثقافي هو تكتيك قديم محكوم عليه بالفشل، لأن الدول التي ترفع هذا الشعار مُقبلة على التخلي عن الفرنسية لصالح الإنكليزية، وهذا ما يُلاحظه المراقبون، ولا سيما في دول مثل لبنان والمغرب وغيرها، وذلك بسبب التقنية الأنكلو ـ أمريكية التي غزت تلك البلدان، فضلاً عن المساعدات التي تفوق كثيراً ما تُقدّمه فرنسا إلى المجموعة الفرانكوفونية والموجهة أساساً إلى الثقافة والإعلام، في حين أهمل مجال التنمية من المساعدات والدعم[١٠٩].

وتمحور الطرح **الثاني** حول سياسة اللامركزية في مجال العمل الثقافي. أما الطرح **الثالث** فهو خلاصة للإجراءات المتخذة، وذلك بإدخال آليات معيّنة على الطرق التي تحكم العلاقة بين العاملين في حقل الثقافة. وتركّزت السياسة الثقافية الفرنسية في هذه المرحلة بتأكيد الحفاظ على التراث بكل أشكاله، والعمل على تجديده من خلال دعم الفنانين والمُبدعين، فضلاً عن القيام بنشره على أوسع نطاق ممكن[١١٠].

كما تميّزت المرحلة الثالثة من تطور السياسة الثقافية الفرنسية في عام ١٩٨١ بظهور وزارة الثقافة باعتبارها واحدةً من أكثر الوزارات عملية، لكن أيضاً بتميّزها بعدم الشفافية في عملها مقارنة ببقية الوزارات بما فيها السياسية. وبما أن هذه الحالة الجديدة هي من بُناة الإرادة الشخصية لرئيس الجمهورية الفرنسية، ميتران، المهتم برؤية تحقيق انعكاسات على دور الثقافة في المجتمع الحديث الذي يمتلك متّسعاً من أوقات الفراغ، وقاد هذه الحملة الحزب الاشتراكي في سنوات خلت. كذلك تميّزت هذه المرحلة بالاهتمام بالجوانب التاريخية، ولا سيما في قطاع الإعلام بعد انتهاء استئثار السلطة لها واحتكارها[١١١].

في تموز/يوليو ١٩٨٢، اتُّبعت سياسة إصلاحية كبيرة نقلت تلك الاختصاصات الثقافية التابعة لوزارة التعاون إلى المديرية العامة للعلاقات

---

(١٠٩) عدنان رمال، «تكسر منطق ابنها «ديكارت»!: «الفرانكوفونية» صيغة جديدة للاستعمار،» مجلة المعرفة، العدد ٧٥ (حزيران/يونيو ٢٠٠٢)، ص ٥٤ ـ ٥٥.

(١١٠) *Dictionnaire encyclopédique des sciences de l'information et de la communication*, p. 436.

(١١١) Graziani, *La Communication Culturelle de l'Etat*, p. 36.

الثقافية، منشئة بذلك شبكة من المؤسسات الثقافية الفريدة. ومن ناحية أخرى، فإن هذا الإصلاح أوجد مديرية للاتصالات هدف عملها إلى تأكيد موقع فرنسا في الشبكات العالمية السمعية البصرية.

وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣، صادق مجلس الوزراء الفرنسي على المشروع الثقافي خارج فرنسا بعد أن طوّر العديد من الموضوعات، إذ أشار إلى أن كل القطاعات تتأثر «بروح المعاملة بالمثل»، لدى الإعداد لكل التبادلات الثقافية في الخارج، إذ لم تعد المؤسسات المدرسية، على سبيل المثال، تستوعب تلاميذ المدارس الفرنسية المغتربين فقط، لكن أيضاً بهدف «تعزيز التعاون الثقافي الثنائي» استقبلت طلاباً أجانب[١١٢].

تولّى جاك لانغ وزارة الثقافة في هذه المرحلة حتى عام ١٩٨٦، وتميّزت استراتيجية وزارته بثلاثة توجهات هي:

التوجه **الأول** تعلّق بما سُمي بـ «الاستثناء الثقافي» عبر الاعتراف بمبدأ ما أطلق عليه «المال الثقافي» من حيث طبيعته التي لا يمكن إدارتها بالضوابط ذاتها التي تطبّق على الموضوعات الأخرى للاستهلاك.

أما التوجه **الثاني** لوزارته، فكرّس العمل بإجراءين متعلقين باللامركزية السياسية واللامركزية الإدارية المعتمدة مسبقاً. في هذا الصدد، كان لاستخدام برنامج للقوانين المتناغمة مع اللامركزية منذ عام ١٩٨٢ وحتى ١٩٨٦، أثر كبير في تسريع التوجهات التي سبق ذكرها، وقد عززت السياسة الجديدة هذه التنافس بين التجمّعات المحلية في ميادين الثقافة، مثلما هو الحال في وسائلها المالية التي حفّزت بشكل طبيعي على ظهور فاعلين ثقافيين جدد.

أما التوجه **الثالث** فأخذ معناه من منهج التأثيرات المُتحققة بفضل نظام اللامركزية، الذي أدى إلى أن تعتمد وزارة الثقافة إبّان سنوات الثمانينيات حركة واسعة من الحرفية والمهنية في منهج العلاقات بين الناشطين الشعبيين والفاعلين الثقافيين الرئيسين. وأخيراً، فإنّ هذا المنهج سُجّل في الإطار العام لإعادة تقويم مكان مبدأ التطور الثقافي في فرنسا.

---

(١١٢) Rigaud, *Les Relations culturelles extérieures: Rapport au ministre des Affaires étrangères*, p. 12.

على الرغم من النتائج التي حدثت نتيجة استخدام هذه التوجّهات في السياسة الثقافية لفرنسا، واجهت هذه السياسة نوعين من الانتقادات:

الأول أشار إلى الجزم بأن السياسة الثقافية المتبعة منذ عام ١٩٨١ كانت أقل اهتماماً في جذب العدد الأكبر من المعارف والعلوم لمختلف الجهات المهتمة في الدولة بتشجيع هذه الموضوعات.

والثاني أن السياسة الثقافية ـ التي يستطيع المرء بسهولة أن يستدل عليها من خلال عمل وزارة الثقافة الفرنسية ـ تناقضت مع ضرورة استغلال أوقات الفراغ المطلوبة للعمل الداعم للفنون والآداب، حيث أدى ذلك شيئاً فشيئاً إلى الاتجاه نحو البيروقراطية، لذا لم يَعُد بالإمكان الحديث عن سياسة ثقافية متماسكة، لكن أدركت التجمعات القطاعية الثقافية ذلك تبعاً للأنموذج الوطني للإدارة الذي يدعى «حرية السياسات العامة»، واستخدمت من قبل الإدارات المجزأة، وأحياناً المتنافسة بينها ـ كما هي بشكل خاص الحالة التي حدثت بين إدارات الدولة والتجمعات القطاعية المحلية ـ من أجل المحافظة على الاستقلالية وعدم الركون إلى البيروقراطية[١١٣].

هكذا يبدو لنا أن هذه السياسة التي سبق الحديث عنها، كانت السبب في التراجع الثقافي الفرنسي في تلك الفترة التي أعقبت المرحلة الأولى التي شهدت التأسيس وحَفِلت بالتقدم، والمرحلة الثانية التي شهدت بدايات التراجع في سياسة فرنسا الثقافية.

بشكلٍ عام، يتبيّن من الخلاصة في دراسة تطور السياسة الثقافية الفرنسية، تزامن ظهورها مع ميلاد الجمهورية الخامسة، وانحسارها في ثلاث مراحل أساسية: تميزت الأولى بالحضور القوي لشخصية وزير الثقافة أندريه مالرو، وغطّت الحقبة الممتدة بين عامي ١٩٥٩ و١٩٦٩؛ والمرحلة الثانية امتدت بين عامي ١٩٦٩ و١٩٨١، أما المرحلة الثالثة فتبدأ مع مطلع الثمانينيات، التي تميّزت بالتراجع الثقافي على الرغم من أنها تزامنت مع إنشاء وزارة الثقافة في عهد الرئيس ميتران الذي كان مدركاً للدور الذي يمكن أن تؤديه الثقافة في مجتمع عصري محكوم بأوقات الفراغ والترفيه، وقادها الحزب الاشتراكي.

---

(١١٣) Graziani, Ibid., pp. 41- 43.

٤ ـ سياسة فرنسا الثقافية تجاه أفريقيا

أما بشأن سياسة فرنسا إزاء أفريقيا بشكل عام، فهي تُمارس أحياناً في إطار المنظمة الدولية للفرانكوفونية، وأحياناً أخرى بشكل منعزل عنها ومستقل، إذ إن الفرانكوفونية ليست أهم وسائل التأثير الفرنسي في أفريقيا، بل العلاقات الثنائية ونظام القمة الفرنسي ـ الأفريقي يؤديان دوراً مهماً في تعزيز وإدامة تلك العلاقات.

أصبح عقد مؤتمرات القمة الفرنسية ـ الأفريقية تقليداً فرنسياً لمتابعة شؤون القارة الأفريقية، وذلك منذ عام ١٩٧٣ عندما افتتح الرئيس الأسبق بومبيدو[١١٤] أول مرة قمة الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية (الفرانكوفونية) في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من ذلك العام في باريس، بعدها بدأت تنعقد مؤتمرات القمة هذه كل سنتين في باريس، أو في إحدى العواصم الأفريقية، وغالباً ما يحضرها الرئيس الفرنسي والرؤساء الأفارقة، واستطاعت فرنسا أن تجذب إلى هذا التنظيم دولاً غير ناطقة بالفرنسية، مثل أنغولا وموزمبيق[١١٥] ونيجيريا، حتى إنها أبرمت عدداً من الاتفاقات الاقتصادية والتجارية معها؛ إذ انعقد منها اثنان وعشرون قمة فرنسية ـ أفريقية حتى عام ٢٠٠٣[١١٦]. في حين تمثل جامعة سنغور في الإسكندرية التي هي (جامعة دولية ناطقة بالفرنسية لخدمة التنمية الأفريقية)، إحدى أبرز المؤسسات الفرانكوفونية التي تعمل في مجال إعداد كوادر قيادية مؤهلة لتولي وظائف مهمة متقدمة في الدول الأفريقية، تتماشى في توجّهاتها وسياساتها مستقبلاً مع توجّهات وأهداف السياسة الثقافية لفرنسا والدول الفرانكوفونية العاملة معها في هذا المجال.

يعكس تحليل خطاب الرئيس الفرنسي الأسبق فاليري جيسكار ديستان

---

(١١٤) جورج بومبيدو (٥ تموز/ يوليو ١٩١١ ـ ٢ شباط/ فبراير ١٩٧٤): سياسي ورجل دولة، بدأ نشاطه السياسي في عام ١٩٤٤ مستشاراً للجنرال شارل ديغول، اختير في عام ١٩٤٦ عضواً في مجلس الدولة، واستقال عام ١٩٥٤. عُيّن رئيساً للوزراء في عام ١٩٦٢ من قبل ديغول، شغل منصب رئاسة الجمهورية الفرنسية الخامسة بين ٢٠ حزيران/ يونيو ١٩٦٩ و٢ نيسان/ أبريل ١٩٧٤، عقب استقالة الجنرال ديغول.

(١١٥) في الأصل (موسى بيك).

(١١٦) إجلال رأفت، «السياسة الفرنسية في أفريقيا جنوب الصحراء،» السياسة الدولية، السنة ٣٧، العدد ١٤٥ (تموز/ يوليو ٢٠٠١)، ص ١٦٦.

الموجّه إلى أفريقيا في جوّ حالات التناقض التي ميّزت السياسة الأفريقية والفرنسية معاً في الحقبة بين عامي ١٩٧٤ و١٩٨٠، أن القمم الأفريقية والفرنسية هي في الواقع ذات هدف مزدوج: فالفرنسيون أبدوا الرغبة في الحفاظ على مجال النفوذ التقليدي، ورغبة القادة الأفارقة المعتدلين في الانفتاح على فرنسا، فضلاً عن التوجّه الفرنسي الأفريقي نحو الانفتاح على تجمعات عدة، جنباً إلى جنب مع الدول الفرانكوفونية ـ دول عدة ناطقة بالفرنسية ـ (الكونغو، برازافيل وكينشاسا، وبنين، ومالي)، مثل الدول اللوزيغونية ـ الناطقة بالبرتغالية ـ (غينيا ـ بيساو والرأس الأخضر وموزمبيق وأنغولا وساوتومي)، والدول الأنكلوفونية ـ الناطقة بالإنكليزية ـ جزئياً أو كلياً (موريشيوس، وسيشيل، ومنذ عام ١٩٧٩ ليبيريا، سيراليون)، والدول «الهيد ـ سبانوفونية» ـ الناطقة بالإسبانية (غينيا الاستوائية)[١١٧].

ما يجب الإشارة إليه هو أن فرنسا لم تألُ جهداً للمشاركة في سبيل التغلغل إلى أفريقيا عبر البوابة الثقافية واستقطاب المزيد من الدول الأفريقية (بضمنها دول عربية) للمشاركة في مؤتمرات القمة، وفي مقدمها الدول الناطقة باللغة الفرنسية، التي شاركت في المؤتمرات بصفة مراقب منذ عام ١٩٨١، ثم أعضاء أساسيين في قمة عام ١٩٨٧. ولا تختلف جداول أعمال مؤتمرات القمة الفرنسية ـ الأفريقية عن نظيراتها مؤتمرات القمة الفرانكوفونية، فهي تهتم بمناقشة مسائل التنسيق والتعاون في مجالات التنمية الاقتصادية والثقافية، أو موضوعات الأمن، ذلك أن هذه النزاعات تهدد التنمية والاستقرار في أفريقيا التي تؤثر بنتائجها في المصالح القومية لفرنسا[١١٨].

لعل هذا الحجم من المشاركة يدلّ على مدى الاهتمام الذي توليه فرنسا في هذا المجال، وهي تسعى إلى المحافظة على نفوذها في القارة الأفريقية، وبخاصة المنافسة الأمريكية لها في هذه القارة التي تعتبرها فرنسا بمنزلة بقاع موروثة عن المرحلة الاستعمارية.

---

(١١٧) Jean Bangui, dans: *La Politique étrangère de la France* (Paris: La Documentation française, 1975), pp. 97-102.

(١١٨) البيان (دبي)، ٧/ ٢/ ١٩٩٨.

من الجدير بالذكر أنه منذ عام ١٩٨٦، بات الجدول الزمني لقمم أفريقيا ـ فرنسا يأخذ في الاعتبار موعد انعقاد القمم الفرانكوفونية.

مما تقدم نرى أن فرنسا لم تتوانَ في سبيل تطوير سياستها الثقافية بإنشاء المؤسسات الثقافية المتعددة وتوجّهها نحو ترسيخ هذه السياسة ليس في داخل فرنسا فحسب، بل وفي مختلف بلدان العالم، وهذا ما جعلها دولة رائدة في المجال الثقافي تميّزت به عن بقية دول العالم.

الفصل الثاني

أدوات السياسة الثقافية الفرنسية

أولاً: البعثات الدينية والعلمية

١ ـ البعثات الدينية والتبشيرية

هناك من يرى أن فرنسا أدركت بوصفها دولة غربية ذات تأريخ استعماري طويل، أهمية الوسائل الثقافية في تحقيق أهدافها الاستراتيجية، لذا فإنّها قبل أن تُرسل الجيوش أرسلت الباحثين ورجال الدين لنشر حضارتها وأفكارها، وظلت المساعدات الثقافية قناة مهمة تربطها مع مستعمراتها السابقة كونها وفقاً للمنظور الفرنسي تُمكّن حلفاءها من تقبّل الحضارة الفرنسية وتقديم مساهمتهم فيها[١].

كان طلائع المستشرقين، ومن بينهم الفرنسيون، ذوي مناصب دينية، وقد انطلقوا من الكنائس والأديرة منذ القرن العاشر الميلادي[٢]، على الرغم من أن التبادل الثقافي والعلمي بين المسلمين ونصارى أوروبا بدأ قبل ذلك بكثير، ولا سيما في عهد الخليفة العباسي هارون الرشيد، وبدأ كثيرون من المستشرقين حياتهم العلمية بدراسة اللاهوت قبل التفرّغ لميدان

---

(١) محمد حسنين هيكل، «الفرنكوفونية وأخواتها،» الكتب: وجهات نظر، السنة ٣، العدد ٢٨ (أيار/ مايو ٢٠٠١)، ص ٨.

(٢) ساسي سالم الحاج، الظاهرة الاستشراقية وأثرها على الدراسات الإسلامية، ٢ ج (مالطا: مركز دراسات العالم الإسلامي، ١٩٩١ ـ ١٩٩٢)، ج ٢، ص ٣٧ ـ ٤٨.

الدراسات الاستشراقية، وكان همهم إرساء نهضة الكنيسة وتعاليمها، ولا سيما في العصور الوسطى[٣].

يمكن عَدّ الحقبة الممتدة من القرن السابع عشر إلى القرن التاسع عشر حقبة تمهيدية للغزو الاستعماري الجديد ـ ولا سيما بالنسبة إلى بريطانيا وفرنسا وهولندا ـ الذي استمر حتى استقلال الدول العربية والإسلامية في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، واستخدمت فرنسا اللّغة الفرنسية في هذه الحقبة أداة بيد المبشرين.

تميّزت بدايات القرن السابع عشر بتنامي الاستشراق، الذي ارتبط بالنصرانية أو التبشير بها، من خلال الحملات التي كان يقوم بها الرهبان، من أجل نشر أفكار هذا الدين، بحيث إن الأديرة أصبحت بمنزلة وزارات دعاية منظّمة، تُمِدُّ السلطة السياسية بما يلزمها من الرسائل السياسية والدينية[٤].

ارتبطت هذه النشاطات الدينية والتبشيرية أيضاً بأهداف استعمارية في مختلف النواحي، سواء الثقافية أم السياسية أم الاقتصادية، وكان هناك تعاون واتصال وثيق بين المستشرقين والدولة والنظام السياسي الذي ينتمون اليه، ولهذا السبب ظهر في فرنسا عدد من المستشرقين، مثل المستشرق غليوم بوستال (Postal)[٥] الذي كان يتكلم العربية، ورافق أعضاء السفارة الملكية إلى القسطنطينية عام ١٥٣٧ في عهد السلطان العثماني سليمان الأول، المُكنّى بـ «القانوني» (١٥٢٠ ـ ١٥٦٦)، حيث استغل المناسبة لزيارة الشرق الأدنى، وأعطى صورة واضحة عن قواعد اللغات الشرقية، وعن الحياة في الشرق، وبعد مرور عشر سنوات عاد إلى الشرق ليعمل في مجال التبشير[٦]. وعمل آخرون مستشارين لوزارة المستعمرات الفرنسية في شؤون شمال أفريقيا، فعلى

---

(٣) يوهان فوك، **تاريخ حركة الاستشراق: الدراسات العربية والإسلامية في أوروبا حتى بداية القرن العشرين**، نقله عن الألمانية عمر لطفي العالم (دمشق: دار قتيبة، ١٩٩٦)، ص ٣٨.

(٤) بوقنطار الحسان، **السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام ١٩٦٧**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٩ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٢٥.

(٥) غليوم بوستال (Postal) (١٥١٠ ـ ١٥٨١م) مستشرق له كتاب عن مصطلحات النحو العربي.

(٦) François Savary de Brèves, *Relation des voyages de Monsieur de Breves, faits en Jerusalem, terre saincte, Constantinople, Aegypte* (Paris: Thomas de la Ruelle, 1965), p. 41.

سبيل المثال، كان المستشرق دي ساسي[٧] يشغل منصب المستشرق المقيم في وزارة الخارجية الفرنسية منذ عام ١٨٠٥، كما كان ماسينيون[٨] إلى عهد قريب مستشاراً للإدارة الاستعمارية الفرنسية في الشؤون الإسلامية[٩].

بحلول نهاية القرن الثامن عشر تشكلت مجموعة من الخطط والأفكار والأساليب الفنية الاستشراقية استمدت من إبداعات نشأت في فترة سابقة، من أبرزها إنشاء المكتبة الشرقية الملكية بإشراف الملك لويس الثالث عشر، ومن ثَم رعايتها من قبل الملك لويس الرابع عشر وإغناؤها بالمخطوطات والتحف والكتب والمنمنمات والنقود وشتى الإنتاجات الفنية التي كانت الأساس للدراسات الشرقية في فرنسا أواسط القرن السابع عشر. وظهور الترجمات للمخطوطات القبطية والسريانية والعربية، والعديد من كتب التاريخ العثماني، وترجمة للقرآن، ويوميات ومذكّرات التجار الرحالة والدبلوماسيين، وقصص ورسائل القناصل والسفراء في تركيا، إذ عُدّت مؤلفاتهم مصادر إلهام أدبي للعديد من أعلام الأدب الفرنسي مثل موليير وغيره[١٠].

اهتمت فرنسا بالشرق اهتماماً خاصاً، إذ تمنّى لويس الرابع عشر أن يضع في تصرُّف مستشاريات المرافئ التجارية الخاضعة للسلطة العثمانية عدداً كافياً من المترجمين الفرنسيين، وفي عام ١٦٦٩ أصدر قراراً بأن يدرس ستة طلاب فرنسيين اللغات العربية والتركية في أديرة الكبوشيين في القسطنطينية وإزمير،

(٧) سلفستر دي ساسي (١٧٥٨ ـ ١٨٣٨)، مستشرق فرنسي، تولّى إدارة مدرسة اللغات الشرقية الحية التي أنشأتها الحكومة الفرنسية في عام ١٧٩٥، لمنافسة المؤسسات الجامعية البريطانية العريقة في عملية صراع النفوذ على الشرق من خلال إعداد خبراء بلغاته وشعوبه وتاريخه وجغرافيته. اعتمد دي ساسي على كتاب النحو العربي للهولندي إربنيوس، وكتب بنفسه مؤلفاً جديداً بالفرنسية وليس باللاتينية بعنوان النحو العربي، ثم كتب كتابا مدرسياً (Text book) بعنوان منتخبات من أدب العرب، تضمن نصوصاً أدبية وتاريخية استخرجها من مخطوطات المكتبة الوطنية في باريس. وظل كتاباه هذان معتمدين لحوالى نصف قرن، حتى حلت محلهما الكتب التي ألفها عدد من تلامذته الألمان.

(٨) لويس ماسينيون (١٨٨٣ ـ ١٩٦٢)، مستشرق فرنسي، له كتاب الحلاج، الصوفي الشهير في الإسلام، نشره في عام ١٩٢٢، عمل مستشاراً للحكومة الفرنسية في تخطيط سياستها ضد المسلمين في شمال أفريقيا.

(٩) إدوارد سعيد، **الاستشراق: المعرفة، السلطة، الإنشاء**، نقله إلى العربية كمال أبو ديب (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨١)، ص ١٤٦.

(١٠) زينات بيطار، **الاستشراق في الفن الرومانسي الفرنسي**، عالم المعرفة؛ ١٥٧ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٢)، ص ٤٢.

قبل الذهاب إلى الخدمة في الشرق، بعد ذلك صدرت في حزيران/ يونيو ١٧٢١، إرادة ملكية حددت بعشرة عدد الطلاب الذين يتوجّب عليهم دراسة اللّغة العربية والتركية في معهد لويس الكبير في باريس، قبل الذهاب لاستكمال الدراسة في دير القسطنطينية، وأطلق في ما بعد على هؤلاء الطلاب اسم «شبيبة اللّغة». ومن جهة أخرى وجدت البعثات المتمركزة في بعض بلدان الشرق منذ مدة بعيدة، ميداناً لتجديد نشاطها بفضل اليسوعيين الذين أنشأوا منذ النصف الأول من القرن السابع عشر خمسة أديرة، الأول في حلب (١٦٢٥)؛ والثاني في دمشق (١٦٤٣)؛ وواحد في طرابلس؛ وآخر في صيدا (١٦٤٤)؛ والخامس في عيترون (١٦٥٧)، بعدها لم يتراجع لويس الخامس عشر (١٧١٥ ـ ١٧٧٤)، ولا لويس السادس عشر عن هذا كله. إذ إن تياراً أدبياً فرنسياً كاملاً تغذّى بقصص المسافرين من الأرستقراطيين والدبلوماسيين ورجالات الدين أو الموظفين الذين زاروا الشرق وانبهروا به وكتبوا عنه، وفي باريس حيث النمط الشرقي بدأ يجلب الانتباه، جُهّزت حملة إلى مصر ضمّت جماعة من مشاهير العلماء والاختصاصيين والمستشرقين الذين يعاونهم «شبيبة اللّغة»، ورافق هذه الحملة مئتا اختصاصي تقريباً: مهندسون ورياضيون مثل: غاسبار مونج (Gaspard Monge)؛ ولويس كوستا (Louis Costaz)؛ وجان بابتست فورييه (Jean Baptiste Fourier)؛ وكيميائيون مثل: كلود بيرتولو (G. Berthollet)؛ ومستشرقون مثل سيلفستر دي ساسي (S. de Sacy) وجان ميشال فونتير (J. M. Venture)؛ وفنانون مثل فيفيان دنون (Vivian Denon) وريدوته (Redoutê)... وغيرهم[(١١)].

منذ أوائل القرن السابع عشر تركّز النشاط الفرنسي في الشرق بالإشراف على النواحي الدينية التبشيرية إلى جانب الأمور الاقتصادية والتنقيبات الأثرية، فقصدت بغداد في عام ١٦٢٦ «بعثة الآباء الكبوشيين التبشيرية»، واقتصرت على التبشير الكاثوليكي، ثم تدريس اللغات، حيث كان السريان في طليعة من امتد إليهم نشاط هذه البعثة، كما شملت الرعاية الفرنسية «إرسالية الآباء الدومينيكان التبشيرية» التي قدِمت إلى الموصل في عام ١٧٥٠، واشتهر أعضاؤها بممارسة الطب والتعليم[(١٢)].

---

(١١) بول بالطا وكلودين ريللو، سياسة فرنسا في البلاد العربية، ترجمة كامل فاعور ونحلة فريفر؛ مراجعة عطا حمادة (بيروت: دار القدس، ١٩٧٥)، ص ١١٠.

(١٢) غانم محمد الحفو، «العلاقات العراقية الفرنسية، ١٩٦٨ ـ ١٩٨٤،» مجلة العلم والتربية (جامعة الموصل)، العدد ٦ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨)، ص ١٨٨ ـ ١٨٩.

كان الفرانسيسكانيون[١٣] والدومينيكانيون[١٤]، يتسابقون في مساعيهم التبشيرية التي أدّت بدورها إلى الاهتمام باللّغة العربية، وهذا ما حدا بهم القيام ببعثات تبشيرية عبر آسيا بأكملها، وما زالت تُعدّ كتب الرحلات التي دوّنوها عن ثقافة الشعوب الإسلامية والآسيوية ذات أهمية كبيرة.

جرى تأسيس وكالة تجارية فرنسية في البصرة، وعُيّن رئيس دير الكرمليين في عام ١٦٧٩ قنصلاً لها، واستمر برئاسة القنصلية التجارية مطارنة بابل حتى عام ١٧٩٧، حيث زارت بغداد بعثة سياسية فرنسية، فعينت وكيل الشركة في البصرة معتمداً للعلاقات التجارية، ووكلت إليه أمور قنصليتها في بغداد، وتُعدّ القنصلية الفرنسية في بغداد التي أنشئت في عام ١٧٤٢ من أقدم القنصليات في المدينة، إذ عُيّن في هذا التأريخ المبشر الكرملي (الأب عمانوئيل)، مؤسس البعثة الكرملية في بغداد، قنصلاً، ورُسِمَ أسقفاً لبابل أيضاً، ثم سمّاه الملك لويس الخامس عشر (١٧١٥ ـ ١٧٧٤) قنصلاً لفرنسا ببغداد[١٥].

---

(١٣) الفرانسيسكانيون: أخوية رهبانية أُسست من قبل سانت فرانسوا داسيس في عام ١٢٠٩م، بمواجهة التنامي المادي والعلماني، وفي القرن الثالث عشر تفككت بعد تدخّل الفئات الراديكالية، في حين بقيت وفية لمبادئها التقليدية وفقرها المادي ونزعتها المحافظة، وفي ما بعد انقسمت على ثلاثة فروع، الفرانسيسكان المحافظين، والكبوشيين، والرهبانيين. انظر: *Le Petit Larousse* (Paris: Larousse, 1982), p. 436.

من بين أبرز الرهبان الفرنسيسكانيين الفرنسي الأب إيسنياس دورليان (ت ١٦٣٨) الذي عاش بين حلب وبغداد ومصر، ومن آثاره: ترجمة كتاب **الاقتداء بالمسيح**، ومؤلف ضخم عن الأسرار. انظر: نجيب العقيقي، **المستشرقون: موسوعة في تراث العرب مع تراجم المستشرقين ودراساتهم عنه منذ ألف عام حتى اليوم**، ٣ ج، ط ٤، موسعة (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٠)، ج ٣، ص ٢٥٦.

(١٤) من أبرز المستشرقين الفرنسيين الدومينيكان، الأب جوسين (١٨٧١) وهو من الرهبان، تخرج في معاهد الدومينيكان، وبنى ديراً لها بالعباسية في مصر، كذلك الأب بوالو (١٩١٢)، من الرهبان أيضاً، مهندس، سمّي كاهناً، وأتم دراسته بحصوله على إجازة في اللاهوت، ثم عيّن في دير الآباء الدومينيكيانيين بالقاهرة، ثم رئيساً له، وانتقل بعد ذلك إلى بيروت للإشراف على دير الآباء الدومينيكيانيين فيها، أسهم بالكتابة في دائرة المعارف الإسلامية التي أصدرها جماعة من المستشرقين. انظر: المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢٢٢ ـ ٢٤٢.

(١٥) إميل أوبليه، «بغداد: سكة حديدها، أهميتها، مستقبلها، باريس، ١٩١٧،» في: **بغداد في مذكرات الرحالة الفرنسيين**، ترجمة وتعليق وليد كاصد الزيدي (عمّان: دار المناهج للنشر، ٢٠٠٧)، ص ٧٠.

لقد نُظّمت العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بحماية الرهبان والمبشرين، من خلال الاتفاقية الفرنسية ـ العثمانية في عام ١٦٠٤، تلتها اتفاقية في عام ١٦٧٣ التي وقعت بين السلطان =

حين أبدت الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر اهتماماً نحو المناهج الغربية في التربية والتعليم، حيث وافقت على إنشاء الكلية الفرنسية في «غالاتا» في ضواحي إستانبول عام ١٨٦٨، وإدخال اللّغة الفرنسية إلى المدارس العثمانية في عام ١٨٨٨، حين شاع استعمال الفرنسية في أوساط النخبة المثقفة في المدن الرئيسة، مثل إستانبول وبيروت والقاهرة، فضلاً عن تزايد اهتمام الجانب الفرنسي بتعزيز أواصر الصداقة المستمرة بالجماعات المسيحية في المشرق العربي، ولا سيما في سوريا ولبنان وفلسطين، إذ أسس اليسوعيون في لبنان المدارس التعليمية الأولى في الشرق العربي[16].

توسعت الإرساليات اليسوعية في القرن التاسع عشر بشكل ملحوظ، إذ غدا الأشخاص والجماعات الخاصة هم المُحرّك للتغلغل الثقافي الفرنسي في بادئ الأمر[17].

كان من الرحّالة من هو مكلَّف بهدف سياسي مثل فولني[18] الذي زار سوريا ومصر ليدافع عن رأيه المعارض لفكرة الغزو الفرنسي لسوريا الذي أعد له سارتين، وزير البحرية (١٧٧٤ ـ ١٧٨١)، إذ كان سارتين يريد استغلال تفكك الإمبراطورية العثمانية المحتمل، للحصول على غنيمة مهمة مثل مصر وكريت أو قبرص[19].

هناك من يرى: «أن حماية الكاثوليك انطلاقاً من الرابطة الدينية، كان

= محمد الرابع (١٦٤٨ ـ ١٦٨٧) ولويس الرابع عشر ملك فرنسا، وقد أكدت اتفاقية في ٢٨ أيار/ مايو من عام ١٧٤٠ حماية فرنسا للرهبان الفرنجة. انظر: حكمت عبد الكريم فريحات، **السياسة الفرنسية تجاه الثورة العربية الكبرى، ١٩١٦ ـ ١٩٢٠** (عمّان: دار المستقبل، ١٩٨٥)، ص ٤٤.

(١٦) سنتناول دور الإرساليات التبشيرية في تعزيز تطور التعليم في لبنان، بشيء من التفصيل في الفصل الثالث من هذا الكتاب، المتعلق بواقع السياسة الثقافية الفرنسية في لبنان.

(١٧) Jean Jaurès, *Textes choisis: Tome 1: Contre la guerre et la politique Coloniale* (Paris: Editions Sociales, 1959), p. 79.

(١٨) فولني (Volney) هو الاسم المستعار لقسطنطين فرنسوا الذي يمكن وصفه بالمراقب الدقيق لسوريا. استمرت رحلته إلى سوريا عامين، وكانت مرتبطة بمشروع سياسي، وظهرت رحلته تحت عنوان «رحلة إلى سوريا ومصر»، خلال الأعوام ١٧٨٣ ـ ١٧٨٥. اعتمد نابليون (١٧٦٩ ـ ١٨٢١) على هذه الرحلة في حملته على مصر، إذ عاين فولني الشرق باعتباره مكاناً يُمكن تحقيق الطموحات الفرنسية الاستعمارية فيه. انظر: عبد الرحمن البيطار، **بحوث في تاريخ سورية والمشرق العربي** (حمص: مطبعة الخطيب، ٢٠٠١)، ص ٥٩.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٥٦.

الذريعة التي قامت بـ «اسم المسيح»، وتعاون فيها المبشرون والمستشرقون والجنود الفرنسيون، من أجل إخفاء الأهداف الساعية إلى تحقيق هيمنة استعمارية في المشرق العربي»[٢٠] ربما لا يمكن أخذ هذا الاستنتاج على إطلاقه، إذ إنه ليس في كل الأحيان يكون الدفاع عن فئة أو طائفة أو جماعة من قبل جهة ما، هدفاً مرسوماً مسبقاً من أجل التغلغل في بلدٍ أو مجتمعٍ معيّن، وهذا ما نلحظه حتى يومنا هذا من دعم وحماية تقدمها فرنسا إلى طوائف معيّنة في المشرق العربي، ولا سيما في لبنان، مع أن الهدف ليس بالضرورة محاولة لسيطرة استعمارية جديدة، بل إن الولوج في النسيج المجتمعي اللبناني، يُعّد بمنزلة ضمانة للتمركز في هذا البلد الذي يقع في مركز حيوي في ضمن منطقة الشرق الأوسط.

وللبعثات الكاثوليكية ـ وهي أقدم من غيرها، وبقيت وحيدة في بلدان عدة لزمن طويل ـ دور مهم من ناحية الإشعاع الثقافي الفرنسي الذي بدأ يتناقص منذ نهاية عقد الستينيات من القرن الماضي بسبب سيطرة الدولة الفرنسية المتزايدة على الكنيسة الكاثوليكية، وعلى الأجهزة التعليمية والمعاهد الدينية والمناهج على الرغم من المساعدات الرسمية مثل (الإعانات المالية، ومنح التدريب). ففي عام ١٩٦٥ كان نصف المُرسَلين الفرنسيين في الخارج، وعددهم عشرة آلاف بين كاهن وأخ وراهبة، متفرغاً لمهمة التعليم. وينتمي هؤلاء إلى أكثر من ٢١٥ جمعية رهبانية تعليمية فرنسية، أو من أصل فرنسي، بينها ٢٧ من جمعيات الإكليركيين التعليمية، و١٠ من جمعيات الأخوّة التعليمية، و١١٨ من جمعيات الراهبات المكرّسة كلها أو بعضها للتعليم، ومن ٣٧ جمعية رهبانية للذكور يتفرّغ ٣١ فرعاً في أفريقيا، و٢٥ في آسيا، و١٢ في أوروبا، و١٠ في أمريكا الشمالية، و١٠ في أمريكا الوسطى وجزر الأنتيل، و٢٤ في أمريكا الجنوبية، ومن ١٧٨ جمعية رهبانية للإناث يتفرغ ١٣٧ فرعاً موجودة في أفريقيا و٥٤ في آسيا، و٢٥ في أوروبا، و٦٦ في أمريكا الشمالية، و٣٢ في أمريكا الوسطى وجزر الأنتيل، و٥٩ في أمريكا الجنوبية، ولنذكر مثلاً أن ٢٤ جمعية رهبانية تعليمية فرنسية، أو من أصل فرنسي، يوجد من بينها رهبان المدارس المسيحية ومؤسسة القلب الأقدس،

---

(٢٠) عبد العزيز صقر، الدين والدولة في الواقع الغربي: دراسة لموقع ودور الدولة القومية (القاهرة: دار ومكتبة العلم للجميع، ١٩٩٥)، ص ٨٣.

لها وحدها ١٦١٧٢ مؤسسة فيها ٣٥٢٥٠٠٠ تلميذ. ويستنتج من ذلك بسهولة أن ٢١٥ جمعية رهبانية تمتلك آلافاً عدة من المدارس، فيها ملايين التلامذة يتعلمون تعليماً فرنسياً كلّياً أو جزئياً، أو باللّغة الفرنسية[٢١].

أما الإليانس الإسرائيلي العالمي المؤسَّس عام ١٨٦٠، فركّز نشاطه في أفريقيا الشمالية والشرق الأدنى، حيث كان يتعهد حوالى مئة مؤسسة، وعلى العكس رأت المنظمات العلمانية الخاصة دورها يتّسع، إذ البعثة العلمانية الفرنسية كانت تدير في مطلع السبعينيات حوالى عشرة مؤسسات من البحر المتوسط إلى أفريقيا الشرقية، وإلى فييتنام الشمالية، طرحت البعثات الدينية بشكل متوازٍ قواعد عمل تعليمية في البلدان التي كانت توجَد فيها، إذ عرفت هذه البلدان من خلالها اللّغة والثقافة الفرنسية، حيث يوجد معلمون يعلّمون السكان ويُنشئون مدارس ومستشفيات، ويتابعون عملاً ثقافياً واسعاً، وهناك جانب آخر تُعلِّق فرنسا عليه كثيراً من الأهمية، هو الوجود البشري من أجل تفعيل الاحتكاكات الثقافية بشكلٍ حقيقي، إذ تعتمد في هذا المضمار المبشر الديني والأستاذ بوصفهما أنموذجين أساسيين للعمل الثقافي الفرنسي في الخارج[٢٢].

هكذا يبدو لنا أن البعثات والإرساليات التبشيرية والدينية، لم تدّخر جهداً للوصول إلى منطقة الشرق، ولا سيما لبنان عن طريق وسيلة نشر اللّغة والثقافة الفرنسيتين اللتين كانتا ذريعة لتحقيق أهداف أخرى أكثر عمقاً، لعل في مقدمها الاقتصادية والسياسية وغيرها، حيث سنتناولها بشيء أكثر تفصيلاً في موضع لاحق من هذه الدراسة.

٢ ـ البعثات العلمية والمنظّمات العلمانية

في بداية القرن العشرين قامت الدولة الفرنسية لأول مرة بالتدخّل في المجهود الثقافي في الخارج، وكان على «مكتب المدارس والأعمال»، الذي أنشئ في عام ١٩٠٠ في وزارة الخارجية وارتبط بالمديرية السياسية في الوزارة، أن يدعم السلطات العامة في عمل الجماعات التعليمية العاملة خارج

---

(٢١) Louis Dollot, *La France dans le monde actuel*, que sais-je?; 876, 7ème éd. refondue (Paris: Presses universitaires de France, 1986), p. 23.

(٢٢) لويس دوللو، **العلاقات الثقافية الدولية**، ترجمة بهيج شعبان؛ مراجعة هنري زغيب، زدني علماً؛ ٦٤ (بيروت: منشورات عويدات، ١٩٧٤)، ص ٧٣ ـ ٧٥.

فرنسا، في حين أن الرهبانيات التي اضطرت إلى نقل مؤسساتها إلى الخارج، ساعدت على تنمية المدارس الفرنسية عبر البحار، فنجد مثلاً «البعثة العلمانية الفرنسية» المؤسسة في عام ١٩٠٢ جعلت هدفها في المدة نفسها نشر الثقافة الفرنسية بإنشائها مؤسسات تعليمية، وقامت أيضاً بالاتصال مباشرة بجامعات أجنبية، وساعدت في تأسيس أول المعاهد الفرنسية في فلورنسا عام ١٩٠٨، وفي لندن ومدريد عام ١٩١٣.

أما الحركة التي كانت محصورة في البداية بحوض البحر المتوسط والشرق الأدنى فلم تنقطع عن التوسع، وقوّت الحربان العالميتان الشعور بالحاجة إلى سياسة عمل منهجية لتطوير الجانب الثقافي، ويقابل كل مرحلة جديدة تزايد في النشاطات وامتداد لحقل الدوائر الثقافية الجغرافي في وزارة الخارجية الفرنسية، وفي عام ١٩٢٠ حلت «دائرة أعمال» محل «مكتب المدارس» القديم، وأنشئت «الجمعية الفرنسية للعمل الفني»، واعتُرف بها في عام ١٩٢٣، بأنها ذات منفعة عامة، وكان رجال الفكر الفرنسيون يؤدون دوراً مهماً في «معهد التعاون الفكري» التابع لعصبة الأمم[٢٣].

إن من بين المنظّمات العلمانية الرئيسة الخاصة وأعلاها قدراً وأقدمها عهداً هي التحالف الفرنسي، أو ما يُسمى بـ «الإليانس الفرنسية» التي أُنشئت في عام ١٨٣٣، واعتُبرت من المنظمات ذات المنفعة العامة التي ترمي إلى حفظ اللّغة الفرنسية ونشرها بوصفها وسيلة للاطلاع على الحضارة الفرنسية، ويُعهَد بهذه المهمة في أغلب الأحيان إلى فرنسيين مقيمين في الخارج، أو إلى أجانب يتكلّمون الفرنسية، ومن أصدقاء فرنسا. و«الإليانس الفرنسية» الموجودة في كثير من بلدان العالم كانت تملك ١٢٠٠ مركز في عام ١٩٦٧، موزعة في أكثر من مئة بلد، وتتوضح فاعليتها التعليمية من خلال ١٢٠٠ معلم مجندين محلياً، يُقدّمون دروساً ومحاضرات، من بينها مؤسسات تنتمي تسع منها إلى الإليانس الفرنسية. وفي باريس كانت المدرسة التطبيقية للغة الفرنسية يؤمّها تسعة آلاف طالب كل يوم، ولها فاعلية ثقافية كبيرة، ولا سيما بما تمتلكه من ٧٤٥ مكتبة، وحوالى ألف محاضرة في السنة، فضلاً عن عروض أفلام وسماع أسطوانات، وإقامة المعارض.

(٢٣) Dollot, Ibid., pp. 62-63.

أما البعثة العلمانية الفرنسية فمعترف بها أيضاً باعتبارها من المصالح ذات المنفعة العامة، وأسست في عام ١٩٠٢، وهي تُعنى بتعليم اللّغة الفرنسية، وتستقبل كل من يُؤمّها من طلاب من دون تمييز، وتضع دائماً في برامجها مكاناً لثقافة البلدان التي تستضيفها، وفي منطقة نفوذ تمتد من البحر المتوسط إلى أفريقيا الشرقية وفييتنام الشمالية تُدير عشرة معاهد للتعليم، كان يناهز مجموع طلابها العشرين ألف طالبٍ في مطلع السبعينيات من القرن العشرين[٢٤].

ثانياً: دور اللّغة الفرنسية

تعتمد السياسة الثقافية الفرنسية أساساً على اللّغة والثقافة الفرنسيتين بوصفهما أهم أدواتها، وحاولت فرنسا دائماً حمايتهما من خلال التوسع في التعاون الثقافي والعلمي والتقني، ولكي تدافع عن أوضاع اللّغة الفرنسية وتنميتها في الخارج عبر ما يُسمى بـ «إعادة الانتشار»، الذي هو امتداد العمل الثقافي الفرنسي إلى دول جديدة.

يقول موريس دوفرجيه: «إن الثقافة تنتقل بشكل أساس عبر اللّغة التي تُعدّ الأداة الرئيسة لانتشارها وحفظها وصيانتها أيضاً، واللّغة هي صفة جوهرية للمجتمعات الإنسانية والإنسان ذاته»[٢٥].

لعل العلاقة وطيدة بين اللّغة والثقافة بشكل عام، فهناك من يرى: «أن اللّغة ليست مجرد وسيلة للتخاطب والتواصل فحسب، بل هي أداة لنقل الثقافة، ووعاء لجميع ما تشمله هذه الثقافة من تقاليد وأعراف وعادات وعقائد وتصوّرات وقيم ومناهج للحياة وطرق للتفكير وأساليب للتعبير، فاللّغة بهذا المعنى وعاء للثقافة والتأريخ والمشاعر والأحاسيس»[٢٦].

١ ـ مكانة اللّغة الفرنسية عالمياً

عند الرجوع إلى أصل اللّغة الفرنسية، نجدها مُنحدرة من اللّغة اللاتينية العامية المحكية من قِبَل سكان الإمبراطورية الرومانية. وعندما فتحت بلاد

---

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٢٣.

(٢٥) Maurice Duverger, *Sociologie de la politique: Eléments de science politique*, thémis: science politique; 1 (Paris: Presses universitaires de France, 1973), p. 131.

(٢٦) انظر: عمر النمري، «الفرانكوفونية استعمار أم استخراب؟،» مجلة البيان، السنة ١٧، العدد ١٧٨ (أيلول/سبتمبر ـ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢)، ص ٤٠.

الغال القديمة ـ المعروفة الآن بفرنسا الحديثة ـ من قِبَل الرومان في القرنين الأول والثاني قبل الميلاد[٢٧] تكلّم السكان اللّغة اللاتينية، وفي القرن التاسع تغيّرت اللّغة في فرنسا بما فيه الكفاية، وأصبحت مختلفة عن اللّغة اللاتينية وصارت لغة مميزة، تُدعى «الفرنسية القديمة» التي استخدمت من القرن التاسع حتى القرن الثالث عشر، وكان للّغة الفرنسية القديمة لهجات مختلفة منها لهجة (Francien)، وكانت هذه اللهجة منتشرة في الجهات الشمالية والوسطى من باريس وما حولها حتى أصبحت بمرور الوقت اللهجة الأساسية بسبب الأهمية السياسية والثقافية المتزايدة لهذه المدينة.

عُرفت اللّغة الفرنسية منذ القرن الرابع عشر، وخلال القرن السادس عشر باللّغة «الفرنسية الوسيطة»، كونها مرّت بفترة انتقالية قبل أن تأخذ شكلها الحالي، وفي أثناء هذه الحقبة استُعيرت العديد من الكلمات والتعبيرات من اللاتينية، واليونانية، والإيطالية، وشجعت مجموعة الشعراء الفرنسيين (Pléiades)، لتطوير وتحسين لغتهم وأدبهم، وفي الوقت نفسه ولدت في جنوب فرنسا لغة أخرى مقاربة هي خليط بين اللاتينية واللغات المحلية، فصار هناك لغتان متميزتان في فرنسا. وفي عام ١٥٣٩ صدر قانون يفرض استخدام لغة الشمال (الفرنسية) في كل النصوص القانونية، ما أبرز الحاجة إلى تقويتها وتطويرها، فبدأ الأدباء والتقنيون بتطعيم هذه اللّغة بمفردات جديدة، حتى جاءت الأكاديمية الفرنسية في عام ١٦٣٥ لتقوم بهذه المهمة بشكل منتظم ومستمر، في حين كانت الحقبة الحديثة للغة الفرنسية قد بدأت في القرن السابع عشر. وبشكلٍ عام فإنه مع حلول القرن السادس عشر كانت اللغات قد أخذت أشكالها المعاصرة، وأخلَت اللّغة اللاتينية مكانها للّغة الفرنسية بوصفها لغة دولية مشتركة للغرب[٢٨].

---

(٢٧) في زمن الاحتلال الروماني لمنطقة شمال فرنسا كانت اللغة الرسمية هي اللغة اللاتينية. لكن جهل السكان المحليين لها عجّل في انقراضها في هذه المنطقة، وبرزت لغة جديدة هي مزيج من اللاتينية واللغة المحلية التي تُسمى «الغالية»، نسبة إلى الغاليين، وهم سكان فرنسا الأصليون، وتطوّرت هذه اللغة حتى صارت لغة مكتوبة بعد أن كانت متكلّماً بها فقط. ولم تدخل اللغة الجديدة عالم الأدب إلا مع حلول القرن الثاني عشر. لمزيد من التفصيل، انظر: Jacques Chaurand, *Histoire de la langue française*, que sais-je?; 167, 6ème éd. (Paris: Presses universitaires de France, 1969), p. 21.

(٢٨) صامونيل هانتنغتون، «الغرب، إنه فريد ولكنه ليس جامعاً،» ترجمة فاضل صكر، مجلة الرسالة، العدد ٤ (آب/ أغسطس ١٩٩٧)، ص ٨.

مع بداية القرن الثامن عشر بدأت اللّغة الفرنسية بالانتشار في بلدان أخرى في شمال أمريكا وفي أفريقيا، كما ظهرت الموسوعة الفرنسية أول مرّة، ما ساعد على تثبيت المفردات والمصطلحات الجديدة.

بعد قيام الثورة الفرنسية وسقوط النظام الملكي، أي بحلول بداية القرن التاسع عشر، أصبح التعليم إجبارياً لجميع الأطفال، وباللّغة الفرنسية. ومع تطور وسائل الإعلام والاتصالات استطاعت اللّغة الفرنسية أن تثبّت أقدامها في كل الأقاليم، وتُصبح اللّغة الوطنية الرسمية(٢٩).

تلّقت اللّغة الفرنسية بوصفها لغة وطنية دفعة قوية إلى الأمام في عهد فلسفة التنوير (Enlightenment)، والثورة الفرنسية، والأنظمة المنبثقة عنها، فمثلّت التعبير عن تاريخ فرنسا وحضارتها، وصار الكلام بالفرنسية يبدو للجميع رمزاً أساسياً للوطنية، ومنذ ذلك التأريخ أخذت اللّغة الفرنسية تفرض نفسها أوروبياً بوصفها لغة تواصل في الآداب والدبلوماسية، وذلك طوال القرن التاسع عشر الذي عُرِف في أواخره سريان مراسيم «يوليوس فيري»(٣٠) (Jules Ferry) إبان الجمهورية الثالثة في إلزامية التعليم بالفرنسية، ليس في فرنسا فقط، بل في مستعمراتها وقتذاك في أفريقيا جنوب الصحراء، وفي بلدان المغرب(٣١).

يَعُدُّ الفرنسيون اللّغة الفرنسية ذات دور كبير في جعل الدولة الفرنسية تُحافظ على كيانها مستقلاً، بل هي تقع في أولويات ما تفخر وتعتز به فرنسا، وظهر هذا بوضوح في كتابات المؤرخ الفرنسي الشهير فرناند بروديل(٣٢) (Fernand Braudel) الذي يقول: «فرنسا، إنها أولاً اللّغة الفرنسية»(٣٣).

---

(٢٩) Chaurand, Ibid., p. 23.

(٣٠) مراسيم فيري: هي مجموعة من القوانين التي صدرت عن الجمعية الوطنية الفرنسية، قضت بجعل اللغة الفرنسية، لغة التعليم إلزاماً في فرنسا ومستعمراتها، وكان الباعث على الفكرة فيري، الذي شغل منصب وزير التربية ٥ مرات في عدة وزارات من عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة (عام ١٨٧٠ ـ ١٩٤٠).

(٣١) بنسالم حميش، «الفرنكفونية... والفرنسية،» المستقبل العربي، السنة ٢٣، العدد ٢٥٥ (أيار/مايو ٢٠٠٠)، ص ٣٨.

(٣٢) فرناند بروديل (١٩٠٢ ـ ١٩٨٥)، مؤرخ فرنسي، توجّه في دراساته التاريخية نحو آفاق جديدة تدرس اقتصاد أوروبا قبل الثورة الصناعية، والاقتصاد والرأسمالية، وهوية فرنسا، وغيرها. انظر: *Le Petit Larousse*, p. 1143.

(٣٣) نقلاً عن: حميش، المصدر نفسه، ص ٣٣.

لم يَعُدّ للّغة الفرنسية اليوم ما كان لها من نفوذ خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ولا حتى ما كان لها من ذلك كله في مطلع القرن العشرين، إذ لم تعد الفرنسية اللّغة الأولى في اللّغات الدبلوماسية، إذ حل مكانها عدد من اللّغات الأخرى، وفي مقدمها اللّغة الإنكليزية، على أن اللّغة الفرنسية مع هذا كله لا تزال تحتفظ، بعد اللّغة الإنكليزية بوضع متميّز، فهي إحدى اللّغات الرسمية لهيئة الأمم المتحدة، ولمنظمة اليونيسكو، ولمؤسسات أخرى، وهناك دول عديدة تفضّل استعمالها، وفي طليعتها دولة الفاتيكان(٣٤).

تُعدّ اللّغة الفرنسية من بين أبرز أدوات السياسة الثقافية الفرنسية، لأنها بمنزلة سلاحها الرئيس في الولوج إلى المجتمعات المختلفة، فمثلاً تنفق فرنسا في أفريقيا مليارات الفرنكات سنوياً من أجل دعم المؤتمرات والمدارس وأجهزة الإعلام التي تشجّع على استخدام اللّغة الفرنسية باعتبارها واسطة لثقافة مشتركة(٣٥). يقول تشارلز دباش(٣٦): «إن اللّغة الفرنسية هي نتاج التاريخ، ونتيجة تأثيرات مختلفة وصلت هذه اللّغة إلى الشكل الذي نتكلّمه اليوم»، في حين يقول المؤرخ الفرنسي لويس دوللو: «أن تكون اللّغة الفرنسية شاهداً جوهرياً وإحدى الأدوات الأكثر فاعلية لحضور فرنسا في العالم، فهذه حقيقة شأنها اليوم كالأمس، ذلك أن الأهمية الدولية للّغة الفرنسية جعل منها رمزاً لإشعاع فرنسا الثقافي».

بقيت تلك الأفكار ترسم سياسة رؤساء فرنسا في ما بعد، وهم يعوّلون كثيراً على اللّغة الفرنسية، حتى إن الرئيس الفرنسي الأسبق، جورج بومبيدو، حذّر من التراجع عنها، قائلاً: «إذا ما تراجعنا عن لغتنا فإنّ التيار سيجرفنا بكل قوة»(٣٧). وهناك من يرى أنه بعد فقدان فرنسا مكانتها باعتبارها قوة كبرى في أوروبا، انتقلت هذه الصدارة إلى اللّغة الفرنسية وآدابها، ما يوضح سر تمسُّك فرنسا بما تبقّى لها من مستعمرات(٣٨).

---

(٣٤) Dollot, *La France dans le monde actuel*, p. 73.

(٣٥) جوتو، أ. فيلشمان، «هل تقضي الإنجليزية على اللغات الأخرى؟،» **الكتب: وجهات نظر**، السنة ٢، العدد ٢١ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠)، ص ٥١.

(٣٦) أستاذ في جامعة إكس مارسيل للحقوق والاقتصاد والعلوم الاجتماعية، والرئيس الفخري للجامعة.

(٣٧) حميش، «الفرنكفونية... والفرنسية،» ص ٣٣.

(٣٨) زينب عبد العزيز، «الفرنكوفونية والمسألة الحضارية،» **مجلة البيان**، السنة ١٧، العدد ١٧٧ (تموز/ يوليو ـ آب/ أغسطس ٢٠٠٢)، ص ٥٠.

على أنه يجب التذكير بأن اللّغة لم تكن وحدها مسوّغاً لاستمرار تمسّك فرنسا بمستعمراتها، فثمة عوامل أخرى تتصل بالدور الفرنسي المرتقب في أوروبا والسياسة الدولية، انطلاقاً من دورها الحضاري عبر التأريخ في أوروبا، ولعل فرنسا أرادت من استخدامها أداة اللّغة أن تجعل منها وسيلة للإبقاء على دور فاعل لها في مستعمراتها السابقة.

يذكر أن ما يميّز الاستعمار الفرنسي من غيره من أنواع الاستعمار الأخرى، مثل البريطاني، والإسباني وغيرهما، أنه يستهدف إحداث تغيير في طابع البلد الذي يستعمره، بحيث يُلائم هذا الأخير نمط الحياة الفرنسي، ويعمل في الوقت نفسه على (فرنسته)، وذلك بفرض اللّغة الفرنسية على مجالات الحياة كافة في ذلك المجتمع[٣٩].

مع ما حققته اللّغة الفرنسية من موقع مهم في أماكن ومواقع مختلفة ضمن المؤسسات العالمية، إلا أن اللّغة الإنكليزية حازت على موقع الصدارة في العقود الثلاثة الأخيرة في معظم بلدان العالم والمؤسسات المهمة، بل في داخل فرنسا أيضاً، في حين أخذت اللّغة الإنكليزية مواقع مهمة داخل فرنسا، ليس في ملاحق اتفاقات التبادل التجاري والتقني فحسب، بل في حقل العمل الدبلوماسي والمجالين العلمي والطبي أيضاً، ما جعل الأكاديمية الفرنسية[٤٠] تُعبّر عن شكواها باستمرار من التوجّهات المُتشددة في الأوساط الفرنسية إزاء

---

(٣٩) لمزيد من التفصيل، انظر: ندوة عن «الاستعمار الجديد والثقافة،» **السياسة الدولية**، السنة ٧، العدد ٢٦ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧١)، ص ٢٣٣.

(٤٠) **الأكاديمية الفرنسية** (L'Académie française)، هي الهيئة العليا المسؤولة عن المحافظة على اللغة الفرنسية. تأسست في عام ١٦٣٥ على يد الكاردينال ريشيليو (Cardinal Richelieu)، رئيس وزراء فرنسا في عهد الملك لويس الثالث عشر (King Louis XIII). بدأت هذه الأكاديمية في صورة منتدى أدبي (Salons) لمناقشة القضايا الأدبية بين عامي ١٦٢٠ و١٦٣٠. وتم تسجيل الأكاديمية رسمياً في برلمان باريس (Parlement de Paris) في ١٠ تموز/ يوليو ١٦٣٧. وكانت الأكاديمية آنذاك مسؤولة عن وضع القرارت في ما يختص بقواعد نحو اللّغة الفرنسية وهجائها، وكذلك أدبها. تم وقف عمل هذه الأكاديمية إثر نشوب الثورة الفرنسية بقرار مؤتمر الثورة الشعبي. وكان ذلك بين الأعوام ١٧٩٣ ـ ١٨٠٣. ففي عام ١٧٩٣ تم حل كل دوائر الأكاديمية، وكبديل للأكاديميات تأسست في عام ١٧٩٥ هيئة مستقلة تدعى «معهد فرنسا» (Institut de France) لضم الأكاديميات السابقة، وانتخب نابليون بونابرت ليكون أول ممثل له، ومن خلال منصبه ذاك قرر نابليون في عام ١٨٠٣ إعادة الأكاديميين الأوائل، لكن مع تقسيمهم على فئات تابعة للمعهد. تم تقسيم المعهد على أربع فئات، وتولّت الفئة الثانية مسؤولية اللغة الفرنسية، وهو الدور الذي كانت تؤديه الأكاديمية سابقاً. وعندما اعتلى العرش الملك لويس الثامن عشر (King Louis XVIII) في عام ١٨١٤ أعاد لقب =

واجب استخدام اللّغة الفرنسية من دون غيرها من اللغات[٤١]، ولعل قرار مدير معهد باستور في باريس الداعي إلى نشر المقالات العلمية باللّغة الإنكليزية في مجلة (*Annales*)، عُدّت حادثة مهمة تدلل على مكانة هذه اللّغة في المجتمع الفرنسي[٤٢]. وتأتي تحذيرات عدة من كبار المسؤولين الفرنسيين حول خطر غزو اللّغة الإنكليزية هذا، إذ وضع من بينهم إيتامبل (Etiemble)، وهو أحد كبار المتخصصين بالأدب المقارن، وأستاذ المادة في جامعة باريس الثالثة كتاباً بعنوان: **هل تتكلمون الفرانجلي** (*Parlez-vous Frainglais*)، ما يدل على أن الإنكليزية صارت جزءاً من الفرنسية العادية في الحديث اليومي، وهذا ما دفع فرنسا مؤخراً إلى اتّباع سياسات، وإصدار تشريعات تهدف إلى احتواء انتشار اللّغة الإنكليزية في أوساط المجتمع الفرنسي[٤٣].

كان كثُرٌ من الفرنسيين غير مقتنعين بموقع اللّغة الفرنسية ويَعدّونها مهددة، لذا فهم يعملون على تغيير هذا الوضع بالدفاع عن اللّغة الفرنسية، وتطوير وتحسين موقعها بين اللّغات العالمية، ويَعدون أن أكبر تهديد لها يأتي من اللّغة الأنكلوساكسونية، وفي هذا المضمار ولغرض دعم اللّغة الفرنسية وحمايتها في ظل الجمهورية الخامسة، أُسست في عام ١٩٦٦ الهيئة العليا للدفاع عن اللّغة الفرنسية ونشرها التي تحولت في عام ١٩٧٣ إلى اللجنة العليا للغة الفرنسية، التي اهتمت بنشر اللّغة الفرنسية في مختلف أنحاء العالم[٤٤].

أشارت جريدة **اللوموند** الفرنسية في مطلع الثمانينيات إلى أن نحو ٧٠ في المئة من الباحثين في البلدان الناطقة بالفرنسية يستخدمون مصادر إنكليزية صرف، وأن هناك ندوات علمية اختصاصية وفنية تُعقد في فرنسا برعاية

= «الأكاديمية (Académie)» لكل من تلك الفئات، ومنذ ذلك الحين لم يتوقف عمل أكاديمية اللّغة الفرنسية حتى اليوم. ويلقب الرئيس الفرنسي بحامي (Patron) الأكاديمية. انظر موقع الأكاديمية الفرنسية على الإنترنت: <http://www.academie-francaise.fr/histoire/index.html>.

(٤١) حميش، «الفرنكفونية... والفرنسية،» ص ٣٨.

(٤٢) محمود الذاودي، «في سوسيولوجيا أسباب نجاح وتعثّر توطين اللغة في كل من المجتمع الجزائري والتونسي والكيباكي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٣، العدد ١٤٢ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠)، ص ٤٠.

(٤٣) أنطوان مقدسي، «الفرنكوفونية وعالمية اللغة،» **مجلة الآداب الأجنبية**، السنة ٢٢، العدد ٨٨ (خريف ١٩٩٦)، ص ٢٨.

(٤٤) Charles Debbasch et Jean-Marie Pontier, *La Société française*, collection classic, 4ème éd. (Paris: A. Colin, 2001), pp. 135-137.

مؤسسات وجهات فرنسية، لكنها لا تستعمل غير اللّغة الإنكليزية لغة لتلك الندوات، وأنه من بين ٦١٥ بحثاً أعدّه ٥٦٩ باحثاً فرنسياً لم يُنشر منها باللّغة الفرنسية غير ١٤٢ فقط، إذ إن نشر الأبحاث العلمية والتخصصية الفرنسية باللّغة الإنكليزية شرط أساسي لنجاحها ورواجها، وحتى أكاديمية العلوم الفرنسية تنشر نتائج أبحاثها باللّغة الإنكليزية بحجة ضمان العالمية والنشر الواسع، ما يعني القول ضمناً إن اللّغة الفرنسية باتت مُعرّضة للتهميش[٤٥]. رداً على ذلك يقول لويس دوللو: «في الواقع إن الأهمية الدولية للّغة الفرنسية اليوم كما في أمسها الغابر، مدينة لإشعاعها الثقافي، هذا الإشعاع الذي يسدّ ما يعتورها من نقص ملموس في وضعها الإحصائي»[٤٦].

إن التقدّم الذي حققته اللّغة الإنكليزية لم يكن على مستوى عالمي فحسب، بل نجاح الثقافة الإنكليزية في استدراج جزء كبير من اللّغويين الفرنسيين أنفسهم جرياً وراء المصطلحات العلمية، إذ تشير الدراسات إلى أن في الإنكليزية تُستَحدث ستة آلاف كلمة في السنة، في حين أن الفرنسية لا تتوافر إلا على عدد محدود جداً. ولعل نسبة التعلم بالإنكليزية بوصفها لغة حيّة أولى في المعاهد الإدارية الفرنسية كانت تُقدَّر في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي بنحو ٨١ في المئة من إجمالي تعليم اللغات الحية فيها[٤٧]. ويذكر عدد من الكتاب والمؤلفين الفرنسيين أن تعليم الإنكليزية في فرنسا والدول الأوروبية الأخرى أصبح مثل «حصان طروادة» لغرض أنكلَزة الأوروبيين، وكانت الصحف والمؤسسات التعليمية الفرنسية الرسمية نفسها قد أشارت أكثر من مرة إلى تدهور مستوى اللّغة الفرنسية في المعاهد والمدارس الفرنسية، إذ إن نحو ٢٠ في المئة من خرّيجي البكالوريا (الثانوية) قد لا يستطيعون كتابة صفحة واحدة بلغتهم الأم. ويذكر رئيس تحرير جريدة **اللوموند** الفرنسية في عام ١٩٨١ ما نصه: «أن عدداً كبيراً ومتزايداً من المهن بفرنسا بات الحصول على أحدها مستحيلاً من دون إتقان اللّغة الإنكليزية، وقبل أي شرط آخر، فالإنكليزية أصبحت اللّغة العالمية الأوسع انتشاراً في العالم»[٤٨].

(٤٥) *Le Monde*, 18/2/1981.

(٤٦) Dollot, *La France dans le monde actuel*, p. 73.

(٤٧) محمد خروبات، «الأبعاد الثقافية والأيديولوجية للفرنكوفونية في المغرب،» مجلة البيان، السنة ١٧، العدد ١٧٧ (تموز/ يوليو ـ آب/ أغسطس ٢٠٠٢)، ص ٤٨.

(٤٨) *Le Monde*, 8/2/1981.

في مطلع السبعينيات، كان التعليم الثانوي خارج فرنسا يُعّد الصعيد المختار للّغات الحية، والفرنسية هي لغة أولى إجبارية، أو اختيارية في بريطانيا وإسبانيا والبرتغال وهولندا ورومانيا وأستراليا ونيوزلندا والأورغواي ولبنان، وأخذ مركزها يقوى في الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية آنذاك، ولعل فوائد دراستها ليست فكرية فقط، بل عملية أيضاً، وهذه الأساليب تعدّها أجهزة متخصصة لتعميم اللّغة الفرنسية، أمثال مركز الأبحاث والدراسات لنشر اللّغة الفرنسية، ومكتب دراسة اللّغة والحضارة الفرنسيين، ومجلة **اللّغة الفرنسية في العالم**، وهناك مراكز عدة سمعية وبصرية أقيمت في الخارج لأجل هذا الغرض(٤٩).

هكذا نجد أن اللّغة الفرنسية تطوّرت عن اللاتينية، ثم عن الرومانية الشائعة، وبدءاً من القرن السابع عشر أخذت الفرنسية موقعاً أفضل، ثم احتلت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مكانة متميزة في العالم، وبعد منتصف القرن العشرين وعلى الرغم من سيطرة فرنسا على العديد من البلدان المستعمَرة، إلا أن اللّغة الفرنسية لم تكن اللّغة العالمية الأولى، إذ إن الإنكليزية حلّت بدلاً منها بامتياز في المجتمع الدولي، وفي المجالات كلها، وعلى الأخص المجال السياسي، ولا سيما في اللّغات الرسمية للأمم المتحدة.

٢ ـ المؤسسات الداعمة للّغة الفرنسية

هنالك العديد من المؤسسات التي أُسست في فرنسا منذ أمدٍ بعيد، التي تعمل على نشر اللّغة الفرنسية وحمايتها سواء في الداخل أم الخارج، حيث أنشأت المديرية العامة للعلاقات الثقافية والمنشورات الفرنسية في الخارج عام ١٩٤٥(٥٠).

بذلك تُعّد في صدارة الدول التي أسست سياسة ثقافية خارجية، وخططت لها ونفّذتها من دون سائر الدول الأخرى بعد الحرب العالمية الثانية، وحذت العديد من البلدان حذوها في ما بعد، وأُنشئت مؤسسات

(٤٩) دوللو، **العلاقات الثقافية الدولية**، ص ٧٧ ـ ٧٨.

(٥٠) Alain Lombard, «Politique culturelle international: Le Modèle français face à la mondialisation,» *Revue Internationale de l'imaginaire* (Paris), no. 16 (2003), p. 74.

ثقافية، ولا سيما المراكز الثقافية في الخارج، مثل ألمانيا وبريطانيا وغيرها.

من الجدير بالذكر أن هنالك كثيراً من المؤسسات في داخل فرنسا وخارجها عملت على حماية اللّغة الفرنسية من التراجع، فضلاً عن كثير من القوانين والتشريعات التي شُرّعت بهدف حمايتها والمحافظة على كيانها في المجتمع الفرنسي[٥١].

شرعت كثير من المؤسسات للعمل من أجل نشر اللّغة والثقافة الفرنسيتين، بدءاً بـ «البعثة الفرنسية» في عام ١٨٨٣، تلتها «الفيدرالية العالمية للثقافة وانتشار اللّغة الفرنسية» في عام ١٩٠٦، و«الجمعية العالمية للكتاب باللّغة الفرنسية» في عام ١٩٤٧، و«الاتحاد العالمي للصحافيين والصحافة باللّغة الفرنسية» (UIJPLF) في عام ١٩٥٢، و«المجلس العالمي للغة الفرنسية كلغة أوروبية» في عام ١٩٥٧، و«رابطة الجامعات التي تستعمل الفرنسية جزئياً أو كلياً» (AUPELF) في عام ١٩٦١، و«فيدرالية الجمعيات للانتشار الفرنسي» في عام ١٩٦٤، و«المنظمة الأفريقية الملغاشية المشتركة» (OGAM) في عام ١٩٦٥، و«اللجنة العليا للغة الفرنسية» في عام ١٩٦٦، في حين تأسس «المجلس العالمي للغة الفرنسية» في عام ١٩٦٧ الذي قام بالعديد من النشاطات، بخاصة في مجال نشر القواميس، كما قام بتنظيم دورات سنوية حول العلاقة بين اللّغة الفرنسية واللغات الأخرى. و«مؤتمر الشباب والرياضة» (Conferees) في عام ١٩٦٩، في حين أعلن رسمياً في عام ١٩٧٠ في عهد الرئيس جورج بومبيدو (١٩٧٠ ـ ١٩٧٤) إنشاء وكالة التعاون الثقافي والتقني (ACCT) بمبادرة من الرؤساء الأفارقة، سنغور وديوري وبورقيبة، كما أُسست «الجمعية الفرانكوفونية للاستقبال والاتصال» في عام ١٩٧٤، و«الرابطة الدولية لرؤساء البلديات والمسؤولين عن العواصم والمدن الكبرى التي تستعمل كلياً أو جزئياً اللّغة الفرنسية» في عام ١٩٧٩، و«المجلس الأعلى للفرانكوفونية» في عام ١٩٨٤،

---

(٥١) من بين أهم تلك القوانين، القانون الصادر عن المفوضية العامة للّغة الفرنسية في ٤ آب/أغسطس ١٩٩٤، وهنالك أيضاً «جمعية الدفاع عن اللغة الفرنسية» (DLF) التي تُصدر مجلة فصلية تحمل اسم الجمعية، وبواقع ٣٦٠٠ نسخة في كل طبعة. في حين اتحدت جمعيتا «مستقبل اللغة الفرنسية» و«الدفاع عن اللغة الفرنسية» لتشكّلا «جمعية حق الفهم» (DDC)، في حين أسست «جمعية حماية وانتشار اللغة الفرنسية» (ASSELAF)، لتقوم بإصدار مجلة فصلية بعنوان حروف، وبواقع ٢٠٠٠ نسخة في كل طبعة، لمزيد من التفاصيل، انظر: *Etat de la francophonie dans le monde: Données 1999-2000 et six études inédites* (Paris: La Documentation française, 2001), pp. 27-37.

و«جامعة شبكات التعبير الفرنسي» (U.R.F.F.) المؤسسة في عام ١٩٨٧، إذ كانت «وكالة التعاون الثقافي والتقني» التي مقرها باريس تعمل في ضمن برامج تغطّي ميادين مختلفة مثل التعليم والتدريب، البيئة والتنمية المستديمة، الثقافة والاتصالات، والتعاون في مجال القضاء والعدالة، و«المجلس الأعلى للغة الفرنسية» في عام ١٩٨٩، و«جامعة سنغور» في عام ١٩٨٩[٥٢].

كانت هنالك حركة بحث نشطة جداً في مجال تعليم الفرنسية بوصفها لغة أجنبية، ففي عام ١٩٥٩ أُنشئ مكتب التعليم والعلاقات من أجل تعليم الفرنسية في العالم (BEL) الذي أصبح مكتب دراسات اللغات والثقافات (BELC)، وأُلحق بمراكز ومؤسسات عديدة منسوبة إلى جامعات في بيزانسون وغرينوبل وفيجي ونانسي، وهنالك أيضاً العديد من المهتمين بالسياسة اللغوية لوزارة الخارجية من أجل مساعدة أساتذة اللّغة الفرنسية الأجانب، إذ يوجد في تلك الحقبة حوالى ٩٠ ألف معلّم في العالم يقومون بتعليم الفرنسية. وبشكل متوازٍ أُنشئت مؤسسات على مستوى دولي. في حين أُبدلت جامعة «شبكات التعبير الفرنسي» بـ «الوكالة الجامعية للفرانكوفونية» (A.U.F.)، على الرغم من بقاء تسميتها القديمة (Aupelf - U.R.E.F.)، والـ (Aupelf) هي مجموعة الجامعات الناطقة كلياً أو جزئياً باللّغة الفرنسية، حيث أنشأت في مونتريال عام ١٩٦١، وذلك من خلال مؤتمر انعقد آنذاك، ضم مئة وخمسين شخصية[٥٣]، وتوجّه نشاط هذه المؤسسة الجامعية نحو تطوير التعليم العالي والبحوث، وأُنيطت بها مهمة تنسيق المبادلات بين أعضائها البالغ عددهم ٣٩١ من جامعات ومعاهد، وغيرها[٥٤].

في عام ١٩٦٩ أنشئت الاتحاد الدولي لأساتذة اللّغة الفرنسية» (FIPF)، وفي العام ذاته توسعت المديرية العامة للتعاون العلمي في الميدان العلمي، ومع توسع إمكانات المديرية العامة استتبع إعادة الهيكلة الداخلية، ولعل الجانب اللّغوي المتعلق بالتعاون التقني يُعدّ متكاملاً مع خدمة التعليم والتبادل اللّغوي[٥٥].

---

(٥٢) *France* (Paris: La Documentation française, 1999), p. 109.

(٥٣) *Sciences au Sud* (Paris), no. 3 (janvier - février 2000), p. 16.

(٥٤) انظر موقع وزارة الخارجية الفرنسية على الإنترنت: <http://www.france.diplomatic. gouv.fr/>.

(٥٥) *Le Français dans le monde* (Paris), no. 1 (mai 1961), p. 10.

كما صدرت العديد من الإعلانات والقوانين لإسناد اللّغة الفرنسية، ففي عام ١٩٧٢ صدر إعلان حول «إحياء اللّغة الفرنسية»، تأسست في أثره «هيئة المصطلحات اللغوية»، وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ صدر «قانون حماية المستهلكين ضد استخدام اللغات الأجنبية»[٥٦].

في المديرية العامة للتعاون العلمي نفسها، أُنشئت مديرية خاصة باللّغة الفرنسية عام ١٩٨٤. ووضعت المديرية الفرعية للسياسة اللّغوية حملة سياسية هدفت إلى تحسين صورة فرنسا واللّغة الفرنسية، تعمل على التأثير في الرأي العام الخارجي ووسائل الإعلام، وتحقيقاً لهذه الغاية نُظّمت نشاطات في المدارس، وأُقيمت المسابقات، والفاعليات من أجل «تشجيع الفرنسية». كما تحوّلت المكاتب التعليمية إلى مكاتب للنشاطات اللغوية (BAL). وحلت وسائل التعليم اللّغوية المتطورة شيئاً فشيئاً محل المساعدين والمستشارين التعليميين، في حين أن عدد المدرّسين في الخارج بدأ ينخفض تدريجياً.

في غضون ذلك، كسبت الفرنسية بوصفها لغة أجنبية تقدماً مع إنشاء برامج أكاديمية محددة، ومنح اثنتين من شهادات الدبلوم للمتعلمين التي تُصدرها وزارة التربية الوطنية: دبلوم أساسي في اللّغة (DELF) التي أصبحت دبلوم دراسات اللّغة الفرنسية، وشهادة دبلوم معمّقة للّغة (DALF)[٥٧].

أعطى المركز الفرنسي الإذاعة والتلفاز أهمية كبيرة للّغة الفرنسية في الخارج وتعليم الفرنسية بواسطة المذياع (دروس على مستويات مختلفة مسجلة على أشرطة مغناطيسية)، ومؤمّنه في قسم منها على هوائيات المركز الفرنسي للإذاعة والتلفاز، انطلاقاً من باريس وبرازافيل، وعلى هوائيات ١٤١ محطة أجنبية، إذ أنجزت العديد من الأفلام لأجل تعليم الفرنسية بواسطة التلفاز[٥٨].

ارتفعت نسبة الإنفاق لدعم اللّغة والثقافة الفرنسية في الخارج عام ١٩٦٩ من خزينة وزارة الخارجية الفرنسية إلى ٥٣ في المئة (نصفها مكرّس إلى المغرب وتونس والهند الصينية القديمة)، وأصبحت القنصليات الثقافية التي

---

(٥٦) Debbasch et Pontier, *La Société française*, p. 137.

(٥٧) Dollot, *La France dans le monde actuel*, pp. 61-62.

(٥٨) *France*, p. 91.

هي قنصليات ثقافة وتعاون موجودة في السفارات الفرنسية كلها في الخارج، في الوقت الذي كانت فيه عام ١٩٤٩ في أربعة عشر سفارة فقط(٥٩).

أدّت الحرب العالمية الثانية إلى تقهقر أهمية اللّغة الفرنسية في العالم والمفارقة الظاهرة هي أن تصفية الاستعمار، ولا سيما أن حصول بلدان أفريقيا السوداء على الاستقلال هو الذي أتاح للّغة الفرنسية أن تحتل مكانها من جديد في المحافل الدولية. في المقابل بُذِلت الجهود لزيادة انتشار اللّغة الفرنسية وتحسين كيفية تعلميها، مثل العمل على إقامة الدورات التدريبية، وإدخال وسائل الإيضاح ـ ولا سيما الوسائل السمعية البصرية ـ الأكثر عصرية، وإصدار كتب مدرسية فرنسية تتناسب مع احتياجات البلدان المعنية، وإصدار كتب علمية لتعليم اللّغة الفرنسية، وأشرف على هذا العمل الإدارة العامة للعلاقات الثقافية والعلمية والتقنية، بدعم عدد من الهيئات الفرنسية، ولا سيما في حقل تعليم الفرنسية للمدرسين الأجانب (الذين يبلغ عددهم حوالى ١٢٠٠٠٠ مدرس في العالم) مع مطلع السبعينيات، ونستطيع أن نذكر من بين هذه الهيئات، «المعهد التربوي الوطني»، و«المركز الدولي للدراسات التربوية في سيفر (Sèvres)»، و«مكتب تعليم اللّغة والحضارة الفرنسيتين في العالم»، و«مركز علم اللّغة التطبيقي في جامعة بيزانسون (Besançon)»، و«مركز البحوث والدراسات لنشر اللّغة الفرنسية في الخارج»، و«مؤسسة الدراسات الفرنسية»، و«الاتحاد الفرنسي (L'Alliance Française)»(٦٠).

لم يكن هذا النشاط الوحيد من نوعه، بل إن أعداداً أخرى من الهيئات العامة والخاصة تسابقت للقيام بالعمل نفسه عن طريق تبادل المنح الدراسية والمتدرّبين. ففي عام ١٩٧١ وقّعت فرنسا حوالى ٧٠ اتفاقية ثنائية على صعيد التعاون الثقافي والعلمي، ومنذ ذلك العام تفاوضت حول عشرين اتفاقية أخرى، فضلاً عن برامج التعاون المتعدد الجوانب التي نفّذتها مع الهيئات الدولية ولا سيما المؤسسة الأوروبية للتنمية (CEE)، واليونيسكو (UNESCO)، ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO)، ومنظمة الصحة العالمية (WHO)، ومنظمة العمل الدولي (ILO)، وغيرها من الهيئات.

---

(٥٩) Lombard, «Politique culturelle international: Le Modèle français face à la mondialisation,» p. 75.

(٦٠) بالطا وريللو، سياسة فرنسا في البلاد العربية، ص ٢١.

في خارج فرنسا هنالك العديد من المؤسسات الفرنسية التي تقوم بتعليم اللّغة الفرنسية، منها «المؤسسة العامة للعلاقات الثقافية»، و«وكالة تعليم الفرنسية في الخارج»، و«التحالف الفرنسي الذي يسمح بالتعليم والنشر الثقافي» (حوالى ٣٢٠٠٠ مسجل في التحالف الفرنسي في العالم في نهاية الستينيات)[٦١].

أُعطيت الأولوية للّغة الفرنسية، من خلال إنشاء مدارس فرنسية، ومؤسسات التحالف الفرنسي، ومؤسسات فرنسية أخرى، وإجراء مفاوضات واتفاقيات بشروط تفضيلية لتعليم اللّغة الفرنسية في الخارج، وكان نشر اللّغة والثقافة أمراً أساسياً، لكن الأولوية أُعطيت للتعاون التقني، ومن ثم التعاون العلمي[٦٢].

على مستوى آخر، يبدو من الصعب قياس درجة التأثير التي يُمارسها الطلبة الذين تعلّموا في فرنسا، بشأن ضبط العلاقات بين هذه الأخيرة ودولهم، وإذا كان مؤكداً أن التعلم في الخارج (فرنسا أساساً) مكّن في حقبة الاستقلال الأولى من تبوُّؤ المناصب العُليا، فإنّه قد تحول في حقبة لاحقة إلى وسيلة لتركيز نفوذ الفئات المحظوظة، وإعادة إنتاج نفوذها نسبياً، من دون أن نجزم بأنه ساهم في شكل كبير بتحديث البُنيات السياسية. وما يقلّص من تأثير الخريجين من الجامعات الفرنسية، على خلاف الجامعات الأمريكية، أن المؤسسات العليا الفرنسية لا ترتبط بطلبتها بعد تخرجهم، الأمر الذي يُضعف من الارتباط بين الطرفين، ويحجّم نسبة التفاعل من دون أن يُلغيها مطلقاً.

في الواقع، إنّ الاختراق الثقافي لم يعد مقتصراً على الأشكال التقليدية والمباشرة، مثل البعثات والمراكز والمؤسسات الثقافية الفرنسية التي تحدثنا عنها آنفاً، بل إن الثورة التقنية، ولا سيما في مجال الاتصالات (Communication) جعلت القطاع السمعي ـ البصري (Audio-Visual) من أخطر الوسائل لممارسة الإشعاع الثقافي والأيديولوجي.

خلاصة القول، كان يمكن رؤية اللّغة الفرنسية منذ مطلع السبعينيات من

(٦١) Debbasch et Pontier, *La Société française*, p. 139.

(٦٢) Lombard, Ibid., p. 75.

خلال ثلاث حالات: إمّا أنها لغة إجبارية (كما في حوالى عشرين دولة في أوروبا الغربية، وفي البلدان العربية الواقعة في حوض البحر المتوسط، وفي فلسطين وعدد كبير من بلدان أمريكا اللاتينية)، وإمّا لغة متروكة لاختيار الطالب (يختارها ٩٠ في المئة من الطلاب في إنكلترا، و٧٠ في المئة في إيطاليا و٢٠ في المئة في الاتحاد السوفياتي)، وإمّا لغة تدريس بعض مواد التعليم (كما في كمبوديا ولاوس والمغرب وتونس والجزائر ومدغشقر والجمهوريات الأفريقية التي تتكلم الفرنسية). في حين تأخذ ثقافة الطالب شكلها النهائي على مستوى التعليم العالي، لذا فإنّ اختيار اللّغة الفرنسية ينعم بمكانة خاصة، فهي تُلقّن على وجه التقريب في سائر المعاهد الأجنبية للآداب، وأحياناً في معاهد الحقوق والعلوم والطب والهندسة المعمارية[٦٣].

وفي العقود اللاحقة، بدأت اللّغة الفرنسية بالتقهقر والتراجع، ولا سيما بعد أن حظيت الإنكليزية بمكانة أرفع ـ كما سبقت الإشارة إليه ـ وأخذت الفرنسية بالدفاع عن نفسها في داخل فرنسا وفي خارجها على حدٍّ سواء، ولعل ذلك يعود إلى عدم مواكبة الفرنسية للتطورات في مجالات المعلوماتية والتقنيات الحديثة، فضلاً عن عدم تمكّن فرنسا والبلدان الفرانكوفونية من الإنفاق المالي الذي يرفد مكانتها ويُعزّزها في العالم عن طريق دعم البُنى الأساسية الداعمة للّغة الفرنسية.

ثالثاً: مكانة الثقافة الفرنسية

١ ـ نشر الثقافة الفرنسية

جعلت فرنسا من أولويات سياستها الخارجية التقليدية نشر الثقافة الفرنسية، ولا سيما في معظم دول العالم الثالث، والحفاظ على مكانة فرنسا الحضارية تجاه مستعمراتها السابقة في غرب أفريقيا وشمالها، ومن ثم جاء تأييد كثير من قطاعات الرأي العام الفرنسي لمبدأ المعونة الخارجية ذات التكاليف الباهظة بالنسبة إلى الاقتصاد والخزانة الفرنسية، مبرراً بقيمة فكرية مفادها: «استمرار الإشعاع الثقافي لفرنسا في العالم»[٦٤].

---

(٦٣) دوللو، **العلاقات الثقافية الدولية**، ص ٧٠.

(٦٤) بالطا وريللو، **سياسة فرنسا في البلاد العربية**، ص ٨١.

أدركت فرنسا بوصفها دولة غربية ذات تأريخ استعماري طويل، أهمية الوسائل الثقافية في تحقيق أهدافها الاستراتيجية، لذا فإنّها قبل أن تُرسل أصحاب المصالح الذين تدفقوا على الشواطئ الجنوبية للمتوسط، فإنّها أرسلت الباحثين ورجال الدين لنشر أفكار عن حضارتها، وقد ظلت المساعدات الثقافية قناة مهمة تربطها مع مستعمراتها السابقة كونها وفقاً للمنظور الفرنسي تُمكّن حلفاءها، ومن خلال التحكّم بزمام تقدّمهم بأنفسهم عاجلاً أم آجلاً من تقبّل الحضارة الفرنسية وتقديم مساهمتهم فيها(٦٥).

بعد الحرب العالمية الثانية اتجهت، على نطاق واسع، إلى استئناف حركتها الثقافية التي لم تعُد مسألة دعاية، بل أصبحت مسألة تعاون، إذ اتجهت في هذه المرحلة في سياستها الثقافية نحو صيانة التعاضد بين قوة استعمارية قديمة والبلدان التي كانت سابقاً تحت سيطرتها، مثل عدد من الدول الأفريقية، بما فيها دول عربية كانت مستعمرات فرنسية سابقة(٦٦).

أوضح ألان لومبارد (Alain Lombard) أهداف السياسة الثقافية قائلاً: «إن من أول أهداف سياستنا الثقافية هو نشر وتطوير اللّغة والثقافة الفرنسية في الخارج، التي كانت تُسمى من قبل بالإشعاع الثقافي الفرنسي، أما الهدف الثاني فهو مكمّل للأول، وهو الحوار الثقافي وطواعية المبادلات الثقافية مع الآخرين. أما التعاون الثقافي ففرض نفسه هدفاً رئيساً ثالثاً من أهداف السياسة الثقافية الفرنسية». وفي حقبة لاحقة أضحت التعددية الثقافية الهدف الأول الذي يوضع قبل الأهداف الثلاثة السابقة لدى المسؤولين الثقافيين(٦٧).

استطاعت فرنسا منذ نحو عام ١٩٦٠ أن تطوّر سياسة ثقافية واضحة، خصوصاً مع تولّي أندريه مالرو منصب أول وزير للثقافة في عهد الجنرال ديغول. إذ أصدر العديد من القوانين المتعلّقة ببيوت الثقافة ومراكزها في كل أنحاء البلاد، فضلاً عن قوانين حماية التراث ودعم المتاحف الكبرى في فرنسا. وفي ما بعد سعى الوزير جاك لانغ إلى تعزيز دور الهيئات

---

(٦٥) هيكل، «الفرنكوفونية وأخواتها،» ص ٨.

(٦٦) دوللو، **العلاقات الثقافية الدولية**، ص ١٥ ـ ٣٧.

(٦٧) Lombard, «Politique culturelle international: Le Modèle français face à la mondialisation,» pp. 80-87.

المحلية في العمل الثقافي استناداً إلى مبدأ اللامركزية[٦٨].

قام مالرو في أوائل الستينيات ـ ومن أجل جذب جمهور أوسع من أبناء المدن ـ بتأسيس بيوت الشباب والثقافة، وتضاعفت منذ ذلك الحين الأماكن المخصصة للثقافة على مدى الثلاثين عاماً اللاحقة، ففي مجال المسرح بذلت الدولة جهداً كبيراً، ونجحت في تأسيس العديد من المسارح، وفي ترميم القائم منها، في كل مكان في فرنسا[٦٩].

إلى جانب بيوت الثقافة، هنالك المكتبات التي تُعدّ من الأماكن الثقافية الأكثر ارتياداً في فرنسا، إذ بالإضافة إلى المكتبات المدرسية والجامعية هناك حوالى ٣٠٠٠ مكتبة بلدية. وتشرف كل مقاطعة على مكتبة تسمح بالاستعارة، ويبلغ مجموع مراكز الخدمة التي تتيحها المكتبات المملوكة للمقاطعات حوالى ٢١٠٠٠ مركز، منها ١٧٠٠٠ مركز ثابت، و٤٠٠٠ مركز متنقل، وفي باريس مكتبات ذات قيمة كبيرة مثل مكتبة «مركز جورج بومبيدو» و«مكتبة لارسينال» و«مكتبتي سانت ـ جنفييف ومازارين»، وتحتضن العاصمة مكتبة فرنسا الوطنية التي تضم ٣٠ مليون كتاب، وآلت إليها مقتنيات مكتبة ريشيلو الوطنية القديمة من الكتب والمطبوعات والدوريات والأسطوانات[٧٠].

إنّ من الصعب فصل صورة فرنسا عن ثقافتها، وتضاف هذه أحياناً إلى ما للتقاليد الفرنسية العريقة في السياسة الثقافية من تأثير، وهي سياسة تتدخل فيها الدولة بشكل دائم، ما يُثير غالباً معارضة واضحة. وتأكد هذا التدخّل منذ عهد بعيد، فمنذ القرن السادس عشر فرض المرسوم الملكي لفيليه كوتريه (Villers-Cotterêts) في عام ١٥٣٩ اللّغة الفرنسية في تدوين الأحكام والعقود الموثّقة، كما قامت الأكاديمية الفرنسية التي تأسست في عام ١٦٣٥ برقابة على تطور اللّغة. أما في القرن السابع عشر فنصّبت الدولة نفسها راعية للفنون، ولا سيما تحت حكم لويس الرابع عشر، وبهذه الصفة شجّعت الفنانين والكتّاب، وحثّتهم على العمل، كما تكفّلت بإعاشتهم، وخير شاهد

(٦٨) دوني غايار، «نشدد على أهمّية الدور الفرنسي في حماية التنوّع الثقافي،» مجلة لايف ستايل (١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦)، ص ١٥.

(٦٩) وزارة الشؤون الخارجية، التوثيق الفرنسي (القاهرة: مطابع دار الياس المصرية، ٢٠٠٩)، ص ٣٨.

(٧٠) المصدر نفسه، ص ٣٩.

على طموح هذا الملك الذي وصف بـ «راعي الآداب والفنون» تشييده قصر فرساي، وتأسيس مسرح الكوميديا الفرنسية في عام ١٦٨٠. وبافتتاح متحف قصر اللوفر في عام ١٧٩٣ لم تعد الدولة مجرد راعية للفنون فحسب، بل وحافظة لها أيضاً، وتجلّى هذا التوجه عبر الإجراءات التي اتخذها ميريمي (Mérimée)[٧١] منذ عام ١٨٣٢، وكذلك المعماري المهندس فيوليه لودوك. أما في منتصف القرن العشرين فأضيف إلى التشجيع الموجّه إلى الفنانين والحفاظ على التراث مهمة ثالثة للدولة هي «نشر الثقافة». وهكذا بدأ العمل الرائد لوزير التعليم العام والفنون الجميلة، جان زيي (Jean Zay) إبان حكم الجبهة الشعبية، الذي وجد امتداداً له مع مساحة الحرية التي أتاحتها هذه الحكومة اليسارية، في سياسة تهدف إلى تمكين أكبر عدد من المواطنين من التعرف إلى كنوز الثقافة، التي كانت من قبل حكراً على جمهور ضيق[٧٢]. ويشهد على ذلك دعم الدولة لنشاط جان فيلار (Jean Vilar)، مدير المسرح الوطني الشعبي (TNP) آنذاك، وفي ظل الجمهورية الخامسة قام مالرو بترميم قصر فرساي[٧٣].

تولّت الدولة الفرنسية إنشاء معاهد تربوية وثقافية، تعمل على تفعيل العمل بين المؤسسات والمنظمات والجمعيات في مجالات: «تبادل الخبرات، تبادل المعلومات الثقافية، تعاون إداري ومالي، بما فيه التعاون مع اليونيسكو».

أما الاتفاقيات الخاصة فموضوعها متنوع جداً: «تبادل أساتذة وطلاب، تعاون بين مؤسسات تربوية، وتبادلات تربوية، مراجعة كتب ومناهج مدرسية، معارض، حقوق المؤلف، تعليم تقني وصناعي، تنمية جماعية، بحث ذري، تبادل مطبوعات، وسائل الإعلام، تبادل أفلام، وغيرها».

إن الاتفاقات الثقافية في عموم العالم كانت في منتصف السبعينيات تلبّي

---

(٧١) ميريمي (Mérimée): كان رئيساً لإدارة المباني التاريخية آنذاك.

(٧٢) يقوم الفرنسيون سنوياً بإنفاق ما يقارب من ١٥٠ مليار فرنك (٢٥ مليار دولار) من أجل اقتناء أدوات ومستلزمات سمعية بصرية، وكذلك لشراء الكتب والجرائد والمجلات وتذاكر لمشاهدة العروض الفنية، وإلى جانب هذا الاستهلاك الثقافي الأسري يجب إضافة استهلاك المنشآت والدولة والوحدات المحلية، وبهذا يصل إجمالي ما ينفق في هذه السوق حوالى ٢٠٠ مليار فرنك (٣٣ مليار دولار) سنوياً. انظر: *Voici La France* (Paris: La Documentation française; La Ministère des affaires étrangères, 2004), pp. 12-14.

(٧٣) وزارة الشؤون الخارجية، التوثيق الفرنسي، ص ١٨.

ثلاثة توجهات، هي: توطيد وحدة اللّغة والحضارة (إسبانيا وجمهوريات أمريكا اللاتينية)، وصيانة التعاضد بين قوة استعمارية قديمة والبلدان التي كانت سابقاً تحت سيطرتها (دول الهند الصينية وأفريقيا)، أو تقارب سياسي ورغبة في انفراج دولي (الاتفاقات والبروتوكولات الثقافية مع البلدان الاشتراكية منذ عام ١٩٥٦). تُعبّر أول فئتين عن حقيقة «المناطق الثقافية» التي تتجاوز إطار المناطق السياسية، وتبيّن أن الحدود الثقافية قلّما تتوافق مع الحدود الوطنية[٧٤].

فرنسا، من دون شك، من البلدان التي تقع في ضمن الفئة الثانية التي تعمل على زيادة أواصر التعاون الثقافي مع عدد من البلدان، ولا سيما تلك الناطقة بالفرنسية، وهي تنفق ملايين الفرنكات من أجل تحقيق ذلك. وهذا ما يؤكده وزير الخارجية الفرنسي الأسبق، هوبير فيدرين، مشيراً إلى أن الشبكة الفرنسية للتعاون والعمل الثقافي تحصل على ٥٠ في المئة من اعتمادات وزارة الخارجية، قائلاً: «إنه من الضروري أن تبقى فرنسا قوة ثقافية كبرى»، وأضاف: «إنّ على فرنسا أن تشارك بشكل أكثر فاعلية في إعداد النُخب العالمية المؤيدة للثقافة الفرنسية من خلال استقبال عدد أكبر من الطلاب الأجانب، ونشر تعليم الفرنسية في الدول التي تفرض تعليم لغة حية ثانية في مدارسها»[٧٥].

٢ ـ المراكز الثقافية

أُنشئت المراكز الثقافية البالغ عددها ١٣٤ مركزاً في عام ١٩٦٥ مع توجّهات سياسة التعليم العالي نحو تحقيق تعليم أفضل. وأنشئ معظمها بعد عام ١٩٤٥، في ألمانيا واليونان والمغرب وتشيلي، أما معاهد التعليم الأخرى من ليسيه ومعاهد وكليات فرنسية أو أجنبية فلا تستقبل تلاميذ فرنسيين فحسب، بل تلاميذ أجانب أيضاً، يتلقون معرفة واسعة باللّغة والحضارة الفرنسيتين، بالإضافة إلى دروسهم الوطنية. ويوجد من هذه المعاهد في نهاية

---

(٧٤) دوللو، العلاقات الثقافية الدولية، ص ٢٦ ـ ٢٧.

(٧٥) أكد فيدرين: «أننا نكافح جاهدين من أجل إعادة فرض مفهوم يقوم على سياسة نفوذ قوي لفرنسا ثقافياً»، على زيادة الاعتمادات المخصصة لنشر الثقافة الفرنسية، بقوله: «إن الدول النامية ستكون أولى الدول المستفيدة من هذه الزيادة عن طريق المنح المقدمة لوكالات تعليم اللغة الفرنسية في الخارج والتعاون في بناء مدارس فرنسية، وأول المشروعات كان بناء مدرسة ليسيه الجزائر الفرنسية».

الستينيات ١٥٠ معهداً أجنبياً تساعدها فرنسا، و٣١ معهداً فرنسياً، الأكثر عدداً والأقرب عهداً موجودة بشكل خاص في المغرب وتونس وفييتنام الجنوبية، كما إن أمانة سر خاصة للدولة تؤمّن تعاوناً ممتازاً مع بلدان أفريقيا السوداء التي تتكلم الفرنسية، ومع مدغشقر[٧٦].

إن للمراكز الثقافية (في أغلبها) علاقات تعاون منظمة مع الممثليات الدبلوماسية للبلدان الأجنبية، ومع الشركاء المحليين أيضاً، إذ تأتي سويسرا في المرتبة الأولى، وبلجيكا في المرتبة الثانية، في حين تُعدّ بنين والغابون من بين الدول الأفريقية الأكثر نشاطاً في التعاون مع المراكز الثقافية الفرنسية[٧٧].

كانت دوائر الدولة الثقافية الفرنسية موزّعة على ثلاث وزارات مختلفة حتى عام ١٩٦٦، وهي متمركزة في وزارة الخارجية، واندمجت تدريجياً في «المديرية العامة للعلاقات الثقافية»، وقامت بأعباء كامل المسؤولية الثقافية في العالم في البلدان الأجنبية التقليدية، لذا تُشرف المديرية العامة للعلاقات الثقافية على إدارة معاهد ثقافية، ينشر معظمُها تعليماً حقيقياً، ويبلغ عدد هذه المعاهد مع مطلع السبعينيات ١٩٤ معهداً، ما عدا الجزائر ومدغشقر وجمهوريات أفريقيا السوداء التي كانت مستعمرة من قِبَل فرنسا في السابق، حيث كانت اللّغة الفرنسية تشغل مكاناً متميّزاً في درجات التعليم الثلاث. إن بعض معاهد تعليم اللّغة الفرنسية اكتسب شهرة ذائعة، مثل الأكاديمية الوطنية الفرنسية في روما «فيلامديسيس»، والمدرسة الفرنسية لعلم الآثار في أثينا، و«كازافيلا سكيز» في مدريد. أما معاهد التعليم التي أنشئت ابتداء من عام ١٩٠٨ فازدادت، ولا سيما في ألمانيا، وهي بمنزلة مراكز تجمُّع للأجانب المعنيين بفرنسا وثقافتها ومراكز نشر اللّغة الفرنسية[٧٨].

فضلاً عن الخدمات التي تقدّمها تلك المراكز في مجال التعليم، فهي تُمارس نشاطات أخرى، منها الترجمة المتبادلة، وإقامة المعارض والمتاحف، وعرض الأفلام السينمائية وغيرها. ولا تتوقف نشاطات المراكز الثقافية على تعليم اللّغة الفرنسية وعرض الثقافة الفرنسية ـ التي سبقت الإشارة إليها ـ

---

(٧٦) Dollot, *La France dans le monde actuel*, p. 20.

(٧٧) *Etat de la francophonie dans le monde: Données 1999-2000 et six études inédites*, p. 123.

(٧٨) Dollot, Ibid., pp. 20-21.

فحسب، بل تقوم أيضاً برصد الثقافات المحلية، وإبرازها على شكل مطبوعات أو أفلام تسجيلية[٧٩].

تعدّ المعاهد الثقافية الفرنسية، ووكالات التعليم الفرنسي في الخارج والجامعات الفرنسية، أو التي تستخدم اللّغة الفرنسية في الخارج، فضلاً عن وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة، من أهم وسائل السياسة الثقافية الفرنسية في إيصال صوتها إلى العالم الخارجي. يتم هذا الحضور بواسطة مؤسسات فرنسية متمركزة في عدد من البلدان، ومنها العربية بُغية نشر التعليم والثقافة[٨٠] بموجب الاتفاقيات المنظّمة للتعاون بين الطرفين[٨١]، وتتولّى أساساً إدارة وتسيير المؤسسات التعليمية، والمراكز الثقافية في البلدان التي توجد فيها، فمثلاً في المغرب، وبحسب إحصائيات عام ١٩٨٥، كانت تُسّير ٢٥ مدرسة ابتدائية، و١٢ ثانوية، وتضم ١٥٣٤٢ تلميذاً (بينهم ٦٠٣٦ فرنسياً، و٨٧١١ مغربياً)، وتُشغّل ١٠٦٠ مدرّساً وإدارياً، ويبدو بحسب هذه المُعطيات، أن أغلبية التلاميذ هم من أبناء المغاربة، ما يُعطي هذه المؤسسات دوراً مهماً في إعادة إنتاج النخب المتشبعة بالثقافة الغربية[٨٢].

هكذا يبدو أن فرنسا أكثر البلدان التي تمتلك شبكات ثقافية في الخارج، فهنالك شبكة المدارس والمعاهد الفرنسية في الخارج التي تقدّر بأكثر من ٤٠٠ مؤسسة، وشبكة المراكز والمؤسسات الثقافية الفرنسية في الخارج التي تقدر بـ ١٥٠ مؤسسة، كذلك الآلاف من مؤسسات التحالف الفرنسي، ومؤسسات الحقوق المحلية، التي دُعِمَ قسم منها باعتماد حكومي فرنسي[٨٣].

وفقاً لما تَقدَّم، يتبيّن لنا أن فرنسا تدعم العمل الثقافي في الخارج بوسائل متعددة، وتُنفق الأموال، وتُرسل الباحثين والتدريسيين لتحقيق أهدافها التي من بينها تعزيز مواقعها في عددٍ من البلدان، لعل في مقدمها لبنان الذي

---

(٧٩) *Voici La France*, pp. 12-14.

(٨٠) في المغرب وتونس تسمى بالبعثة الجامعية والثقافية الفرنسية، أما في الجزائر فيطلق عليها اسم المكتب الجامعي والثقافي.

(٨١) في ما يتعلق بالجزائر، أشارت إليها اتفاقية إيفيان الموقعة بين الجزائر وفرنسا في ٧ آذار/مارس ١٩٦٢.

(٨٢) *Le Matin*, 27/11/1985.

(٨٣) Lombard, «Politique culturelle international: Le Modèle français face à la mondialisation,» p. 85.

سنأتي على تناول تأثيرات سياسة فرنسا الثقافية فيه في فصلٍ قادم.

رابعاً: وسائل الإعلام والاتصال

تولي فرنسا أهمية خاصة لوسائل الإعلام والاتصال الحديثة، إذ تؤكد دورها الفاعل في الحضور السياسي والثقافي في العالم أجمع، ولعلها تُعَدّ أبرز أدوات السياسة الثقاية الفرنسية في إيصال صوتها وتحقيق غاياتها وأهدافها، وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث.

١ ـ وسائل الإعلام المسموعة والمرئية

إن حرية التعبير في فرنسا حقّ، استناداً إلى المادة ١١ من إعلان حقوق الإنسان التي أعطت لكل مواطن الحق بأن يتحدّث ويكتب وينشر بكل حرية، ويكون مسؤولاً عند إساءة استعمال هذه الحرية في الحالات المحددة في القانون، ومن دون هذه الحرية لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية، ومع ذلك فإنّ اكتساب هذه الحرية لم يتمّ من دون عقبات، فبعد ثورة ١٧٨٩ تعاقبت الحقب الليبرالية والاستبدادية، ولم يستقر مبدأ الصحافة الحرة نهائياً إلا بصدور قانون ٢٢ تموز/يوليو ١٨٨١ الذي ألغى القيود كلها (ترخيص، كفالة، ختم وغيرها)، وقلّص من نطاق جرائم الصحافة، وهكذا تضاعف عدد الجرائد والمجلات.

تشير مجلة لابل فرانس (*Label France*) التي تصدر عن وزارة الخارجية الفرنسية، إلى: «أهمية وسائل الإعلام والاتصال في تعزيز دور فرنسا عالمياً، وسط المنافسة التي تحتدم في هذا المجال يوماً بعد آخر»[٨٤]، غير أنها عدّت البث السمعي ـ البصري الفرنسي الموجّه إلى الخارج مكمن الضعف في السياسة الخارجية الفرنسية، إذ يتوقف على ذلك البث ـ جزئياً ـ دعم اللّغة الفرنسية وانتشارها على مستوى عالمي، وذلك بسبب المنافسة الدولية الشديدة في مجال البث السمعي ـ البصري بفعل زيادة عدد القنوات التلفازية، ويلحظ أنه لم يَعُد البث السمعي ـ البصري الموجّه إلى الخارج مقتصراً على إذاعة مواد ناطقة باللّغة الفرنسية، وإنما أصبح سياسة حقيقية لإنتاج البرامج وتصديرها، إذ

---

(٨٤) Eve Marie Labet, «La Reforme du pole audiovisuel extérieur français,» *Label France* (Paris), no. 33 (septembre 1998), p. 20.

احتلت فرنسا المركز الخامس بعد الولايات المتحدة وكندا وأستراليا والمملكة المتحدة من حيث قيمة البرامج التي تُصدّرها إلى العالم[٨٥].

بالنظر إلى أهمية الوسائل السمعية والبصرية الكبيرة في زيادة ثقافة الشعوب، أولت فرنسا هذا الجانب عناية خاصة، إذ أسست في عام ١٩٨٢ «مديرية للاتصالات» في داخل المديرية العامة للعلاقات الثقافية، ثم أطلقت عليها «مديرية السمعيات والبصريات الخارجية»، وهي اليوم تدعى «مديرية السمعيات والبصريات وتقانة الاتصالات»، وأخذت هذه المديرية أهمية أكثر بعد عام ١٩٨٤، وهو العام الذي أُنشئت فيه القناة التلفازية الشهيرة (TV5) التي ساعدت في إنشاء مذياع فرنسا الدولي، وبعدها قناة فرنسا الدولية في عام ١٩٨٩[٨٦].

يتولّى المجلس الأعلى للوسائل السمعية البصرية مراقبة احترام المنشآت الإذاعية والتلفازية لالتزاماتها القانونية، ويختص أيضاً بتخصيص الترددات وتعيين رؤساء القنوات العامة، وإبداء الرأي عندما تطلب منه الحكومة أو البرلمان ذلك، ويضمن احترام التعددية السياسية وتشجيع المنافسة الحرة، والسهر على حماية الطفولة، والدفاع عن اللّغة الفرنسية، وأعطى القانون حق فرض عقوبات (غرامات، إيقاف البث... إلخ).

يتم تعيين الأعضاء التسعة في المجلس الأعلى للوسائل السمعية البصرية بواقع الثلث من قبل كل من السلطات الثلاث الأعلى للنظام: رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس الشيوخ، ورئيس الجمعية الوطنية، ويتولّى رئيس الجمهورية تعيين رئيس المجلس الأعلى للوسائل السمعية البصرية، ويتم تعيين الأعضاء لمدة ست سنوات مع تجديد ثلثهم كل سنتين، وهم غير قابلين للعزل ولا لإعادة تعيينهم، وذلك لحماية استقلالهم أكثر[٨٧].

تراجعت الصحافة المكتوبة أمام ارتفاع مدّ الوسائل السمعية البصرية، وعلى نحو أقل أمام الكتاب الذي استحوذ على اهتمام مباشر، وكان يُمثّل المجال التقليدي للصحافة.

---

(٨٥) المصدر نفسه، ص ٢٠.

(٨٦) Lombard, Ibid., p. 78.

(٨٧) Georges Duby, *Histoire de la France: Des origines à nos jours*, collection bibliothèque historique (Paris: La rousse, 2008), p. 642.

يقوم المعهد الوطني للسمعيات والبصريات (INA)، بإدارة الأرشيفات التلفازية في فرنسا منذ أكثر من خمس وعشرين عاماً، ويعمل على متابعة الجانب التراثي وتدعيمه، ويضطلع بمهمة الحفاظ على هذا التراث واستغلاله، والحفاظ على الوثائق التلفازية والإذاعية الفرنسية، وإتاحتها لإطلاع الباحثين والجامعيين وطلاب الدراسات العليا من خلال أدوات المعلوماتية ووسائل الإعلام المتعددة، فضلاً عن ذلك، جعل نشر الأبحاث التي قام بها الدارسون داخل فرنسا أنه من الممكن تكوين نظرة نقدية عن وسائل الإعلام السمعية البصرية التي ينمو وجودها ويتزايد دورها على نحو مستمر.

في هذا الصدد يُلاحظ أن أغلب التقارير الرسمية المتعلّقة بالمشروع الثقافي لفرنسا ركّزت على هذا الجانب، ودعَت إلى ضرورة تطوير وسائل الاتصال في أفق خلق مجال سمعي - بصري متوسطي (Espace Audio-Visual mediterranéen)[٨٨].

أ ـ الإذاعة

تُساهم «الجامعة الإذاعية والتلفازية الدولية» (U.R.I.) التي أنشئت في عام ١٩٤٩، بمبادرة فرنسية لتبادل برامج الإذاعات ذات الطابع الثقافي، وكذلك «جماعة المذياع لمناهج اللّغة الفرنسية»، المؤسسة في عام ١٩٥٥ لتسهيل الاستماع المتبادل لبرامج من اللّغة نفسها.

أما المركز الفرنسي للإذاعة والتلفاز فهو مؤسسة عامة للدولة، ذو طابع صناعي وتجاري، يتمتع باحتكار الإذاعة، وجرى افتتاحه في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣، ويجري عمله بطرق ثلاث: إذاعات، برامج مسجلة، وإذاعات منقولة[٨٩].

كان إنشاء المركز الفرنسي للإذاعة والتلفاز (O.R.T.F.) في حزيران/ يونيو ١٩٦٤ نتيجة تطور يعود إلى عام ١٩٣٩، حين تحوّلت الإذاعة التي كانت تتبع حتى ذلك الوقت وزارة البريد والبرق والهاتف، إلى إدارة مستقلة[٩٠].

---

(٨٨) Jacques Rigaud, *Les Relations culturelles extérieures: Rapport au ministre des Affaires étrangères* (Paris: La Documentation française, 1979), p. 33.

(٨٩) بالطا وريللو، سياسة فرنسا في البلاد العربية، ص ٢٨.

(٩٠) Dollot, *La France dans le monde actuel*, pp. 27- 30.

كان بثه في عام ١٩٦٦ يمثل ١٦ ألف ساعة ـ برنامج بخمس عشرة لغة، وبلغ عام ١٩٧٠ حوالى ٢٠ ألف ساعة، والمركز الفرنسي للإذاعة والتلفاز يسدي معونته، ليس فقط في مجال إتقان البرامج، بل أيضاً بمساعدة الخبراء الفرنسيين لأجهزة الإذاعات والتلفازات الأجنبية ولا سيما في البلدان التي في طريق النمو (أفريقيا الشمالية، أفريقيا السوداء التي تتكلم الفرنسية، لبنان)، كما أن له علاقات بـ «مركز التعاون الإذاعي» (.O.C.O.R.A)، ويُساهم أيضاً في «الجامعة الإذاعية والتلفازية الدولية» (.U.R.I) التي أُنشئت في عام ١٩٤٩، بدعم ومعونة فرنسية لتبادل برامج الإذاعات ذات الطابع الثقافي، وكذلك «جماعة المذياع لمناهج اللّغة الفرنسية»، المؤسسة في عام ١٩٥٥ لتسهيل الاستماع المتبادل لبرامج من اللّغة نفسها[٩١].

من بين دعامات النشاط السمعي البصري الخارجي، هناك مذياع فرنسا الدولي (RFI)، وهو إذاعة عالمية تقدم الأحداث الفرنسية والدولية، وذلك من وجهة نظر فرنسا وأوروبا. تم تأسيسها في عام ١٩٣١، وأصبحت اليوم إذاعة تقدّم برامج متعددة مستخدمة كل وسائل الإرسال، ويصل عدد مستمعيها المنتظمين إلى ٤٥ مليون مستمع، بالفرنسية وبثماني عشرة لغة أجنبية، فهو يبث من فرنسا إلى خمس قارات، مقدّماً إلى مستمعيه في أرجاء العالم كافة الأحداث اليومية الفرنسية والدولية، وذلك من وجهة النظر الأوروبية والفرنسية.

بقيت فرنسا داعمة لإنشاء قنوات تلفازية في البلدان التي كانت مستعمرة من قِبَلها، ولا سيما البلدان العربية في شمال أفريقيا، وفي هذا الإطار يدخل إنشاء قناة ثانية للتلفزيون التونسي، التي باشرت بثها في عام ١٩٨٣، وكذلك المشاركة في أحداث القناة الثانية للتلفزيون المغربي في عام ١٩٨٦، وقامت بإنشائها شركة سوفيراد (Sofirad) التي ساهمت بإنشاء إذاعة البحر المتوسط (Mediterranée) التي أصبحت الأكثر استماعاً في المغرب العربي، والتوجّه نفسه نلمسه في الاتفاق الذي أُبرم مع التلفاز الجزائري في عام ١٩٨٢، الهادف إلى مضاعفة البرامج الفرنسية المقدمة، وإمداده بالتجهيزات الأساسية في ما يخص الاتصال[٩٢].

---

(٩١) المصدر نفسه، ص ٢٩ ـ ٣٠.

(٩٢) Rigaud, *Les Relations culturelles extérieures: Rapport au ministre des Affaires étrangères*, p. 23.

ظل المذياع والتلفاز في فرنسا حتى عام ١٩٨٢ حكراً على الدولة، وفي ذلك العام حصلت ثماني عشرة إذاعة خاصة على تصريح للبث، ولأجل ضمان استقلال وسائل الاتصال عن السلطة السياسية على وجه الخصوص، صدر قانون في ٢٩ تموز/ يوليو ١٩٨٢ وضع شبكتي التلفاز والمذياع الفرنسيتين في مجموعها، باستثناء القناة الفرنسية ـ الألمانية آرتيه، تحت إشراف هيئة إدارية مستقلة، كما هو الوضع في الولايات المتحدة وكندا، حملت هذه الهيئة اسم «المجلس الأعلى للبث الإذاعي والتلفازي». في حين لم يؤدِّ نجاح التلفاز إلى انكماش الإذاعة، بل بالعكس، إذ بفضل تضاعف عدد الإذاعات (الذي أتاحه قانون ١٩٨٢) وتنوّعها المتنامي، تحققت طفرة جديدة لهذا الوسيط الإعلامي الذي لا يزال هو المفضل لدى الفرنسيين، ما عدا الفترة المسائية التي يحتلها التلفاز، وفي المقابل، جاء نجاح الإذاعة والتلفاز على حساب الصحافة المكتوبة، وفي المتوسط، يستمع الفرنسيون، بغضّ النظر عن أعمارهم، إلى الإذاعة أكثر من ساعتين يومياً.

تضمّ الشركة الوطنية للإذاعة (مذياع فرنسا (Radio France)) القطاع العام الإذاعي الذي يقوم بتخطيط ووضع البرامج المُذاعة عبر شبكة تضم ثلاثاً وخمسين إذاعة: خمس إذاعات وطنية، وتسعاً وثلاثين إذاعة محلية، وحوالى عشر إذاعات تُسمى «إذاعات مصاحبة»، بدأ إنشاؤها منذ عام ١٩٧١، وتذيع على مدى ٢٤ ساعة نشرات إخبارية، ومعلومات خدمية، ويعمل في مذياع فرنسا أكثر من ٣٠٠٠ موظف، منهم حوالى ٤٥٠ صحافياً، وله ١٢٤ أستوديو، أكثر من نصفها في الأقاليم، ويتم تمويل إذاعات الخدمة العامة بواسطة الرسم المفروض على السمعيات ـ البصريات، وعند اللزوم بواسطة الدولة.

من الإذاعات الوطنية الخمس، هناك «فرانس أنتير» التي افتتحت في عام ١٩٤٧، وهي الإذاعة الثانية في فرنسا من حيث الأهمية بعد «آر تي أل»، يتواصل إرسالها ٢٤ ساعة متصلة يومياً. أما «فرانس كلتور» فهي إذاعة ثقافية متخصصة، برامجها متنوعة للغاية، تجمع بين البرامج الموسيقية واللقاءات والتحقيقات المهمة والمناقشات.

أما مذياع «فرانس إنترناسيونال» (آر. إف. إي.)، وهو إذاعة فرنسا الدولية، فتبث إرسالها في فرنسا وفي القارات الخمس. وهي إحدى إنجازات النشاط السمعي البصري الموجّه إلى الخارج. وتقوم «آر أف إي» (الشركة

الوطنية للمذياع والتلفاز لما وراء البحار)، بترجمة تلفازية وإذاعية وإنتاجها وإذاعتها في مقاطعات وأراضي ما وراء البحار.

يقوم القطاع الخاص على ثلاث محطات وطنية ذات إرسال شامل وهي «آر تي إل»، «أوروبا ١»، و«مذياع مونت كارلو». وتوجد كذلك حوالى ثلاثين إذاعة إقليمية خاصة، وأكثر من ٣٥٠ إذاعة تتبع الجمعيات الخاصة. ومجموعة ذلك ٤٥٠ برنامجاً على حوالى ٢٦٥٠ تردداً. وفي نهاية الثمانينيات، واجهت الإذاعات الخاصة الشاملة انخفاضاً مهماً في عدد المستمعين لها[٩٣].

اقتصر تطوير وإصلاح القطاع السمعي والبصري في فرنسا خلال العقود الأخيرة على البث التلفازي الفرنسي الموجّه إلى الخارج، وذلك لأن قطاع المذياع مع مذياع فرنسا الدولي (R.F.I.) لم يشهد تراجعاً ملحوظاً[٩٤].

من الجدير بالذكر أن فرنسا تُعَدُّ من أولى الدول التي مارست دبلوماسية ثقافية حقيقية عبر المدارس والمراكز الثقافية ومعاهد التحالف الفرنسي والتعاون العلمي والتقني. واليوم تظهر هذه الدبلوماسية الثقافية من خلال النشاط السمعي البصري الموجّه إلى الخارج، الذي اختارت له الحكومة توجّهات جديدة متمثلة بتطوير وتنمية كبرى قنوات الاتصال العالمية مثل «TV5»، وقناة فرنسا الدولية، ومذياع فرنسا الدولي، وكذلك الفروع الإذاعية لهيئة سوفيراد التي تضم المنشآت السمعية البصرية العامة أو المختلطة التي تساهم فيها الدولة. وتتركز هذه التوجّهات حول ثلاثة محاور: جعل «TV5» واجهة للنشاط التلفازي الخارجي لفرنسا، مساندة تصدير البرامج السمعية البصرية الفرنسية، تدعيم المعنوية المالية لقنوات الأقمار الصناعية.

ب ـ القنوات التلفازية

أصبح التلفاز بشكل سريع أداة بيد الحكومة والسلطة وأسلوباً للنشر والحوار المباشر، وبعد ثلاثين عاماً على ظهوره أصبح أكثر أهمية وظاهرة مؤثرة في الثقافة الفرنسية[٩٥].

---

(٩٣) *Voici La France*, p. 21.

(٩٤) Labet, «La Reforme du pole audiovisuel extérieur français,» p. 20.

(٩٥) Duby, *Histoire de la France: Des origines à nos jours*, p. 640.

منذ عام ١٩٨٢ دخلت السمعيات البصريات مجال المنافسة، وذلك بإنشاء وتزايد عدد المحطات التلفازية الخاصة، وعلى مدى عشر سنوات تزايد العرض الفرنسي من ثلاث قنوات إلى أكثر من ثلاثين قناة (شاملة قنوات الكابل).

بالنسبة إلى كل القنوات، يُفضّل المشاهدون الفرنسيون الأفلام والتمثيليات والبرامج الترفيهية والإخبارية (نشرات الأخبار، التحقيقات والأفلام الوثائقية). ومثلما حدث بالنسبة إلى الصحافة المكتوبة، من الملاحظ أنه إلى جانب عدد محدود من القنوات الشاملة، تزدهر قنوات أكثر تخصصاً تتوجّه، مقابل اشتراك، إلى جمهور مهتم سواء بالرياضة أو الموسيقى أو حفلات الكونسير أو الأفلام وغيرها.

انتهجت فرنسا خطة خمسية للعمل الإذاعي الخارجي (١٩٨٣ ـ ١٩٨٧)، ففي ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤، جرى بث أول برنامج من قناة TV5 الذي جمع القنوات الفرنسية الثلاث، ومحطة الإذاعة والتلفاز البلجيكي من أفراد الجالية الفرنسية في بلجيكا، والمؤسسة السويسرية للإذاعة والتلفاز[٩٦].

تأسست «قناة بلوس» (Canal Plus) في عام ١٩٨٤، وهي بهذا تُعَد أقدم القنوات الخاصة، مشفرة وتحتاج إلى اشتراك. نالت هذه القناة نجاحاً كبيراً، وهي تُعّد أفضل ما حقق المجال السمعي البصري الفرنسي، وصدّرت نجاحها إلى بعض الدول الأوروبية، مثل إسبانيا وبلجيكا وبولندا، وأفضل ما تبثه هو الأفلام السينمائية والبرامج الرياضية، وتقدم كذلك أحد أشهر البرامج التلفازية على مستوى فرنسا، ومن بينها نشرات إخبارية[٩٧].

شملت عملية الإصلاح في القطاع السمعي البصري الفرنسي تطوير عمل القنوات الكبرى للاتصالات العالمية، وهي (TV5)، و«قناة فرنسا الدولية ـ CFI»، و«مذياع فرنسا الدولي ـ RFI»، و«السوفيراد ـ Sofirad»، في وقت تركّزت فيه توجّهات الإصلاح والتطوير على ثلاثة محاور هي: جعل المحطة

(٩٦) Rigaud, *Les Relations culturelles extérieures: Rapport au ministre des Affaires étrangères*, p. 12.

(٩٧) وزارة الشؤون الخارجية، التوثيق الفرنسي، ص ١١.

الفرانكوفونية (TV5) واجهة الإعلام المرئي الخارجي لفرنسا، والاعتماد على تصدير البرامج السمعية ـ البصرية الفرنسية، وتعزيز التعاون المالي للقنوات الفضائية.

٢ ـ الصحافة

أ ـ الصحافة المكتوبة

تتصدر الصحافة المكتوبة، التي هي إحدى وسائل إيصال الثقافة الفرنسية إلى الخارج، الجرائد اليومية المحلية، أهمها **لوموند** و**الليبيراسيون** و**لوباريزيان ـ أوجوردوي**، تتنافس في ما بينها لكي تُصبح على مستوى توقعات القرّاء، ويبدو أنها نجحت في ذلك، حيث ارتفع حجم مبيعاتها منذ وقت طويل، أما الصحافة الإقليمية فعرفت كيف تُواكب مبكراً المتطلبات الجديدة، حتى أصبحت أولى وسائل الإعلام بمواجهة التلفاز، وأخيراً تحقق الصحافة المتخصصة ازدهاراً كبيراً، وتتمثل بالصحافة اليومية، الوطنية منها والإقليمية، باستثناء الجرائد اليومية المتخصصة[٩٨].

يبدو أن الوضع الاقتصادي للصحافة الفرنسية كان بعد عام ١٩٥٧ متفاقماً، مع تحديث المعدات الضرورية في ذلك الوقت. لكن تقدّمت بوساطة جهود العاملين، وبدأ العمل بالكاد، حيث بدأوا في مؤسسات (مطابع) معيّنة، جمّدت المطبوعات، بل وحتى الكتب لعدد من العناوين الأكثر أهمية. كان توزيع الصحف الأكثر انتشاراً، وهي الباريسية، ما عدا **لوفيغارو** و**لوموند** لم يتجاوز ٤٠٠,٠٠٠ نسخة في عام ١٩٦٧، وقد واجهوا صعوبات كبيرة في الحفاظ على معدل التوزيع هذا[٩٩].

ب ـ الصحافة اليومية الوطنية

تصدر أغلب الصحف صباحاً، ما عدا **لوموند** و**لاكروا** بعد الظهر، وعدلَت هذه الجرائد في مجملها عن تبنّي خط سياسي محدد، وأصبحت النبرة العامة أكثر حيادية، باستثناء الافتتاحية وصفحات الرأي.

---

(٩٨) *France*, p. 121.

(٩٩) Pierre Albert, *Histoire de la presse*, que sais-je?; 368, 6ème éd. mise à jour (Paris: Presses universitaires de France, 1990), p. 12.

اختفت تقريباً صحافة الرأي اليومية التي كانت في غاية القوة قبل الحرب، ولم يتبقَّ منها إلا: **لاليتر دو لا ناسيون** (*La Lettre de la Nation*)، لسان «التجمع من أجل الجمهورية» (RPR)، **ولومانيتيه** (*L'Humanité*) التي أسسها جان جوريس في عام ١٩٠٤. وهي جريدة الحزب الشيوعي الفرنسي، **وبريزان** (*Présent*) منبر أقصى اليمين. أما **لاكروا** (*La Croix*) فهي جريدة يومية كاثوليكية، تملكها المجموعة الفرنسية الأولى للصحافة الدينية ـ «بايار بريس» (Bayard Presse)، وهي أقرب إلى جريدة يومية إخبارية عامة من أن تكون جريدة رأي بالمعنى الصحيح.

أما الصحف الرئيسة داخل الصحافة اليومية الإخبارية، المُسماة بالصحف المتميزة، فهي **لوموند ولوفيغارو وليبيراسيون**، فلها تأثير كبير ليس فقط في الرأي العام فقط، لكن في وسائل الإعلام الأخرى أيضاً، وعلى الرغم من أن توزيعها الإجمالي (عدد النسخ المباعة) يصل إلى قرابة المليون نسخة، ولها خمسة ملايين قارئ (أواخر التسعينيات)، فإنّ هذا الرقم يعّد أقل مما توزّعه كُبريات الصحف الأوروبية الأخرى، أما أبرز الصحف الشعبية فهي **لوباريزيان أوجوردوي** (*Le Parisien Aujourd'hui*)، وهي في الأصل جريدة محافظة، ثم اتخذت إجراءات صارمة من أجل تجديد نفسها وتجديد قرّائها، فاتخذت لنفسها، سياسياً، موقعاً في الوسط، وفتحت أعمدتها لكتّاب الافتتاحيات المنتمين إلى يسار الوسط، كما طورت استراتيجيتها لتشمل الصحافة الإقليمية، وطرحت، كذلك، نسخة وطنية أسمتها **أوجوردوي**، وحقق هذا الجهد نجاحاً فائقاً، وأصبحت الجريدة الثانية في الترتيب بين الجرائد الوطنية اليومية، وهي توزع ٥٠٠٠٠٠ نسخة لمليوني قارئ[١٠٠].

على العكس، لم تُفلح الجريدة اليومية الإخبارية الشعبية **فرانس سوار** في زيادة حجم توزيعها الذي انخفض من ١,٥ مليون نسخة في عام ١٩٥٥ إلى ٤٠٠٠٠٠. وفي مضمار الصحافة اليومية الإقليمية، فقد صمدت هذه الجرائد للأزمة الصحافية بشكل أفضل من مواجهة الصحافة الوطنية لها، وذلك من خلال ٤٠٩ جرائد، وتوزيع سنوي وصل إلى ٢,٢ مليار نسخة، وكثيراً ما تحظى هذه النوعية من الصحافة بوضع حصري في الإقليم الذي تصدر فيه، ومن ثم بسوق إعلانية متمتعة بالحماية، وبفضل أخبارها المحلية

---

(١٠٠) *France*, p. 123.

القريبة والمتعلقة بالخدمات المتاحة فإنّ صفحاتها المحلية تحميها من منافسة المذياع والتلفاز[101]. وفي أدناه جدول بأهم الصحف الفرنسية بحسب تاريخ صدورها وتوجهاتها حتى نهاية الثمانينيات من القرن العشرين. إنّ تأثيرات هذه الصحافة في لبنان سيتم معالجتها في الفصل الرابع بشيء من التفصيل.

الجدول الرقم (٢ ـ ١)

أهم الصحف الفرنسية بحسب تاريخ صدورها وتوجهاتها حتى نهاية الثمانينيات

ت	اسم الصحيفة	تاريخ الصدور	الاتجاه
١	لورور	١٩٤٤	يمينية: تدافع عن ارتباط الجزائر بفرنسا، تدافع عن موقف إسرائيل في الصراع مع العرب.
٢	لوفيغارو	١٨٦٦	ليبرالية، تعارض الحزب الشيوعي، تتعاطف مع إسرائيل، عنصرية ضد المهاجرين العرب.
٣	فرانس ـ سوار	١٩٤٤	وطنية، تدافع عن مكانة فرنسا وقيمها الحضارية، ومصالحها الذاتية.
٤	لوموند	١٩٤٤	وطنية، ديمقراطية، مستقلة، تتعاطف مع التقارب الفرنسي ـ العربي.
٥	لومانيتيه	١٩٠٤	صحيفة الحزب الشيوعي، تعكس الأفكار الماركسية، تؤيد حركات التحرر، وتدافع عن المهاجرين.
٦	لوباريسيان ليبريه	١٩٤٤	تُعدُّ نفسها صحيفة المقاومة الوطنية، تعارض الأحزاب وتعمل على حفظ النظام.
٧	باري ماتش	ـ	صحيفة أسبوعية.
٨	جوردي فرانس	ـ	صحيفة أسبوعية.
٩	إكسبريس	ـ	صحيفة أسبوعية.

المصدر: Emmanuel Derieux et Jean C. Texier, *La Presse quotidienne française*, collection U 2; 224 (Paris: A. Colin, 1974), p. 8.

انظر أيضاً: نازلي معوّض، «الصحافة في أقطار المغرب الثلاثة بين ماضٍ استعماري وحاضر عربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٣، العدد ١٩ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠)، ص ٨٦. تُعَدّ **أويست فرانس** أول الجرائد اليومية الفرنسية (١٧ طبعة وأكثر من ٨٠٠٠٠٠ نسخة)، ويتم توزيعها في ١٢ مقاطعة في أقاليم بريتانيا ونورماندي وبيي دو لا لوار (Pays de la Loire)، وتوزع الجرائد اليومية الإقليمية حوالى ٧ ملايين نسخة يومياً، أي يتجاوز قرّاؤها ٢٠ مليون قارئ، وبهذا يمكن الصحافة اليومية الإقليمية منازعة التلفاز على لقب وسيلة الإعلام الوطني الأولى.

---

(١٠١) وزارة الشؤون الخارجية، **التوثيق الفرنسي**، ص ٤٩ ـ ٥٠.

يتضح من دراسة قامت بها مؤسسة «إيبسوس ميديا» أن ٤٥,٤ في المئة من الفرنسيين الذين تجاوزوا الخامسة عشرة يقرأون بانتظام جريدة إقليمية، وإن ٤٣,٨ في المئة منهم قرّاء مستديمون، وإنّ القراء، ما بين سن ٣٥ و٥٩ عاماً، أكثرهم من النشطاء، ينقسمون بالتساوي بين الرجال والنساء، ويتضح أخيراً أن الصحافة اليومية الإقليمية لا تحظى في منطقة باريس إلا بنسبة ١٧ في المئة فقط، في حين تصل هذه النسبة إلى ٥٠ في المئة في مجمل أقاليم فرنسا الأخرى.

تمثّل هذه النسبة خطاً بيانياً مرتفعاً، يُعدّ متقدماً مقارنةً ببلدان العالم الأخرى، ويدل على زيادة ثقافة المواطن الفرنسي ووعيه.

تحتل الصحافة المكتوبة الفرنسية المرتبة الثانية والعشرين في العالم، والسابعة في أوروبا، بمعدل توزيع يبلغ ١٥٧ نسخة لكل ألف ساكن، ويقرأ ٤٩ في المئة من الفرنسيين جريدة يومية في كل يوم، مقابل ٥٥ في المئة منذ خمسة وعشرين عاماً.

تأثرت الصحافة المكتوبة بالأزمة الاقتصادية، وكذلك بمنافسة التلفاز لها، وكان من شأنها تقليص المورد الإعلاني، الذي تأثر أيضاً بمنع الإعلان إلا في أضيق الحدود، وحتى عام ١٩٨٠ كان نصيب الصحافة المكتوبة من الإعلانات يصل إلى ٦٠ في المئة، مقابل ٢٠ في المئة للتلفاز.

فضلاً عن ذلك تعاني الصحافة الفرنسية نقصاً شديداً في مصادرها المالية الذاتية، ومن ثم تتحمل أعباء تمويلية مرتفعة، وعلى الرغم من ذلك اضطرت، وما زالت تُضطرّ، إلى تخصيص استثمارات واسعة من أجل التحديث حتى يمكنها البقاء. إن ارتفاع سعر الورق وتكاليف التوزيع (يستوعبان ثلثي إيرادات البيع) رفع من ثمن تكلفة منتج يباع مرتين: مرة للقراء وأخرى للمعلنين. وبالمقارنة بكل من إيطاليا وألمانيا نجد أن ثمن بيع الجريدة اليومية الفرنسية أكثر بشكل محسوس على الرغم من دعم الدولة: ٧,٥ فرنك (١,٢٥ دولار) لـ **لوموند** في مقابل ١,٧ فرنك (٠,٣ دولار) لنظيرتها البريطانية **التايمز**. في الماضي كان ثمن بيع الجرائد يتماشى مع ثمن طابع البريد. غير أن سعر الجريدة قد تضاعف ثماني مرات بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٠، في حين لم تتضاعف تكاليف المعيشة سوى أربع مرات.

تتمتع الصحافة الأسبوعية، ولا سيما المجلات، بحيوية فائقة. ومعدل بيعها للجمهور الفرنسي هو ١٣٥٤ نسخة لكل ١٠٠٠ ساكن، وبهذا يحتل الفرنسيون المركز الأول لقرّاء المجلات في العالم، ويُعّد الفرنسيون قراءً منتظمين لهذا النوع من الصحافة.

بشأن المجلات الإخبارية الأسبوعية، يوجد في فرنسا ما لا يقل عن سبع مجلات إخبارية أسبوعية كبيرة، هي **لونوفيل أوبسرفاتور** (*Le Nouvel Observateur*)، **لوإكسبريس** (*L'Express*)، **لوبوان** (*Le Point*)، **ليفينمان دو جودي** (*L'Evénement du Jeudi*)، **باري ماتش** (*Paris-Match*). وتتمتع كل هذه المجلات بوضع جيد. وبفضل إعادة هيكلتها اقتصادياً والتغييرات التي أجريت في أسلوب تقديمها، فضلاً عن ذلك تبعيتها لمجموعات صحفية كبرى، فإنّ توزيعها يصل إلى ٢٣٢٠٠٠٠ نسخة منها ٨٢٨٦٠٠ نسخة لمجلة **باري ماتش** بمفردها، التي صدر عددها الأول في عام ١٩٤٩، وهي تجمع بين آخر الأخبار والثقافة وموضوعات عن نجوم المجتمع في العالم (من فنانين ورجال سياسة وأسر ملكية)، كما تُعطي اهتماماً كبيراً للتحقيقات المصورة. وإلى جانب هذه المجلات، يوجد مكان أيضاً لصحافة أسبوعية أكثر تفرّداً تقدم الأخبار والرأي. وتعدّ جريدة **لوكانار أنشينيه** المثال الأكثر رسوخاً. إذ تمثّل هذه الجريدة الأسبوعية الساخرة والمستقلة حرية الصحافة في فرنسا. صدرت أول مرة في عام ١٩١٦، وهي تجسد الجرأة غير المحدودة أياً كانت السلطة القائمة، حيث تنقد تجاوزات السلطة، وتعرّي كل مظاهر الفضائح والفساد والأوضاع المشبوهة، بفضل شبكة واسعة من المخبرين والمحققين، مع مراعاة بالغة للّغة الفرنسية.

وفي زمن لاحق ظهر عدد من المجلات وكان أكثرها انتشاراً مجلة **الأوقات المعاصرة**، ومجلة **أوروبا** التي كانت موسوعة للثقافة والأدب للعالم المعاصر، و**المجلة الجديدة للعالمين**، ومجلة **بوتيك**، ومجلة **النظريات والآداب** التي ولدت عام ١٩٦٨ في جامعة فينسين، ومجلة **التغير الشعرية**، و**المجلة العلمية**، وأخيراً ظهور مجلة **الأدب الياباني** التي يصدر منها حوالى مليون نسخة.

المجلة الشهرية (*Arabies*)، التي تصدر باللّغة الفرنسية، هي مجلة العالم العربي والفرانكوفونية، كما يشير عنوانها الفرعي، يبلغ عدد المشتركين فيها

(في فرنسا ٥٠٠٠ مشترك)، كما توزع في أوروبا والمغرب والشرق الأوسط (٢٠٠٠ مشترك في لبنان)، وفي العربية السعودية، تصدر بطبعة ملوّنة، وتُعالج موضوعات في مجالات الاقتصاد والسياسة والثقافة(١٠٢). وبشأن المجلات المتخصصة، فقد ارتفع عدد إصدارات الصحافة الاقتصادية من ٧ إصدارات في عام ١٩٧٩ إلى ١٨ إصداراً في عام ١٩٩١، وأغلبها مزدهر للغاية، وقد انتعش هذا القطاع بفضل الأزمة الاقتصادية والوضع الجيد لسوق الأوراق المالية، فضلاً عن الاهتمام الخاص بالادخار والاستثمار، والاهتمام بسير المنشآت(١٠٣).

أما مجلة **لابل فرانس** التي تصدر عن وزارة الخارجية الفرنسية، فتُعدّ من بين أهم المجلات التي تُخاطب الجمهور خارج فرنسا، إذ تصدر بثماني لغات من بينها العربية، وفي نطاق دعم واهتمام فرنسا للفرانكوفونية، حيث أخذت بإصدار سلسلة كتب خاصة بالفرانكوفونية، من أجل نشر أفكارها وتوجّهاتها في مختلف أرجاء العالم(١٠٤).

أما الصحافة النسائية، فمزدهرة وتنتشر في الخارج، إذ تُساهم بنشر صورة فرنسا التقليدية (الموضة، التجميل، فن الحياة)، ولأنها تعرف هدفها وما تريد، عرفت كيف تُحافظ على قرّائها والمعلنين فيها، واستطاعت الوصول إلى جمهور أكثر اتساعاً وأكثر اتساماً بالروح العائلية. أما مجلات فام **أكتيويل** (*Femme actuelle*) (١٧٣٥٠٠٠ نسخة)، **بريما** (*Prima*) (١١١٠٠٠٠)، **مود إي ترافو** (*Modes et Travaux*) (٨٠٠٠٠٠)، **مدام فيغارو** (٥٤٥٠٠٠)، **ماري ـ كلير** (٥٤٠٠٠٠)، في ضمن الثماني والعشرين مجلة فرنسية التي يتعدى توزيع كل منها ٥٠٠٠٠٠ نسخة، وأعظم هذه المجلات مكانة وتأثيراً بلا شك هي مجلة **إيل** (Elle)، التي صدرت في عام ١٩٤٥، وقد تمكّنت تلك المجلة من مواكبة تطور الحياة النسائية سواء في فرنسا أو في الخارج، ويصل حجم بيعها إلى ٣٤٥٠٠٠ نسخة، كما إنها تصدر مترجمة في ٢٩ طبعة أجنبية(١٠٥).

---

(١٠٢) ***Etat de la francophonie dans le monde: Données 1995-1996 et 5 études inédites*** **(Paris: La Documentation française, 1997), p. 202.**

(١٠٣) وزارة الشؤون الخارجية، المصدر نفسه، ص ٥٢-٥٤.

(١٠٤) صدر من تلك السلسلة الإصدارات التالية: «كراسات الفرانكوفونية، شهادات، اللغات والهويات، إيطاليا والفرانكوفونية، آسيا والفرانكوفونية، الفلسفة والفرانكوفونية، الرياضة والفرانكوفونية الأرابوفونية، وأفريقيا: أية سوق للتقانة».

(١٠٥) المصدر نفسه، ص ٥٥.

منذ عقود عدة، تبذل المديرية العامة للشؤون الثقافية والتقنية التابعة لوزارة الخارجية الفرنسية مجهوداً ضخماً (وبشكل غير تجاري) باتجاه نشر عدد كبير من المجلات الثقافية والعلمية الفنية خارج فرنسا، أمثال: «المجلة النقدية للكتاب الفرنسي، والاستعلامات العلمية الفرنسية، وبريد فرنسا الموسيقي، وأخبار فرنسا الموجزة، وصفحات فرنسا، وصولاً إلى الأحداث اليومية»، وهي كثيراً ما يعاد طبعها في الخارج[١٠٦].

هناك قاموس الكتب والصحف الممنوعة الذي يُحصي ويُسلسل بحسب الأحرف الهجائية المنشورات الممنوعة في فرنسا بقرارات وزارية رسمية منذ عام ١٩٤٩ إلى يومنا هذا، ويتضمن وصفاً وتلخيصاً وصوراً لغلاف كل مؤلف تمّت مراقبته، وسرداً لوقائع حَظرِه، كما تم الترتيب على وفق التسلسل الزمني. إنه موضوع جدير بالاهتمام في تاريخ الصحافة الفرنسية ونشرها، إذ إنّ قرارات المنع هذه تم اتخاذها بناءً على قانون ١٦ تموز/يوليو ١٩٤٩ تحت اسم قانون (٤٩)، وكانت الحجة آنذاك حماية الشباب غداة الحرب العالمية الثانية، حيث تم التعاون بين الكنيسة الكاثوليكية والحزب الشيوعي والجمعيات الأهلية، واتُّفق على حماية الشباب وجعله في منأى من الانحراف، ومن التوجّهات الأمريكية، أي حمايته من أخطار الداخل والخارج، ولهذا الغرض تم توظيف لجان بأكملها من جمعيات ورابطات سُخِّرت في أغلبيتها لقراءة كل ما يصدر لمراقبته والحكم عليه، وكان إشهار أول جلسة بهذا الخصوص في آذار/مارس ١٩٥٠، وأول تطبيق لها في آب/أغسطس من العام ذاته. وقد أدى صدور هذا القرار إلى ردود فعل لدى دور النشر والناشرين وقتئذٍ، إذ بلغ عدد الممنوعات ٦٩٠٠ من مجلات ضخمة، إلى آداب مهمة ومرغوبة، ومنها كتب.

بهذا الصدد تقول جريدة **نوفيل أوبسرفاتور** الباريسية: «إنها كانت معركة بين المرائين المدعومين من الحكومات المتعاقبة من الجمهوريتين الرابعة والخامسة، وبين قوى الفكر والمواهب الشجاعة». ولتبرير ما حصل نظّمت وزارة الداخلية منذ عام ١٩٨٧ معرضاً لعدد من الإصدارات التي مُنعت، كُلفت مديرية الحريات العامة بتنظيمه[١٠٧].

---

(١٠٦) Dollot, *La France dans le monde actuel*, p. 82.

(١٠٧) «مقبرة الحرية... سبعة آلاف عنوان ممنوع في فرنسا،» الثورة (دمشق)، ٢٤/١٠/٢٠٠٧.

يتبين لنا مما تقدّم الحجم الإعلامي الواسع في جوانبه كافة، (المرئية والسمعية والمكتوبة)، الذي تسعى فرنسا إلى أن تقدّمه للجمهور في مختلف أرجاء العالم وفقاً لسياستها الثقافية التي خططت لها منذ عقود عدة، وأنفقت عليها مبالغ طائلة، ولا سيما تجاه بلدان المغرب العربي ولبنان بشكلٍ خاص، وهو ما سيتم مناقشته في الفصلين القادمين.

ج ـ الكتاب الفرنسي

استطاع الكتاب الفرنسي أن يشكّل وسيلة لنشر اللّغة الفرنسية على الرغم من أن توزيعه في الخارج بدأ بالتراجع منذ مطلع السبعينيات من القرن الماضي، في حين كان للبلدان الفرانكوفونية حصة الأسد في ذلك، وأهملت البلدان الأخرى[١٠٨]. ولعل ذلك ناتج من سياسة فرنسا الثقافية التي تهتم بالبلدان الفرانكوفونية، ولا سيما المستعمرات السابقة التي توليها اهتماماً أكثر من بقية البلدان.

ارتفع مستوى تصدير الكتب في عام ١٩٦٥ إلى ما تصل قيمته ٢٥٥ مليون من الفرنكات، وهذا ما لم يبلغه رقم حتى الآن، وتشتري أوروبا الغربية قرابة نصف ما يُباع منها في الخارج، وزبائن فرنسا الرئيسين الستة هم بلجيكا، ولوكسمبورغ، وكندا، وسويسرا، والولايات المتحدة والجزائر[١٠٩].

يعتمد شيوع الكتاب الفرنسي في الخارج على الجهد الذي تقوم به المديرية العامة للشؤون الثقافية والتقنية بفضل رأسمال ثقافي يعتمد على توزيع الكتب في مختلف بلدان العالم، وبالعلاقة مع جمعيات متعددة، ويتضمن هذا المشروع أيضاً نشر مجلات ونشرات إعلامية مسايرة لحاجات البلدان الأجنبية، فضلاً عن تطوير الترجمات، ولا سيما ما كان منها الوسيلة الوحيدة الممكنة للاتصال ببعض البلدان وهبات الكتب للمكتبات ولبعض الشخصيات الأجنبية البارزة، وكانت حصيلة ذلك (أكثر من ٣٠٠ ألف كتاب في عام ١٩٦٥)، وإمداد مستمر لحوالى ٣٥٠ مكتبة فرنسية في الخارج، فضلاً عن مساندة المكتبات من فرنسية بحتة أو مختلطة. ومهما يكن، تعتمد

---

(١٠٨) Debbasch et Pontier, *La Société française*, pp. 139-140.

(١٠٩) Dollot, *La France dans le monde actuel*, p. 82.

الحضارة والثقافة بشكل عام كثيراً على الطباعة، ومع ظهور كتاب الجيب في فرنسا زادت ثقافة الجمهور[١١٠].

تميّز إبداع وزارة الثقافة في فرنسا من خلال مجالين متخصصين في الخارج: الكتاب والسينما، حيث أُسست في عام ١٩٧٥ مديرية الكتاب التي اهتمت بتصدير الكتب الفرنسية إلى الخارج، كذلك المركز الوطني للسينما[١١١].

د ـ السينما

كانت بدايات السينما الفرنسية في عام ١٨٩٥ على يد الأخوين لوميير (Lumière)[١١٢]، وبين عامي ١٩٠٧ و١٩٠٨ كان أول تحول في تاريخ السينما الفرنسية لدى القيام بتأجير الأفلام من قبل المستثمرين، ثم ما لبثت أن انهارت عام ١٩١٤ بفعل الحرب العالمية الأولى، في حين انتقلت بين عامي ١٩٢٩ ـ ١٩٥٨ من السينما الناطقة إلى سينما ذات تطور أكبر (إنتاج تسعة أفلام ذات خصوصية عالية) بعد أن أعيد بناء السينما الفرنسية في زمن ما بعد الحرب الثانية، وتحديداً بين حزيران/ يونيو ١٩٤٤ وأيار/ مايو ١٩٤٥ لدى مرحلة تحرير البلاد وحلول السلام، فظهرت صحيفة **الجريدة الرسمية** (*Le Journal Official*)، وأنشئ المركز السينمائي الوطني (CNC) في عام ١٩٤٧، وحتى عام ١٩٥٨، وسمّيت هذه المرحلة بـ «سينما الجمهورية الرابعة».

كانت الإنتاجات متواضعة بين عامي ١٩٥٩ و١٩٦٣ (تسعة أفلام)، في حين اتجهت السينما نحو تناول الموضوعات السياسية بدءاً من عام ١٩٦٥، حيث تناول أحدُها الحرب في فييتنام، وعُرض في عام ١٩٦٧ تحت عنوان «بعيداً من فييتنام» (Loin du Vietnam)، في الوقت الذي لم ينزعج فيه الحكم الديغولي في عام ١٩٦٦ من معارضة السينمائيين الشبان لحرب فييتنام.

---

(١١٠) Duby, *Histoire de la France: Des origines à nos jours*, p. 643.

(١١١) Lombard, «Politique culturelle international: Le Modèle français face à la mondialisation,» p. 135.

(١١٢) أوغست لوميير ولويس لوميير (Auguste Lumière et Louis Lumière) منحدران من مدينة ليون الفرنسية قاما بتصنيع آلة عرض أفلام عام ١٨٩٦ وحقق الأمر نجاحاً كبيراً في العواصم الأوروبية وعدد من مدن العالم الكبرى. انظر: Duby, Ibid., p. 641.

وانعكست أحداث عام ١٩٦٨ المتمثلة بثورة الطلاب على السينما الفرنسية، إذ خفّت الرقابة على الأفلام، واختفت تماماً مع فضيحة فيلم «تاريخ أ» (Histoire A) في خريف عام ١٩٧٣، الذي فتح النقاش بخصوص إلغاء قانون تحريم الإجهاض لعام ١٩٢٠.

وبفضل مجلة «الفيلم الفرنسي» المؤسّسة في عام ١٩٤٤ التي تخاطب مُحترفي السينما، وتخدم المجال السمعي ـ البصريّ تحديداً، والتي ما زالت تحافظ على توجّهها نحو جمهور متخصص، وهي بالنسبة إلى المُؤرخين، والباحثين من أهمّ المراجع حول اقتصاديات السينما ما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد تطور «المشهد السمعي ـ البصري الفرنسي». أما بعد عام ١٩٧٥ فقد أطلق على السينما الفرنسية اسم «السينما النسبية»، إذ بعد انتشار التلفاز بشكل كبير قدّر مكتب الارتباط للصناعات السينمائية (BLIC) عدد مشاهدي الأفلام التي بثها التلفاز على المحطات العامة الثلاث آنذاك بأربعة ملايين مشاهد، ومنذ ذلك الوقت، في حين كان لظهور المحطات التلفازية الخاصة، وخصخصة القناة العامة الأولى، والارتفاع الكبير للمحطات المشفرة ابتداءً من عام ١٩٨٤ مثل محطة (+canal)، كل ذلك خلق سوقاً ضخمة. وبعد الصعود الاستثنائي الذي تجاوز المئتي مليون متفرج عام ١٩٨٢ في صالات السينما الفرنسية، حصل الهبوط عام ١٩٨٦[١١٣].

تُعدّ السينما الفرنسية جزءاً من التراث الذي يدافع الفرنسيون عنه، ويُعدّ هنري لانغلوا (Henri Langlois) مؤسس المكتبة السينمائية الفرنسية (السينماتيك)، أحد روّاد ذاكرة السينما، ويتم بشكل منتظم تسليم المركز الوطني للسينماتوغرافيا (CNC) نسخاً من الأفلام المنتجة، وفي فترة لاحقة وضعت خطة عمل عاجلة، لخمسة عشر عاماً قادمة، من أجل إنقاذ ٢٥٠ ألف فيلم تم تصويرها قبل عام ١٩٥٤ من التآكل والتلف[١١٤].

بين فترة وأخرى تحتفل السينما بذكرى تأسيسها، ويجري استذكار أول عرض سينمائي جرى يوم ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٩٥، في أحد الشوارع الكبرى في باريس. يُنظّم الحفل الأخوان لوميير، وكانا قد سجلا على شريط

---

(١١٣) جان بيير جانكولا، **تاريخ السينما الفرنسية**، ترجمة رندة الرهونجي، الفن السابع؛ ٧٦ (دمشق: منشورات وزارة الثقافة، ٢٠٠٢)، ص ١٤١ ـ ١٤٨.

(١١٤) وزارة الشؤون الخارجية، **التوثيق الفرنسي**، ص ٢٢.

سينمائي أول صور متحركة لـ «خروج العمال من مصانع لوميير»، ويُعدّ هذا اليوم هو تاريخ ميلاد العرض السينمائي، وتتوالى بشكلٍ مستمر العروض المنظمة في سائر أنحاء فرنسا.

باختصار، كانت فرنسا مهد الفن السابع في عام ١٩٥٧، إذ قدمت لهذا الفن عدداً من الأعمال المهمة، بدءاً من جيل الواقعية الشاعرية في الثلاثينيات حتى الموجة الجديدة في الستينيات وما بعدها، التي جعلت من السينما الفرنسية ذات شأن في مختلف أنحاء العالم.

من الجدير بالذكر أن هناك مؤسسات مستقلة عن وزارة الثقافة تعمل في خدمة المجال الثقافي، مثل المكتبة الوطنية لفرنسا، ومتحف اللوفر، ومركز جورج بومبيدو[١١٥].

لا شك في أن السينما الفرنسية تُعدّ رائدة بالمقارنة بمثيلاتها في بلدان العالم الأخرى، وعلى الرغم من أن السينما الأمريكية، على سبيل المثال، حققت قفزات متعددة إلى الأمام، نتيجة الفارق الكبير في التقنيات العلمية الحديثة التي دعمتها في هذا المجال، إلا أن السينما الفرنسية بقيت تحتفظ بمكانة مرموقة على المستوى العالمي، وتأثرت السينما العربية، ولا سيما اللبنانية، كثيراً بنظيرتها الفرنسية. واعتمدت سياسة فرنسا الثقافية في الخارج على وسيلتي الكتاب والسينما اعتماداً كبيراً لنشر لغتها وثقافتها، ولا سيما من خلال المراكز الثقافية الفرنسية المنتشرة في مختلف أنحاء العالم، وبشكلٍ خاص في لبنان.

(١١٥) Lombard, «Politique culturelle international: Le Modèle français face à la mondialisation,» pp. 135-136.

الفصل الثالث

سياسة فرنسا الثقافية في لبنان

أولاً: البدايات الأولى للاتصال الثقافي بين فرنسا ولبنان

عندما نتحدث عن لبنان في هذا المبحث، نقصد به لبنان الذي يقع ضمن سوريا الكبرى التي كانت تضم لبنان وسوريا وفلسطين، لبنان بحدوده الجغرافية الحالية في دراسته باعتباره أنموذجاً في المباحث القادمة.

يُعدّ لبنان منذ القدم بلد الفينيقيين، ونظراً إلى وقوعه على ملتقى قارات ثلاث قديمة، وكونه مركزاً مهماً على الضفة الشرقية للبحر المتوسط، أصبح مكاناً للتبادلات بين الشرق والغرب[(١)]. وبالنظر إلى موقعه الجغرافي المتميز، كان من وقت إلى آخر فضاءً للقاءات الشرق بالغرب، وتضافرت أحداث التاريخ وتطوراته لتفتح أمام اللبنانيين قبل غيرهم من شعوب الشرق الأدنى، سُبل الاتصال بالشعوب الأوروبية على اختلافها.

١ ـ أهمية لبنان في سياسة فرنسا الثقافية

إن العلاقات الثقافية بين لبنان والغرب بشكلٍ عام، وفرنسا بخاصة، موغلة في القدم، إذ يُرجعها بعض المؤرخين إلى أيام الفينيقيين، في حين أن التيار الثقافي الفرنسي في لبنان بخاصة، والشرق بعامة لم يأخذ دوره الحقيقي إلا في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن العشرين، مع أن الحضارة والثقافة العربيتين كانتا قد أثّرتا كثيراً في الغرب منذ القرن العاشر الميلادي[(٢)].

---

(١) Gérard Figuié, *Le Point sur le Liban* (Beyrouth: Anthologie, 1998), p. 419.

(٢) Jean Jabbour, «Historique de la Langue d'enseignement au Liban,» papier présenté à: *La* =

منذ زمن بعيد قام اللبنانيون بدور الترجمة بين الشرق والغرب، ثم كانوا روّاد الصحافة الأوائل في المنطقة، ففي العصور الوسطى، وبعد استتباب الأمور سياسياً للعثمانيين، وانبعاث النهضة في أوروبا، عادت الشعوب الأوروبية بين القرنين السابع عشر والثامن عشر إلى الشرق للتنافس على النفوذ الثقافي والروحي، بغير وسيلة الحرب، بعدما فشلت بتحقيق شيء في الحروب الصليبية، فكانت الإرساليات الدينية الكاثوليكية أولاً، ثم البروتستانتية(٣).

يقول قنصل فرنسا في دمشق عام ١٨٥٩: «إنّ الدور الذي قام به الجيل الأول من المبشِّرين الفرنسيين الذين عملوا في خدمة الدين والحضارة هو قبل كل شيء في درء خطر البعثات التبشيرية البروتستانتية»(٤).

لعل هذا القول يعكس مدى الصراع والتنافس بين البعثات التبشيرية (كاثوليكية وبروتستانتية وغيرها)، لكنه في الوقت ذاته لا يعكس حقيقة أن دخول البعثات والإرساليات التبشيرية، ولا سيما الفرنسية، كان لغايات ومصالح خاصة، ترسم على تنفيذ أهداف مستقبلية، حصلت عليها فرنسا في ما بعد.

= *Langue d'enseignement au Liban: Actes du colloque de l'Université de Balamand, 30 avril-3 mai 1992* (Beyrouth: Publications de l'Université de Balamand, 1993), p. 8.

يقول باسكال مونان، الأستاذ في جامعتي سان جوزيف في بيروت وباريس ـ سوربون: «يمثّل لبنان أرضاً للقاءات، فهو ملتقى الشرق بالغرب، حيث تتلاقى وتمتزج العديد من الثقافات والكثير من الحضارات، وهذا ما يجعل الأهمية الثقافية للبنان تظهر كمحور رئيس تدور حوله جميع التبادلات، ولا سيما العلاقات الفرنسية ـ اللبنانية، حيث الفضاء الثقافي اللبناني محمّل بتأريخ وثقافة عريقتين، جعلتا منه ملتقى بين الشرق والغرب. ويُعّد لبنان بمنزلة أرض للقاءات والتجمعات الثقافية، في حين كان لموقع لبنان المهم دور كبير في أن يجعله بمواجهة مع اللغة والثقافة الفرنسيتين، وبفضل ذلك تحتفظ الفرنسية في هذا البلد بموقع مهم، كما إن الفرانكوفونية فيه لم تتكون بفضل حقبة تاريخية استعمارية أو نتيجة احتلال، بل إنها ثمرة انفتاح وتبادل قديمين ومثمرين». انظر: Pascal Monin, «Le Liban bastion de l'enseignement francophone,» *Les Cahiers de l'Orient* (Paris), vol. 65 (2002), p. 83.

(٣) جبران حايك، «الصحافة اللبنانية وأثرها في العالم العربي،» في: **دور لبنان في العالم العربي: مصادر الثقافة في لبنان (الحلقة الدراسية الثالثة لمؤسسة سلوى نصار للدراسات اللبنانية)** (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٧٣)، ص ٩٤.

(٤) جيروم بوكيه، «فرنسا في دمشق: اللغة الفرنسية، مناهضة البروتستانتية والسياسة حول المسلمين ـ نموذج البعثات اللاتينية الفرنسية ١٨٦٠ ـ ١٩١٤،» ورقة قدمت إلى: *France-Levant: De la fin du XVIIème siècle à la Première guerre mondiale: Colloque international, Lyon, 13-14-15 juin 2002* (Paris: Geuthner, 2005), p. 112.

إن الحضور الثقافي الفرنسي في بلاد الشام بعامةٍ، ولبنان بخاصةٍ، بدأ مع الحرب الصليبية التي طالت منطقة الشرق منذ أواخر القرن الثاني عشر، وبعد اندحار الصليبيين في موقعة حطّين عام ١١٨٧م ـ ٥٨٢ هـ على يد صلاح الدين الأيوبي وفتح القدس، عاد الصليبيون إلى أوروبا، بعد أن تركوا تأثيرات وبصمات في شتى المجالات، ومنها المجال الثقافي[٥].

في حين لم ينطلق التيار الثقافي الفرنسي في الشرق العربي حقيقة إلا في بدايات القرن التاسع عشر، مع أن المؤرخين يُرجِعون أصل العلاقات الثقافية بين لبنان وفرنسا إلى أبعد من ذلك، وتحديداً إلى مرحلة الحروب الصليبية (١٠٩٥ ـ ١٢٩١ م)، ومنهم من يُرجِعها إلى أبعد من ذلك منذ أن رغب الموارنة في الارتباط بشارلمان (Charlemagne)[٦].

يُعيد المؤرخون الفرنسيون واللبنانيون تاريخ العلاقات الفرنسية مع مسيحيّي لبنان بخاصةٍ، إلى الحروب الصليبية، ومن قبلهم إلى شارلمان، لكن من المُسلَّم به أن حق فرنسا بحماية الكاثوليك في لبنان، يعود إلى معاهدة ١٥٣٥م. في حين حظي الموارنة، على مدى أزمنة طويلة، بدعم فرنسا ومساعدتها، وخير دليل على ذلك، ما جاء في رسالة لويس التاسع (Louis IX)، ملك فرنسا عام ١٢٥٠م، إلى موارنة لبنان: «إننا موقنون، أن هذه الأمة، التي قامت تحت اسم القديس مارون، هي جزء من الأمة الفرنسية». وفي عهد لويس الثالث عشر (Louis XIII) بدأ الاهتمام والنفوذ الفرنسيان يتّسعان في الشرق بخاصةٍ، إذ طلب من الباب العالي السماح لبلاده بحماية الحجاج المسيحيين القادمين لزيارة الأماكن المُقدّسة في فلسطين،

(٥) وفي ذلك يذكر الدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور قائلاً: «بعد أن زالت دولة الصليبيين في الشرق الأدنى، ظلت ذكريات الشام ومصر ولويس التاسع عالقة في أذهان الفرنسيين دون غيرهم، أو على الأقل أكثر من غيرهم من الشعوب الغربية التي أسهمت في الحروب الصليبية، ومن ذلك الوقت والفرنسيون يحرصون على بقاء صلتهم قويه بالشرق، ولا سيما البلدان العربية، وبخاصة بلاد الشام، وينظرون إلى هذه المنطقة على أنها منطقة نفوذ لهم ـ على الأقل في المجال الحضاري ـ وذلك حتى كانت حملة نابليون على مصر والشام، فرأى الفرنسيون فيهما إحياء لنفوذهم القديم في الشرق الأدنى على عصر الحروب الصليبية». انظر: محمود المقداد، تاريخ الدراسات العربية في فرنسا، عالم المعرفة؛ ١٦٧ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩١)، ص ٢٢.

(٦) شارلمان: تولّى العرش بعد وفاة أخيه الأكبر كارلومان الثاني في عام ٧٧١ م، وحكم البلاد بين عامي ٧٧١ و٨١٤ م، فأقام إمبراطورية واسعة عرفت باسمه، وذلك قبل اقتسامها بين أحفاده، وفقاً لمعاهدة فردان في عام ٨٤٣ م.

وتوطيد العلاقة مع الموارنة في لبنان، ومع مسيحيّي الشرق بعامة.

ترسخت الحماية الفرنسية بتعهد لويس الرابع عشر (Louis XIV) في عام ١٦٤٩، بحماية الكنيسة المارونية وطائفتها، إذ يقول، في رده على رسالة من البطريرك: «ليكن معلوماً، أننا نضع تحت حمايتنا ورعايتنا بطريرك ورعايا وإكليروس المارونية المسيحية، الذين يعيشون ويعملون في جبل لبنان». وجدَّد الملوك الفرنسيون اللاحقون هذا التعهّد، حتى أصبح في القرن الثامن عشر تقليداً محدَّد الأُسُس.

تأكدت حماية الرهبان الكاثوليك ممن هم من الرعايا العثمانيين، من خلال الاتفاقية الفرنسية ـ العثمانية في عام ١٦٠٤، تلتها اتفاقية في عام ١٦٧٣ التي وقّعت بين السلطان محمد الرابع (١٦٤٨ ـ ١٦٨٠) ولويس الرابع عشر ملك فرنسا، وأكدت اتفاقية ٢٨ أيار/ مايو ١٧٤٠ في زمن السلطان سليمان القانوني حماية فرنسا للرهبان الفرنجة[٧].

إلا أن النفوذ الفرنسي في حماية الأماكن المقدسة انحسر بعد أن انتصرت روسيا على الدولة العثمانية في البحر الأسود عام ١٧٦٩، في حين عاد الملك لويس الرابع عشر (Louis XIV) ليوقّع معاهدة مع الدولة العثمانية في عام ١٦٧٣، تسمح لفرنسا أيضاً بحق حماية الأماكن المقدسة[٨].

هناك من يرى أن حماية الكاثوليك انطلاقاً من الرابطة الدينية كان الذريعة التي قامت بـ «اسم المسيح»، وتعاون فيها المبشِّرون والمستشرقون والجنود الفرنسيون، من أجل إخفاء الأهداف الساعية إلى تحقيق هيمنة استعمارية في المشرق العربي[٩].

يجد هذا القول له حيّزاً كبيراً من الصحة إذا ما رجعنا إلى واقع الاستيطان الاستعماري الفرنسي في المنطقة، ولا سيما في المشرق العربي بعامة، ولبنان بخاصة، إذ كان الدخول إلى الشرق يجري عبر ذرائع دينية، ثم

---

(٧) حكمت عبد الكريم فريحات، **السياسة الفرنسية تجاه الثورة العربية الكبرى، ١٩١٦ ـ ١٩٢٠** (عمّان: دار المستقبل، ١٩٨٥)، ص ٤٤.

(٨) أحمد سعيد نوفل، **العلاقات الفرنسية العربية من خلال موقف فرنسا من العناصر الأساسية للقضية الفلسطينية** (الكويت: دار كاظمة للنشر، ١٩٨٤)، ص ٢٦ ـ ٢٧.

(٩) لمزيد من التفصيل، انظر: عبد العزيز صقر، **الدين والدولة في الواقع الغربي: دراسة لموقع ودور الدولة القومية** (القاهرة: دار ومكتبة العلم للجميع، ١٩٩٥)، ص ٨٣.

ما لبثت أن تطورت إلى الولوج في نسيج المجتمعات من خلال تأسيس المنظمات والجمعيات التي تعمل من أجل تسهيل تحقيق أهداف ومشاريع سياسية واجتماعية واقتصادية وغيرها.

في بداية القرن السابع عشر عاد من روما إلى باريس اثنان من رجال الدين اللبنانيين عُهد إليهما تدريس اللغات الشرقية في «كوليج دي فرانس» في باريس، وترجمة وإصدار المخطوطات، هما: « غابريال صهيوني وحصروني»، كما أسس جان كولبير (Colbert) (١٦٦١ ـ ١٦٨٣) في عام ١٦٦٩ مدرسة «فتيان اللغات» التابعة لـ «مدرسة كليرمون»، بالقرب من باريس، وكانت تُعطي منحاً لأبناء التجار الفرنسيين المقيمين خارج فرنسا، وهكذا تكوّنت أجيال من متعلمي التركية والفارسية والعربية لينضموا إلى فئة المترجمين الذين كانوا يخدمون السفارات الفرنسية أو قنصليات فرنسا الشرق أوسطية[١٠].

لعل هذه التوجهات في الجانب الثقافي لدى فرنسا، ولا سيما منذ بدايات القرن السابع عشر، يجعلها تسبق غيرها من الدول في الإعداد والتحضير والاهتمام بإعداد النخب التي تُرسل للعمل في مختلف بقاع العالم، ولا سيما في المشرق العربي، لكي تؤسس بُنى تحتية ثقافية واجتماعية في تلك البلدان من أجل فتح أبواب التغلغل الفرنسي في ما بعد.

قدِمَ المستشرق الكومت دي فولني (Comte de Volney) ليستقر في لبنان عام ١٧٨٣، ثم ذهب إلى مصر في أواخر عام ١٧٨٤، بعدما تعلّم اللغة العربية في دير «ماري حنا» شمال لبنان. ونشر في عام ١٧٨٧ كتابه **رحلة إلى مصر وسوريا**. وأُعجب بونابرت بهذا الكتاب وأقنعه مع أسباب أخرى ـ ليس هنا مجال لتفصيلها ـ بالقيام بحملته على مصر، وكان فولني المُدافِع الكبير عن فكرة تطوير دراسات اللغة العربية خلال فترة حكم المؤتمر الوطني في عام ١٧٩٣، كما ساهم بتأسيس مدرسة اللغات الشرقية داخل المباني الخاصة للمكتبة الوطنية بباريس.

اهتمت فرنسا منذ القرن السابع عشر بتدريس اللّغة العربية لعدد من أبنائها، بهدف الاطلاع على واقع الشرق بعامة، والبلاد العربية بخاصة، بشكلٍ

(١٠) كريستيان لوشون، **فرنسا ولبنان والشرق الأدنى وثقافة قديمة مشتركة** (بيروت: مركز الدراسات العليا حول أفريقيا وآسيا الحديثتين، [د. ت.])، ص ٥٥.

أوسع، فضلاً عما كان يقوم به المستشرقون الفرنسيون والرحّالة وغيرهم، حيث أُدخل للتدريس في مناهج «الكوليج دو فرانس» (Le College de France) عدداً من اللغات الشرقية، من بينها العربية على يد غليوم بوستل (G. Postel) في الفترة الممتدة بين عامي ١٥٣٨ و١٥٤٣، في حين لقي اقتراح جوانان (Jouannin)، مدير مدرسة فتيان اللغات[١١] (L'Ecole des Jeunes de Langues)، في باريس، بالاشتراك مع كل من الأستاذين بيان كي ودي غرانج، بأن يرسل فتيان اللغات للإقامة سنة على الأقل في ميناء تركي، ثم سنة أخرى في ميناء عربي (طرابلس أو بيروت غالباً)، ترحيباً من المسؤولين، فصادق عليه الملك لويس ـ فيليب في عام ١٨٣٤، وكان على القنصل في كل ميناء منهما أن يختار لهؤلاء الفتيان أستاذاً للغة العربية أو التركية. وكان على الفتيان أن يُمتحنوا كل ستة شهور بإشراف القنصل نفسه[١٢].

أما طيلة القرن التاسع عشر، ولا سيما بعد عام ١٨٤٠، فبرزت فرنسا في هذه المنطقة من العالم بوصفها قوة مسيحية وكاثوليكية، في الوقت الذي نشط فيه دور المُبشّرين، بخاصة في مجال التربية، ونجحت فرنسا بواسطة عمل دؤوب ومستمر بأن تجد لنفسها مكانة مرموقة في هذه المنطقة، بعد أن استطاعت التوصل إلى ذلك عبر الانفتاح على ثقافة الشرق الأوسط، وعلى سكانه[١٣].

في عام ١٨٤٠، حينما أصبح لبنان موضوعاً أساسياً في «المسألة الشرقية»[١٤]، اعترف معظم الدول، وبخاصة الكبرى منها، بحق فرنسا

---

(١١) ظهرت فكرة مشروع إنشاء هذه المدرسة من قبل الوزير الفرنسي كولبير في عام ١٦٦٩م، بهدف تخريج مترجمين من الفتية الفرنسيين يعرفون اللغتين العربية والتركية ـ يرسلون إلى الشرق لتعلّمها، وفي الوقت ذاته تمنح المدرسة الفرصة لفتية مشرقيين ليتعلموا الفرنسية في باريس، ولينغرس في نفوسهم، نتيجة ذلك، حب فرنسا والإخلاص لها.

(١٢) المقداد، تاريخ الدراسات العربية في فرنسا، ص ١١٣.

(١٣) شانتال فيرديل، «المدارس الفرنسية في سوريا خلال سنوات، ١٨٨٠ ـ ١٩١٤»، ورقة قـدمـت إلـى: *France-Levant: De la fin du XVIIème siècle à la Première guerre mondiale: Colloque international, Lyon, 13-14-15 juin 2002*, p. 212.

(١٤) المسألة الشرقية: المقصود بها النزاع بين الدول الأوروبية الكبرى في المدة بين أواخر القرن الثامن عشر وانتهاء الدولة العثمانية في عام ١٩٢٣م حول النفوذ في تلك الدولة وصراع هذه الدول من أجل اقتسام ممتلكاتها. عموماً، ولدت هذه المسألة في الشرق العربي الذي كان ميداناً لصراع خمس قوى رئيسة هي: الدولة العثمانية وبريطانيا وفرنسا والنمسا وروسيا، إثر تضارب مصالحها الاقتصادية. عُنيّ بها ضمان وصيانة مصالح الدول الأوروبية في الإمبراطورية العثمانية، وبالتالي، ووفق هذا =

بالحماية الدينية. أما في عام ١٨٦٠، فتحوّلت الحماية الفرنسية المعنوية إلى حماية صريحة، حينما نزلت في لبنان قوة فرنسية، مؤلفة من ستة آلاف جندي، لحماية المسيحيين ضد الدروز والمسلمين. وظهرت الحماية الفرنسية كذلك حين تبنّى المندوب السامي الفرنسي المطالب المسيحية؛ وكان لفرنسا الدور الأساس في إنشاء متصرفية جبل لبنان. وعلى الرغم من أن التسوية الشاملة عام ١٨٦١، منحت الدول الأوروبية، ومنها فرنسا، حق حماية المسيحيين في لبنان، إلّا أن المسيحيين، ولا سيما الموارنة تشبثوا بالحماية الفرنسية. وتداخلوا مع الفرنسيين، حتى لقبوا أنفسهم بـ «فرنسيي الشرق». وكان اتحاد لبنان وفرنسا، مطلباً قومياً مسيحياً؛ من أجل التخلص من السيطرة العثمانية الإسلامية، التي طالما قاوموها، ويضعهم تحت حكم قوى مسيحية، تربطهم بها علاقات ثقافية ودينية واقتصادية متينة، إذ إن هناك من يشير إلى أن الكنيسة المارونية كانت تحتضن «مشروع دولة» خاصة بالجماعة المارونية، وبعامة المسيحيين، وتبلور سعيها الأول في عام ١٨٦٠ عن «نواة دولة» هي متصرفية جبل لبنان، إلى أن تمكّنت من إقناع الدولة العُظمى الثانية في العالم آنذاك، أي فرنسا، بإنشاء لبنان بحدوده الحالية المعروفة بـ «لبنان الكبير»[(١٥)].

في فرنسا عينها، ازداد الاهتمام بالمسألتين السورية واللبنانية، وواكب ذلك حملات دعاية لدعم النفوذ الفرنسي في المشرق. وجاءت تصريحات السياسيين الفرنسيين، ولا سيما خطبة رئيس الوزراء، ريموند بوانكاريه (Raymond Poincaré)، أمام مجلس الشيوخ الفرنسي في ٢١ كانون الثاني/ يناير ١٩١٢، لتبرهن للبنانيين المسيحيين أن فرنسا تمهّد الطريق لاحتلال سوريا ولبنان، وإقامة دولة مسيحية تحت حماية فرنسية.

في ٣١ آب/ أغسطس ١٩٢٠، أعلن الجنرال غورو، المندوب السامي الفرنسي في سوريا ولبنان، نشوء دولة لبنان الكبير، التي ضمّت المنطقة الساحلية ووادي البقاع، بأغلبيتهما السكانية الإسلامية إلى جبل لبنان، الذي يُهيمن عليه المسيحيون، ولا سيما الموارنة، بنزعاتهم الاستقلالية، وروابطهم الوثيقة بالغرب.

= المعنى، تبدو مسألة غربية أكثر من كونها مسألة شرقية. انظر: هاشم صالح التكريتي، المسألة الشرقية: المرحلة الأولى، ١٧٧٤ ـ ١٨٥٦ (بغداد: بيت الحكمة، ١٩٩٠)، ص ٢١.

(١٥) جهاد الزين، «الكنيسة المارونية ودولة لبنان: العلاقة العاثرة،» النهار، ٨/ ١/ ٢٠٠٨.

أسهم استمرار الحضور الفرنسي في المنطقة بتعميق التشوّهات التي لحقت بالتشكيلات الاجتماعية، ويتبدى هذا الأمر، ولا سيما في المجال الثقافي، الذي شكل إحدى الحاجيات المميزة للتعامل بين الطرفين، مع أن سوريا، وأساساً لبنان، خضعت أيضاً لتيارات أنكلوساكسونية، مع بقاء الارتباطات التاريخية التي تجسد الامتداد الفرنسي في المنطقة، ولا سيما في الأوساط المسيحية التي اعتبرت فرنسا بمنزلة الأم، وتشبّعت بحمايتها ابتداء من عام ١٤٥٠[١٦]، تلك الحماية التي تعمّقت عبر الزمن، ولا سيما بعد التدخّل الفرنسي في عام ١٨٦٠ بعد الأحداث الدامية بين الموارنة والدروز، وتوّجت بإعلان الانتداب الفرنسي على لبنان وسوريا في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٢٠ إثر نهاية الحرب العالمية الأولى، وذلك لمنع قيام دولة عربية في سوريا تناهض المصالح الفرنسية في المنطقة[١٧].

في حين بقي أحد أهم الواجبات الرئيسة لدولة الانتداب هو حماية الأقليات، ولا سيما المسيحيين، وفي المقابل كان هؤلاء هم الوحيدون الذين يدعمون الانتداب الفرنسي، مع أن الآخرين، ولا سيما القوميين، كانوا يفضلون الانضواء تحت خيمة سوريا الكبرى[١٨].

لا ريب في أن سياسة التعاون التي هيمنت على العلاقات بين فرنسا ومحمياتها السابقة، احتلت حيّزاً مهماً في نقاش المتخصصين واهتمامهم[١٩]، ولا شك في أن الترابط الثقافي الفرنسي ـ اللبناني، أسهم بحظ وافر في تأييد اهتمام فرنسا بتطورات الوضع على الساحة اللبنانية، ووسّع من شبكة

---

(١٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: Michel Chehdan-Kalifé, *Les Relations entre la France et le Liban, 1958-1978*, droit international et relations internationales; 2 (Paris: Presses universitaires de France, 1983), p. 14.

(١٧) لإلقاء الضوء على الدور الفرنسي في هذه الفترة، انظر: علي محافظة، **موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية، ١٩١٩ ـ ١٩٤٥**، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٥٥ وما بعدها.

(١٨) Jan Karl Tanenbaum, «France and the Arab Middle East, 1914-1920,» *American Philosophical Society*, vol. 68, no. 7 (October 1978), pp. 42-43.

(١٩) يمكن الرجوع مثلاً إلى بعض المؤلفات التي نشرها مركز الأبحاث والدراسات حول المجتمعات المتوسطية (CRESM) ومنها: W. K. Ruf [et al.], *Indépendance et interdépendances au Maghreb* (Paris: Editions du Centre national de la recherche scientifique, 1974), et Ch. Debbasch [et al.], *Mutations culturelles et coopération au Maghreb* (Paris: Editions du Centre national de la recherche scientifique, 1969).

التواصلات، وأكد حيوية الحضور الفرنسي في لبنان منطلقاً للاختراق الثقافي في المشرق العربي برمّته، تُبرِز ذلك أغلب التقارير التي أُعدّت حول العمل الثقافي الفرنسي في العالم[٢٠].

يرى باحثون ومؤرخون فرانكوفونيون أن تأريخ لبنان بأكمله، بوصفه ملتقى للحضارات، يندرج في حقل نقل المعارف والاتصال، إذ لبنان، ناشر الحرف الفينيقي ومركز الطباعة والنشر في الوطن العربي، ومهد الثقافة والفكر في الاتصال والإبداع، نقل إلى الغرب الإحساس والروحية الشرقية، كما أوصل إلى المشرق العربي وهج الحضارة الغربية[٢١].

حثّت مبادئ الثورة الفرنسية اللبنانيين على المشاركة في النضال الاجتماعي والسياسي، إذ يقول المؤرخ الإنكليزي برنارد لويس (Bernard Lewis) مشيداً بفضل الثورة الفرنسية على منطقة المشرق العربي: «إن الوطنية السياسية المتمركزة في فرنسا منذ وقت طويل، والتي امتزجت في الدولة والأمة، واللغة والثقافة، قد أضافت إليها ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٧٨٩ قوة مثالية من خلال الحرية، أثّرت كثيراً في هذه المنطقة التي هي وسط يتميز بالاختلاط الإثني، ويبحث عن الطمأنينة السياسية والشراكة الدينية»[٢٢].

وُجدت بين عامي ١٨٢٠ و١٨٥٩ حركات شعبية تأثرت بروح الثورة الفرنسية، ففي عام ١٨٥٠ انبثق في منطقة دير القمر مجلس مكوّن من اثني عشر عضواً من الدروز والمسيحيين، وقام بعض المتظاهرين بطباعة منشورات تحمل كلمات مثل «استقلال» و«حرية» و«وطن» و«مواطن»، واتخذوا العلَم الثلاثي اللون، متأثرين في ذلك بالأنموذج الفرنسي. وفي عام ١٨٥٩ تأسست أول محاولة لإقامة «جمهورية للفلاحين في كسروان»، بقيادة طانيوس شاهين الذي بقي يحتفظ في الفكر اللبناني بمكانة بارزة بوصفه قائداً لحركة شعبية

---

(٢٠) انظر على سبيل المثال: Jacques Rigaud, *Les Relations culturelles extérieures: Rapport au Ministre des affaires étrangères* (Paris: La Documentation française, 1979), et Ministère des relations extérieures, Direction générale des relations culturelles, scientifiques et techniques (DGRCST), *Le Projet culturel extérieur de la France* (Paris: La Documentation française, 1984).

(٢١) لمزيد من التفصيل، انظر: Actes du colloque organisé par l'université Libanaise, Faculté des Lettres et Science Humaines III, Département des publications de l'université Libanaise, Tripoli, Beyrouth, 29-31 mars 2001.

(٢٢) Bernard Lewis, *La Formation du Moyen-Orient modern*, trad. de l'anglais par Jacqueline Carnaud, histoires ([Paris]: Aubier, 1995), p. 129.

انبثقت من المبادئ التي قامت عليها الجمهورية الفرنسية الأولى[٢٣].

أما في نهايات القرن التاسع عشر، وعلى الرغم من أن الإمبراطورية العثمانية كانت لا تزال تمارس السيادة على الولايات العربية، فإن سلطتها كانت تتضاءل بمواجهة توسّع الغرب في هذه المنطقة من العالم، وكان توسعٍ في مختلف الميادين الاقتصادية والمالية والثقافية. وفي هذا الإطار كان «المبشِّرون اللاتينيون» بمنزلة الناقل الأفضل للثقافة واللغة الفرنسيتين. وكانت المدارس مكرسة أولاً للكاثوليك الشرقيين لأجل حمايتهم من تأثير البروتستانتية[٢٤].

كان الوجود التربوي والثقافي الفرنسي في المشرق يحظى خلال المدة من نهاية القرن السابع عشر حتى الحرب العالمية الأولى باهتمام خاص، حيث كانت المدارس والبعثات التبشيرية تعمل في خدمة المشروع الاستعماري الفرنسي في المنطقة، وكان الجانب الثقافي ـ كما مر سابقاً ـ هو المدخل الأمثل للولوج إلى نسيج المجتمع اللبناني، وتحت ذريعة التعليم ونشر الثقافة التي كانت تخفي جوانب أخرى هي الهدف الأساس للسياسة الفرنسية في لبنان.

امتلكت فرنسا أكثر من حجة أهّلتها لأن تؤدي دوراً تاريخياً في هذا البلد منذ وقت طويل، لعل من أبرزها ذريعة حماية المسيحيين، وإذا ما تجاوزنا أزمنة الحروب الصليبية، فإنّ كثيرين من المسيحيين في لبنان بقيت آمالهم متعلقة بالرجوع إلى العصور القديمة عندما كانت علاقاتهم متميزة مع الأمة الكبيرة الفرنسية القديمة الفرنجة (Franque)[٢٥].

في الوقت نفسه كانت آراء العديد من المستشرقين والرحّالة الفرنسيين

---

(٢٣) لوشون، فرنسا ولبنان والشرق الأدنى وثقافة قديمة مشتركة، ص ٥٩.

(٢٤) فريديريك ابيكاسيس، «حول الحماية بواسطة المدرسة: تعليم اللغة الفرنسية في مصر خلال القرن التاسع عشر،» ورقة قدمت إلى: *France-Levant: De la fin du XVII^ème siècle à la Première guerre mondiale: Colloque international*, Lyon, 13-14-15 juin 2002, p. 110.

(٢٥) الفرنجة (Franque): هم الذين استقروا في الجزء الشمالي من فرنسا الحالية، ومن اسمهم اشتق اسم فرنسا، ويعّدون من أقوى القبائل الجرمانية التي وصلت إلى هذه المنطقة بعد سقوط روما على يد الجرمان في عام ٤٧٦ م. وأصبحوا من أقوى الشعوب التي استوطنت بلاد الغال، فبسطوا سلطانهم على البلاد بأسرها، كما إن التاريخ الحقيقي لفرنسا يبدأ بحكمهم. لمزيد من التفاصيل، انظر: ليليان ج. براجدون، فرنسا.. شعبها وأرضها، ترجمة أحمد عبد المجيد (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٠)، ص ٤ وما بعدها.

الذين زاروا الشرق العربي - ولا سيما بلاد الشام قبل وصول الاستعمار الفرنسي إليه - ترى أن الاعتماد على مسيحيّي الشرق هو السبيل إلى إقامة مستعمرة في هذه المنطقة. ولعل من بينهم الشاعر الشهير لامارتين الذي زار الشرق، ووصل إلى لبنان في عام ١٨٣٣، فهو يقول: «آن الأوان، برأيي، لإقامة مستعمرة أوروبية في هذه الزاوية من آسيا (الشرق)، بالاستناد إلى مسيحيّي الشرق كرأس حربة في الإدارة والتجنيد»[٢٦].

أدّت فرنسا من دون انقطاع دوراً مهماً في شؤون لبنان، وذلك من خلال امتيازات تمتعت بها، في وقتٍ لم تعترض فيه الدول الأخرى على قيام فرنسا بهذا الدور المؤثر، وفي زمن السيطرة العثمانية كانت الدولة العثمانية طوعاً أو كرهاً مُرغمة على التسليم بالأمر الواقع، إلى درجة أن فرنسا كانت تفاوض الباب العالي كلما شغر منصب حاكم لبنان وتفاوضها باسم أوروبا من أجل اختيار حاكم جديد[٢٧].

يرى عدد من المؤرخين أن أحداث عامي ١٨٤٠ و١٨٦٠ الطائفية في لبنان، كانت من الأسباب الرئيسة في زيادة التدخل الفرنسي في الشرق بعامة، وفي لبنان بخاصة، إذ كانت فرنسا تتذرع دائماً بحماية المسيحيين في الدولة العثمانية، ولا سيما في سوريا ولبنان، من أجل الدخول إلى المنطقة وتدعيم نفوذها فيها، في الوقت الذي كانت فيه إنكلترا تُعزز علاقاتها مع الدروز، وعندما قامت الحرب الأهلية بين الدروز والموارنة في جبل لبنان عام ١٨٦٠، طلبت فرنسا من الدولة العثمانية أن تسمح لها بحماية الموارنة، وكذلك فعلت إنكلترا بالنسبة إلى الدروز، ولإنهاء النزاع اجتمعت فرنسا وإنكلترا والنمسا مع الدولة العثمانية، وأعطي لفرنسا حق التدخل لحماية المسيحيين في لبنان، وبعد ثلاثة عشر يوماً، أرست الباخرة «أمريكا» مرساتها في ميناء بيروت، وأصبح لبنان في ما بعد تابعاً للنفوذ الفرنسي، وبذلك عادت فرنسا مرة أخرى إلى المنطقة[٢٨].

---

(٢٦) لمزيد من التفصيل، انظر: بشارة خضر، **أوروبا والوطن العربي: القرابة والجوار**، نقله إلى العربية جوزف عبد الله (بيروت: مركز درسات الوحدة العربية، ١٩٩٣)، ص ٣٣.

(٢٧) Ohannès Pacha Kouyoumdjian, *Le Liban à la veille et au début de la grande guerre: Mémoires d'un gouverneur, 1913-1915* (Paris: Centre d'Histoire Arménienne Contemporaine, 2003), p. 19.

(٢٨) نوفل، **العلاقات الفرنسية العربية من خلال موقف فرنسا من العناصر الأساسية للقضية الفلسطينية**، ص ٣١.

يبدو أن مسألة حماية الجماعات الدينية كان من بين أبرز الذرائع والحجج التي مورست منذ وقت طويل للتدخل في الشؤون الداخلية لعدد من البلدان في الشرق، ولا سيما لبنان.

من الجدير بالذكر أن سوريا ولبنان كانتا أيام الدولة العثمانية مجزّأتين بين ولايات دمشق وحلب وبيروت، من دون أن يكون لولاية بيروت علاقة مع جبل لبنان، الذي جُعل له نظام خاص بعد أحداث عام ١٨٦٠ الدامية وتدخّل الفرنسيين، فأصبح «الجبل» متصرفية له حاكم مسيحي يُعيّن من قبل الباب العالي وبمشورة وموافقة الدول الكبرى وفي مقدمها فرنسا[٢٩].

تميز لبنان من بين البلدان العربية الواقعة تحت سيطرة العثمانيين باستقلال إداري نسبي وطّده الأمراء العرب المعنيون[٣٠]، ثم الشهابيون[٣١]، حتى إن نهضة الأمير بشير الشهابي، أمير لبنان (١٧٩٠ ـ ١٨٤٠) التقت مع النهضة الفكرية التي قامت في مصر في عهد محمد علي باشا والي مصر (١٨٠٥ ـ ١٨٤٩) في الانفتاح على الغرب، وتشجيع إنشاء المدارس، وإرسال البعثات إلى أوروبا، وبخاصة إلى فرنسا[٣٢].

---

(٢٩) بيير كيللر، **العرب والاستعمار** (بيروت: منشورات دار ومكتبة الحياة، [د. ت.])، ص ٦٠.

(٣٠) بنو معن: قبيلة عربية من أيوب بن ربيعة بن نزار، جاءت إلى لبنان في القرن الثاني عشر، ونزلت متحصنة فيه لمجاهدة الصليبيين، نشأت الإمارة المعنية في جبل لبنان بعد أن سيطر السلطان سليم الأول على سوريا في عام ١٥١٦م، فأقر للأمير فخر الدين المعني بالملك على جبل لبنان، وأطلق عليه «سلطان البر». انتهت السلالة المعنية بوفاة آخر أمرائها الأمير أحمد بن ملحم المعني في عام ١٦٩٧، لكي تعقبها السلالة الشهابية. وبعد استقلال لبنان الإداري بعد عام ١٨٦١، ووفقاً للبند الثاني من نظام لبنان الذي أشار إلى تقاسم السلطة في جبل لبنان بين اثني عشر عضواً من مختلف الطوائف، ولمزيد من التفصيل عن المعنيين في لبنان، انظر: «جبل لبنان: تاريخه وأحواله السياسية والاجتماعية والاقتصادية،» **مجلة الهلال**، السنة ١١، ج ٥ (شباط/ فبراير ١٩١٣)، ص ٢٧٠. انظر أيضاً: سيار كوكب الجميل، **تكوين العرب الحديث، ١٥١٦ ـ ١٩١٦** (الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٩١)، ص ١٥٨ ـ ١٦٣.

(٣١) بنو شهاب: قبيلة عربية من مخزوم ثم من قريش، جاءوا إلى حوران، انتقلوا بعدها إلى وادي التيم، ورثوا حكم جبل لبنان للمدة بين عامي ١٦٩٧ و١٨٤١، ونقلوا عاصمتهم من بلدتهم راشيا إلى العاصمة التقليدية دير القمر. سقط الشهابيون في كانون الثاني/ يناير ١٨٤٢ متأثرين بمشكلاتهم الطائفية التي أججها الاستعمار، فعاد العثمانيون ليحكموا من جديد جبل لبنان. انظر: الجميل، المصدر نفسه، ص ٢٢٥ ـ ٢٢٨.

(٣٢) ميشيل خوري، «الفرانكوفونية والتعبير الأدبي باللغة الفرنسية في لبنان،» **مجلة الآداب الأجنبية**، السنة ٢٢، العدد ٨٨ (خريف ١٩٩٦)، ص ٥٧.

هناك من يرى أن الفضل في مساعدة يرجع فرنسا إلى تثبيت حمايتها في الشرق، ومن ثم ازدياد نفوذها ومصالحها، إلى الموارنة في لبنان الذين برهنوا على ذلك باستظلالهم بالحماية التي وهبتها فرنسا لهم، وأصبحوا يشكّلون أهم نواة لحماية مصالح فرنسا في آسيا الصغرى، بل ذهب الكاتب الفرنسي أوجين (J. Eugene) إلى القول: إنه «لو فقدت فرنسا من هم تحت حمايتها، فإن تحالفها مع الموارنة يضمن لها مكانة مرموقة»(٣٣).

وبعد ما يُقارب عقدين من تخلّي الدول الأوروبية في مؤتمر برلين(٣٤) الذي عُقد عام ١٨٨٥ عن أحقية الدولة العثمانية بمستعمراتها السابقة، رأت فرنسا الخطر يحيط بمصالحها في سوريا(٣٥). في حين تشير بعض الآراء إلى تعليل سبب تدخل فرنسا في لبنان هو ازدياد الاضطهاد العثماني.

يقول المفكر العربي محمد عابد الجابري: «إن السلطة العثمانية حكمت باسم الإسلام بلداناً عربية فيها أقليات دينية غير مسلمة، بما فيها إقليم بلاد الشام، وجعل حكمها هذا يتخذ طابع الاضطهاد الديني: اضطهاد دولة الأغلبية المسلمة، أو التي تحكم باسمها، لأقليات دينية وطنية لها الحق نفسه في الوطن، الذي لغيرها من السكان. ولعل ذلك قد أعطى للغرب عامة

---

(٣٣) فريحات، السياسة الفرنسية تجاه الثورة العربية الكبرى، ١٩١٦ ـ ١٩٢٠، ص ٣٤.

وهذا ما تطرق إليه الجنرال كيللر أحد القادة الفرنسيين في بلاد الشام إبان الانتداب الفرنسي للمنطقة، إذ يقول: «... لن نتخلّى عن مهمتنا التاريخية في حماية الأقليات المسيحية، وعن تأثيرنا في الأوساط الإسلامية، فإن كل غُنْم أو خسارة في الشرق له تأثيره في أفريقيا الشمالية، وبذلك فنحن لن نتنازل عن مصالحنا الاستراتيجية والاقتصادية». انظر: كيللر، العرب والاستعمار، ص ٧٧.

(٣٤) مؤتمر برلين (Conference de Berlin): عقد في عام ١٨٨٥ في اجتماع ضم ممثلي خمس عشرة دولة، بدعوة من بسمارك بغية التفاوض بين القوى الأوروبية حول قضية تقسيم منطقة أفريقيا الوسطى، ولا سيما بمواجهة الطموحات الفرنسية والبلجيكية في الكونغو والتوسع الألماني في أفريقيا الوسطى والكاميرون، كما عرف هذا المؤتمر بتوفيره الأجواء المناسبة لقيام علاقات تعاون بين ألمانيا وفرنسا.

(٣٥) أعلن رئيس الوزراء الفرنسي بوانكاريه (R. Poincaré) في العشرين من كانون الثاني/ يناير ١٩١٢م: «إننا مصممون على الدفاع عن حقوقنا ومصالحنا بكل بقوة، وعازمون على المحافظة على تقاليد فرنسا العظيمة في الشرق، وإننا سنعمل كل ما يجب من أجل صيانة كرامتنا القومية المقدسة التي لا تُلمَس باليد، ولسنا بحاجة إلى القول إن لنا مصالح تقليدية في سوريا ولبنان على وجه الخصوص، وإننا مصممون على حمل الجميع على احترام المصالح... وإننا لن نتخلى عن أي عاطفة من العواطف التي كسبناها، ولن نترك إحدى فوائدنا أو مصالحنا تتعرض لأي خطر». انظر: فريحات، المصدر نفسه، ص ٣٣.

وفرنسا خاصة ذريعة لكي تتدخل في حماية الأقليات المسيحية في لبنان»[٣٦].

ربما لا يبدو هذا التحليل دقيقاً، إذ لا نجده منطبقاً على بلدان عربية أو إسلامية أخرى حُكمت من قبل الدولة العثمانية وامتلكت أقليات، وعانت أيضاً اضطهاداً وبراثن استبداد الحكام العثمانيين، ولعل الولايات في العراق كانت خير مثال على ذلك، إلا أنها لم تعطِ لفرنسا ذريعة التدخل كون أقلياتها لم تكن لديها علاقات ووشائج صلة مع فرنسا، فضلاً عن أن فرنسا نفسها لم تكن لديها مصالح كبيرة في تلك المناطق، كما هو الحال في لبنان.

ترسّخ التغلغل الثقافي واللغوي الفرنسي في لبنان إثر وقوع هذا البلد تحت الانتداب الفرنسي طبقاً لمقررات مؤتمر سان ريمون في عام ١٩٢٠، التي وضع بموجبها لبنان وسوريا تحت الانتداب الفرنسي، وفي الوقت الذي لم تترك فيه سياسة فرنسا الثقافية آثاراً مهمة في سوريا في مجالات الفكر والثقافة واللغة، فإنها تركت بصمات أكثر وضوحاً ورسوخاً على الثقافة واللغة في لبنان، لم تزل آثارهما باقية حتى اليوم[٣٧].

أدّت الحرب العالمية الثانية إلى انحسار أهمية اللغة الفرنسية في العالم، لكنها ما لبثت أن عادت لتحتل مكانها في المحافل الدولية من جديد في أعقاب مرحلة تصفية الاستعمار[٣٨]. واتجهت فرنسا في سياستها الجديدة نحو اتّباع أسلوب التعاون الثقافي والتقني مع الدول التي كانت مستعمَرة من قِبَلها، إذ احتلت مسألة التعاون اعتباراً من عام ١٩٦٢ مكانة مهمة جداً في السياسة العربية لفرنسا، مع أن هذه المسألة لم تكن من ابتكار الجنرال ديغول، أو الجمهورية الخامسة، كونها كانت سابقة لهذا العهد، إذ إنها ترجع إلى بيير منديز فرانس[٣٩] الذي رأى أن قضية تصفية الاستعمار يجب

---

(٣٦) محمد عابد الجابري، **إشكاليات الفكر العربي المعاصر**، ط ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ١٠٦.

(٣٧) وليد كاصد الزيدي، «السياسة الفرانكوفونية في المنطقة العربية: أهدافها، غايتها، مستقبلها،» **شؤون عربية**، العدد ١١٣ (٢٠٠٣)، ص ٢١٦.

(٣٨) بول بالطا وكلودين ريللو، **سياسة فرنسا في البلاد العربية**، ترجمة كامل فاعور ونحلة فريفر؛ مراجعة عطا حمادة (بيروت: دار القدس، ١٩٧٥)، ص ٨٣.

(٣٩) بيير منديز فرانس (Mendes France): سياسي ومحام فرنسي (١٩٠٧ ـ ١٩٨٢)، أصبح رئيساً للوزراء (١٩ حزيران/ يونيو ١٩٥٤ ـ ٥ شباط/ فبراير ١٩٥٥)، له الفضل في وضع حداً للحرب الهند صينية والتوقيع على اتفاق جنيف، كما دعم الاستقلال التام لتونس. انظر: *Le Petit Larousse* (Paris: Larousse, 1989), p. 1432.

أن ترافقها مساعدة من قبل الدولة المُستعمِرة (بكسر الميم)[٤٠]، في حين تحدث ديغول في المؤتمر الصحافي الذي عقده في ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤ عن أهمية التعاون مع المستعمرات الفرنسية السابقة بقوله: «إن الأهمية التي يتضمنها التعاون ترتكز على فوائد عامة يمكن أن يؤمّنها المستقبل لنا ولحلفائنا أكثر مما ترتكز على الأرقام والحسابات الآنية، وهو يُمكّن حلفاءنا، تدريجياً من القبض على زمام تقدمهم بأنفسهم، وهو ما يمكّنهم عاجلاً أو آجلاً من أن يقدموا مساهمتهم الخاصة للحضارة الحديثة. لأن هذا هو المطلوب»[٤١].

ولعل سياسة التعاون التي هيمنت على العلاقات بين فرنسا ومستعمراتها السابقة، ويبتدئ هذا الأمر في المجال الثقافي بخاصة بشكل أكثر وضوحاً في بلدان المغرب العربي إذا ما قورنت بالبلدان العربية الأخرى التي خضعت لثقافة أنكلوساكسونية باستثناء لبنان، الذي ظل بحكم ارتباطات تاريخية يجسد الامتداد الفرنسي في المنطقة، ولا سيما الأوساط المسيحية التي اعتبرت فرنسا بمنزلة الأم[٤٢].

لم يقتصر هدف الاستعمار الفرنسي في المشرق العربي على السيطرة على الاقتصاد، ونهب خيرات البلاد، وتصريف المنتجات فقط، وإنما عمد إلى إعداد بنية اجتماعية، فيها من التناقضات، ما يسمح له بالبقاء مدة طويلة. وجاءت ظروف الانقسام الطائفي، لتشكل لهذا الاستعمار أرضاً خصبة، تُمكّنه من تعميق التباعد بين الطوائف على الصعيد الثقافي والاجتماعي والسياسي. وبذلك تكون الطائفية سبب الاختلاف الاجتماعي ونتيجته.

إن تصفية الاستعمار الفرنسي في هذه المنطقة، لم يصفّ جذرياً نفوذ فرنسا فيها، إذ كان للعلاقات الطيبة التي أقامتها مع سكانها أثر كبير في الإبقاء على وشائج الوصل، ولا سيما مع المسيحيين الذين ظلوا دائماً ينظرون

---

(٤٠) André Nouschi, *La France et le monde arabe:/Depuis 1962, mythes et réalités d'une ambition,* Thématèque. Histoire (Paris: Vuibert, 1994), p. 73.

(٤١) للتفاصيل عن المؤتمر الصحافي للجنرال ديغول في ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤، انظر: بالطا وريللو، المصدر نفسه، ص ٨١.

(٤٢) بوقنطار الحسان، **السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام ١٩٦٧**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٩ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٩٣.

إلى الغرب من خلال فرنسا التي نسجت معهم علاقات متميزة، والتي سمحت لها باستثمارها للقيام بأدوار خاصة في الأزمات التي مر بها لبنان[٤٣].

بقيت فرنسا حتى وقت قريب تؤكد على لسان كبار مسؤوليها أهمية لبنان بالنسبة إليها، إذ يؤكد هذه الأهمية الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك، وهو يردد ما أعلنه سابقاً الجنرال ديغول في بيروت في ٢٧ تموز/ يوليو ١٩٤١ بهذا الشأن[٤٤].

كانت فرنسا من الدول القلائل التي عبّرت عن حضورها الفعلي في لبنان، واستغلت الامتداد الثقافي مع هذا البلد الذي أصبح مركزاً للوجود الفرنسي في منطقة كل ما فيها متأثر بالحضارة الأنكلوساكسونية، وهي معززة بوزنها التاريخي في المنطقة، حيث سعت منذ بداية الحرب الأهلية عام ١٩٧٥، إلى تطويق أبعاد الأزمة. واتخذ تحرّكها أشكالاً تراوحت بين ربط الاتصال مع المتخاصمين، وتقديم اقتراحات لإقرار الوفاق الوطني[٤٥]، مروراً بعرض مساعدتها العسكرية للمحافظة على الاستقرار[٤٦]، وانتهاءً بمشاركة بعض وحداتها في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم في لبنان، وفي تحركاتها هذه عبّرت فرنسا عن اهتمامها بوحدة لبنان واستقلاله[٤٧].

---

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٩٦.

(٤٤) قال شيراك: «إذا ما كنا سعداء بإعادة اتصالنا بلبنان من جديد، ذلك أولاً لأن في قلوب جميع الفرنسيين يبقى اسم لبنان يحرك شيئاً ما خاصّاً جداً. اللبنانيون الأحرار والفخورون، كانوا الشعب الوحيد في تاريخ العالم الذي عبر القرون امتلك أحداثاً مهمة وطارئة مليئة بالأحزان والأفراح، الشعب الوحيد في العالم الذي لم يتوقف قلبه عن الخفقان على لحن فرنسا»، لمزيد من التفصيل، انظر: *La Francophonie au Liban: Actes du sixième Colloque international francophone du Canton de Peyrac et du Pays de Quercy, Gourdon, Calès, Souillac et Martel, Lot, [29 août-1er septembre 1996]*, organisé par l'Association des écrivains de langue française; sous la dir. de Edmond Jouve, Simone Dreyfus et Walid Arbid, Les colloques de l'ADELF; 6 (Paris: Association des écrivains de langue française, 1997), p. 42.

(٤٥) يتعلق الأمر بالمهمة التي كلف بها السيد كوف دي ميرفيل، ابتداءً من ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥. وقد تم التوصل إلى صيغة اتفاق تقوم على توسيع الحكومة اللبنانية لتضم ممثلي جميع الأطراف، وإدخال إصلاحات مؤسساتية واقتصادية واجتماعية.

(٤٦) في أيار/ مايو ١٩٧٦، أعلن جيسكار ديستان عن استعداد فرنسا لإرسال قواتها بعد ٤٨ ساعة من طلب رئيس الجمهورية ذلك، وقد أثار هذا التصريح احتجاج البلدان العربية، واعتبرته تدخلاً فرنسياً سافراً بالشؤون الداخلية للبنان.

(٤٧) انظر: Sélim Turquié, «Les Objectifs de la politique française dans la crise du Liban,» *Le Monde diplomatique* (janvier 1979), p. 9.

هكذا، فإنّ جذور العلاقات التي نسجتها فرنسا مع لبنان، سواء من خلال الجوانب الدينية أم الثقافية، أصبحت بمنزلة جسر للوصول إلى هذا البلد متى تشاء لتعزيز مواقفها السياسية قبل كل شيء.

٢ ـ دور البعثات والإرساليات التبشيرية

ظهرت طلائع المبشرين الأوروبيين بعامة والفرنسيين بخاصة في الشرق العربي منذ مطلع القرن الثالث عشر، بعد أن أسس فرانسوا داسيس أول بعثة فرانسيسكانية في الأنطونية عام ١٢٢٠، في حين أقام الفرانسيسكانيون في ما بعد في سانت جان دارك بعثة عام ١٢٣٠، وفي طرابلس وبيروت، ثم عادوا في عام ١٦٨٠ ليقيموا في مدن صيدا واللاذقية وصور، حتى الوقت الحاضر. أما القرم، فبعد أن أسسوا بعثتهم في فلسطين أقاموا في ما بعد في طرابلس ولقرون عدة، وبالنسبة إلى الدومينيكان، فاستقروا أولاً في دمشق حوالى عام ١٢٣٠، ثم انتشروا بعدها في سانت جان دارك ونيقوسيا وطرابلس. وفي ما يتعلق بالكبوشيين (Capucins)[٤٨]، فهم مِن أقدم البعثات التبشيرية التي وصلت إلى سوريا في عام ١٦٢٥، وإدارتها فرنسية بحتة، وأتباعها من الكاثوليك، ومهّدوا للاستعمار الفرنسي، حيث تنقلوا بين مدن عربية عدة، حتى وصلوا إلى طرابلس في عام ١٦٢٩، وبيروت في عام ١٦٣١، في حين جاء الجزويت إلى حلب ودمشق وطرابلس، وأسسوا بعثات وإرساليات في مدن عدة، من بينها بيروت في عام ١٨٥٠[٤٩].

وجدت البعثات والإرساليات الأجنبية في الشرق ميداناً واسعاً لنشاطها، وبرز من بين هؤلاء اليسوعيون الذين نزل ممثلون عنهم في الأراضي اللبنانية في عام ١٥٧٨، والذين أنشأوا منذ النصف الأول من القرن السابع عشر خمسة أديرة، الأول في حلب عام ١٦٢٥، والثاني في دمشق عام ١٦٤٣، وواحد في طرابلس، وآخر في صيدا عام ١٦٤٤، والخامس في عيترون عام ١٦٥٧، في حين لم ينقطع الملكان لويس الخامس عشر ولويس السادس عشر في إدامة ومواصلة عمل البعثات التبشيرية، كما برز تيار أدبي كامل نهل

---

(٤٨) أحد فروع الأخوة الفرانسيسكانية، التي أعيد تأسيسها في القرن السادس عشر. انظر: *Le Petit Larousse*, p. 177.

(٤٩) Abdallah Naaman, *Le Français au Liban: Essai socio-linguistique*, préfacé par Edmond Rabbath, collection mélanges; 1 (Paris; Beyrouth: A. Naaman, 1979), pp. 25-26.

الكثير من الشرق، ولا سيما من قصص المسافرين من الأرستقراطيين والدبلوماسيين ورجالات الدين أو الموظفين الزائرين، وعلى سبيل المثال، نجد الكونت فولني، بعد أن درس الحقوق والطب، اعتكف لمدة ثمانية أشهر في أحد الأديرة في لبنان ليتعلم العربية، وليكتب عن لبنان والشرق بعامة في مذكراته في ما بعد[٥٠].

كثفّت البعثات والإرساليات الدينية توافدها على المشرق العربي بعامة، ولبنان بخاصة منذ بداية القرن السادس عشر، وذلك في أعقاب توقيع المعاهدة الفرنسية العثمانية (اتفاقية الامتيازات) بين السلطان العثماني سليمان القانوني وملك فرنسا فرانسوا الأول (François 1er) في عام ١٥٣٥. وقامت الإرساليات التبشيرية الفرنسية في المشرق العربي بدورين مهمين: **أولهما**، خدمت مصالح وطموحات فرنسا؛ **وثانيهما**: أوصلت رسالة المسيحية إلى المنطقة، ولم تنقطع عن الانفتاح على لبنان والشرق بالثقافة والحضارة الغربيتين بعامة، والفرنسيتين بخاصة[٥١].

وجدت فرنسا في مساعدة الإرساليات التبشيرية وتسهيل مهمتها في أراضي الإمبراطورية العثمانية، ولا سيما في لبنان وسوريا، مصالح سياسية كبرى، تعمل على تحقيقها من خلال نشر الديانة المسيحية (الكاثوليكية بالذات)، فضلاً عن نشر اللغة والثقافة والأفكار والعادات والتقاليد الفرنسية. وكان من أهم وسائلها في تحقيق أهدافها هو توزيع الكتاب المقدس مترجماً إلى العربية على أبناء البلاد، إذ كان أول كتاب ترجم إلى العربية، ودُرّس في المدارس التبشيرية، ثم التبشير عن طريق البعثات والمؤسسات الطبية التي تحتك بشكلٍ مباشر بالأهالي من سكان البلاد، ولا سيما المسلمين[٥٢].

كان من أبرز الإرساليات لفرنسا في الشرق هي الإرساليات الكاثوليكية (الجزويت) التي كانت تقدّم لها الدعم بسخاء، كما نشطت إرساليات الآباء اليسوعيين، الذين كانت لهم مؤسسات تربوية في لبنان، مثل جامعة القديس يوسف في بيروت، كذلك أسسوا المستشفيات ودُور الأيتام، وغيرها من المؤسسات الخيرية.

(٥٠) بالطا وريللو، سياسة فرنسا في البلاد العربية، ص ٧٤ ـ ٧٥.

(٥١) Jabbour, «Historique de la Langue d'enseignement au Liban,» p. 9.

(٥٢) فريحات، السياسة الفرنسية تجاه الثورة العربية الكبرى، ١٩١٦ ـ ١٩٢٠، ص ٣٤ ـ ٣٥.

مما يجب الإشارة إليه أن المصالح السياسية لا العاطفة الدينية هي التي كانت تسيطر على توجهات السياسة الفرنسية تجاه الشرق بعامة، ولبنان بخاصة، فعلى سبيل المثال، نجد أن الحكومة الفرنسية على الرغم من قيامها في عام ١٨٨١ بتنفيذ مراسيم حلّ الجمعيات الدينية في فرنسا، وعملت على طرد رجال الدين اليسوعيين من البلاد، إلا أنها في الوقت نفسه كانت تفاوض اليسوعيين في لبنان حول تأسيس مدرستهم الطبية في بيروت، متعهدة بتقديم الأموال الطائلة من أجل إنجاز هذه المهمة.

عملت الإرساليات والمدارس الأجنبية على جعل الولاء أولاً للطائفة وليس للوطن، ثمّ إلى فرنسا، كذلك عملت المؤسسات التعليمية الوطنية الطائفية.

يمثّل القرن التاسع عشر الفترة الذهبية لنشاط تلك الإرساليات التبشيرية، إذ شهد حركة واسعة في بيئات عربية عديدة لتلك الإرساليات، ولا سيما في لبنان حيث أنشأت المدارس والجمعيات العلمية والأدبية، ونشطت في مجال الخدمات الصحية والترجمة، ومن أبرز جمعياتهم: «زهرة الآداب» و«جمعية المقاصد الخيرية» و«الجمعية الخيرية» و«المجمع العلمي الشرقي» و«الجمعية التاريخية» و«جمعية الفنون الطبية»[٥٣].

كما أسهمت تلك البعثات والإرساليات في تأسيس المؤسسات التعليمية الأولى في لبنان ونشر اللغة الفرنسية فيه، فبعد أن تأسست كلية علم اللاهوت للآباء الجزويت في الجزائر عام ١٨٤٦، انتقلت هذه الكلية إلى بيروت في عام ١٨٧٥، وأصبحت نواة التعليم في لبنان، كما إن جامعة القديس يوسف ولدت من رحم كلية اللاهوت[٥٤].

---

(٥٣) الجميل، تكوين العرب الحديث، ١٥١٦ ـ ١٩١٦، ص ٤٣٦.

(٥٤) إن جامعة القديس يوسف بمحافظتها على وجهها الطائفي الماروني ـ الكاثوليكي آنذاك ـ احتفظت أيضاً بوجه لبناني وإن كان وحيد الجانب نسبياً، في حين أصبحت الجامعة الأميركية في بيروت ذات أغلبية طلابية عربية، ولا سيما من الدول الواقعة تحت الانتداب البريطاني، وبعض دول الكومنولث، فضلاً عن ذلك فإن الجامعتين ضمتا أعداداً قليلة من الطلاب الأوروبيين والأمريكيين من مختلف الجنسيات، ومما لا ريب فيه أن التوجه الأساسي لهاتين الجامعتين لم يكن معزولاً عن الاستراتيجية العامة للانتدابين الإنكليزي والفرنسي من جهة، وللمخططات الأمريكية في المنطقة من جهة أخرى، ولم يكفّ الآباء اليسوعيون يوماً عن إعلان تأييدهم التام للانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان، كي لا تتوقف المساعدة الحكومية الفرنسية لجامعة القديس يوسف، فأضحت هذه الجامعة فرنسية الصبغة تماماً، وأصبحت تخضع مباشرة لرقابة وإشراف =

كذلك أسس الفرنسيون كلية الطب في عام ١٨٨٣، والمكتبة الشرقية في عام ١٨٨٩، التي تحولت إلى «معهد اللغات الشرقية» في عام ١٩٠٢[٥٥].

كان لليسوعيين الدور الأكبر في مجال إنشاء المؤسسات التعليمية من بين جميع الطوائف الخاضعة للبابوية في روما، وجامعة القديس يوسف للآباء اليسوعيين إحدى مؤسساتهم، التي نقلت إلى بيروت منذ عام ١٨٨١، وحينها لم تكن تضم سوى كلّيتين دينيتين: كلية اللاهوت؛ وكلية الفلسفة. وكان عمل هاتين الكلّيتين ينصبُّ على تخريج دفعات واسعة من رجال الدين المسيحيين على مختلف الدرجات والرتب، إلا أن اقتصارها بالتركيز على الفروع اللاهوتية كان ضاراً بآفاق تطورها أمام ضغط الكلية السورية في بيروت (الجامعة الأميركية في بيروت لاحقاً)، التي كانت تتعزز فيها تباعاً الكليات العلمية والأدبية، لذا سارعت جامعة القديس يوسف في عام ١٨٨٣ إلى إنشاء كليتين جديدتين للطب والصيدلة، ما ساعد في تخريج دفعات من الأطباء والصيادلة، بلغ تِعدادهم حتى بداية الحرب العالمية الأولى ٥٧٨ متخرجاً، والملاحظ أن الدفعات الأولى من المتخرجين لم يكن يسمح لهم حتى عام ١٨٩٨ بمزاولة الطب والصيدلة إلا في المستعمرات الفرنسية، إلا أن هذا القرار ألغي بعد ذلك التاريخ، ولم يعد هناك أي فرق بين خريجي الجامعات الفرنسية وخريجي كلية الطب في جامعة القديس يوسف ببيروت. ثم أُنشئت كلّيتان: الحقوق والهندسة بفضل التعاون بين جامعة القديس يوسف في بيروت و«جمعية ليون لتطوير التعليم العالي والتقني في الخارج»، وجاء ذلك في إطار الاهتمام الفرنسي بالحركة الثقافية في لبنان أولاً، ثم في سوريا والعراق في آخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين[٥٦].

أبدت الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر اهتماماً

= المفوضية العليا، وكان المندوب السامي يحضر شخصياً حفلة افتتاح العام الدراسي فيها، وحفلة توزيع الشهادات لطلابها، بحيث أضحت جامعة الحكومة الفرنسية فعلاً. انظر: مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي، ١٩١٤ ـ ١٩٢٦ (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٤)، ص ١٦٨.

(٥٥) الفرنكفونية والعالم العربي، حوار الثقافات: أعمال الندوة التي نظّمتها جامعة الدول العربية، والمنظمة الدولية للفرنكفونية، ومعهد العالم العربي بباريس، باريس ٣٠ ـ ٣١ مايس ٢٠٠٠ (سلا، المغرب: مطبعة بني ازناسن، ٢٠٠١)، ص ٥٠.

(٥٦) فرناند ويليه، الأسس التاريخية لمشكلات الشرق الأوسط، تعريب نجدة هاجر وطارق شهاب (بيروت: منشورات المكتب التجاري للطباعة، ١٩٦٠)، ص ٢٢ ـ ٢٣.

بتطوير التربية والتعليم وفق الأسس الغربية، لذا أسرعت بالموافقة على إنشاء الكلية الفرنسية في «غالاتا» في ضواحي إستانبول عام ١٨٦٨، وإدخال اللغة الفرنسية إلى المدارس العثمانية في عام ١٨٨٨، وشاع استخدام الفرنسية في أوساط النخبة المثقفة في الحواضر مثل إستانبول وبيروت والقاهرة.

مع هذا التطور، لاحظ المستشرق الفرنسي موريس باريه (Maurice Barres)[٥٧] الذي وصل بيروت أواخر القرن التاسع عشر عن طريق البحر، بعد أن زار الإسكندرية وبيبلوس (جبيل حالياً) والأنطونية وحمص وحلب، أن رجال الدين الفرنسيين بدأوا بالرجوع إلى فرنسا بعد أن أصبح تطوّعهم للعمل في سوريا ولبنان محدوداً بأمر من الحكومة الفرنسية منذ عام ١٩٠١. وأدّى ذلك بحسب (باريه) إلى أن حلّ محلهم بشكلٍ تدريجي الألمان والإيطاليون، ما سبب إضعافاً للتأثيرات الفكرية والثقافية لفرنسا في لبنان وسوريا في هذه الفترة[٥٨].

قبل نشوب الحرب العالمية الأولى، كان تخوُّف فرنسا بعد ازدياد النفوذ الألماني ومنافسة بريطانيا لها هو السبب الرئيس الذي دفعها لبدء مفاوضات مع حكومة السلطان العثماني وإبرام الاتفاقيات المختلفة حول عدد من القضايا، من بينها إنشاء مؤسسات تبشيرية وثقافية فرنسية جديدة. واستطاعت فرنسا بوساطة الاتفاقيات المعقودة بين عامي ١٩١٣ و١٩١٤ أن تحدد منطقة النفوذ الألماني بعيداً من مركز مصالحها، وأن تُعيد فتح عدد كبير من مدارس الإرساليات التبشيرية وغيرها من النشاطات المتعددة[٥٩]، ولا سيما بعد أن أصبحت ألمانيا طرفاً إلى جانب القوى الأوروبية الكبرى في التنافس الاستعماري في الوطن العربي وشروعها بمحاولة مد سكة حديد بغداد ـ برلين في عام ١٩١٣[٦٠].

كان تخوّف فرنسا يتركز بالدرجة الأساس على مصالحها الاقتصادية التي

---

(٥٧) وضع موريس باريه ملاحظاته على كتابه تقرير عن بلدان الشرق، غداة الحرب العالمية الأولى، إلا أن الكتاب لم ينشر إلا عام ١٩٢٣ قبيل أيام من وفاته.

(٥٨) Jabbour, «Historique de la Langue d'enseignement au Liban,» p. 10.

(٥٩) فريحات، السياسة الفرنسية تجاه الثورة العربية الكبرى، ١٩١٦ ـ ١٩٢٠، ص ٥٨.

(٦٠) عبد العزيز نوار، تاريخ العرب المعاصر: مصر والعراق (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة، ١٩٧٣)، ص ٤٤٦.

سبق وأن أبرمت العديد من الاتفاقيات مع الدولة العثمانية من أجل المحافظة عليها، فضلاً عن رغبتها في المحافظة على مؤسساتها التبشيرية والثقافية، في حين أعطتها الاتفاقيات التي عقدتها بين عامي ١٩١٣ و١٩١٤ مع الدولة العثمانية قبيل نشوب الحرب العالمية الأولى فرصة جديدة لفتح مدارس الإرساليات التبشيرية التابعة لها وغيرها من المؤسسات الثقافية الأخرى[٦١].

هنا لا بد من الإشارة إلى أن التغلغل الثقافي، عن طريق الإرساليات، كان وجهاً من وجوه الاستعمار، أدّى إلى إرساء الطائفية وترسيخها في البُنية الاجتماعية، حتى أصبحت عقيدة، لها أتباع ومدافعون، في جمعيات وأحزاب وتنظيمات، بل لها فلاسفة، يبررونها، ويعزون إليها وجود لبنان.

مع ذلك، لا بد لنا من أن نذكر أن للإرساليات التبشيرية والعلمية والأثرية دورها الفاعل في تنبيه الرأي العام العربي إلى فجوة التخلف بينه وبين العالم الغربي، حيث كان لتلك الإرساليات التبشيرية جوانب إيجابية لا بد من الإشارة إليها على الرغم من أن توجّهاتها الرئيسة كانت تنحى منحىً آخر، إذ أفادت هذه البعثات في إنشاء المؤسسات التعليمية وفتح المدارس والمعاهد والجامعات وتطوير التعليم بجميع ميادينه، ونقلت إلى لبنان جزءاً من أوجه النهضة والتنوير في فرنسا، ومبادئ الثورة الفرنسية التي في مقدمها الحرية والمساواة. في حين كان التنصير والتبشير الديني ومحاولة جعل لبنان نواة فرنسا في الشرق والوقوف على أحوال المنطقة من خلال الوجود الفرنسي في هذا البلد أهم أغراض وغايات الإرساليات التبشيرية الفرنسية في لبنان.

٣ ـ المستشرقون والرحّالة الفرنسيون

أما بخصوص المستشرقين والرحّالة الفرنسيين الذين زاروا لبنان، فإنهم تركوا بصمات وتأثيرات استشراقية واضحة في هذا البلد، وكان جُلّ المستشرقين من الشعراء الرومانسيين، أمثال فولني وشاتوبريان ولامارتين ونيرفال ورينان[٦٢]. كما أصبح السفر إلى الشرق سِمة مميزة بين الأدباء

(٦١) فريحات، المصدر نفسه، ص ٢٧ ـ ٢٨.

(٦٢) الفرنكفونية والعالم العربي، حوار الثقافات: أعمال الندوة التي نظّمتها جامعة الدول العربية، والمنظمة الدولية للفرنكفونية، ومعهد العالم العربي بباريس، باريس ٣٠ ـ ٣١ مايس ٢٠٠٠، ص ٧٠.

والفنانين الرومانسيين على حد سواء، ففي عامي ١٨٢٦ ـ ١٨٢٧ زار الشرق شامارتان، كما زاره في عام ١٨٢٨ ديكان، ومونفور، ودوزا، وفي عام ١٨٣٢ قام ماريلا بزيارة سوريا ولبنان، وكذلك كاميل روجييه وغيرهما، فضلاً عن الفنان ديلاكروا[٦٣].

نقل هؤلاء المستشرقون عن الشرق بعامة، ولبنان بخاصة، قصصاً وحكايات تفاوتت في دقّتها وصدقيتها، في حين أصبحت الرحلة إلى الشرق إبان القرن التاسع عشر تجربة شبه مقدسة راودت كبار الكتاب الفرنسيين[٦٤].

وصف الرحالة والمستشرقون الفرنسيون لدى زيارتهم إلى الشرق بعامة، ولبنان بخاصة، كل ما يتعلق بالحياة الاجتماعية، ودرسوا تاريخ البلاد وجغرافيتها، فعلى سبيل المثال، شاهد الرحالة الذين جاؤوا عن طريق البحر الساحل السوري والسلسلة الجبلية المحاذية للشاطئ المقتربة من البحر، ثم وصفوها في مذكّراتهم، كما لاحظ فولني أيضاً أشجار الصنوبر والبلوط، ولاحظ لاروك أن أعلى جبال سوريا هو جبل لبنان الذي يبدأ من طرابلس، ووصف هؤلاء الرحّالة هذه الجبال وأقسامها، في حين تحدث لوبران عن شجر الأرز، ومثله تحدث الكاهن بينوس وكساس، إذ تركت طبيعة جبال لبنان تاثيراتها في جميع الرحّالة، بمن فيهم لامارتين (Lamartine)[٦٥].

فضلاً عما تقدّم، لم يَعُد الرحّالة الأوروبيون إلى الشرق مجرد مغامرين يبحثون عن الغرابة والمعرفة، بل صاروا يأتون إليه لسبر أغواره، لذا فإن رواية رحلة الفرنسي، فولني، إلى مصر وسوريا في عام ١٧٨٧ تحمل كل سِمات البحث المطوّل، على الرغم من أنه لم يسعَ إلى تمهيد الطريق لمساعدة الحملة العسكرية الفرنسية إلى مصر، فليس هناك من شك في أن المعلومات التي جمعها أسهمت من دون شك في تسهيل الاختراق الاستعماري للشرق[٦٦]. إذ أبدى فولني مشورة سياسية أخرى لبلاده، حدّد فيها المعوقات التي تقف بوجه

---

(٦٣) زينات بيطار، الاستشراق في الفن الرومانسي الفرنسي، عالم المعرفة؛ ١٥٧ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٢)، ص ٢٢٥.

(٦٤) Jean-Louis Joubert [et al.], dirs., *Littératures francophones du monde arabe: Anthologie*, littératures francophones; 2 (Paris: Nathan; [Casablanca]: Al Madariss, 1994), p. 9.

(٦٥) عبد الرحمن البيطار، بحوث في تاريخ سورية والمشرق العربي (حمص: مطبعة الخطيب، ٢٠٠١)، ص ٦٠.

(٦٦) خضر، أوروبا والوطن العربي: القرابة والجوار، ص ٣٢.

التوجهات الاستعمارية لفرنسا في منطقة الشرق العربي، عندما قال: «إنّ ثمة ثلاثة حواجز في وجه السيطرة الفرنسية في الشرق، وإنّ أية قوة فرنسية لا بد من أن تحارب لذلك ثلاثة حروب: الأولى ضد الإنكليز، والثانية ضد الباب العالي العثماني، والثالثة وهي الأكثر صعوبة ضد المسلمين»(٦٧).

أما المعماري الفرنسي دو سولسي (De Saulcy) (١٨٠٧ ـ ١٨٨٠)، فزار الشرق ثلاث مرات بين عامي ١٨٤٥ و١٨٦٩، إذ وصل في رحلته الأخيرة إلى بيروت في كانون الثاني/ يناير ١٨٦٣، ولاحظ أن المدينة تغّيرت تماماً مقارنةً برحلته الأولى في عام ١٨٥١، وسجّل في ملاحظاته: «يبدو لي أن من المستحيل التعرف إلى بيروت، كل شيء قد تبدّل، فهي الآن مدينة متطورة حقيقة». والتقى ميشيل مدوّر، اللبناني الذي يعمل في القنصلية الفرنسية، وكان قد تعّرف إليه من قبل في فرنسا، وقال عنه: «إنه مسيحي من بيروت، تعليمه فرنسي، يخدم بشكلٍ تطوّعي منذ عشر سنوات كمترجم للقنصل الفرنسي»(٦٨).

استفاد هؤلاء المستشرقون من لبنان، كلٌّ في مجال خبرته واختصاصه، سواء في مجال الأدب أو الفن أو العمارة وغيرها، في الوقت الذي ارتشف من مَعين الثقافة الشرقية وعلم الجمال والفلسفة رجالُ الثقافة والفن الفرنسيون بنهَم وعمق، في محاولة منهم لوضع أسس الفهم الشامل لجوهر الحياة الشرقيةً وأشكالها، فتشكلت منظومة فكرية ـ فنية لمجموعة من الأعمال في الأدب وفن التصوير، ساهمت في كشف العالم الداخلي للشرق ومميزاته الجمالية والأخلاقية إلى حدٍّ كبير، بحيث إن جانب التصور الشامل عن الشرق وجوهره قدّم كلاً من ديلاكروا، وبونتيغتون، وديكان، وماريلا، وهيغو، ولامارتين، وميريميه، ودي فيني، ودي نيرفال، وغوتيه وغيرهم(٦٩).

سبق وصول هؤلاء المستشرقين إلى المشرق أن تم إعداد هؤلاء بغرض التعرف إلى ثقافة الشرق وحضارته، حيث اهتمت فرنسا في القرن السابع عشر بتدريس اللغة العربية لعدد من أبنائها، كما سبقت الإشارة إليه، وأُدخل في «الكوليج دو فرانس» (Le College de France) عدد من اللغات الشرقية، من

(٦٧) محمد محفوظ، الإسلام، الغرب وحوار المستقبل (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٨)، ص ١٤.

(٦٨) Naaman, *Le Français au Liban: Essai socio-linguistique*, pp. 56-57.

(٦٩) بيطار، الاستشراق في الفن الرومانسي الفرنسي، ص ٢٩١.

بينها العربية على يد غيوم بوستل (G. Postel) في الحقبة الممتدة بين عامي ١٥٣٨ و١٥٤٣، في حين لقي اقتراح جوانان (Jeannine)، مدير مدرسة فتيان اللغات (L'Ecole does Jeans de Langues)، في باريس، بالاشتراك مع كل من الأستاذين بيان كي ودي غرانج، بأن يرسل فتيان اللغات للإقامة سنة على الأقل في ميناء تركي، ثم سنة أخرى في ميناء عربي (طرابلس، أو بيروت غالباً)، ترحيباً من المسؤولين، فصادق عليه الملك لويس ـ فيليب في عام ١٨٣٤، وكان على القنصل في كل ميناء منهما أن يختار لهؤلاء الفتيان أستاذ اللغة العربية أو التركية، وكان على الفتيان أن يمتحنوا كل ستة شهور بإشراف القنصل نفسه[٧٠].

هناك المدرسة الوطنية للغات الشرقية الحية (L'Ecole national des langues orientales vivantes)، التي تعود فكرة إنشائها إلى لوي لانغليس بعد أن وجّه بشأنها رسالة إلى الجمعية الوطنية الفرنسية في عام ١٧٩٠، أوضح فيها أهمية تعليم اللغات الشرقية للمصالح الفرنسية الحيوية، واقترح إنشاء كرسي للعربية، وكرسي ثانٍ للتركية، وثالث للفارسية في كل من باريس ومرسيليا[٧١].

استفاد العديد من الفرنسيين ـ ولا سيما المستشرقون ـ من دراستهم في مدرسة اللغات الشرقية، حينما زاروا الشرق في ما بعد[٧٢].

كان دور المستشرقين الفرنسيين في لبنان لا يقلّ أهمية عن دور المبشّرين الدينيين والمبعوثين، حيث مهدّوا لدخول فرنسا إلى منطقة الشرق بعامة، ولبنان بخاصة، وأثّروا وتأثروا بثقافة هذا البلد وحضارته.

٤ ـ هجرة المثقفين اللبنانيين إلى فرنسا

في بداية القرن التاسع عشر، اختار العديد من المثقفين والمفكرين

---

(٧٠) المقداد، **تاريخ الدراسات العربية في فرنسا**، ص ٩٧ ـ ١١٣.

(٧١) المصدر نفسه، ص ٧٣.

(٧٢) يقول مكسيم رودنسون، لدى وصوله بيروت قادماً من مرسيليا: «اكتشفت من بين ما اكتشفته، أن الشعب اللبناني كان يفهمني حين أتكلم بالعربية، إذ كنت قد تابعت دراسة «العربية المشرقية» في مدرسة اللغات الشرقية. وكانت تلك هي التسمية التي خُصصت لدروس اللهجة المصرية أو السورية ـ اللبنانية. وكان يُعلّمنا اللهجة السورية ـ اللبنانية رجل دين لبناني، هو صاحب السيادة ميشيل فغالي». لمزيد من التفصيل، انظر: مكسيم رودنسون، **بين الإسلام والغرب: حوارات مع جيرارد خوري**، ترجمة نبيل عجّان (دمشق: دار كنعان، ٢٠٠٠)، ص ٨٧.

اللبنانيين الهجرة إلى فرنسا، حيث كانت رمزاً للحياة الديمقراطية يُحتذى به، إذ بدت أمام عيونهم أُنموذجاً يجب اتّباعه[٧٣].

فضّل أغلب هؤلاء المثقفين العيش في مدينة باريس، إذ يرجع اختيار هذه المدينة على وجه التحديد إلى أنها كانت «مدينة الاستنارة»[٧٤]، فضلاً عن كونها تعدّ المدينة التي باستطاعتها أن تتفاعل مع الشرق العربي تفاعلاً نشيطاً، إذ كانت تُسهم في كشف الكنوز الشرقية للغرب، بل وللعرب أنفسهم، وكانت تعجّ بمعاهد المستشرقين الذين يُتابعون الشرق، ويعرفون عنه الشيء الكثير، ومن بين هؤلاء مثلاً، سلفستر دو ساسي الذي نشر في عام ١٨٣٨ الكتب الدرزية، وكان قبله الفرنسي أنطوان غالان[٧٥] الذي أتحف أوروبا بترجمته قصص **ألف ليلة وليلة**[٧٦].

أثرت نهضة «عصر الاستنارة» في أوروبا بعامة، وفي فرنسا بخاصة في منطقة الشرق الأوسط، ولا سيما لدى جيل من الأدباء اللبنانيين الذين عاشوا في فرنسا، فأثّرت فيهم نتاجات فولتير وروسو وديكارت، ومن بين أبرز هؤلاء الأدباء والمثقفين اللبنانيين، ميشيل شيحا (١٨٩١ ـ ١٩٥٤)، وجورج نحاس (١٩٠٤ ـ ١٩٧٢)، وشكري غانم (١٩٢٩ ـ ١٩٦١)، وجورج شحادة (١٩٠٧ ـ ١٩٨٩)، وشارل قرم (١٨٩٤ ـ ١٩٦٣)[٧٧].

في مطلع القرن العشرين كانت الإمبراطورية العثمانية قد بدأت بالتفكك،

---

(٧٣) Zahida Darwiche Jabbour, *Etudes sur la poésie libanaise francophone: Abi Zeyd, Naffah, Schéhadé, Stétié, Hatem* ([Beyrouth]: Ed. Dar An-Nahar, 1997), pp. 7-8.

(٧٤) جلال أمين أحمد، **المشرق العربي والغرب: بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨١)، ص ٨٦.

(٧٥) أنطوان غالان: أول من ترجم قصص **ألف ليلة وليلة** إلى الفرنسية، وهو أحد مشاهير المستعربين الفرنسيين، عاش بين عامي ١٦٤٦ و١٧١٥، تعلم العربية في معهد فرنسا كوليج دو فرانس، ثم رافق سفير فرنسا في تركيا، وقام برحلة خاصة إلى الشرق العربي على نفقته، وبعد أن ترجمت القصص إلى الفرنسية، ذاعت عن ترجمته تلك جملة من الترجمات، صدرت عن لغات غربية رئيسة. انظر: المقداد، **تاريخ الدراسات العربية في فرنسا**، ص ٥٩.

(٧٦) **الفرنكفونية والعالم العربي، حوار الثقافات: أعمال الندوة التي نظّمتها جامعة الدول العربية، والمنظمة الدولية للفرنكفونية، ومعهد العالم العربي بباريس**، باريس ٣٠ ـ ٣١ مايس ٢٠٠٠، ص ٦٧ ـ ٦٨.

(٧٧) Figuié, *Le Point sur le Liban*, p. 422.

وينتظر الغرب الفرصة المواتية لينقضّ على الدولة العثمانية التي وصفت بـ «الرجل المريض»، كما هو معروف. وانتبهت إلى هذه الحقيقة نخبة من المثقفين اللبنانيين الذين استقرّوا في فرنسا هرباً من الحكم العثماني، فراحوا يُنادون بالاستقلال عن الدولة العثمانية، ويطلبون الدعم والمساعدة من فرنسا التي كانت في منظورهم «حامية الحريات»، ووريثة «عصر الاستنارة». وكان في عداد هذه النخبة كتّابٌ وشعراء احتفظوا بمكانة بارزة في تاريخ الأدب اللبناني المكتوب بالفرنسية، نذكر منهم شكري غانم ونجيب عازوري الذي كان من أوائل المبشرين بفكرة القومية العربية في كتابه المنشور بالفرنسية في عام ١٩٠٥ تحت عنوان **يقظة الأمة العربية**. أما شكري غانم فاشتهر إلى جانب كتاباته السياسية والشعرية بمسرحية قدّمها على مسرح الأوديون في باريس عام ١٩١٠، لقيت نجاحاً كبيراً، واعتبرت بمنزلة بيان ثوري عربي لما تضمّنته من دعوة الشعوب العربية كي تنتفض على السلطة العثمانية، وتحصل على الاستقلال، حملت المسرحية اسم بطل المعلقة الشهير «عنترة» عنواناً لها، وجعل الكاتب من «عبلة» رمزاً للحرية المنشودة، وجسّد في شخصية عنتر تمرّد الشعب العربي واستعداده للتضحية والموت في سبيلها.

كانت الكتابة باللغة الفرنسية من قِبل عدد من الكتاب اللبنانيين في هذه المرحلة وسيلةً للتعبير عن الفكر القومي وللدفاع عن حق العرب بالاستقلال والسيادة. لكن مع سقوط الإمبراطورية العثمانية، وفي ظل عهد الانتداب طرأ تحوّل جذري على هذا الواقع تحت تأثير الظروف السياسية. إذ كان للثورة العربية الكبرى أثرها في نفوس بعض اللبنانيين الذين استشعروا خوفاً من هيمنة عربية حمل لواءها جيش الشريف حسين القادم من الحجاز، فانحازوا إلى فرنسا وتجاوزوا خصوصيتهم، مؤكدين تمايز لبنان واختلافه عن محيطه العربي، وعندما أُعلنت دولة لبنان الكبير في عام ١٩٢٠ تبلورت هذه النزعة وعبّرت عن نفسها في **المجلة الفينيقية** التي كان يصدرها بالفرنسية الشاعر شارل قرم، أحد منظّري الأمة الفينيقية. وقد تحلّق حوله عدد من الشعراء والأدباء ممن تمسكوا بالفرنسية ليعبّروا عن الانتماء إلى الفينيقية بوصفها بديلاً من الهوية العربية.

استمر هذا الخلل في أوساط واسعة من المثقين عقوداً عديدة ما بعد الاستقلال، ونتج منه أزمة ثقة بالكاتب اللبناني الذي يكتب بالفرنسية، عبّرت عنها الشاعرة ناديا تويني التي تقول: «السؤال المطروح علينا دوماً نحن الذين يكتبون الشعر باللغة الفرنسية في بلد ينتمي إلى العالم العربي الفسيح الممتد

من الخليج إلى المحيط ويعتمد العربية لغة رسمية، هو الآتي: هل أنتم شعراء لبنانيون حقاً أم أنتم شعراء أجانب؟ وهو سؤال ذو بعد ثقافي وسياسي في آن واحد. نحن متّهمون بأننا نتاج جيل ترعرع تحت الاستعمار الفرنسي، وبأننا صنيعة مدارس الإرساليات الأجنبية... لكننا نجيب على كل هذه التهم بأن اعتمادنا الفرنسية بوصفها لغة إبداع يُعبّر عن اختيار واعٍ وحُرّ، وأنه لا يعني قطعاً رفضنا لهويتنا اللبنانية والعربية، بل على العكس من ذلك، فنحن نسعى إلى بلورة هذه الهوية وإلى التأكيد عليها وتفعيلها عن طريق التعبير عنها باللغة الفرنسية التي تؤمن لها وسيلة لتعرّف عن نفسها أمام الشعوب التي يجمعها عشق الكلمات ذاتها التي تدخل في علاقة أخذ وعطاء هي في الواقع الغاية العميقة من كل ثقافة»[٧٨].

من الجدير بالذكر، أن أدباء النهضة في لبنان، ولا سيما في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وتحديداً قبل الحرب العالمية الأولى، كانوا يكتبون باللغة العربية، وكانوا مطّلعين على الثقافة الأوروبية بشكل عام والفرنسية منها بخاصة، وكان لهم دور مهم وفاعل في النهضة العربية عموماً، في حين كان استقرار عدد كبير منهم في باريس سبباً مباشراً لظهور وتطوّر الأدب اللبناني المكتوب بالفرنسية، في الوقت الذي ترّسخت لدى هؤلاء المثقفين مبادئ الديمقراطية والحرية، بعد أن وجدوا في فرنسا وريثة عصر الاستنارة، فظهرت كتابات مهمة، كان من أبرزها **يقظة الأمة العربية**[٧٩]

(٧٨) زهيدة درويش جبور، «الفرنكفونية في لبنان والعالم العربي: مشروع حوار بين الثقافات،» مجلة الدفاع الوطني (بيروت)، العدد ٣٨ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١)، ص ٢٥.

(٧٩) يذكر عازوري في كتابه أنه كان ينوي كتابة ثلاثة كتب أخرى لكنها لم ترَ النور، وكانت عناوينها تدور حول:

- الوطن العربي، دراسة معمقة للحالة الراهنة ومستقبل البلاد العربية الآسيوية.
- الخطر اليهودي العالمي (كشوفات ودراسات سياسية).
- الدولة الأجنبية ومسألة أماكن العبادة في الأرض المقدسة. خلاصة تاريخية واستعراض للوضع الراهن.

هذه العناوين تنبئ بجلاء عن النقاط الرئيسة لفكر عازوري السياسي وهي: (١) أمة عربية لا بد من أن تقام في الوطن العربي؛ (٢) مسألة الأماكن المسيحية المقدسة وهي تعكس الانقسام الطائفي بين العرب المسيحيين؛ (٣) بواكير الهجرة الصهيونية. ولا يمكن برأي عازوري لهذه المشكلات الثلاث أن تحل إلا عند إنهاء الحكم العثماني. بيد أن سقوط الإمبراطورية العثمانية لا يمكن أن يتم إلا بمساعدة الدول الأوروبية.

(٨٠) نجيب عازوري: ولد في عام ١٨٧٠ في قرية عازور جنوب لبنان. عمل في متصرفية =

لنجيب عازوري[٨٠] عام ١٩٠٥، والمسألة اللبنانية لبولص نجيم[٨١] عام ١٩٠٨، وسوريا لخير الله خير الله عام ١٩١٢، وسوريا الغد لندرة مطران عام ١٩١٦، وغيرها. في حين كان شكري غانم في مقدمة من كتب بالفرنسية من اللبنانيين في المجال الأدبي[٨٢].

كانت الكتابة باللغة الفرنسية من قبل المثقفين والكتّاب اللبنانيين في هذه المرحلة وسيلة لتحقيق عدة أمور، من بينها: التعبير عن الثورة ضد الاضطهاد العثماني، وإبراز الهوية اللبنانية التي كانت الحكومة العثمانية تعمل على طمسها والطعن بها[٨٣]، كذلك ظهرت توجّهات أدبية رسمت جمال الطبيعة اللبنانية والأماكن الجميلة والشهيرة للجبال، واعتبارها رمزاً للمقاومة ضد الغزاة الذين وَطِئوا أرض هذا البلد عبر القرون الماضية، مع التطلّع إلى تأييد ومساندة فرنسا التي يرى فيها بعض المثقفين اللبنانيين أنها «الحنونة، والأخت العزيزة»[٨٤].

حدث تأثير متبادل بين الكتّاب والأدباء والمثقفين العرب، ولا سيما

= القدس، ثم انتقل إلى مصر وبعدها إلى باريس عام ١٩٠٤، ومن خلال احتكاكه بالفكر السياسي الفرنسي في باريس، وبسبب معايشته لمشاكل الدولة العثمانية، قدم دعوته إلى وجوب النهوض بالقومية العربية، في كتابه **يقظة الأمة العربية**، ليصدر أول مرة باللغة الفرنسية عام ١٩٠٥. كانت له في باريس علاقات وثيقة مع شخصيات سياسية فرنسية مثل رينيه بينون ولودفيك كونتنسون وإدموند فازي، عاد إلى القاهرة وتوفي فيها عام ١٩١٦. انظر: ستيفان ويلد، «نجيب عازوري وكتابه «يقظة الأمة العربية»،» في: روجر أوين [وآخرون]، **الحياة الفكرية في المشرق العربي، ١٨٩٠ ـ ١٩٣٩**، إعداد مروان بحيري؛ ترجمة عطا عبد الوهاب (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ١٠٨ ـ ١١٠.

(٨١) ولد بولص نجيم في عام ١٨٨٠ في جونية كسروان، لأسرة أخرجت عدداً من المطارنة للكنيسة المارونية. ودرس في كلية عينطورة. شارك بعد عودته من فرنسا في عام ١٩٠٨ بالحياة السياسية لإقليم كسروان في أواخر أيام المتصرفية، ثم نفي خلال الحرب العالمية الأولى من قبل جمال باشا. أما في ظل الانتداب الفرنسي فعيّن مدّعياً عاماً لمحكمة الاستئناف، ثم عاد إلى فرنسا ومات فيها عام ١٩٣١. انظر: مروان بحيري، «بولص نجيم ولبنان الكبير، ١٩٠٨ ـ ١٩١٩،» في: المصدر نفسه، ص ٨٦.

(٨٢) Jean Jabbour, «Evolution du concept de la Francophonie au Liban dans la pensée et la production littéraire,» papier présenté à: *La Langue d'enseignement au Liban: Actes du colloque de l'Université de Balamand, 30 avril-3 mai 1992*, pp. 38-39.

(٨٣) لمزيد من التفصيل، انظر: Joubert [et al.], dirs., *Littératures francophones du monde arabe: Anthologie*, pp. 17-20.

(٨٤) كما وصفها ميشيل لحود أحد شعراء تلك المرحلة. أما جاك تابيي، فوضع كل آماله وأمانيه في فرنسا البلد الصديق الذي يحبه، وهو يعبّر عن حبه هذا في أشعاره، إذ يقول:

«قولي لي ماذا تعرفون عن أصدقائنا الفرانك؟
هل سيعودون ثانية من أجل تخليصنا؟
هل سيرجعون إلينا مرة أخرى؟».

اللبنانيين القاطنين في فرنسا آنذاك، ونظرائهم من الفرنسيين الذين ظهرت لديهم ميول ونزعة إلى الاطلاع على التراث العربي القديم، ولا سيما قصص **ألف ليلة وليلة**، التي ترجمت مراراً إلى الفرنسية، وصدرت تلك الترجمات المتلاحقة في طبعات جميلة مزيّنة بالرسوم، كان من أبدعها تلك التي رسمها فان دونجين، وظهر شغف كبير بالتقاليد العربية والتأريخ العربي، فصار آلاف القراء يقرأون قصص **ألف ليلة وليلة**، وأصبحت باريس مركزاً فرانكوفونياً لنشر العربية، سواء التي ألّفها العرب، أو التي استلهمت أدبهم وفلسفتهم وتاريخهم.

بقي الاهتمام بقصص **ألف ليلة وليلة** مستمراً لدى مختلف الأوساط الثقافية الفرنسية حتى الوقت الحاضر، إذ نجد أن توجيهات وزارة التربية الفرنسية ألحّت على المؤلفين والكتّاب الاهتمام الكافي بالنصوص الأجنبية المترجمة مثل قصص **ألف ليلة وليلة**[٨٥].

عموماً كان احتكاك المثقفين اللبنانيين بسبب هجرة الكثير منهم إلى فرنسا، أن تأثّرت الحياة الثقافية في لبنان بهذا الاحتكاك، واطلع كثير منهم على الحضارة والثقافة الفرنسية، فأسست دور النشر والصحف، ما رفد الحياة الثقافية والاجتماعية في لبنان بعوامل التقدم والنهوض قبل غيرها من بلدان الشرق، وبخاصة البلدان العربية.

هناك من يرى أن الثقافة الفرنسية بقيت في لبنان متميزة نظراً إلى انتشار المؤسسات التعليمية الفرنسية فيه بشكلٍ واسع منذ بدايات القرن الماضي، حينما كان يشكّل جزءاً من سوريا الطبيعية[٨٦].

في ما يتعلق بتوافق الآراء في لبنان حول الحضور الثقافي الفرنسي واحتكاك المثقفين اللبنانيين بفرنسا، وثقافتها ولغتها، تكاد الأصوات

---

(٨٥) مارلين نصر، صورة العرب والإسلام في الكتب المدرسية الفرنسية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، ص ٣٩. ومما يجب الإشارة إليه، أن هذه القصص العربية لم تكن ممتعة فحسب، بل كانت مُلهمة لعدد من المفكرين كذلك، حتى إن الفيلسوف فولتير يعترف أنه لم يزاول فن القصص إلا بعد أن قرأ **ألف ليلة وليلة** أربع عشرة مرة، وأوضح غوستاف لوبون أن هذا الكتاب ألقى نوراً ساطعاً على العرب والشرقيين، وعلى الناحية الإيجابية لخصائصهم، بل لقد أثار في نفوس الغربيين السعي للتعرف إلى الشعوب التي كانت وراء هذا الأثر العظيم، وقد لا يكون من المبالغة القول إن هذا الكتاب كان أول الطريق إلى الاستشراق وانتشار حركته في الغرب. انظر: بيطار، **الاستشراق في الفن الرومانسي الفرنسي**، ص ١٤٧.

(٨٦) خوري، «الفرانكوفونية والتعبير الأدبي باللغة الفرنسية في لبنان،» ص ٥٧.

المعارضة لذلك في لبنان لا تسمع، فالمنتقدون لها هم قلة ـ على العكس مما هو عليه الحال في دول المغرب العربي ـ سواء بين المسلمين أو المسيحيين، ولعلّ أغلب آراء رجال الفكر والسياسة في لبنان ترى في سياسة فرنسا الثقافية وسيلة دعم وإسناد لهذا البلد، فضلاً عن الدعم الفرانكوفوني، ولا سيما في الظروف الصعبة التي تمر بها المنطقة بعامة، ولبنان بخاصة[٨٧].

بخلاف هذه الآراء المناصرة والمؤيدة للسياسة الثقافية الفرنسية في لبنان بخاصة، والفرانكوفونية بعامة، نجد أن هناك عدداً أقل من الآراء الأخرى بين صفوف اللبنانيين تقف معارضة لها فكرةً وتطبيقاً.

من الجدير بالذكر أن الأصوات المعارضة لسياسة فرنسا الثقافية في لبنان، كما سبقت الإشارة إليه، تكاد لا تؤثر في شبه الإجماع اللبناني المُتَّفِق على أهمية أن يعمل لبنان في إطار تعاون وشراكة مع فرنسا التي تقدم له دعماً غير محدود، قد لا يستطيع أن يحصل عليه من أي بلدٍ آخر في الوقت الراهن على أقل تقدير[٨٨].

---

(٨٧) يصف الرئيس اللبناني الراحل شارل حلو الفرانكوفونية، وهو أحد روّاد هذه التجربة، بما يلي: «نحن لا ننظر إلى الفرنكوفونية باعتبارها تستوجب النطق باللغة وحسب، بل أيضاً باعتبارها تستدعي على وجه الخصوص التشبث بلغة واحدة هي لغة الإنسان ولغة العالم». انظر: زينة وفيق الطيبي، **الفرنكوفونية وحوار الثقافات** (بيروت: دار المؤلف، ٢٠٠٢)، ص ٥. في حين يقول غسان سلامة، وزير الثقافة اللبناني الأسبق: «إن الفرنكوفونية وضعت نصب عينها منذ إنشائها مهمة أن تحمل إلى «الجوقة العالمية» موسيقى لغتها والثقافات التي شربت من ماء هذه اللغة». انظر: غسان سلامة، «الأبعاد السياسية والاقتصادية لحوار الثقافات: ملاحظات أولية،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٧، العدد ١٤٦ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١)، ص ١٨.

أما غسان تويني، رئيس دار النهار اللبنانية، فيشير إلى: «أن من الأفضل للبنان بشكل خاص وللعرب بشكل عام، الدخول في عالم الفرانكوفونية الذي كان ولا يزال الطريق الأفضل لفهم الحوار التاريخي والحضاري، من أجل تفعيل الحوار بيننا وبين أنفسنا أولاً ـ ولكن من خلال اختيار الفرنسية ـ ثم الحوار مع المدنية التي سلكت طريق العولمة منذ قرن الأنوار الذي أعلن عن ولادة عصر النهضة». انظر: Ghassan Tueni, «Dialogue des cultures ou Choc des civilisations?,» *L'Orient le jour*, 17/10/2002.

(٨٨) هناك العديد من النخب الثقافية الفرانكوفونية في لبنان كانت من نتاج الاحتكاك الثقافي في فرنسا، التي تلقّى أغلبها دراسته الجامعية في باريس، ومنهم من تمّت الاستعانة بهم في الحكومة اللبنانية ليشغلوا مناصب رفيعة مثل جورج قرم وغسان سلامة، اللذين شغلا منصب وزير، ودرسا في الجامعات الفرنسية، كذلك الوزير اللبناني الأسبق سليم جاهل الذي قام بتدريس القانون في جامعة باريس الأولى، ونذكر أيضاً روبير أبي راشد الذي عمل بصفة موظف رفيع المستوى في وزارة الثقافة الفرنسية، في حين عمل جيرار شوميه أميناً عاماً للبعثة الفرنسية العلمانية التي استقرت في لبنان منذ عام ١٩٠٢، وكان قد صرح قائلاً: «إن شعار البعثة العلمانية الفرنسية هو الثقافتان: ثقافتكم وثقافتنا...». انظر: مجلة فرنسا والبلاد العربية (حزيران/ يونيو ١٩٧٧)، ص ١٣.

ثانياً: أدوات التأثير الثقافي الفرنسي في لبنان

١ ـ نشر اللغة الفرنسية

ذهب عدد من المؤرخين إلى أن دخول الفرنسية إلى هذا البلد (لبنان) يرجع إلى زمن الحروب الصليبية، لكن التيار الثقافي الفرنسي في لبنان لم يأخذ دوره إلا في بداية القرن السابع عشر[٨٩]، إذ كان للدور المهم الذي قامت به البعثات والإرساليات التبشيرية على امتداد ذلك القرن، التي تميّزت بطابعها الديني والتجاري، أن أصبحت اللغة الفرنسية لغة المجتمع والأعمال بفضل تأثيرات إرساليات الجزويت التي كانت منتشرة في منطقة المشرق العربي. وبعد قرنين من ذلك التاريخ أعطى والي مصر محمد علي باشا في عام ١٨٠٥ أفضلية للتيارات الثقافية الفرنسية في المنطقة، وبذلك حصلت على تسهيلات كبيرة، ووسّعت نشاطاتها منذ مطلع القرن التاسع عشر[٩٠].

هذا، ويعود تاريخ اللغة الفرنسية في لبنان إلى القرن الثامن عشر، حيث بدأ انتشار مدارس الإرساليات الأجنبية في بيروت والجبل بخاصة، وأسهمت هذه المدارس في إعداد نخبة ثقافية كان لها أن تؤدي دوراً كبيراً على الساحة السياسية في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين[٩١].

على الرغم مما يدّعيه بعض المستشرقين والرحّالة الفرنسيين حول انتشار واسع للغة الفرنسية في لبنان منذ انتهاء الحروب الصليبية وتنامي رقعتها خلال القرون التي تلت تلك الحروب، إلا أن الملاحظ أنه حتى منتصف القرن التاسع عشر كان انتشار اللغة الفرنسية في منطقة بلاد الشام محدودَ النطاق، في حين كانت الإيطالية واليونانية والأرمنية والسريانية أكثر انتشاراً من الفرنسية، ولا سيما في لبنان إذا ما استثنينا اللغة العربية التي بقيت اللغة الأولى (الأم) في البلد. فلما زار الشاعر الفرنسي الشهير لامارتين الشرق في عام ١٨٣٣، وأورد في كتاباته في ما بعد: «إن الفرنسية لم تكن محكية بشكلٍ واسع في الشرق بعامة، وفي منطقة سوريا الكبرى بخاصة»، إذ اضطر

---

(٨٩) Jabbour, «Evolution du concept de la Francophonie au Liban dans la pensée et la production littéraire,» p. 38.

(٩٠) Jabbour, «Historique de la Langue d'enseignement au Liban,» p. 9.

(٩١) جبور، «الفرنكفونية في لبنان والعالم العربي: مشروع حوار بين الثقافات،» ص ٢٧.

إلى استخدام الإيطالية في لبنان وفلسطين وسوريا، حتى إنه وجد القنصل الفرنسي في دمشق لدى استقباله له يتحدث بالعربية والإيطالية، بل ومرتدياً الزي العربي، وهذا يعني أن اللغة الإيطالية كانت لا غِنى عنها في ذلك الوقت. كما وصل دو نيرفال (De Nerval) (١٨٠٨ ـ ١٨٥٥) إلى الشرق في عام ١٨٤٨، وأنهى كتابة مؤلفه عن الزيارة في عام ١٨٥١[٩٢] الذي ذكر فيه انطباعاته عن زيارته إلى بيروت، وتناول فيه أيضاً الاستخدام المحدود للّغة الفرنسية، حيث ذكر: «... اقترحوا عليّ أن يرافقني صبي صغير يدعى «موسى»، وجدته يتكلم الإيطالية بطلاقة»، في حين كتب ملاحظاته لدى إقامته في ضيافة مضيفه اللبناني أبو ميران حبيشي، قائلاً: «كان يتكلّم بعض العبارات الخليطة بالإيطالية واليونانية والعربية، حيث كان من الصعب عليّ فهم ما كان يقول».

أما المستشرق الفرنسي فولني الذي زار لبنان وألّف كتابه رحلة إلى مصر وسوريا[٩٣]، فتحدث فيه عن اللغات المستعملة في سوريا بعامة آنذاك بقوله: «إن لسان القوم في سوريا بعامة ناطق بالعربية»، كما أورد ذلك نيبور، الرحّالة الدانماركي الذي زار المنطقة في عام ١٧٧٦، ونشر مذكّراته عن رحلته إلى سوريا الكبرى، قائلاً: «إن السريانية مستخدمة في عددٍ من القرى الجبلية في هذه المنطقة، إضافة إلى العربية»[٩٤].

في مرحلة لاحقة أدى سريان التبشير في سوريا ولبنان إلى اتساع نطاق اللغة الفرنسية، ولا سيما مع تزايد الوجود السياسي المرتبط بالموجة الاستعمارية (بين عامي ١٨١٥ و١٩٣٩)، إذ أصبحت اللغة الفرنسية بمنزلة الدعامة الأساسية لنقل نمط الحياة الغربي الذي سرعان ما امتد إلى مصر منذ ذلك الوقت[٩٥].

---

(٩٢) وقد نشر هذا الكتاب في طبعة جديدة بباريس عام ١٩٦٤، انظر: Gérard de Nerval, *Voyage en orient* (Paris: Julliard, 1964).

(٩٣) ظهرت الطبعة الأولى مترجمة إلى الفرنسية في باريس عام ١٧٨٧، ثم حققها البروفيسور جولمييه، وصدرت عام ١٩٥٩ تحت عنوان: Constantin-François de Chasseboeuf Volney, Voyage en Egypte et en Syrie, publ. avec une introd. et des notes de Jean Gaulmier, Le monde d'Outre-mer, passé et présent. 2ème série, Documents; 2 (Paris; La Haye: Mouton et Cie, 1959).

(٩٤) Naaman, *Le Français au Liban: Essai socio-linguistique*, p. 55.

(٩٥) زينب عبد العزيز، «الفرنكوفونية والمسألة الحضارية،» مجلة البيان، السنة ١٧، العدد ١٧٧ (تموز/ يوليو ـ آب/ أغسطس ٢٠٠٢)، ص ٥٠.

كان من نتيجة النشاطات المكثّفة التي قامت بها البعثات الفرنسية في بلاد الشام بعامة، ولبنان بخاصة، أن تركت آثاراً واضحة في الثقافة واللغة في هذه المنطقة من الوطن العربي، فكانت اللغة الفرنسية منتشرة في كل المناطق، بما فيها النائية، يتكلّمها معظم السكان من مسلمين ومسيحيين، فكان التأثير الفرنسي في المجال الثقافي كبيراً، إلى حد أن أحد الكتّاب الفرنسيين رأى: «إن الشرق تربّى على ركبة فرنسا»[٩٦]، وكانت الحكومة الفرنسية تبذل جهوداً كبيرة للمحافظة على هذه المؤسسات التي كانت تكلّفها نفقات باهظة، يُدفع معظمها كهبات، على الرغم من أن الحكومة العثمانية كانت تحاول التخلّص من تلك المؤسسات، إذ ترى فيها تاثيراً سلبياً في إمبراطوريتها، إلا أن تصلّب الحكومة الفرنسية والضعف الذي بدأ يدب في كيان هذه الإمبراطورية قد حال دون تحقيق ذلك[٩٧].

قبيل نشوب الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤ زار المستشرق الفرنسي موريس باريه الشرق، وكتب تقريراً عن زيارته، وكان قد شرع بكتابته غداة الحرب، في حين صدر كتاب في باريس عام ١٩٢٣ قبل وفاته بأيام عدة، أورد فيه ملاحظاته عن واقع اللغة الفرنسية في لبنان آنذاك، مشيداً بحب اللبنانيين لها وإجادتهم التحدث بها. حيث قال: «إنّ اللبنانيين لديهم حب للغة الفرنسية، حيث إن الكثير منهم يتكلمها بلباقة من النادر جداً أن تجد لها نظيراً لدى غيرهم من الأجانب»[٩٨].

أما في أعقاب الحرب الأولى، وبعد أن وقع لبنان تحت الانتداب الفرنسي، بدت بوضوح توجّهات السياسة الفرنسية التي كانت ترمي إلى دمج لبنان ثقافياً بفرنسا من خلال التعليمات التي بعث بها رئيس الوزراء ووزير الخارجية الفرنسي آنذاك أرستيد بريان (Aristide Briand)[٩٩] إلى الجنرال غورو[١٠٠] في السابع عشر من آذار/ مارس عام ١٩٢١، أشار فيها بقوله: «إن استقلال لبنان الكبير الذي أعلنّاه هو برهان كبير يدلل على توجهات سياستنا،

---

(٩٦) R. de Gontaut-Biron, *Comment la France s'est installée en Syrie* (Paris: [s. n.], 1960), p. 2.

(٩٧) فريحات، **السياسة الفرنسية تجاه الثورة العربية الكبرى، ١٩١٦ ـ ١٩٢٠**، ص ٤١.

(٩٨) انظر: Naaman, *Le Français au Liban: Essai socio-linguistique*, p. 11.

(٩٩) **بريان**: كان يشغل منصب رئيس الوزراء ووزير الخارجية من ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٢١ إلى ١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٢٢. وكانت وزارته هي السادسة.

(١٠٠) **غورو**: المندوب السامي والقائد العام للقوات الفرنسية في الشرق آنذاك.

فهذا البلد خليق أن نقوده كلياً إلى ثقافتنا، وأن يعتمد علينا فيما بعد»[١٠١].

توطدت اللغة الفرنسية بشكلٍ ملحوظ منذ إعلان «دولة لبنان الكبير» في عام ١٩٢٠، حين أصبحت، مع العربية، اللغة الرسمية في إدارات الدولة، فتجاوز استعمالها حدود التعليم إلى مجالات عدة أخرى، ولا سيما الأدبية منها[١٠٢].

في أيار/ مايو ١٩٢٦ نصّت المادة ١١ من دستور لبنان الكبير على أن: «اللغة العربية لغة وطنية رسمية في جميع إدارات الدولة، والفرنسية هي كذلك لغة رسمية»، كما صدر قانون خاص أوضح حدود هذا النص في ما بعد، فأصبح حينها القانون ساري المفعول[١٠٣].

على العموم يمكن القول إن اللغة الفرنسية في لبنان تواجه الكثير من التعقيدات، لأسباب عدة، منها أن حرية التعليم قد حتّمت تنوّعاً في مناهج التعليم بين المؤسسات التربوية المختلفة، فضلاً عن التفاوت في المستوى بين المدارس الرسمية والخاصة. فمن جهة، هناك أغلبية ساحقة من المدارس تعتمد اللغة الفرنسية بوصفها لغة ثانية ولغة تعليم، في حين تُعتمد اللغة الإنكليزية في عدد محدود نسبياً من المدارس. ومن جهة أخرى، تولي المدارس الخاصة عناية ملحوظة باللغة الفرنسية لا تتوافر غالباً في المدارس الرسمية. ونتج من ذلك شيء من الإرباك في تحديد دور اللغة الفرنسية ومكانتها، فهي لغة ثانية لفئة من اللبنانيين، وهي لغة أجنبية أولى لفئة أخرى، ولغة أجنبية ثانية لفريق ثالث. وإلى جانب هذا العامل المتعلّق بالنظام التعليمي، هناك عامل اجتماعي يحدد العلاقة باللغة الفرنسية. فلطالما بقيت هذه اللغة امتيازاً لطبقة ميسورة، أو لطائفة يسهل عليها إرسال أبنائها إلى مدارس الإرساليات الأجنبية، فأصبحت بذلك عنصر تمايز طبقي، ما جعلها موضوع رفض من قبل الحركات الطلابية المطالبة بالتعريب في الستينيات، من جهة، ولغة تمايز فرضت نفسها في بعض المواقع لدى النخب البرجوازية من جهة أخرى.

---

(١٠١) محافظة، موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية، ١٩١٩ ـ ١٩٤٥، ص ١٠٧.

(١٠٢) Jabbour, «Evolution du concept de la Francophonie au Liban dans la pensée et la production littéraire,» p. 38.

(١٠٣) Jabbour, «Historique de la Langue d'enseignement au Liban,» p. 10.

كذلك يختلف استعمال اللغة الفرنسية بين المناطق؛ فهي مثلاً لغة أم في بعض مناطق جبل لبنان، وفي بعض أحياء العاصمة، بينما تبقى لغة أجنبية في عكّار والهرمل والجنوب. وإذا أضفنا إلى ذلك البعد الأيديولوجي الذي ارتبط باستعمال الفرنسية في بعض الأوساط إبّان الانتداب الفرنسي، والذي يقترن برفض العروبة، وبالتبعية لفرنسا باعتبارها دولة كاثوليكية، لتبيّن مدى التحديات المرتبطة باستعمال هذه اللغة[١٠٤].

اللغة الرسمية في لبنان هي العربية حتى في زمن وقوعه تحت الانتداب الفرنسي في عام ١٩٢٠، في حين كان هناك في لبنان نسبة كبيرة من السكان تتحدث الفرنسية منذ ذلك الحين، وهذه النسبة الكبيرة أيضاً في المجال الثقافي، وعلى وجه التحديد في قطاع الآداب، فضلاً عن وجود أكثر من ٨٠٠,٠٠٠ متكلم بالفرنسية في هذا البلد في نهاية الثمانينيات من القرن العشرين[١٠٥].

على الرغم من أن اللغة الرسمية هي العربية، كما ذكرنا، إلا أن الفرنسية تُستعمل في مجالات مختلفة من قبل حوالى نصف سكان البلاد، أما الإنكليزية فتستعمل في بعض مواد الدراسة حتى في الجامعة اليسوعية (مثلاً في التسويق والإدارة)، كما غدَت لغة الأعمال، وهي بذلك تنافس الفرنسية، ولا سيما لمن يريد العمل خارج لبنان[١٠٦]. ومع أننا نلاحظ الهيمنة الثلاثية اللغوية (العربية، الفرنسية، الإنكليزية) في لبنان منذ نهاية الثمانينيات، إلا أننا نجد بوضوح اتساع رقعة الأنكلوفونية على حساب الفرانكوفونية[١٠٧].

على الرغم مما تقدم، ومع التوسع باستعمالات اللغة الأجنبية، وفي طليعتها الفرنسية والإنكليزية، تبقى السيادة للّغة العربية، ولغرض بيان موقع اللّغة العربية في لبنان، يتضح لنا ما يأتي:

- أن اللغة العربية في لبنان هي الوسيلة الاجتماعية الأولى للتعامل

---

(١٠٤) جبور، «الفرنكفونية في لبنان والعالم العربي: مشروع حوار بين الثقافات،» ص ٢٠.

(١٠٥) *Le Petit Guide de la Francophonie* (Presse francophone), p.18.

(١٠٦) عاطف علبي، «ما هي الفرنكوفونية؟،» الطريق، العدد ٥ (خريف ٢٠٠١)، ص ٨٦.

(١٠٧) *Etat de la francophonie dans le monde: Données 1999-2000 et six études inédites* (Paris: La Documentation française, 2001), p. 580.

اليومي بين اللبنانيين على صعيد حياتهم العملية، والاحتكاك اليومي في كل مرافق الحياة يجعلها الوسيلة الأساسية للاحتكاك الاجتماعي، وعلى الرغم من ادعاءات البعض بازدواجية اللغة والثقافة في لبنان، إلا أن اللغة العربية يبدو هي السائدة، إذ هي لغة التداول الأساسية، اليومية والعملية في المدن والقرى ذات الأغلبية الإسلامية والمسيحية على حدٍّ سواء وعلى امتداد الأراضي اللبنانية. إذ لم تتمكن الفرنسية من أن تُصبح في لبنان ما أصبحت عليه في الجزائر، بوصفها لغة تداول أغلب أفراد المجتمع الذين يمكن القول إنهم دفعوا ثمن اغترابهم الثقافي(١٠٨).

مع أن بعض القادة السياسيين اللبنانيين يحاول إضفاء أهمية أكبر على اللغة الفرنسية في لبنان، إذ هم يرون أنها داعمة للغة العربية(١٠٩)! إلا أن المُعطيات التي أمامنا اليوم لا تُنبئ بقدرة الفرنسية على أي دعم للّغة العربية، ولا سيما أن الفرنسية تمر بأزمات مُتلاحقة مع اطراد التقدم التقني والمعلوماتي في العقود الثلاثة الماضية، الذي يدفع باللغة الإنكليزية نحو صدارة لغات العالم كافة، في معظم البلدان، بما فيها لبنان.

كما إن اللغة الفرنسية في لبنان هي لغة تُتقَن في بعض المدارس الخاصة، وفي بعض الأوساط الاجتماعية الثرية جداً، أما لغة عامة الناس، وتلك التي تُستخدم في الشارع أينما ذهبت في هذا البلد فهي العربية العامية، في حين أشّرت معارض الكتاب التي أقيمت على مدار السنوات الماضية إلى أن نسبة مبيعات الكتب العربية يفوق ثلاثة أضعاف الكتب الأجنبية، ولعل هذه النسبة شبه ثابتة منذ عقود عدة، فعلى سبيل المثال بلغت نسبة مبيعات الكتب العربية مقارنة بالأجنبية في عام ١٩٨٥ في معارض شمال لبنان، كما يصفها الجدول الرقم (٣ ـ ١):

---

(١٠٨) Frederick Maatouk, «Langue Arabe: Relation entre l'environnement Social et la langue vehiculaire au Liban,» papier présenté à: *La Langue d'enseignement au Liban: Actes du colloque de l'Université de Balamand, 30 avril-3 mai 1992*, p. 19.

(١٠٩) يحاول الرئيس اللبناني الأسبق شارل حلو إضفاء أهمية جديدة أكثر بعداً على اللغة الفرنسية، إذ يرى أنها تدعم العربية في العصر الحاضر، بقوله: «... لقد تعلّمنا العربية لنتكلم مع شرقنا العربي ونسائل ماضينا، وتكلمنا الفرنسية لبعث الشباب والحيوية والعصرية في اللغة العربية». انظر: علبي، «ما هي الفرنكوفونية؟،» ص ٨٧.

الجدول الرقم (٣ ـ ١)
نسبة مبيعات الكتب العربية مقارنةً بالأجنبية في عام ١٩٨٥

المدينة	الكتب العربية (نسبة مئوية)	الكتب الأجنبية (نسبة مئوية)
طرابلس	٨٠	٢٠
زغرتا ـ الزاوية	٦٨	٣٢
بشرّي	٧٤	٢٦
الكورة	٨٢	١٨

المصدر: Frederick Maatouk, «Langue Arabe: Relation entre l'environnement Social et la langue vehiculaire au Liban,» papier présenté à: *La Langue d'enseignement au Liban: Actes du colloque de l'Université de Balamand, 30 avril-3 mai 1992* (Beyrouth: Publications de l'Université de Balamand, 1993), p. 20.

لعل هذا يدل على أن اللّغة العربية هي الأولى من دون منازع ليس في شمال لبنان فقط، بل في عموم البلاد.

ـ إنّ اللغة العربية هي لغة الشعب اللبناني بصفة عامة، وهذا الطابع الشعبي للّغة العربية يتجلّى بشكل واضح في العادات والتقاليد اللبنانية.

ـ علاقة اللبناني باللّغة العربية علاقة ثقافية اجتماعية، أي علاقة معرفية بنماذج اللّغة العربية والمفاهيم الخاصة بها وتصوراتها مع الآخر.

ـ إنّ علاقة اللبناني باللّغة العربية توطدت كثيراً في زمن الحرب اللبنانية، حيث كان لوسائل الإعلام تأثير كبير سواء «المرئية أو المسموعة أو المقروءة» في الاعتماد على اللغة العربية باعتبارها لغة اتصال[١١٠].

يُطالب عدد من الأكاديميين اللبنانيين بتحقيق تربية ثقافية معيّنة ـ باللغة العربية ـ تستجيب لتطلّعات اللبنانيين الانفتاحية، طالما أن اللبناني يستطيع الاختيار بين لغتين على الأقل، أي بين «نسيجين» مختلفين على الصعيد الثقافي، إذ يقول جورج نحاس، من جامعة البلمند اللبنانية: «إن هذه المسألة يجب حسمها على الصعيد الوطني، ولا سيما بعد أن وجدنا أنفسنا أمام تربية لا تتمتع

(١١٠) Maatouk, Ibid., pp. 20-23.

بروح وطنية تكاملية، بخاصة بعد تجربة سنوات الحرب الطويلة والمريرة»(١١١).

في ما يتعلّق بواقع اللغة الفرنسية المعاصر في لبنان، نجد أنها لم تزل، على الرغم من أن سيادة اللغة العربية ذات مكانة في نفوس اللبنانيين، على الرغم من تنامي التوجّه نحو استخدام اللغة الإنكليزية بسبب دواعي الحاجة الملحّة إليها.

في دراسة إحصائية شملت مئة طالب لبناني، رفض واحد منهم فقط الفرنسية، وعبّر عن عدم حبّه لها ومن يتكلم بها من اللبنانيين، في حين أكّدت دراسة شملت الشباب بين عُمر ٢٠ و٢٩ أن الفرنسية هي لغة مثل غيرها من اللغات، وأبدوا نوعاً من عدم الاكتراث، وأشاروا إلى أن على المرء أن يُلمّ بأكثر من لغة، وانتهت هذه الدراسة إلى القول: إنّ «العربية هي لغتنا الأم، أما الفرنسية فهي لغتنا البكر»، ولعل هذا هو إجماع اللبنانيين حول واقع استخدام الفرنسية في بلدهم. وهنا أيضاً يختلف الميل إلى اللغتين الأجنبيتين بحسب الجنس، فكثير من الرجال دون النساء، توجهوا نحو الإنكليزية دون الفرنسية، وفضّلوها عليها(١١٢).

هناك من يرى أن اللّغة الفرنسية في لبنان هي اللّغة الأجنبية الأولى بفعل شبكة التعليم الخاصة بها بعد أن حافظت هذه اللّغة على موقعها هذا في الاستخدام لدى اللبنانيين، على الرغم من الصعوبات العديدة التي واجهتها، ولا سيما في ما يتعلق بتطويرها تبعاً للأجيال الجديدة. إلا أنه في مجال التعليم الجامعي مثلاً نجد أن الجامعات الفرانكوفونية توجّهت من جديد نحو التقليل من الاعتماد على اللغة الفرنسية بعد مواجهة ضغوطات جديدة لصالح التعريب، إذ تَرك الأمر لرؤساء المؤسسات العامة حريّة الاختيار بين العربية أو الفرنسية أو الإنكليزية، في كل الأنظمة التعليمية(١١٣).

(١١١) لمزيد من التفصيل، انظر: George Nahas, «Langue Arabe: Relation entre l'environnement Social et la langue vehiculaire au Liban,» papier présenté à: *La Langue d'enseignement au Liban: Actes du colloque de l'Université de Balamand, 30 avril-3 mai 1992*, p. 26.

(١١٢) Nicole Gueunier, *Français du Liban: Cent portraits linguistiques*, avec la collab. de Katia Yazbecq-Haddad et Jean Aucagne, langues et développement ([Aix-en-Provence]: Institut d'études créoles et francophones, 1993), pp. 171-174.

(١١٣) *Etat de la francophonie dans le monde: Données 1995-1996 et 5 études inédites* (Paris: La Documentation française, 1997), p. 85.

على أن عدداً من منظّري السياسة الثقافية الفرنسية ومناصريها لا يزال يرى اللّغة الفرنسية هي اللغة الثانية بعد العربية، والأولى بين اللغات الأجنبية في لبنان، وهذا ما نستطيع أن نُلاحظه إذا ما رجعنا إلى جان بيير كوك (Jean Pierre Cuq) الذي يتحدث عن واقع اللغة الفرنسية في لبنان بقوله: «إن الفرنسية في لبنان هي لغة ثانية في كل مكان، أو لغة أجنبية، إلا أن استخدامها شيء لا يقبل الجدل، فهي لغة ثانية دائماً على الرغم من منافسة الإنكليزية لها، إذ تستخدم بوصها لغة تعليم لمعظم مدارسنا وجامعاتنا، وهي لدى معظم اللبنانيين تصّنف لغة ثانية، ولدى قسم منهم تأتي في المرتبة الثالثة، وهي بذلك ليست إلا لغة أجنبية لمعظم اللبنانيين الناطقين بالفرنسية (الفرانكوفونيين) بالطريقة نفسها، من جهة أخرى فإن الإنكليزية هي المستخدمة لدى معظم اللبنانيين الأنكلوفون، والعربية بالنسبة إلى بقية اللبنانيين». وفي أدناه إحصائية تُبيّن نسبة التعددية اللغوية (العربية، الفرنسية، الإنكليزية) لعيّنة قوامها ٢٥٧٧٠ من الذكور:

الجدول الرقم (٣ ـ ٢)

إحصائية تُبيّن نسبة التعددية اللغوية (العربية، الفرنسية، الإنكليزية) لعيّنة من ٢٥٧٧٠ من الذكور

المستوى	لا يتكلمون الفرنسية، ولا الإنكليزية	يتكلمون الإنكليزية، ولا يتكلمون الفرنسية	يتكلمون الفرنسية، ولا يتكلمون الإنكليزية	يتكلمون الفرنسية والإنكليزية	العدد (=١٠٠ في المئة)
أطفال قبل سن البلوغ	٩٩,٠	٠,٤	٠,٦	-	٢٤٩٨
لا يقرأون ولا يكتبون	٩٨,٢	٠,٧	٠,٨	٠,٢	٢٠٩٠
بمستوى التعليم الابتدائي	٨٠,٧	٦,٤	١٠,١	٢,٨	٢٨٥١
بمستوى التعليم التكميلي	١٣,٦	١٩,٤	٤٥,٨	٢١,٢	٤٦٤٨
بمستوى التعليم الثانوي	٢,٣	١٥,٧	٣٦,٣	٤٥,٧	٣٨٤٤
بمستوى التعليم الجامعي	٠,٦	١٤,٣	١٨,٦	٦٦,٥	٢٧٧٥
المجموع	٤٣,٥	١٢,١	٢٤,٤	٢٠,١	٢٥٧٧٠

المصدر: Sélim Abou, Choghig Kasparian et Katia Haddad, *Anatomie de la francophonie libanaise*, col. Universités francophones (Montréal: Ed. AUPELF-UREF; [Beyrouth]: Ed. FMA [Fiches du monde arabe], 1996), p. 72.

وهذه إحصائية أخرى تُبين نسبة التعددية اللغوية (العربية، الفرنسية، الإنكليزية) لعيّنة من ٢٦٣٤٩ من الإناث:

الجدول الرقم (٣ ـ ٣)
إحصائية تُبيّن نسبة التعددية اللغوية (العربية، الفرنسية، الإنكليزية) لعيّنة من ٢٦٣٤٩ من الإناث

المستوى	لا يتكلمن الفرنسية، ولا الإنكليزية	يتكلمن الإنكليزية ولا يتكلمن الفرنسية	يتكلمن الفرنسية، ولا يتكلمن الإنكليزية	يتكلمن الفرنسية والإنكليزية	العدد (=١٠٠ في المئة)
أطفال قبل سن البلوغ	٩٨,٣	٠,٨	٠,٩	-	٢٤٨٨
لا يقرأن ولا يكتبن	٩٨,٦	٠,٦	٠,٧	-	٤٨٢٩
بمستوى التعليم الابتدائي	٩٧,١	٦,٢	١٣,٦	١,١	٢١٥٤
بمستوى التعليم التكميلي	١٠,٧	١٨,٠	٥٢,٢	١٩,١	٤٨٥٨
بمستوى التعليم الثانوي	١,٦	١٥,٠	٣٨,٤	٤٤,٩	٤٠١٨
بمستوى التعليم الجامعي	٠,٦	١٣,٦	١٨,٩	٦٦,٩	٢١٦٩
المجموع	٤٦,٦	١٠,١	٢٦,٢	١٧,١	٢٦٣٤٩

المصدر: المصدر نفسه، ص ٧١.

في ما يتعلّق بمجالات استخدام اللغتين الإنكليزية والفرنسية في لبنان، يجب الإشارة إلى أن الفرنسية تُعَد لغة «الثقافة والاتصالات»، أما الإنكليزية فلغة «الاقتصاد، والمال والتبادلات التجارية الدولية»[(١١٤)].

أما في مجال التعاملات الرسمية وغير الرسمية في المؤسسات والدوائر، فنجد تفوّق الإنكليزية على الفرنسية بفارقٍ ضئيل، بل حتى على العربية نتيجة ضرورات استخدام اللغة الأجنبية في التعاملات والمخاطبات الرسمية الخارجية. وفي أدناه إحصائية تُبيّن استخدام اللغات الرئيسة الثلاث في تعاملات المؤسسات اللبنانية مع الخارج، وبحسب النسبة المئوية:

(١١٤) Monin, «Le Liban bastion de l'enseignement francophone,» p. 90.

الجدول الرقم (٣ ـ ٤)
إحصائية تُبيّن استخدام اللغات الرئيسة الثلاث
في تعاملات المؤسسات اللبنانية مع الخارج

اللغات المستخدمة	العربية فقط، أو مع أخرى	الفرنسية فقط، أو مع أخرى	الإنكليزية فقط، أو مع أخرى
مراسلات	٢٠,٣	٦٦,٠	٧١,٥
مؤتمرات واجتماعات وندوات	٢٠,٧	٦٥,٢	٦٧,٥
قوائم حسابات وعروض عطاءات	١٩,٥	٦٥,١	٧١,٤

المصدر: المصدر نفسه، ص ٩٢.

بشأن لغات القراءة الرئيسة في لبنان، بقيت الفرنسية حتى نهاية عقد الثمانينيات تحظى بتفوّقٍ ملحوظ على اللغات الأخرى قبل أن تشهد تراجعاً ملموساً، في فترة لاحقة، ولعل الجدول الرقم (٣ ـ ٥) يُقدم إحصائية تُبيّن لغات القراءة الرئيسة في لبنان، وبحسب النسبة المئوية:

الجدول الرقم (٣ ـ ٥)
إحصائية تُبيّن لغات القراءة الرئيسة في لبنان

اللغات المستخدمة	العربية	الفرنسية	العربية والفرنسية	الإنكليزية	العربية والإنكليزية	الفرنسية والإنكليزية	العربية والفرنسية والإنكليزية	لغات أخرى	العدد (=١٠٠ في المئة)
كتب متخصصة	١١,١	٣٨,٥	٢٧,٢	٤,٧	١,٤	٩,٧	٦,١	١٣	٤٣٨٧
روايات قصصية	٩,٣	٥٠,٢	٢٧,٩	٢,٩	٠,٢	٤,٧	٣,٤	١,٤	٣٧١٩
روايات مصورة	٦,٨	٦٩,٩	١٠,٧	٣,٢	-	٥,٤	٣,٦	٠,٤	١٥٣٩
دراسات	٢٥,٩	٢٩,٤	٢٩,٥	٣,٥	١,٠	٣,٤	٧,٠	٠,٣	٣٤٤٨
شعر	٣٤,٩	٢٨,٧	٣٠,٠	١,٣	٠,٢	١,١	٢,٤	١,٤	٢٦٩٩

المصدر: المصدر نفسه، ص ٩٥.

وعند الرجوع إلى رأي عيّنة من اللبنانيين بشأن اللغة الثانية الأكثر تفضيلاً لديهم بعد العربية، نجد أن نسبة من يُفضّل استخدام الإنكليزية تصل

إلى ما يقارب الثلثين، في حين أن حوالى ثلث العيّنة التي خضعت للدراسة كانت راغبة في استخدام الفرنسية، وكما هو مُبيّن في الجدول الرقم (٣ ـ ٦) الذي يستطلع آراء اللبنانيين في مدى الحاجة إلى استخدام اللغة الثانية الأفضل لمستقبل البلد، فضلاً عن العربية، لعيّنة من ٦٧٠٣ أشخاص، وبحسب النسبة المئوية:

الجدول الرقم (٣ ـ ٦)

استبيان حول مدى الحاجة إلى استخدام اللغة الثانية الأفضل لمستقبل البلد غير العربي

اللغات المستخدمة	النسبة التصاعدية
لا يوجد	٠,٩
الفرنسية	٣١,٨
الإنكليزية	٦١,٥
الفرنسية والإنكليزية	٣,١
الأرمنية	٠,١
أخرى	٢,٤
المجموع	١٠٠,٠
عدد العينة	٦٧٠٣

المصدر: المصدر نفسه، ص ٩٩.

هذا، ويجب الإشارة إلى أن اللغة الإنكليزية مستمرة في تناميها واتساع رقعتها تبعاً للمُعطيات التي تطرّقنا إليها آنفاً، وهو ما أشار إليه تقرير صادر عن المجلس الأعلى للفرانكوفونية عند تقويمه واقع الثلاثية اللغوية في لبنان. يقول التقرير: «يبدو أن الثنائية اللغوية (العربية ـ الفرنسية)، أصبحت مألوفة في هذا البلد، على الرغم من تراجع الفرنسية مؤخراً أمام الثنائية اللغوية (العربية ـ الإنكليزية). فهناك أكثر من ٥٠٠,٠٠٠ ألف طالب من مجموع ٨٠٠,٠٠٠ ألف، لم تزل الفرنسية بالنسبة إليهم لغة التعليم، لكن التعاون السياسي ـ التربوي فتح من الآن فصاعداً الباب أمام مشاريع التعليم بالفرنسية بوصفها لغة ثانية، وهذا يعني أنها لغة الثقافة التي تضم الهوية اللبنانية، وهناك نسبة كبيرة من اللبنانيين تعدّها لغة أجنبية، لكنها

أيضاً أداة مهمة مثل الإنكليزية، على الرغم من أنها أقل ضرورة منها»[١١٥].

خلاصة الحديث عن واقع اللّغات في لبنان، يمكننا القول إنّ الثلاثية اللغوية هي التي سادت المجتمع اللبناني منذ عقود عدة، مع التأكيد أن العربية تبقى اللّغة الرئيسة من دون منازع بحكم الاعتبارات التاريخية والجغرافية والواقع الديني لهذه اللغة، كونها لغة القرآن الكريم، وغيرها من الاعتبارات التي لا يُمكن تجاهلها أو تجاوزها، في حين أن الإنكليزية أصبحت لغة الاقتصاد والمال والمبادلات التجارية الدولية ـ كما سبقت الإشارة إليه ـ ولعل ذلك يجعل منها اللغة الأجنبية الأولى من دون منافس منذ نهاية عقد الثمانينيات من القرن الماضي، لتحل محل اللّغة الفرنسية التي تبوّأت هذه المكانة منذ أمدٍ بعيد، وهذا يعني استمرار تنامي اللغة الإنكليزية وانحسار الفرنسية في لبنان.

كانت الثقافة واللغة الفرنسيتان في لبنان قد مرّتا بأزمنة حرجة، بدأ فيها بريقها يخفت شيئاً فشيئاً، ولا سيما خلال الحرب الأهلية اللبنانية، إذ أشار جيرار ليموا، المسؤول الإداري الأسبق لمديرية البحث في وزارة التعليم الوطني الفرنسية، إلى ذلك الزمن. وعن أهمية لبنان بالنسبة إلى الفرانكوفونية بشكلٍ عام، في وقت لم تكن تلك الحرب قد وضعت أوزارها بعد، قال: «إن بلدنا هو في قلب كل النزاعات، وكل التوترات، ونحن نهتم بعالم الجنوب، فيما نجد أن نواة الفرنسَة في لبنان آخذة بالتناقص مع الصراعات المستمرة في المنطقة، وهي تمر بخطر الاختفاء إلى الأبد»[١١٦].

مع ذلك يبقى التعليم بالفرنسية على وجه الخصوص مطلوباً في مجالات معيّنة، إذ إنّ هذه المسألة وما يتعلق بلغات التعليم الأخرى، بدأت تثير جدالاً بين مناصري التعريب، والذين يفضلون استخدام الفرنسية، أو أولئك الذين يفضلون الإنكليزية[١١٧].

هكذا يتبيّن لنا أنه إذا كانت علاقة اللبنانيين باللغة الفرنسية بشكل عام تتسم بالانسجام، بحيث تشكل هذه اللغة وما تختزنه من فكر وثقافة ورؤى للعالم

(١١٥) *Etat de la francophonie dans le monde: Données 1999-2000 et six études inédites*, p. 72.

(١١٦) Gérard Lemoine, «La Francophonie: Une stratégie pour l'avenir,» *Défense nationale*, vol. 44 (mai 1989), p. 85.

(١١٧) *Etat de la francophonie dans le monde: Données 1995-1996 et 5 études inédites*, pp. 84-85.

رافداً ثقافياً، فإن الأمر مختلف في المغرب العربي، وفي الجزائر على وجه الخصوص، وذلك يعود بالطبع إلى أسباب تاريخية. إذ الوجود الفرنسي في لبنان كان موقتاً وقصيراً، كما لم تكن فرنسا بنظر عدد كبير من اللبنانيين دولة محتلّة، في حين عانى الجزائريون طيلة مئة وثلاثين عاماً احتلالاً فعلياً لأرضهم، مارس خلاله المستعمر الفرنسي محاولات كثيرة لسلبهم هويتهم الثقافية، لطمس معالم شخصيتهم الوطنية، بعد أن فرض لغته على حساب اللغة العربية التي صمدت بفعل ارتباطها بالإسلام، كونها لغة القرآن الكريم، وهذا لا نجده في لبنان.

٢ ـ التعليم باللّغة الفرنسية

بعد عرض بدايات انتشار اللغة الفرنسية في لبنان وانحسارها، يجري التطرّق في هذا المبحث إلى إنشاء المؤسسات التعليمية الفرنسية، أو تلك التي تقوم بالتعليم باللغة الفرنسية في لبنان.

ـ إنشاء المؤسسات التعليمية

لا شك في أن مدارس جبل لبنان في القرن التاسع عشر كادت تكون كلها في أيدي الرهبان والمبشّرين وبعض المثقفين المحليين الذين تربوا على أياديهم.

زاول الرهبان والمبشّرون من فرنسيين وأمريكيين، بخاصة، مهنة الطب هناك لأن لبنان كان آنذاك، مثل سائر أنحاء المشرق بحاجة ماسّة إلى أطباء، واهتم المرسَلون الأجانب اهتماماً بالغاً بالطب باعتباره وسيلةً للتأثير في الناس وجذبهم نحوهم. لذا يصح القول: «إن المبشرين الأمريكيين كانوا أول من أدخل النشاط الطبي في العمل التربوي الأجنبي إلى سوريا ولبنان». في حين ركّزت مؤسسات الجزويت بخاصة، والمبشرون الفرنسيون بعامة، على إرسال منح للدراسة في فرنسا[١١٨]. وكانت المنح مخصصة، بصفة رئيسة، لأبناء المشايخ والأمراء الموارنة. «وكان من أوائل المستفيدين منها أبناء العوائل الكبيرة والمعروفة في لبنان آنذاك، مثل آل شهاب والخازن وحبيش والدحداح وخوري وتابت...»[١١٩].

(١١٨) Dominique Chevallier, *La Société du mont Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe*, bibliothèque archéologique et historique/Institut français d'archéologie de Beyrouth; 91 (Paris: P. Geuthner, 1971), p. 59.

(١١٩) ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي، ١٩١٤ ـ ١٩٢٦، ص ١٥٩.

عملت فرنسا منذ مطلع القرن السابع عشر على تأسيس المدارس وتطويرها في لبنان، ففي عام ١٧٤٨ بدأت مدرسة عينطورة بتعليم اللغة الفرنسية، وفي عام ١٨٨٣ قامت فرنسا بتأسيس مدرسة للعلوم الطبّية منحتها بعد خمس سنوات صفة الكلية، وأعقبها إنشاء قسم للحقوق. في حين جرى توأمة جامعة القديس يوسف مع جامعة ليون، إذ فتحت لها فروعاً في مدن زحلة وطرابلس وصيدا، وهي تُعدّ أول جامعة فرنسية في منطقة الشرق الأوسط أبصرت النور في بيروت[١٢٠].

كما نشطت في الوقت نفسه الإرساليات التبشيرية في إنشاء المدارس والمعاهد الدينية والكليات، وازداد هذا النشاط ابتداءً من عام ١٨٤٣ التي تميّزت بإعادة اللعازاريين فتح كلّيتهم للذكور في عينطورة (في جبل لبنان)، وكان لتسامح إبراهيم باشا وفتحه الباب أمام البعثات الغربية سبيلاً لتشجيع الإرساليات الفرنسية على فتح المدارس والمعاهد في أماكن مختلفة في لبنان، إذ استطاعت الجمعيات التبشيرية الفرنسية من دعم الجمعيات المسيحية المؤسسة في لبنان مثل (الإخوان المارونيين وإخوان المذهب المسيحي واللعازاريين والجزويت وبنات الصدقة، وسيدات نزاريت وإخوان القديس جوزيف وغيرها من الجمعيات)، كما ساعدتهم على فتح المدارس في بيروت عام ١٨٣٩، وفي غزير عام ١٨٤٣، وفي زحلة عام ١٨٤٤[١٢١]. وتبنّت تلك المدارس برامج تعليم أخلاقية ودينية مع مسحة من معاداة البروتستانتية، ومعاداة السامية أيضاً، هذا إلى جانب الإسهامة الكبيرة في تعليم اللغة الفرنسية. ورأت الدبلوماسية الفرنسية في المدارس اللاتينية محركاً ممكناً لسياسة فرنسا حيال سوريا الكبرى آنذاك التي كانت محط طموحات فرنسا. كما جرى التأكيد على ضرورة أن تضم هذه المدارس نسبة من الطلبة المسلمين واتخاذهم وسيلة لإشاعة النفوذ الفرنسي في الأوساط المسلمة التي تم تجاهلها في ذلك الحين[١٢٢].

---

(١٢٠) الفرنكفونية والعالم العربي، حوار الثقافات: أعمال الندوة التي نظّمتها جامعة الدول العربية، والمنظمة الدولية للفرنكفونية، ومعهد العالم العربي بباريس، باريس ٣٠ ـ ٣١ مايس ٢٠٠٠، ص ٩٩.

(١٢١) فريحات، السياسة الفرنسية تجاه الثورة العربية الكبرى، ١٩١٦ ـ ١٩٢٠، ص ٣٨.

(١٢٢) بوكيه، «فرنسا في دمشق: اللغة الفرنسية، مناهضة البروتستانتية والسياسة حول المسلمين ـ نموذج البعثات اللاتينية الفرنسية ١٨٦٠ ـ ١٩١٤،» ص ٢٠.

بدأ اهتمام البعثات الفرنسية والأمريكية في منتصف القرن التاسع عشر بالتعليم يسير قدماً، في الوقت الذي كان فيه التعليم في العهد العثماني لا يلقى اهتماماً كبيراً في لبنان، وكانت أول ثلاث مدارس أسست في لبنان بين عامي ١٨٦٨ و١٨٧٦. وفي الربع الأول من القرن العشرين كان هنالك ١٠٣٧ مدرسة ابتدائية خاصة تستقبل حوالى ٨٠ في المئة من التلاميذ المؤهلين للقبول في المدارس الثانوية، وفي عام ١٩٣٩ كان التعليم الرسمي يُعطى في ١٨٢ مدرسة من مجموع ١٥٠٩ مدرسة في لبنان، أي بنسبة ١٢ في المئة، وكانت النسبة الأكبر من التلاميذ هم من المسلمين والدروز، وتبلغ نسبتهم حوالى ٧٠ في المئة، في حين كان المسيحيون أقلية في المدارس الرسمية، وتبلغ نسبتهم حوالى ٣٠ في المئة، في حين نسبتهم في المدارس الخاصة تصل إلى ٨٦ في المئة، ويشكِّلون في الأجنبية ٧٣ في المئة[١٢٣].

كان اليسوعيون أول من اهتم بالتعليم في بلاد الشام، ولا سيما تعليم الذكور، وذلك بإنشائهم المدارس في بيروت منذ عام ١٨٣٩، ومدن أخرى مثل دمشق في عام ١٨٧٢، ثم تأسيس جامعة بيروت في عام ١٨٧٥، التي سمّوها «جامعة القديس يوسف»، إذ صار لها دورها البارز في تعليم عدة أجيال، إلى جانب «الجامعة الأميركية في بيروت»، أما البعثات التبشيرية الأخرى فكان لها هي الأخرى نشاط ملحوظ، حيث أعاد اللعازاريون افتتاح كلياتهم ومدارسهم للبنين والبنات في بيروت وبعلبك ودمشق ومناطق أخرى[١٢٤].

وفي مستهلّ القرن العشرين أُنشئت مؤسسة جديدة فريدة من نوعها هي «معهد الآداب الشرقية» لتعليم اللغات السامية القديمة واللغتين القبطية والحبشية ولغات الحضارات المختلفة، كما نشرت مجموعات قيّمة من مجلة المشرق منذ عام ١٨٩٨. وفي عام ١٩١٣ أُسست كلية الحقوق وكلية المهندسين العُليا بفضل تعاون جامعة القديس يوسف مع «جمعية ليون لتطوير التعليم العالي والتقني في الخارج»، كما أنشئت مدارس أخرى أدنى

---

(١٢٣) Figuié, *Le Point sur le Liban*, p. 121.

(١٢٤) الجميل، تكوين العرب الحديث، ١٥١٦ ـ ١٩١٦، ص ٤٣٣ ـ ٤٣٤.

(١٢٥) ويليه، الأسس التاريخية لمشكلات الشرق الأوسط، ص ٢٣.

مستوى موزّعة في لبنان وخارجه في سوريا والعراق نتيجة أعمال البعثات التبشيرية للآباء[١٢٥].

يعود لليسوعيين الفضل في إنشاء المعهد الثانوي في بيروت الذي ضم في الحقبة بين عامي ١٨٧٥ و١٩١٤ تحديداً أبناء الفرنسيين والأوروبيين الموجودين في لبنان، وكذلك أبناء المشارقة ذوي الأصول «الفرنجية» الذين أقاموا في الشرق منذ أجيال عدة، الذين أدّوا إلى حدٍّ ما، دور الوسيط بين الغرب المسيحي والشرق المسلم. وكانت اللغة الفرنسية في هذه المعاهد صاحبة الامتياز الأول ولغة أصحاب الامتيازات من العوائل الثرية، مثل عائلة شهاب وأرسلان وجنبلاط والخازن وطراد وسرسق[١٢٦].

هكذا، يبدو واضحاً أنه كان للمشايخ والعوائل الكبيرة النصيب الأوفر في حصة التعليم الفرنسي في لبنان، من خلال تسهيل البعثات وإدارات المؤسسات الفرنسية لهؤلاء بانتساب أبنائهم إلى المدارس والمعاهد والجامعات من أجل كسب ودّهم أولاً، ولزرع أفكار وقيم فرنسا ثانياً.

في المقابل، كانت الكلّية البروتستانتية السورية التي أصبح اسمها «الجامعة الأميركية في بيروت» عام ١٩٣١، تضم عشية الحرب العالمية الأولى ٢٦ كلية ومدرسة، منها كلية للطب، وأخرى للصيدلة، ومدرسة إعدادية للمعلمين، ومدرسة للتجارة، وكلية لطب الأسنان، ومدرسة زراعية، ومدارس ثانوية وتحضيرية تابعة لها، وكانت هذه الكلية تتلقى اعتماداتها من الحكومة الأمريكية وبعض الأفراد هناك، كذلك من هبات قدّمها لها بعض المغتربين اللبنانيين، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تشرف، منذ البداية، على مناهجها وجهازها التعليمي، ونظام الدروس فيها.

كما ذكرنا سابقاً، منذ مطلع القرن التاسع عشر تنامى الاهتمام الفرنسي في المنطقة، وجاء ذلك في إطار الاهتمام الفرنسي بالحركة الثقافية في لبنان أولاً، ثم في سوريا والعراق في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين[١٢٧].

---

(١٢٦) حميد معوّض، «التعليم في المعهد الثانوي للآباء اليسوعيين في بيروت ١٨٧٥ ـ ١٩١٤،» ورقة قدمت إلى: *France-Levant: De la fin du XVII^{ème} siècle à la Première guerre mondiale: Colloque international, Lyon, 13-14-15 juin 2002*, p. 110.

(١٢٧) ويليه، المصدر نفسه، ص ٢٢ ـ ٢٣.

فكانت بيروت في عام ١٨٧٥ المدينة الوحيدة في العالم التي فيها أربع جامعات، إحداها لبنانية (جامعة القديس يوسف)، وثلاث أجنبية[١٢٨].

بشكلٍ عام، قُدّر عدد تلاميذ المدارس الأوروبية والأمريكية العاملة في سوريا ولبنان قبيل الحرب العالمية الأولى بحوالى ٢٥ ألفاً، مقابل ٤٠ ألفاً للمدارس الفرنسية، يضاف إليها عشرة آلاف تلميذ وتلميذة يذهبون إلى المدارس المحلية التي يتم التعليم فيها باللغة الفرنسية، بحيث اتفقت معظم الإحصائيات آنذاك على تقدير تلامذة المدارس التي تدرّس اللغة الفرنسية من أجنبية ومحلية بحوالى ٥٠ الف تلميذ وتلميذة مقابل ٢٥ ألفاً للمدارس الأجنبية الأخرى، مضافاً إليها ١٢ ألفاً من التلاميذ الذين كانوا يؤمّون المدارس الرسمية المحلية خارج جبل لبنان، فقدّر بذلك عدد التلاميذ في سوريا ولبنان بحوالى ٩٠ ألفاً. ومن بين هؤلاء التلاميذ الذين يدرسون باللغة الفرنسية في سوريا ولبنان، والذين بلغ تعدادهم ٥٠ ألفاً قُبيل الحرب العالمية الأولى، كان ٢٥ ألفاً منهم في مدارس جبل لبنان وحدها، فكانت هذه المؤسسات التعليمية الفرنسية الرائدة الحقيقية للنفوذ الفرنسي في سوريا ولبنان، فجميع المتعلمين في هذين البلدين تقريباً، كانوا يتكلمون اللغة الفرنسية.

يشير المستشرق الفرنسي باريه إلى وضع المدارس الفرنسية في لبنان من خلال تقرير له سبق ذكره، إلى أنه زار ضاحية الجبل ووجد تلاميذ المدارس هناك يتكلمون اللغة الفرنسية بشكلٍ ممتاز لا يقلّ عن مستوى نظرائهم في فرنسا، كما تحدث إلى طلبة «ثانوية الأخوة» في طرابلس، التي أُسست في عام ١٨٨٦، فوجدهم يتحدثون اللغة الفرنسية بطلاقة تامة[١٢٩].

تبعاً لتقرير أعدّه اثنان من المؤرخين الفرنسيين عن وضع التعليم في لبنان في مطلع القرن العشرين، ذكرا فيه: «إن عدداً الأميين في بيروت قليل، في حين تصدر مطبعة الآباء الجزويت في هذه المدينة صحيفة واحدة، وتطبع عدداً من الكتب في كل سنة، والمؤسسات التعليمية الفرنسية منتشرة في

(١٢٨) لويس دوللو، **العلاقات الثقافية الدولية**، ترجمة بهيج شعبان؛ مراجعة هنري زغيب؛ زدني علماً؛ ٦٤ (بيروت: منشورات عويدات، ١٩٧٤)، ص ١٥.

(١٢٩) وقد ضمّنه: «وجدت في هذا البلد سبعة أو ثمانية آلاف تلميذ وتلميذة، يتعلمون في المدارس الفرنسية». انظر: Naaman, *Le Français au Liban: Essai socio-linguistique*, p. 57.

بيروت بشكلٍ مقبول، وهي تقوم بنشر لغتنا في صفوف التلاميذ»[١٣٠].

من الجدير بالذكر، أنه عندما افتُتحت كلية الحقوق في بيروت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٣ أنيطت مهمة الإدارة والتدريس إلى اليسوعيين، في حين كانت جامعة ليون تُشرف على تفاصيل مناهج ومفردات التعليم، وتمنح الشهادات[١٣١].

أما المناهج التعليمية التي اعتُمدت في تلك المدة، فوضع الفرنسيون مناهج مدارسهم في لبنان بشكلٍ مشابه للمناهج الدراسية في فرنسا، مبررين ذلك بأنهم يقدّمون إلى تلامذتهم أفضل السبل في العلم والتعلم، ويجعلونهم يعرفون فرنسا جيداً ويحبونها.

لقي التعليم في تلك المرحلة دعماً غير محدود من قبل رجال الأعمال الفرنسيين، إذ تكثّف في سنتي ما قبل الحرب، وذلك باتجاهين: **أولهما**، توسيع النشاط التعليمي؛ **وثانيهما**، زيادة التوظيف المالي. وضمن هذه المشاريع، مثلاً، ارتباط جامعة القديس يوسف بجامعة ليون، كما مر ذكره سابقاً، إذ قام بول هوفلان (Paul Huvelin)، الأستاذ بكلية الحقوق في ليون ومدير «الكلية المركزية الليونية»، بمهمة تنظيم بعثة لدراسة إمكانية تأسيس «كلية الحقوق» ومدرسة مهنية تكون قاعدة لتاسيس كلية للهندسة لاحقاً في بيروت. ولدعم هذه المبادرة أُسست في عام ١٩١٣ «الرابطة الليونة للتعليم والتقني في الخارج»، وضمّت هذه الرابطة إلى جانب الأساتذة الجامعيين عدداً من رجال الأعمال، ولا سيما كبار تجّار الحرير في كل من ليون وبيروت.

وِفق الأنموذج نفسه، افتُتحت المدرسة المهنية التي كان يجب أن تسبق تنظيم «كلية الهندسة» على صورة «الكلية المركزية الليونية». وحدد موعدها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٤، وطلب رئيس جامعة ليون من غرفة تجارة ليون المُساهمة بتمويل هذه المدرسة المهنية التي ستُخرّج مهندسين ومساعدين

---

(١٣٠) Jabbour, «Historique de la Langue d'enseignement au Liban,» p. 10.

(١٣١) وجيه كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠ - ١٩٢٠**، سلسلة التاريخ الاجتماعي للوطن العربي؛ ١، ط ٢ (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٧٨)، ص ٢٠٨.

محليين يعملون تحت إشراف مهندسي ومديري الأشغال الفرنسية[١٣٢].

ضمن توجّهات الحكومة الفرنسية في دعم التعليم في لبنان بخاصة، وبلاد الشام بعامة، أصدرت بموجبها الدولة العثمانية في عامي ١٩١٣ و١٩١٤، ترخيصات لمئات المدارس والمؤسسات الفرنسية على ممارسة نشاطاتها من دون دفع رسوم، أو ضرائب حكومية أو بلدية، ونصت تلك الترخيصات على أن الحكومة العثمانية ستُعامل معلّمي وطلبة المدارس الفرنسية مثل نُظَرائهم من المدارس الحكومية، ويتمتع حملة شهاداتها بالحقوق نفسها التي يتمتع بها حملة الشهادات الحكومية[١٣٣].

أثمرت هذه التوجّهات في دعم التعليم بالفرنسية في لبنان، معرفة الفرنسيين كيفية التمهيد لانتدابهم اللاحق بسيطرة مالية واسعة وهيمنة على كل القطاعات الاقتصادية في هذين البلدين، أي لبنان وسوريا، بعد أن أضافوا إلى سيطرتهم تلك عنصراً مهماً هو اللغة الفرنسية في بلد يقول عنه ميشال شيحا[١٣٤]: «إن المدرسة والتعليم بالنسبة إلى لبنان، هما أكثر أهمية منهما في أي بلد آخر. فهما ركيزة أساسية، وهما ضمانة للمستقبل»[١٣٥].

غداة الحرب العالمية الأولى كان يوجد في لبنان ٣٦ مدرسة فرنسية، و٢٢ مدرسة روسية، و١٢ مدرسة أمريكية، و٥ حكومية، و٣ وطنية إسلامية، ونحو ١٠٠ وطنية مسيحية[١٣٦].

كانت الحركة التعليمية متمركزة في محيطين يمثّلان الثقافة الغربية تمثيلاً كاملاً، على الرغم مما يكتنف خططهما من الأهداف السياسية والدينية، إذ كانت الجامعة الأمريكية، مع ما يتبعها من معاهد أنكلوساكسونية مختلفة، تمثّل الوجه الأمريكي والبروتستانتي لهذه الثقافة، في حين كانت جامعة القديس يوسف التابعة لليسوعيين الفرنسيين، يدور في فلكها كثير من المؤسسات الفرنسية الدينية. أما البعثة الفرنسية العلمانية فكانت تبث في

---

(١٣٢) المصدر نفسه، ص ٢٠٩.

(١٣٣) فريحات، **السياسة الفرنسية تجاه الثورة العربية الكبرى، ١٩١٦ ـ ١٩٢٠**، ص ٤١.

(١٣٤) كاتب لبناني، عاش في فرنسا وكان من مؤسسي الدستور اللبناني.

(١٣٥) Michel Chiha, *La Politique Intérieure* (Beyrouth: Editions du Trident, 1964), p. 108.

(١٣٦) Jabbour, «Historique de la Langue d'enseignement au Liban,» p. 10.

الأوساط اللبنانية، وبقدر أقل في سوريا، الأفكار الفرنسية البحتة.

هذا الدور الرائد في النهضة التعليمية تولّته الجامعة اليسوعية والمدارس الفرنسية كذلك، ولا سيما في البيئات المسيحية في لبنان، في ميادين الطب والحقوق، وتحديداً كلية الحقوق الفرنسية التي بقيت سنوات تمثل القاعدة في لبنان لتدريس المواد الحقوقية باللغة الفرنسية، وأن التشريعات في سوريا ولبنان كانت، ولمّا تزلْ، منذ العهد العثماني، تستوحي مبادئها ونظرياتها، وحتى أحكامها من القوانين الفرنسية.

٣ ـ المراكز والمؤسسات الثقافية الفرنسية والفرانكوفونية

توجد في لبنان العديد من المؤسسات الثقافية الرسمية والخاصة والمراكز الأجنبية، لعل أبرزها المركز الثقافي الفرنسي والمؤسسات الفرانكوفونية الأخرى التي تعمل على نشر اللغة والثقافة الفرنسيتين في هذا البلد منذ أمدٍ بعيد(١٣٧)، لعل من أهمها:

أ ـ الوكالة الجامعية للفرانكفونية (AUF)، مكتب الشرق الأوسط (BMO):

يقع مكتب الشرق الأوسط للوكالة الجامعية للفرانكوفونية في بيروت، ويهتم بدول المنطقة: لبنان وسوريا والأردن ومصر، فضلاً عن اضطلاعه بإدامة العلاقات مع دول المغرب وبقية البلدان العربية بعامة.

للوكالة مركز للمعلومات، أما أهم المؤسسات اللبنانية الأعضاء في الوكالة الجامعية للفرانكوفونية، التي تركز على التعليم بالفرنسية، واتباع مناهج الدراسة في فرنسا، فهي:

● **الجامعات**: يوجد هناك ثماني مؤسسات جامعية لبنانية منضمة إلى الوكالة الجامعية الفرانكوفونية، هي: الجامعة الأنطونية، جامعة بيروت العربية، جامعة البلمند (BL)، الجامعة الإسلامية في لبنان، الجامعة اللبنانية (UL)، جامعة سانت إيسبري كاسليك (USEK)، جامعة القديس يوسف (USJ)، وجامعة الحكمة.

● **المؤسسات والمدارس**: هناك المدرسة العُليا للأعمال (ESA)،

---

(١٣٧) Figuié, *Le Point sur le Liban*, p. 426.

المدرسة الدولية العُليا للأعمال (ESIG)، المركز الجامعي للتقانة الفرانكو ـ لبناني (CUT).

● **مراكز البحوث**: وتشمل: المركز العلمي للبحث اللبناني (CNRS-L)، مركز البحث والتنمية المستدامة (CRDP)، معهد البحث الزراعي اللبناني (IRAL). وهناك برامج أخرى تقدّمها الوكالة الجامعية للفرانكوفونية[(١٣٨)].

من الجدير بالذكر أن الوكالة الجامعية للفرانكوفونية هي الهيئة التنفيذية المباشرة للمنظمة الدولية للفرانكوفونية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، إذ تضم حوالى ٥٠٠ مؤسسة جامعية ومركز للبحث العلمي في حوالى ٥٠ بلداً، من بينها لبنان[(١٣٩)].

ترتكز في عملها على ١٦ مكتباً إقليمياً أو فرعاً، و٣٢ مركزاً للمعلوماتية من أجل تثبيت وتطوير الميدان الجامعي والعلمي.

ب ـ المعهد الفرنسي للشرق الأوسط (Institute Française du Proche - Orient)

أُنشئ في الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٢٢، نتيجة تجمّع ثلاثة

---

(١٣٨) أهم هذه البرامج التي تقدمها الوكالة الجامعية للفرانكوفونية هي:
ـ منح شهادة الليسانس في إدارة الأعمال، (جامعة سانت إيسبري كاسليك).
ـ شهادة الدبلوم المعمّق تمنحها عدد من الجامعات في تخصصاتٍ مختلفة، كالعلوم السياسية (جامعة القديس يوسف)، وفي مجال إدارة الأعمال (جامعة القديس يوسف، والجامعة اللبنانية، وجامعة سانت إيسبري كاسليك)، وفي مجال التطوير المعلوماتي، والإدارة المحاسبية والمالية (الجامعة اللبنانية).
ـ منح شهادة الماجستير في التنظيم والآلية (جامعة البلمند).
ـ منح شهادة الدكتوراه في القانون (الجامعة اللبنانية).
ـ توفير منح دراسية في الجامعات الفرانكوفونية للطلبة لنيل شهادتي (الحلقة الثانية والثالثة)، كذلك لنيل شهادة الدكتوراه وشهادة ما بعد الدكتوراه.
ـ مشاركة الباحثين في مؤتمرات ومشاريع بحثية.
ـ دعم وتعزيز حضور اللغة الفرنسية في الجامعة اللبنانية والجامعات الأخرى.
ـ دعم مشاريع البحث.
ـ تبادل الزيارات للباحثين والدارسين.
وغير ذلك من النشاطات المكتبية وخدمات الإنترنت والتعليم عن بعد.
حصلت على هذه المعلومات من أرشيف ومنشورات مكتب الشرق الأوسط للوكالة الجامعية للفرانكوفونية في بيروت، لدى زيارتي للمكتب يوم ١١ أيار/ مايو ٢٠٠٤.

(١٣٩) *Sciences au sud* (Paris), no. 3 (janivier-févriér 2000), p. 16.

مراكز فرنسية للبحث في الشرق الأوسط، وهي المعهد الفرنسي للدراسات العربية في دمشق (IFEAD)، والمعهد الفرنسي لآثار الشرق الأوسط (IFAPO)، ومركز الدراسات والبحوث حول الشرق الأوسط المعاصر (CERMOC).

يعدّ المعهد الفرنسي للدراسات العربية في دمشق (IFEAD) الأقدم بين المراكز الثلاثة، إذ أُنشئ في عام ١٩٢٢، وسُمي حينها «المعهد الفرنسي للآثار والفن الإسلامي»، وتوجّه في عمله آنذاك نحو التنقيب والمحافظة على الآثار والتراث الإسلامي في الشرق الأوسط، وكان مقره في أحد القصور التراثية في دمشق، ومنذ عام ١٩٢٩ أنشئ «قسم للمستعربين» من أجل تعزيز توجّهات البحث التاريخي ـ الجغرافي، وفي مجالي الأدب واللغة العربية أيضاً، وفي عام ١٩٤٦ أكمل المعهد بُنيته النهائية بوصفه مركزاً بحثياً معنياً بالشؤون المتعلقة بالعالم الإسلامي في الشرق الأوسط في ميادين التاريخ الإسلامي والفلسفة والآثار واللغة والأدب.

في ما يخص المعهد الفرنسي لآثار الشرق الأوسط (IFAPO)، أُنشئ عام ١٩٤٦ في بيروت، وأشرف على تأسيسه هنري سيرج الذي برمج نشاطات المعهد نحو البحث والتقصّي التاريخي والآثاري لمنطقة الشرق الأوسط. وافتتح المعهد فرعاً له في عمان عام ١٩٧٨، وفي ما بعد افتتح فرعاً آخر في دمشق عام ١٩٨٥. وبوجود هذه المؤسسات في بلدان الشرق الأوسط الثلاثة، جرت مشاريع آثارية كبيرة، ولا سيما الأعمال في شمال سوريا، وجنوبها، والتنقيبات في تل عرقة في عكّار (شمال لبنان)، وفي منطقة (عراق الأمير) في الأردن.

في ما يتعلق بمركز الدراسات والبحوث حول الشرق الأوسط المعاصر (CERMOC)، أنشئ في بيروت عام ١٩٧٧، وعطّلت الحرب اللبنانية نشاطاته، وتوّجب عليه الاستقرار في عمّان منذ عام ١٩٨٨، ثم عاد إلى لبنان في عام ١٩٩١، إلا أنه حافظ على فرعه ونشاطاته في الأردن، وتصبّ اهتماماته على الدراسات في مجال العلوم الاجتماعية المعاصرة في الشرق الأوسط، ومنذ الأيام الأولى لإنشاء المركز ركّز بشكلٍ واسع على اعتماد برامج شاملة من البحث، وواحد من هذه البرامج كانت ترعاه هيئة دائمة لرصد البحث حول بيروت وإعادة إعمارها. ويمتلك المركز مكتبتين في

بيروت وعمّان، تلك التي في بيروت غنية جداً بالمصادر، ولا سيما الدوريات المتعلقة بالوطن العربي المعاصر، أما مكتبة عمّان فمتخصصة بشؤون الأردن والأراضي الفلسطينية، إذ تحوي مصادر علمية وخرائط نادرة موضوعة تحت طلب الباحثين الزائرين.

لعل المعاهد الثلاثة التي سبق الحديث عنها توحّدت في «المعهد الفرنسي للآثار في بيروت»، الذي ضم ثلاث مؤسسات علمية هي: علم الآثار والتاريخ القديم، دراسات قروسطية، دراسات معاصرة[١٤٠].

بالإضافة إلى ما تقدّم، هناك العديد من المؤسسات التي تنفذ برامجها في لبنان وغيره من بلدان العالم الفرانكوفونية، لعل من بين أهمها: وكالة التعليم الفرنسي في الخارج (AEFE) التي تضطلع اليوم بتعليم (١٧٦٠٠) تلميذ في منطقة الشرق الأوسط، ومؤسسات التحالف الفرنسي (AF) التي تقدم المساعدات المالية إلى (٢٢٠) مؤسسة، من قبل ميزانية وزارة الخارجية الفرنسية، أضف إلى ذلك البعثة العلمانية الفرنسية[١٤١].

ج ـ المراكز الثقافية الفرنسية والفرانكوفونية

في لبنان، كما هو الحال في أغلب دول العالم، يوجد العديد من المراكز الثقافية الفرنسية، من بينها المراكز الموجودة في بيروت وطرابلس التي أُعيد تجديدها وصيانتها في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، فضلاً عن مركزين آخرين في مدينتي صور والنبطية[١٤٢].

تضطلع هذه المراكز بتقديم نشاطات وفاعليات متعددة، منها تعليم اللغة الفرنسية، وعرض الأفلام السينمائية، وإقامة المعارض، وتوفير المصادر العلمية للباحثين والطلاب من خلال مكتبات كبيرة تحوي أحدث الكتب والدوريات والمنشورات.

تمنح المراكز الثقافية والاتحادات الفرنسية شهادتي الـ «Delf»،

---

(١٤٠) حصلت على هذه المعلومات من أرشيف ومنشورات المعهد الفرنسي للشرق الأوسط في بيروت، لدى زيارتي للمعهد يوم ١٢ أيار/ مايو ٢٠٠٤.

(١٤١) *Voici La France* (Paris: La Documentation française; La Ministère des affaires étrangères, 2004), p. 15.

(١٤٢) *Etat de la francophonie dans le monde: Données 1995-1996 et 5 études inédites*, p. 120.

وهي دبلوم دراسات في اللغة الفرنسية، والـ «Dalf»، وهي دبلوم معمق في اللغة الفرنسية، وذلك في أكثر من ١٣٠ بلداً(١٤٣).

لعل المراكز الثقافية ومراكز البحوث والدراسات في لبنان تعدّ في طليعة المراكز الثقافية في منطقة الشرق الأوسط من حيث الانتشار، مقارنةً بعدد العاملين فيها وتجهيزاتها. وهي تدعم اللغة والثقافة الفرنسيتين في لبنان بشكل كبير أحدثت تأثيرات كبيرة في الواقع الاجتماعي والثقافي للبلد مما سيأتي بيانه في الفصل القادم.

(١٤٣) *La Francophonie dans le monde: 2002-2003* (Paris: Larousse, 2003), p. 117.

الفصل الرابع

تأثيرات سياسة فرنسا الثقافية في لبنان

أولاً: واقع التعليم باللغة الفرنسية في لبنان وتأثيراته

١ ـ خلفية التعليم بالفرنسية في لبنان

أثّر دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى إلى جانب الألمان في المسيرة التعليمية بعد أن اضطرت جميع البعثات التبشيرية التابعة لدول الحلفاء إلى إغلاق أبوابها في بيروت وجبل لبنان، فاحتُلت أبنيتها، وأُغلقت مدارسها، ورحل عدد من مرسَليها ومبشّريها. وكانت السلطات العثمانية قد عملت على تشجيع التعليم الرسمي العثماني في بيروت وجبل لبنان، وحلّت كلية الطب العثمانية في دمشق مكان كلية الطب الفرنسية في بيروت طيلة سنوات الحرب، وبعد انتهاء الحرب ودخول القوات الفرنسية إلى تلك المناطق، عمد الفرنسيون إلى وقف عجلة التعليم العام وإعادة تنشيط التعليم الخاص ومدّه بالمساعدات المالية الفورية، وتحديداً التعليم الإرسالي الأجنبي على حساب التعليم الرسمي الذي بقي دوره هامشياً طيلة زمن الانتداب الفرنسي وسنوات طويلة بعد الاستقلال السياسي للبنان، وصدرت قرارات فرنسية عديدة تهدف إلى إخلاء مراكز الإرساليات الأجنبية ومدارسها التي كانت قد صادرتها السلطات العثمانية وتسليمها إلى أصحابها، والإيعاز إلى البلديات بتدبير أبنية أخرى للمدارس الرسمية[1].

(١) مسعود ضاهر، «العلاقات اللبنانية ـ التركية في عهد الانتداب الفرنسي، ١٩٢٠ ـ ١٩٤٣،» المستقبل العربي، السنة ٩، العدد ٩١ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦)، ص ٣٠.

على الرغم من أن السياسة الثقافية التي خلّفتها مرحلة الاستعمار الفرنسي على المشرق العربي بعامة، ولبنان بخاصة، تركت آثاراً مهمة في مختلف المجالات، ومنها ميدان التعليم، ولكن بمقدارٍ أقل مقارنةً بما حصل في دول المغرب العربي، مع ذلك أُدخِلَتْ نُظمٌ ومناهج تعليم فرنسية بعيدة من واقع المجتمع اللبناني (الشرقي - العربي)، وهذا ما نستشفه من رؤية ساطع الحصري في حديثه عن تجربته في التعليم إبان زمن الانتداب الفرنسي لسوريا ولبنان، وانتقاده نظم التعليم الفرنسية آنذاك، فضلاً عن انتقاداته الموجّهة إلى تشكيلات المدارس ومناهجها، التي رأى أنها لا تتناسب مع طبيعة النُظم التعليمية للبلدان العربية[٢].

ما يجب الإشارة إليه أن المؤسسات الفرنسية في لبنان كانت تُوجّه من فرنسا توجيهاً دينياً وسياسياً، وكانت أهدافها واضحة وثابتة تعمل على ترسيخ العادات والتقاليد، ونشر العلوم والأفكار الفرنسية أيضاً، فضلاً عن أن المدارس الابتدائية والثانوية الفرنسية كلها كان دورها الرئيس هو زرع «بذور الأفكار الفرنسية» في عقول التلاميذ، وكان الإقبال على هذه المدارس يزداد يوماً بعد آخر حتى بلغ الأمر بأحد المؤرخين إلى وصف لبنان بأنه «فرنسا الشرق»[٣].

من الجدير بالذكر أن المساعدات التي تقدّمها فرنسا في الميدان الثقافي والاجتماعي لا تؤيَّد من طرف صانعي القرارات، إلا إذا كانت ستنفَّذ ضمن الأساليب والمناهج الفرنسية، الذي هو في الحقيقة يشكل أداة رئيسة لخدمة

---

(٢) ينتقد الحصري نظم التعليم بقوله: «إن نظم الدراسة الثانوية في سوريا خضعت للنظم الفرنسية خضوعاً مطلقاً، وقلّدتها تقليداً أعمى، دون أن تترك أي مجال للتبصر والتكيف أبداً»، كما ينتقد تشكيلات المدارس ومناهجها: «إن نظرة واحدة إلى تشكيلات المدارس الثانوية، تكفي للبرهنة على ذلك برهنة قاطعة. ذلك أن تقسيم السنة الأخيرة من الدراسة الثانوية إلى صفي «الفلسفة» و«الرياضيات» وتقسيم امتحانات البكالوريا التي تنهي هذه الدراسة إلى قسمين، على أن يجري القسم الأول منها قبل السنة المذكورة، والقسم الثاني منها بعد السنة المذكورة، كل ذلك من الأمور التي يختص بها نظام التعليم الفرنسي وحده، والتي لا مثيل لها في أي بلد من بلاد العالم، باستثناء المستعمرات الفرنسية، ومنها سوريا ولبنان». انظر: ساطع الحصري [أبو خلدون]، حول الوحدة الثقافية العربية، سلسلة التراث القومي. الأعمال القومية لساطع الحصري؛ ١٢، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٦٠ - ٦١.

(٣) لمزيد من التفصيل، انظر: R. de Gontaut-Biron, *Comment la France s'est installée en Syrie* (Paris: [s. n.], 1960), pp. 6-10.

السياسة الخارجية الفرنسية ولضمان مصالحها المختلفة في العالم الخارجي[٤].

قبل الاتفاق على إنهاء الانتداب الفرنسي في لبنان، حصل وزير الخارجية الفرنسي، جورج بونيه، على تصريح ينص على ضمان احترام البعثات التعليمية وحقوق الأقليات الدينية في لبنان في بروتوكول وقّع في ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٨[٥].

لعل ذلك يأتي استكمالاً للمهمات التي أُوكلت إلى البعثات التبشيرية والعلمانية والعلمية منذ القرن السابع عشر التي سبق التحدّث عنها، والتي تُدعم من فرنسا وتموّل من أجل تحقيق أهدافها في الحصول على مكانة في تلك البلدان التي بقي لبنان في مقدّمها.

ما يجب ذكره، أن الدعم الثقافي الفرنسي للبنان، ولا سيما في المجالات التعليمية والتربوية، لم يتوقف في أعقاب انتهاء الانتداب الفرنسي للبنان، وهو ما يؤكده مثلاً أدريان غوتيرون[٦]، رئيس المجموعة البرلمانية للصداقة بين فرنسا ولبنان، وعضو مجلس الشيوخ الفرنسي[٧].

بعد استقلال لبنان مباشرة، صدر قانون جديد في ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٣، عُدّلت بموجبه المادة (١١) من الدستور، فأصبحت: «العربية هي اللغة الوطنية»، وصدر قانون خاص يحدد الحالات التي تستخدم فيها اللغة الفرنسية.

---

(٤) انظر كل من: نازلي معوض، «الشخصية العربية للجزائر بين الثقافة الفرنسية والسياسة الثقافية العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ٣، العدد ١٧ (تموز/ يوليو ١٩٨٠)، ص ٩٤، وبول بالطا وكلودين ريللو، **سياسة فرنسا في البلاد العربية**، ترجمة كامل فاعور ونحلة فريفر؛ مراجعة عطا حمادة (بيروت: دار القدس، ١٩٧٥)، ص ٧١.

(٥) صلاح العقاد، **المشرق العربي المعاصر** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٨)، ص ٣٩.

(٦) السيناتور أدريان غوتيرون، يرئس لجنة الشؤون الثقافية في مجلس الشيوخ الفرنسي، وهو مفتش في التعليم الرسمي وأمين عام سابق لحركة أنصار ديغول المعروفة باسم «التجمع من أجل الجمهورية»، إضافة إلى ذلك، يشغل منصب رئيس المجموعة البرلمانية للصداقة بين فرنسا ولبنان، ورئس بصفته هذه العديد من الوفود إلى لبنان، من أجل تعزيز التعاون الثقافي والعلمي والتقني.

(٧) يقول غوتيرون: «إن وجود فرنسا في الميدان التربوي والميدان الثقافي في لبنان يحتل مكانة أولوية، ذلك أن وجود فرنسا الثقافي يفوق أي وجود آخر، وهو أمر يعود بشكل خاص إلى الدور الذي تقوم به شبكة مهمة من المدارس الفرنسية، وإلى فاعلية مراكزنا الثقافية». ثم يضيف: «ويكفي أن نذكر أن ما يقارب ٦٠٠ ألف تلميذ من أصل ٨٢٥ ألف تلميذ في المدارس الابتدائية والثانوية يتعلمون اللغة الفرنسية». انظر: زينة وفيق الطيبي، **الفرنكوفونية وحوار الثقافات** (بيروت: دار المؤلف، ٢٠٠٢)، ص ٨٧.

مع ذلك، بقيت المناهج التعليمية في لبنان تعتمد على تلك التي وضعها الفرنسيون، فكانت أساساً للمنهج الجديد الذي قُرِّر في عام ١٩٤٦[٨]. كما خلّفت مدة الانتداب الفرنسي على لبنان اعتماداً كبيراً على الكتب الفرنسية، يفوق كثيراً الاعتماد على الكتب العربية[٩].

ظهرت التأثيرات في الجوانب الثقافية في لبنان، متزامنة مع التغييرات الاجتماعية والسياسية بعد انتهاء الانتداب الفرنسي لهذا البلد، حيث صدر تقرير من مؤسسة الدراسات والبحوث الإسلامية، بعد استبيان شمل ٢٢٧٠ شخصاً من كلا الجنسين، أشار إلى أن ٧٣,٥ في المئة منهم يقرأون بالعربية، و١٩,٠٥ في المئة بالفرنسية و٧ في المئة بالإنكليزية[١٠]. وهذا يُدلل على أنه كان للغة الفرنسية مكانة على الأقل تفوق الإنكليزية في لبنان بعد الحرب العالمية الثانية بعقود عدة.

يتبيّن لنا من ذلك أن الثقافة الفرنسية والتعليم باللّغة الفرنسية على الرغم مما أعطت من جوانب إيجابية في لبنان بعد أن عكست حضارة فرنسا ونهضتها، إلا أنها في الوقت نفسه تركت آثاراً سلبية وتشوّهات في بُنية المجتمع اللبناني، ولا سيما ما يتعلق بالهوية الوطنية والقومية، التي سنأتي على تناولها في مبحث قادم.

حتى عام ١٩٨٥، وعلى الرغم من مرور أكثر من أربعة عقود على استقلال لبنان عن فرنسا، وزوال الاستعمار الفرنسي عن هذا البلد، بقيت اللّغة الفرنسية تحتفظ بنفوذها الواسع في المدارس والجامعات الرسمية والخاصة، وتُعدّ الثانية بعد العربية، مع أن اللبنانيين، سواء في مدارسهم أم معاهدهم أم جامعاتهم أم في حياتهم الاجتماعية والاقتصادية، جمعوا بين اللغتين الإنكليزية والفرنسية[١١].

---

(٨) بالطا وريللو، سياسة فرنسا في البلاد العربية، ص ١٨٨.

(٩) مثال على ذلك ما ذكره مكسيم رودنسون لدى قيامه بالتدريس في ثانوية المقاصد في صيدا عام ١٩٤٠، إذ قال: «إن مكتبة المدرسة كانت فقيرة إلى حد ما، وتحتوي على مؤلفات فرنسية أكثر منها عربية». انظر: مكسيم رودنسون، بين الإسلام والغرب: حوارات مع جيرارد خوري، ترجمة نبيل عجان (دمشق: دار كنعان، ٢٠٠٠)، ص ٩٨.

(١٠) Gérard Figuié, *Le Point sur le Liban* (Beyrouth: Anthologie, 1998), p. 452.

(١١) «الفرنكوفونية وهوية أدبها المولود في لبنان،» العربي، العدد ٥١٣ (آب/ أغسطس ٢٠٠١)، ص ١٩٩.

هناك رأي يقول: «إنه منذ الاستقلال لم يكن هناك خيار للبنانيين بين الفرنسية واللغات الأجنبية الأخرى، فهي كانت لغة المثقفين اللبنانيين منذ مطلع القرن العشرين ليُعبّروا من خلالها عن أفكارهم الليبرالية، وعن ثورتهم على الإمبراطورية العثمانية، وعن عشقهم للقومية والنهضة العربيتين»(١٢).

فضلاً عن ذلك، فإن توطّد اللغة الفرنسية ورسوخها في لبنان أعطى هذا البلد ميزة الصدارة في إعداد ونشر القواميس ومعاجم المصطلحات (فرنسية ـ عربية)، وبالعكس في عموم الوطن العربي.

في ذلك يقول جرجورا هاردان، الأستاذ في جامعة تولوز ـ لوميرييل الفرنسية: «. . . من بين البلدان العربية يشغل لبنان المرتبة الأولى في إعداد وتحديث القواميس ومعاجم المصطلحات العربية، وذلك منذ أيام النهضة الأولى. وأدى ذلك إلى تمتع القواميس والمعاجم اللبنانية عبر الوطن العربي وفي خارجه بشهرةٍ واسعة عرفتها على مدى الأيام. فالمعاجم مزدوجة اللغة (فرنسية ـ عربية) والمعرّبة عن الفرنسية ولدت في لبنان، ومارست وأدّت دوراً راجحاً ومتفوقاً في هذا الميدان. لقد بقي لبنان على الرغم من الحرب الأهلية من بين أفضل البلدان العربية الفرانكوفونية من حيث الإعداد والتجهيز في مجال المصطلحاتية والمعجمية، إذ اكتسبت دوراً طليعياً في هذا المضمار على صعيد الوطن العربي أجمع»(١٣).

من الجدير بالذكر أن اللغة الفرنسية كانت توفّر لمن يتقنها من اللبنانيين فرصة نادرة لمتابعة تحصيلهم الدراسي في أعلى المستويات في مجالات التخصص والحصول على شهادات الدراسات العليا، إذ أشارت تقارير مسؤولي البعثة الثقافية الفرنسية في لبنان إلى مجموعة من طلاب جامعة علمية نالوا منحاً لمتابعة تحصيلهم في فرنسا بأن حالة واحدة لأحد الطلاب كان بحاجة إلى دورة تأهيل باللغة الفرنسية لمدة قصيرة لا

---

(١٢) Jean Jabbour, «Historique de la Langue d'enseignement au Liban,» papier présenté à: *La Langue d'enseignement au Liban: Actes du colloque de l'Université de Balamand, 30 avril-3 mai 1992* (Beyrouth: Publications de l'université de Balamand, 1993), pp. 10-11.

(١٣) انظر: Jarjoura Hardanne, «Rôle du français dans l'elaboration, 1ère monologique arabe,» papier présenté à: *Une francophonie diérentielle* (Actes du Colloque), sous la dir. de Sélim Abou et Katia Haddad (Paris: L'Harmattan: Agence francophone pour l'enseignement supe?rieur et la recherche; [Beirut]: Université Saint-Joseph, 1994), p. 497.

تتجاوز ثلاثة أشهر، في حين لم يكن بقية المتقدمين بحاجة إلى تأهيل لغوي مسبق[(١٤)].

لعل حضور اللغة الفرنسية في التعليم الجامعي يأتي تأكيداً لرابطة السبب والنتيجة القائمة بين التعليم المدرسي والتعليم الجامعي. ففي لبنان، كما هو الحال في المغرب وتونس على سبيل المثال، امتد التعليم الجامعي الفرنسي ليشمل كل النواحي والمجالات، ولم يعد مثل الماضي مقتصراً على العلوم الإنسانية، إذ أصبحت اللغة الفرنسية لغة التخصصات العلمية والتكنولوجية، ما أدى إلى تراجع دراسة الإنسانيات باللغة الفرنسية التي تواجه رهاناً كبيراً ليس في لبنان فحسب، بل وفي عموم الوطن العربي[(١٥)]، ومع ذلك نجد أن هنالك العديد من الآراء التي ترى أن أهمية اللغة الفرنسية ومكانتها بقيت في لبنان على الرغم من منافسة الإنكليزية لها[(١٦)].

بدأت نسبة تفوّق الإنكليزية على الفرنسية في لبنان منذ منتصف الثمانينيات، لذا فإن الرجوع إلى عدد من الإحصائيات في مرحلة التعليم تدلّنا بوضوح على هذا التفوّق، ففي التعليم العالي، كان عدد الطلاب في عام ١٩٨٦ هو ٨٣,٩٩١ طالباً، مقابل ٦٣,٠٠٠ طالب في عام ١٩٨٣، منهم ٩,١ في المئة في جامعة القديس يوسف، و٣,٣ في المئة في جامعة سانت إسبيري كاسليك، تلك الجامعات التي تركز على التعليم بالفرنسية[(١٧)]. والجدول الرقم (٤ ـ ١) يبين نسبة ومستوى الفرنسية المتكلِّمة في مجال التعليم المدرسي والجامعي لعيّنة تبلغ ٢٤٩٦٧ طالباً:

---

(١٤) Robert Hanna, «Langue et performance universitaire,» papier présenté à: *La Langue d'enseignement au Liban: Actes du colloque de l'Université de Balamand, 30 avril-3 mai 1992*, p. 253.

(١٥) «أوجه التعاون المشترك بين الفرنكوفونية والعالم العربي،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٧، العدد ١٤٦ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١)، ص ٣٥.

(١٦) يتحدث غسان سلامة عن أهمية اللغة الفرنسية في لبنان، قائلاً: «إن الطلاب الذين يتعلمون الفرنسية عدد لا بأس به، فهناك ٦٤ في المئة من الطلاب الذين يتعلمون لغات أجنبية يختارون الفرنسية، وهي اللغة الأجنبية الأولى في المدارس والجامعات اللبنانية. ومن الملاحظ أنه عندما تقوم جهات أو مؤسسات فرانكوفونية بعمل مميز فإنها تجتذب إليها طلاب الإنكليزية، مثال ذلك المعهد العالي للتجارة، الذي أصبح أفضل مدرسة أعمال في البلد، لذلك تشتد المنافسة من قبل الطلاب بلغات مختلفة للدخول إليه». انظر: غسان سلامة، «الفرنكوفونية فرصة نادرة أمام لبنان،» **الأسبوع العربي** (١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢).

(١٧) Figuié, *Le Point sur le Liban*, p. 209.

الجدول الرقم (٤ ـ ١)
إحصائية تُبيّن نسبة ومستوى الفرنسية المُتكلّمة في مجال التعليم المدرسي والجامعي

مستوى التعليم	لا يوجد	أولي	متوسط	جيد	العدد=١٠٠ في المئة
ابتدائي	٦٨,٠	٢٨,٤	٣,٠	٠,٦	٤٠٥٧
تكميلي	٢٧,٩	٢٩,٤	٣٠,٨	١١,٩	٦١٧٤
ثانوي	٢٠,٤	١٥,٣	٣٦,٨	٢٧,٥	٣٤٧٢
جامعي	١٦,٥	٩,١	٢٦,٣	٤٨,١	٢٠٦٨
المجموع	٤٠,٢	٢٧,٨	٢٠,٢	١١,٨	٢٤٩٦٧

المصدر: Sélim Abou, Choghig Kasparian et Katia Haddad, *Anatomie de la francophonie libanaise*, col. Universités francophones (Montréal: Ed. AUPELF-UREF; [Beyrouth]: Ed. FMA [Fiches du monde arabe], 1996), p. 72.

الجدول الرقم (٤ ـ ٢) يبيّن نسبة ومستوى الإنكليزية المتكلمة في مجال التعليم المدرسي والجامعي لعيّنة تبلغ ٢٤٩٦٧ طالباً:

الجدول الرقم (٤ ـ ٢)
إحصائية تُبيّن نسبة ومستوى الإنكليزية المُتكلّمة في مجال التعليم المدرسي والجامعي

مستوى التعليم	لا يوجد	أولي	متوسط	جيد	العدد=١٠٠ في المئة
ابتدائي	٧٨,٣	١٩,٧	١,٧	٠,٤	٤٠٥٧
تكميلي	٤٤,٢	٢٩,٦	١٩,١	٧,١	٦١٧٤
ثانوي	٣٢,٤	٢٢,٠	٢٧,٥	١٨,٠	٣٤٧٢
جامعي	١٧,٣	١٦,١	٢٥,٨	٤٠,٩	٢٠٦٨
المجموع	٥٥,٨	٢٢,٨	١٣,١	٨,٣	٢٤٩٦٧

المصدر: المصدر نفسه، ص ٧٢.

كما تظهر الإحصائية التالية نسبة التعليم بالفرنسية قبل خمس سنوات وبعدها وبحسب العمر تبعاً للنسبة المئوية لعيّنة من ٦٧٠٣ طالباً:

الجدول الرقم (٤ ـ ٣)
إحصائية تُبيّن نسبة التعليم بالفرنسية قبل بلوغ خمس سنوات وبعدها وبحسب العمر

العمر	التعليم بالفرنسية		العدد
	قبل بلوغ الخمس سنوات	بعد بلوغ الخمس سنوات	
١٥ ـ ١٩	٨٣,٧	١٦,٣	١٤٨٦
٢٠ ـ ٣٤	٧٩,٠	٢١,٠	٢٩١٧
٣٥ ـ ٤٩	٦٧,١	٣٢,٩	١٤٩٥
٥٠ فأكثر	٦١,٦	٣٨,٤	٨٠٥
المجموع	٧٥,٣	٢٤,٧	٦٧٠٣

المصدر: المصدر نفسه، ص ٧٢.

أما الجدول الرقم (٤ ـ ٤) فيتبيّن فيه الزيادة في النسبة المئوية للمتعلمين بالفرنسية تبعاً لمراحل التعليم:

الجدول الرقم (٤ ـ ٤)
إحصائية تُبيّن الزيادة في النسبة المئوية للمتعلمين بالفرنسية تبعاً لمراحل التعليم

مرحلة التعليم	نسبة الزيادة
الأول	٥,٧
الثاني	٩١,١
الثالث والرابع	٣,٢
المجموع	١٠٠,٠
عدد العينة	٦٧٠٣

المصدر: المصدر نفسه، ص ٧٢.

مما تقدّم، يبدو في الإحصائيات أن نسبة الإقبال على التعليم باللغة الفرنسية جيدة على الرغم من منافسة الإنكليزية لها في لبنان، في حين بدأ العدّ التنازلي لاستمرارية مكانة اللغة الفرنسية المتميزة في لبنان بالتراجع منذ منتصف العقد الثاني من منتصف الثمانينيات، كما ذكرنا سالفاً.

بشكلٍ عام، كان في مطلع الثمانينيات ثلث اللبنانيين يتحدث الفرنسية، في حين أخذت الإنكليزية بالتفوّق بمرور الوقت.

٢ ـ أُنموذج لمدرسة فرانكوفونية

بعد التطرّق إلى واقع اللغة الفرنسية والتعليم بها في لبنان، من المفيد دراسة نموذج مدرسة تقوم بالتعليم بالفرنسية في لبنان، وهي «ليسيه طرابلس»، بوصفها عيّنة دراسة لواقع إحدى المؤسسات التعليمية اللبنانية التي تقوم بالتدريس بالفرنسية، وسنكتشف من خلالها مدى التأثير الثقافي الفرنسي في لبنان. سيجري تناولها من حيث إنشائها، ونظامها التعليمي، وتوجّهاتها الثقافية ومناهجها التعليمية، واتباعها المنهج الفرنسي في التعليم، فضلاً عن كوادرها التعليمية والإدارية وميزانيتها:

● المدرسة الفرنسية ـ اللبنانية في طرابلس(١٨)

أ ـ تأسيسها وتطوّرها

تم إنشاء المدرسة تحديداً في بلدة دده، التابعة لقضاء الكورة، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣.

---

(١٨) إحصائية موجزة عن الليسيه لعام ١٩٨٥

١ ـ التلاميذ:

ـ يبلغ عدد التلاميذ حوالى ١٤٠٠ تلميذ.

ـ يبلغ عدد المدرسين والمعلمين والمستخدمين ١٧٠ شخصاً.

ـ التلاميذ موزعون على ٤٩ صفاً، على الشكل الآتي:

ـ ٥٥ في المئة في التعليم الابتدائي.

ـ ٤٥ في المئة في التعليم الثانوي.

ـ ٤٨ في المئة من التلاميذ من الإناث، و٥٢ في المئة من الذكور.

ـ ١٨ في المئة منهم يحملون الجنسية الفرنسية، و٨٢ في المئة يحملون الجنسية اللبنانية.

٢ ـ المدرسون والمعلمون والمستخدمون البالغ عددهم ١٧٠ شخصاً، موزعون على الشكل الآتي:

ـ ٥٣ يقومون بالتعليم في المرحلة الابتدائية، أي بنسبة ٣١ في المئة.

ـ ٦٧ يقومون بالتدريس في المرحلة الثانوية، أي بنسبة ٣٩ في المئة.

ـ ١٠ يقومون بالتعليم «الإضافي المدرسي»، أي بنسبة ٦ في المئة.

ـ ٢٠ شخصاً خدميين، أي بنسبة ١٢ في المئة.

ـ ٢٠ إداريين، أي بنسبة ١٢ في المئة.

ـ ١٥٥ من العاملين في الليسيه، تم اختيارهم من البعثة العلمانية الفرنسية، أي بنسبة ٩١ في المئة.

ـ ١٥ موظفاً فرنسياً اختيروا من قبل وكالة التعليم الفرنسي في الخارج، ومغترب واحد، وأربعة مقيمين، أي بنسبة ٩ في المئة.

٣ ـ الميزانية السنوية المخصصة للعمل:

ـ تبلغ حوالى أربعة مليارات ليرة لبنانية، أي ما يعادل ٢,٧٠٠,٠٠٠ مليون دولار أمريكي، وتبلغ اشتراكات التلاميذ والطلاب نسبة ٧٥ في المئة من الميزانية، في حين تشارك فرنسا بتقديم منح وتسديد رواتب الموظفين الفرنسيين بأكثر من ٢٥ في المئة من الميزانية.

كانت المدرسة تضم صفوفاً للصغار بدءاً من الروضة الأولى وحتى السنة الثانية الابتدائية. كل صف يضم عشرين إلى خمسة وعشرين تلميذاً من منطقة الكورة وطرابلس.

في عام ١٩٧٤ شهدت المدرسة إقبالاً كبيراً فازداد عدد التلاميذ، لكن هذه الحالة لم تكن لتستمر بسبب تدهور الحالة الأمنية في لبنان عام ١٩٧٥، وفي عام ١٩٧٦ بدأ التلاميذ عامهم الدراسي في مبنى مدرسة الراهبات الكرمليات، في مدينة طرابلس.

في العام الدراسي ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨، ومن أجل استمرار الدراسة في المدرسة، أنشئت صفوف جديدة في المرحلة المتوسطة (الصفان السادس والسابع)، وبعد سنوات عدة، خضع تلاميذ السنة النهائية في المرحلة الثانوية لامتحان البكالوريا الفرنسية. وكانت نسبة النجاح كبيرة على الرغم من عوائق عديدة (أيام مدرسية متقطعة بسبب المعارك والانفجارات القريبة والحرائق، وأيام أخرى نُفِّذ خلالها إضراب المطالبة بتحسين الأجور). في حين عادت المدرسة في العام الدراسي ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦ إلى الكورة في مبانٍ بنيت في رأسمسقا، بالقرب من مدينة طرابلس.

ب ـ النظام التعليمي

تُشكّل التوجّهات التعليمية، بالإضافة إلى الأهداف التربوية، حجر الأساس لمشروع هذه المؤسسة، التي تبدو ملامحها منذ تأسيسها في الجوانب الآتية:

ـ **الاختبار الأساسي للتعليم**: يتعلق تشريع المدرسة اللبنانية الفرنسية في طرابلس بصورة جوهرية بمطامحها التعليمية الأساسية وبميزاتها الخاصة. وهذه المطامح تتبلور في شعارها «ثقافتنا وثلاث لغات»، ومن خلال الأولويات الثلاث الآتية:

الأولى: تهدف إلى ضمان تشكيلة ثقافية للتلاميذ من مستوى متميز، مع الأخذ بالاعتبار فكرة استيعاب الثقافتين الفرنسية والعربية معاً.

الثانية: تتعلّق بالبُعد المعنوي والأدبي للعمل الذي لا يتضمن التعليم فقط، وإنما أيضاً التربية المستندة إلى مفهوم القيم التي تحملها البعثة العلمانية منذ بداياتها، وهي الأمينة على تقاليد المدارس الفرنسية. وتُعلن

المدرسة ضمن أهدافها، العمل على تجسيد هذه القيم رغبة بتنظيم جملة الحياة المدرسية لليسيه لكي تُصبح مكاناً لتعليم المواطنة الحرة وتحمّل المسؤولية في بيئة علمانية.

الثالثة: أنّها تُعنى بإعطاء التلاميذ ثلاثية لغوية حقيقية تجعلهم قادرين على التواصل باللغات العربية والفرنسية والإنكليزية، وتفتح أمامهم أبواب الجامعات اللبنانية والأوروبية والأمريكية.

ـ **حضور الثقافة واللّغة الفرنسيتين**: يُركّز توجه الليسيه اللبنانية ـ الفرنسية الثقافي في طرابلس، على اللّغة والثقافة الفرنسيتين، ولا سيما ما يتعلّق بدراسة واقع المجتمع الفرنسي، مع توجه ثانوي نحو دراسة المجتمع العربي. إذ ترى إدارة المدرسة: «أن اختيار المدرسة اللبنانية ـ الفرنسية في طرابلس للثقافة واللغة الفرنسيتين، هو اختيار لا يعني التخلّي عن الثقافة واللّغة العربيتين، إنما هو التزام حقيقي قطع مع الأهالي في هذا الجانب من إدارة المدرسة، وتكون مهمة الأساتذة تعليم تفاصيل اللغة الفرنسية لتلاميذهم وإطلاعهم على واقع المجتمع الفرنسي من حيث الجوانب التاريخية والجغرافية والثقافية والاجتماعية، ومن ثمّ فإن ممارسة اللغة الفرنسية في هذه المدرسة إنما يخدم مطمحاً أوسع بكثير من مطمح إيصال المعلومات. إن مهمتنا هي جعل كل تلميذ في مدرستنا قادراً في المستقبل على أن يكون وسيطاً متحمساً في الحوار التبادلي الثقافي مهما كان مركزه الاجتماعي أو المهني، وفي الظروف كافة»[١٩].

تُبيّن هذه التوجهات جليّاً الهدف من إنشاء هذه المدرسة في قلب لبنان لأجل بناء كوادر ونخب تدير، مستقبلاً، الثقافة الفرنسية، وتخدم توجّهات فرنسا الثقافية والاجتماعية.

ـ **التعليم المشارك**: تهدف البعثة التعليمية إلى تخطّي التعليم التقليدي، إذ إنّ تلاميذ المدرسة اللبنانية ـ الفرنسية في طرابلس يتلقّون فضلاً عن التعليم المدرسي دعماً في مجال النشاطات الثقافية والأدبية. إنّ هذه المؤسسة التعليمية في طرابلس تنتمي إلى شبكة مؤسسات البعثة العلمانية الفرنسية، وتخضع

(١٩) *Lycée Franco-libanais de Tripoli (1973-2003): Mission Laïque française* (Paris: Sociétés B&L Associés, 2004), p. 48.

لسلطة السفارة الفرنسية، وتتقاسم مع المدرسة الرسمية الفرنسية القيم والمناهج ذاتها، التي تتمحور حول المفاهيم العلمانية بالدرجة الأساسية(٢٠).

ما يجب ذكره، أن هذه المدرسة تؤهل الحاصلين على شهادتها الحصول على شهادة البكالوريا الفرنسية، فضلاً عن إكمال الدراسة في الجامعات اللبنانية والفرنسية على حدٍ سواء. وفي ما يلي جدول يبين عدد الحصص الدراسية الأسبوعية لكل مادة من المواد الدراسية للمرحلة الثانوية في المدرسة، علماً أن كل المواد تُدرّس بالفرنسية، فضلاً عن دراسة لغتين هما الإنكليزية والإسبانية، وهو يبيّن مدى الحضور والتأثير الثقافي الفرنسي في لبنان من دون غيرها من البلدان المجاورة في المنطقة، علماً أن كل المواد تدرّس بالفرنسية فضلاً عن دراسة لغتين:

الجدول الرقم (٤ ـ ٥)
المواد التي تُدرّس في المدرسة الفرانكوفونية بطرابلس

المادة	عدد الساعات
اللغة الفرنسية	٤
اللغة العربية	٤
تأريخ وجغرافية فرنسية	٣
تعليم مدني قانوني واجتماعي	٠,٥
تأريخ وجغرافية عربية	١
لغة إنكليزية	٢
لغة إسبانية	٣
رياضيات	٥
فيزياء وكيمياء	٤
علوم الحياة وعلوم الأرض	٢,٥
تعليم طبيعي ورياضي	٢,٥
علوم اقتصادية واجتماعية	٢

المصدر: *Lycée Franco-libanais de Tripoli (1973-2003): Mission Laïque française* (Paris: Sociétés B&L Associés, 2004), p. 50.

(٢٠) وهي من وجهة نظر إدارة المدرسة تعني: «احترام الأشخاص من جهة المادة والتسامُح والتضامن والأخوّة والمسؤولية والحرية... وبكلمة واحدة المواطنية».

ثانياً: التأثيرات في وسائل الإعلام في لبنان

١ ـ الصحافة اللبنانية المكتوبة بالفرنسية

أول مطبعة أُسست في الشرق الأوسط، كانت في لبنان، وتحديداً عام ١٦١٠، وتطبع بأحرف سريانية، في حين ظهرت أول مطبعة تطبع بأحرف عربية في عام ١٧٣٤[٢١].

كانت الصحافة الصادرة بالفرنسية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط بعامة، ولبنان بخاصة، منتشرة في الحواضر المطلة على البحر المتوسط منذ القرن التاسع عشر[٢٢].

في داخل لبنان، شهدت الصحافة المكتوبة بالفرنسية نشاطاً مرموقاً منذ عام ١٨٥٨، تاريخ صدور صحيفة **حديقة الأفكار** لخليل الخوري، إذ ضمت آنذاك أفكاراً للبنانيين كان توجّههم الأساسي اجتماعياً وأدبياً، وهو متأثر بشكل كبير بفرنسا وحضارتها وثقافتها ولغتها[٢٣].

في أواخر القرن التاسع عشر، صدر العديد من الصحف الموالية في توجهاتها لفرنسا، مثل **البشير** التي تُمثّل معاهد الإرساليات الكاثوليكية، وعلى الأخص جامعة القديس يوسف والمدارس التابعة لها[٢٤].

كان من نتائج تأثيرات سياسة فرنسا الثقافية في لبنان أكثر من غيرها من بلدان المشرق العربي، أن أسهم اللبنانيون في إنشاء الصحف العربية الأولى في أواخر القرن التاسع عشر، حيث أسست صحيفة **الأهرام** عام ١٨٧٥ من قبل اللبنانيين سليم وبشارة تقلا في الإسكندرية أولاً، ثم في القاهرة، وقبل هذا التاريخ وبعده صدر العديد من الصحف اليومية في لبنان، كان من أبرزها:

---

(٢١) Figuié, *Le Point sur le Liban*, p. 480.

(٢٢) جمال شحيد، «الفرانكوفونية من منظور مختلف،» **مجلة الآداب الأجنبية**، السنة ٢٢، العدد ٨٨ (خريف ١٩٩٦)، ص ٢٠.

(٢٣) نبيل دجاني، «وسائل الإعلام في لبنان: توازن مفقود بين المصلحة العامة والسلطة والمال،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٢، العدد ٢٥٠ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩)، ص ٨٤.

(٢٤) روجر أوين [وآخرون]، **الحياة الفكرية في المشرق العربي، ١٨٩٠ ـ ١٩٣٩**، إعداد مروان بحيري؛ ترجمة عطا عبد الوهاب (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ١٠٢.

- **حدائق الأخبار** لخليل خوري (١٨٥٨).

- **نفير سوريا** لبطرس البستاني (١٨٦٠).

- **الجنة والجنينة** لسليم البستاني (١٨٧٠).

- **لسان الحال** لخليل سركيس (١٨٧٧).

لم يقتصر نشاط الصحافة اللبنانية الصادرة بالفرنسية على لبنان والبلدان العربية فحسب، بل وصلت آفاقها إلى البلدان الأوروبية، وتحديداً فرنسا، إذ أصدر رشيد دحداح في باريس عام ١٨٥٨ جريدة **برجيس في باريس**، في الوقت الذي أصدر أحمد فارس الشدياق في إستانبول جريدة **الجوائب** عام ١٨٦٠. وصدرت مجلات تاريخية وعلمية وأدبية في بيروت، ثم انتقلت إلى القاهرة بفضل روّاد الصحافة اللبنانيين الذين تأثروا بفرنسا وثقافتها وصحافتها، مثل: **المقتطف** (١٨٧٦) التي انتقلت إلى القاهرة عام ١٨٨٣، **والهلال** (١٨٩٢) لجرجي زيدان، **والضياء** (١٨٩٨) لإبراهيم اليازجي[٢٥].

في حين اتجهت الصحافة اللبنانية نحو السياسة بين عامي ١٨٧٦ و١٩١٤، تلك الحقبة التي اتسمت بالكبت والاضطهاد تحت حكم السلطان عبد الحميد الثاني ومن تلاه من الحكام العثمانيين، ونتج من ذلك آثار مهمة عدة في الصحافة اللبنانية، لعل من بين أبرزها هجرة العديد من الصحافيين اللبنانيين إلى خارج لبنان هرباً من الاضطهاد، ما أدى إلى نشوء صحافة لبنانية في المهجر، ولا سيما في فرنسا وأمريكا[٢٦].

كان من أسباب نشأة الصحافة اللبنانية الصادرة بالفرنسية في فرنسا، هو تدفق المثقفين العرب ـ ولا سيما لبنانيين في أواخر القرن التاسع عشر ـ على فرنسا، إذ عدّته بلد الحريات والمكان الخصب للأفكار المتعلقة بالحرية والاستقلال والقومية وغيرها من المبادئ التي أفرزتها الثورة الفرنسية، ولما كانت حركة الطباعة النشيطة توفّر فرص التعبير في فرنسا، ظهر العديد من المطبوعات الصادرة بالفرنسية لمثقفين عرب بشكلٍ عام، ولبنانيين بخاصة.

---

(٢٥) Figuié, *Le Point sur le Liban*, p. 480.

(٢٦) دجاني، «وسائل الإعلام في لبنان: توازن مفقود بين المصلحة العامة والسلطة والمال،» ص ٨٥.

من بين أبرز تلك المطبوعات التي كانت تصدر في باريس في أواخر القرن التاسع ومطلع القرن العشرين ما يلي:

- جريدة **برجيس باريس**، كان يصدرها رشيد الدحداح عام ١٨٥٨.
- مجلة **الحقوق**، كان يصدرها ميخائيل العورة عام ١٨٨٨.
- جريدة **البصير**، كان يصدرها خليل غانم وإسماعيل بن يوسف عام ١٨٨١.
- جريدة **صدى الشرق**، كان يصدرها حبيب فارس عام ١٨٩١.
- جريدة **المرصد**، كان يصدرها يوسف الحجي عام ١٨٩٣.
- جريدة **كشف النقاب**، كان يصدرها الأمير أمين أرسلان عام ١٨٩٤.
- جريدة **تركيا الفتاة**، كان يصدرها خليل غانم والأمير أمين أرسلان عام ١٨٩٥.
- جريدة **نهضة العرب**، كان يصدرها نجيب نسيب طراد عام ١٩٠٦.
- مجلة **الاستقلال العربي**، كان يصدرها نجيب عازوري عام ١٩٠٧.
- جريدة **باريس**، كان يصدرها جورج بن نقولا مسَرَّة ونجيب نسيب عام ١٩٠٨.
- مجلة **الحياة الجديدة**، كانت تصدرها حبوبة حداد عام ١٩٢٠.
- جريدة **المشرق العربي**، كان ينشرها مجموعة الشباب العرب عام ١٩٢٣.
- جريدة **الشرق الأدبي**، كان يصدرها إلياس طنوس الحايك عام ١٩٢٥.
- مجلة **لبنان**، كان يصدرها إبراهيم وإميل معلوف عام ١٩٢٨.

فضلاً عن هذه المطبوعات التي كانت تصدر في باريس، كان يُصدر أيضاً أنطوان فارس جريدة **المرصد** في مرسيليا، وجريدة **الشورى** التي كانت تصدر في أنجير عام ١٨٨٨، وهو الذي أنشأ في ما بعد حين عودته إلى القاهرة **صحيفة مصر** (*Le Journal d'Egypte*).

لم يكتف المثقفون العرب بما كانوا ينشرونه بالعربية، بل كانوا يرفدون الصحافة الفرنسية بمقالات وافتتاحيات مؤيدة للقضية اللبنانية والوحدة السورية، أو الوحدة العربية بشكلٍ أشمل. لعل من ألمعهم شكري غانم الذي

كان ينشر مقالاته في صحيفة **حوارات** (*Le Journal des débats*)، كذلك كتب غانم عام ١٩٠٨ في صحيفة **رسائل الشرق** (*Correspondence d'Orient*) التي كان أحد مديريها، وتحدّث داعياً إلى التقارب بين الروح العربية اللبنانية والروح الفرنسية(٢٧).

لعل هذا التطور في نشأة صحافة لبنانية باللّغة الفرنسية في فرنسا انعكست تأثيراته في نشأة الصحافة في لبنان التي تُعدّ من أوائل الصحف التي ظهرت في المنطقة العربية، ولا سيما في المشرق بعامة، وفي بيروت بخاصة. وكان لنشر الآراء الداعية إلى إعادة استنهاض القومية العربية، ولا سيما عرض كتاب نجيب عازوري **يقظة الأمة العربية** في عدد من الصحف الفرنسية، تأثير كبير في انتشار مفاهيم القومية العربية في بعض ولايات الدولة العثمانية آنذاك، ومثال على ذلك، ما كتبه أحد الدبلوماسيين الفرنسيين في رسالة لحكومته في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٠٥ من إستانبول قال فيها: «إنّ عرض كتاب عازوري في الصحافة الفرنسية هو الذي بالفعل أوجد مسألة عربية»، على الرغم من أن هذا الرأي بالطبع، يقلّل من قيمة تصاعد مشاعر القومية العربية عند سكان الإمبراطورية العثمانية قبل عازوري بزمن بعيد.

في حين عزز شكيب أرسلان الذي كان يمثل أُنموذجاً خاصاً لتوجّهات الوحدويين العرب، ولا سيما أبناء سوريا الكبرى التي كانت تشمل لبنان أيضاً، حيث نشر في باريس مقالات عدة، ثم أنشأ في جنيف مجلة **الأمة العربية** الصادرة بالفرنسية، التي أصبحت الصوت المعبّر عن النهضة ولسان حال حركة التجديد الثقافي، ومنبراً فريداً لصياغة الأيديولوجيا القومية العربية الحديثة، حتى أصبح أرسلان أشبه برسول مُدافع عن للقومية العربية، وكان توجُّه هذه المجلة «قومياً»، وهو ما صرّحت به في عددها الأول(٢٨).

---

(٢٧) قال غانم: «. . . ألم يحن الوقت ونحن نعيش لحظة من أمجد اللحظات، لنعانق الروح الفرنسية وتتوحد فيها جميع أجناسنا؟ ألم يحن الوقت لنرتقي إلى مستواها، ونعلن شوقنا وإعجابنا وتقديرنا وإخلاصنا العربي الذي لا يتزعزع للأمة التي بذل أبناؤها وبسخاء دماءهم فدية للعالم؟».

(٢٨) تضمن التصريح السعي نحو تحقيق هدف: «التعريف بالأمة العربية كما هي، وتقديم صورتها الحقيقية، لا الصورة الخيالية التي توهّمها كثير من السياح الذين لم يستطيعوا مع الأسف أن يلتزموا بأحكامها الموضوعية وبالتجرد». انظر: *Actes du colloque: Francophonie-monde arabe: Un dialogue des cultures, Paris, 30-31 mai 2000* (Paris: Organisation Internationale de la francophonie, 2000), p. 70.

كما ظهرت مجلة **دفاتر الجنوب** (*Les Cahiers du Sud*)، في عام ١٩١٣ لتكون وسيلة للتفاهم بين الشرق والغرب، التي نشرت في أحد أعدادها ملفاً خاصاً عن «الإسلام والغرب»، شارك فيه المستشرق الفرنسي الشهير لويس ماسينيون، ومحمد هيكل الذي كتب مقالة عنوانها: «أسباب عدم التفاهم بين أوروبا والمسلمين والوسائل الكفيلة بعلاجها»[٢٩]. ولعل هذا الموضوع عاد في ما بعد أكثر من ذي قبل ليكون من أهم الموضوعات التي تُطرح للحوار والنقاش في الشرق والغرب على حدٍّ سواء.

في الحقبة بين عام ١٩٢٠ وأواسط الخمسينيات انشغلت الصحافة اللبنانية بنفسها وبالقضايا المحلية، ففي عهد الانتداب لقيت الصحافة اللبنانية معاملة سيئة، إذ ظل قانون المطبوعات العثماني سائداً حتى بعد مضيّ خمس سنوات على دخول الفرنسيين إلى لبنان، وكان هذا القانون يحدّ كثيراً من حرية الصحف، ويفرض عليها قيوداً تعسّفية شديدة، وفي عام ١٩٢٤ وضع الفرنسيون قانوناً جديداً للصحافة مؤلفاً من ٦٦ مادة، لكنه لم يختلف عن القانون العثماني السابق من حيث صرامة السلطات في معاملة الصحافة وتقييد حريّتها متى ترغب في ذلك[٣٠].

تميّزت الصحافة في زمن الانتداب الفرنسي على لبنان بالاتجاه نحو النضال السياسي والمواقف الوطنية، وكان جبران تويني وميشيل شيحا وجورج نحاس وميشيل زكور وإميل داموس ويوسف الخازن، أكثر الصحافيين شهرة من الذين اشتركوا في هذا النضال[٣١].

أما الفترة ما بين الحربين فاتسمت بظهور جيل أكثر التزاماً بالقيم القومية للبنان، ولا سيما في كتابات شارل قرم، مؤسس **المجلة الفينيقية** (*La Revue phénicienne*)[٣٢] في عام ١٩٢٠، التي أراد بها استمرارية لبنان

---

(٢٩) الفرنكفونية والعالم العربي، حوار الثقافات: أعمال الندوة التي نظّمتها جامعة الدول العربية، والمنظمة الدولية للفرنكفونية، ومعهد العالم العربي بباريس، باريس ٣٠ ـ ٣١ مايس ٢٠٠٠ (سلا، المغرب: مطبعة بني ازناسن، ٢٠٠١)، ص ٧٢.

(٣٠) جبران حايك، «الصحافة اللبنانية وأثرها في العالم العربي،» في: **دور لبنان في العالم العربي: مصادر الثقافة في لبنان (الحلقة الدراسية الثالثة لمؤسسة سلوى نصار للدراسات اللبنانية)** (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٧٣)، ص ١٠١ ـ ١٠٢.

(٣١) Figuié, *Le Point sur le Liban*, p. 428.

(٣٢) أسهم كثيرون من الكتّاب اللبنانيين في هذه الدورية، ولا سيما خلال عام ١٩١٩ الذي =

الحديث مع ماضيه الفينيقي، في حين كان هكتور خلاط وإيلي تيان وميشيل شيحا يدعون إلى أن يكون لبنان حلقة وصل بين الشرق والغرب.

صدرت في بيروت في هذه المدة فضلاً عن جريدة **حديقة الأفكار** لخليل خوري التي سبق ذكرها، جريدة **الشرق** (*L'Orient*) لجورج نقاش في عام ١٩٢٤[٣٣].

في الحقبة الممتدة بين عام ١٩١٨ ومطلع عهد الاستقلال عام ١٩٤٣، مرت الصحافة اللبنانية في مرحلتها الثالثة، وفيها استعادت نشاطها تحت الاحتلال الفرنسي، فبعد عام ١٩٢٠ استأنفت معظم الصحف التي كانت قد توقّفت عن الصدور، بداعي الحرب، عملها، واستمر توّجه الصحافة سياسياً نظراً إلى الكبت الذي مارسه الاستعمار الفرنسي على الحريات الصحافية، إلا أن محاولة نظام الانتداب الفرنسي إغراء بعض من الصحافيين اللبنانيين عن طريق الرشوة أدت إلى انقسام هؤلاء بين موالٍ للانتداب ومعارض له. وفي هذه المرحلة زادت القيود على رجال الصحافة اللبنانية، فكان من المحظور على الصحفي إصدار أي صحيفة ما لم تكن مرخّصة مسبقاً من قبل الحاكم الفرنسي. ولم تُجْدِ احتجاجات الصحافيين اللبنانيين نفعاً في التخفيف من هذه القيود، بل واجه الانتداب الفرنسي الاحتجاجات بإصدار قانون صارم للمطبوعات في عام ١٩٢٤، الذي مّكن السلطات الفرنسية من ملاحقة الصحف المناهضة لها، والتي تدعو إلى الاستقلال، ومكافأة تلك التي تناصرها، ونجح في ذلك إلى درجة كبيرة، ما أدّى إلى نشوء صحافة لبنانية مأجورة، أسهمت في إضعاف دور الصحافة في مواجهة القضايا الوطنية والقومية[٣٤].

= سبق الانتداب الفرنسي على لبنان، وذلك في المواضيع الاقتصادية والسياسية والثقافية، لعل في مقدمهم شارل قرم، ألبرت نقاش، جان جلخ، جوزيف جميل، إميل عرب، أوغست أديب، شكري غانم، ميشيل شيحا، عبد الله خير، فيليب دي طرازي، هكتور خلاط، يوسف الخازن، إبراهيم تابت، وإلياس حويك... وغيرهم، لمزيد من التفصيل، انظر: أوين [وآخرون]، **الحياة الفكرية في المشرق العربي، ١٨٩٠ ـ ١٩٣٩**، ص ٨٠.

(٣٣) جمال شحيد، «الفرانكوفونية من منظور مختلف،» ص٢٠.

(٣٤) دجاني، «وسائل الإعلام في لبنان: توازن مفقود بين المصلحة العامة والسلطة والمال،» ص ٨٦ ـ ٩١. ـ أعطي في عهد الانتداب الفرنسي: ١٩١٨ ـ ١٩٤٣، (٢٢٠) امتياز ترخيص: ٤ جرائد رسمية ـ ٦ للأطفال ـ ١٠ دوريات أدبية ـ ٢٣ هزلية، وغيرها. انظر: نادين الأسعد، «الصحافة نشأةً وتطوراً،» (أطروحة دكتوراه في الصحافة والإعلام، الجامعة اللبنانية، ٢٠٠٢).

في عام ١٩٢٩ صدرت أول صحيفة نصف شهرية باللغة الفرنسية تعنى بالشؤون الاقتصادية وهي **تجارة الشرق**، و**صدى الأخبار** التي كانت تطبع باللغات العربية، والفرنسية، والإنكليزية[٣٥].

في عام ١٩٣٨ ظهرت مجلة **فينيقيا**، لتحل محل **المجلة الفينيقية**، مشكّلة بذلك أرضية للحركة الأدبية الفرنسية، في حين انتقلت **مجلة لبنان** (*La Revue du Liban*) التي أسسها إبراهيم وإميل معلوف، من باريس إلى بيروت عام ١٩٤١، فأصبحت المعبّر الأول للكتّاب اللبنانيين الذين يكتبون بالفرنسية، والأسبوعية الفرانكوفونية الأكثر تنوّعاً وثراءً[٣٦].

بعد الاستقلال صدرت في عام ١٩٤٦ صحيفة يومية باللغة الفرنسية هي **المساء**، في حين ظهرت في عام ١٩٥١ أول مجلة تُعنى بشؤون الرياضة في لبنان تصدر باللغة الفرنسية، وفي عام ١٩٥٢ صدرت صحيفتان باللغة الفرنسية: **الصفاء** و**النهضة**، وهناك أكبر صحيفة يومية كانت تصدر بالفرنسية في لبنان بعنوان **المجلة** عام ١٩٥٧، وكانت تحظى بنسبة توزيع عالية. وبين عامي ١٩٥٠ و١٩٧٥، أصبحت بيروت المكان الأول للطباعة في المنطقة العربية، حيث كانت تصدر سبع وعشرون مجلة بشكل منتظم بالعربية والفرنسية، وحوالى ٧٦٠ مؤلفاً من مختلف الأنواع، نشرت كمعدل سنوي وبلغات عدة، في حين كانت مجلة **شعر** في الستينيات أهم المجلات التي اهتمت بحداثة الشعر. وهناك المجلة الشهرية (*Arabies*)، التي تصدر باللغة الفرنسية، هي مجلة العالم العربي والفرانكوفونية، كما يشير عنوانها الفرعي، يبلغ عدد المشتركين فيها في فرنسا ٥٠٠٠ مشترك، وفي لبنان ٢٠٠٠ مشترك، وتوزع في أوروبا والمغرب والشرق الأوسط، إذ تصدر بطبعة ملونة، وتعالج موضوعات في مجالات الاقتصاد والسياسة والثقافة[٣٧].

عملت الصحافة المكتوبة في لبنان وفقاً لقانون صدر في ١٤ أيلول/

---

(٣٥) Figuié, *Le Point sur le Liban*, p. 420.2)

(٣٦) **الفرنكفونية والعالم العربي، حوار الثقافات: أعمال الندوة التي نظّمتها جامعة الدول العربية، والمنظمة الدولية للفرنكفونية، ومعهد العالم العربي بباريس، باريس ٣٠ ـ ٣١ مايس ٢٠٠٠، ص ٧٦ ـ ٧٧.**

(٣٧) *Etat de la francophonie dans le monde: Données 1995-1996 et 5 études inédites* (Paris: La Documentation française, 1997), p. 202.

سبتمبر ١٩٦٢، وكان متأثراً ومستلهماً الكثير من نصوصه من نظيره القانون الفرنسي[٣٨].

٢ ـ الإعلام المكتوب والمرئي

إذا كانت صحافة لبنان قد وُجدت في القرن الماضي بمبادرة خاصة لكي تلبّي حاجة رجال الفكر الذين توجهوا نحو التثقيف والإرشاد، فإن بدء البث الإذاعي في لبنان كان بمبادرة من الانتداب الفرنسي الذي أراد هذه الوسيلة بوصفها أداة سياسية لتقريب الثقافة الفرنسية من الثقافة السائدة في لبنان من أجل محاربة الدعايات النازية والفاشية التي دأبت إذاعتا برلين وباريس على توجيهها إلى الوطن العربي آنذاك، إذ بدأ البث الإذاعي عندما أنشئت محطة إذاعة «راديو الشرق» في عام ١٩٣٨ من قبل السلطات الفرنسية، وعندما نال لبنان استقلاله في عام ١٩٤٣، لم تتسلم الدولة اللبنانية الإذاعة فعلياً من الفرنسيين قبل عام ١٩٤٦، لأن الدولة لم تُعِرْ آنذاك هذه الوسيلة اهتماما كافياً، وظلت البرامج الإذاعية حتى عام ١٩٦١ تُعدّ في معظمها وبنسبة تصل إلى ٦٠ بالمئة من ثلاث سفارات أجنبية، هي سفارات فرنسا (بموجب بروتوكول نقل ملكية إلى الحكومة اللبنانية)، وبريطانيا والولايات المتحدة.

أنشأت السلطات الفرنسية محطة إذاعة «راديو الشرق» في أيلول/ سبتمبر ١٩٣٨، وكانت البرامج تتركز على الجوانب الثقافية والسياسية، وبعد الاستقلال سُمّي «راديو لبنان».

لعل الحدث الأكثر أهمية في تاريخ الاتصال بالجمهور في العالم، هو ظهور التلفاز منذ عام ١٩٥٠، وفي فرنسا أصبح التلفاز في الستينيات من بين وسائل الإعلام التي أدّت دوراً كبيراً لنشر الثقافة الفرنسية، إذ وفرت الدولة دعماً كبيراً للتقدم التلفازي، وانعكس ذلك على لبنان.

في مطلع عام ١٩٥٩ أُسست أول قناة تلفازية في لبنان، حيث كان من بين أوائل البلدان العربية التي امتلكت تلفازاً وطنياً، وجاء تأسيسها نتيجة دعم فرنسي واتفاق فرنسي ـ لبناني. وفي أيار/ مايو ١٩٥٩ انقسم التلفاز اللبناني

(٣٨) Figuié, *Le Point sur le Liban*, pp. 422-423.

إلى قناتين إحداهما «القناة ٧» التي بدأت تبث بالعربية، أو المترجمة، و«القناة ٩» التي تبث بالفرنسية، وكانت أغلب برامجها فرانكوفونية المصدر وفرنسية اللغة بالدرجة الأساس، ثم صدر قانون ينظم عمل الإذاعة والتلفاز والإعلام السمعي ـ البصري، وكان مستلهماً من نظيره القانون الفرنسي[٣٩].

أما شركة تلفاز لبنان والمشرق، فكانت تبث على القناتين (٥ و١١)، وكان بثها في نطاق برنامج واحد مخصص للبرامج العربية أو المترجمة. وفي ما يتعلق بالبث التلفازي في لبنان، نرى أن «شركة التلفزيون اللبنانية» و«شركة تلفزيون لبنان والمشرق» اعتمدتا في بدء عملهما على التنافس ومحاولة كسب الجمهور والمعلنين، ولم يقتصر التنافس بين الشركتين على الأمور التجارية فقط، بل على بث البرامج الفرنسية التي كانت في معظمها تُقدَّم مجاناً من مصادر ثقافية فرنسية، وفي بعض الأحيان كان التنافس الثقافي للشركتين مثيراً، ولا سيما في محاولتهما تقوية برامج الأخبار الأجنبية (شركة تلفزيون لبنان والمشرق باللغة الإنكليزية، وشركة التلفزيون اللبنانية باللغة الفرنسية). وفي عام ١٩٧٤ انقضت مدة رخصة عمل شركة التلفزيون اللبنانية، فأقدمت الحكومة اللبنانية على تحديد الترخيص لها بعد مفاوضات كان لوزارتي الإعلام والخارجية الفرنسية دور فاعل فيها[٤٠].

عام ١٩٦١ أُسست الوكالة الوطنية للإعلام في لبنان، وهي تخضع لإشراف وزارة الإعلام، وحدد صلاحيتها المرسوم ٨٥٨٨ الصادر في عام ١٩٦٢، ومنذ ذلك الحين بدأت تصدر نشرة باللغات العربية والفرنسية والإنكليزية، في حين صدر المرسوم رقم ٢٥ لعام ١٩٨٣ لتفعيل «مركز النشر اللبناني»، وحددت مهماته بما يتلاءم مع السياسية الوطنية العامة، وضمَّ أقساماً عدة، منها قسم اللغة الفرنسية[٤١].

إذا ما أردنا الرجوع إلى واقع الإعلام الصادر والموجّه بالفرنسية في لبنان، فسنجده بدأ يتراجع بتراجع حضور اللغة الفرنسية، ولا سيما أمام الإنكليزية بعد تنامي استخدامها في وسائل الاتصال الحديثة. والإحصائية في

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٤٢٢ ـ ٤٥٠.

(٤٠) دجاني، «وسائل الإعلام في لبنان: توازن مفقود بين المصلحة العامة والسلطة والمال،» ص ٩٥ ـ ١٠٠.

(٤١) الأسعد، «الصحافة نشأةً وتطوراً،» ص ١٢١.

الجدول الرقم (٤ ـ ٦) تُبيّن اللغات المستخدمة في مجال الإعلام في لبنان، وموقع الفرنسية بينها في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي:

الجدول الرقم (٤ ـ ٦)
إحصائية تُبيّن اللغات المستخدمة في مجال الإعلام في لبنان وموقع الفرنسية بينها في منتصف الثمانينيات

اللغات المستخدمة	العربية	الفرنسية	العربية والفرنسية	الإنكليزية	العربية والإنكليزية	الفرنسية والإنكليزية	العربية والفرنسية والإنكليزية	لغات أخرى	العدد = ١٠٠ (نسبة مئوية)
مذياع	٥٠,٤	٨,٥	٢٧,٠	١,٤	٢,٣	٢,٦	٧,٥	٠,٣	٤٣,٠
تلفاز	٣٥,٤	٣,٧	٣٧،٠	٠,٥	٣,٧	١,٦	١٨,٠	٠,١	٥٧٣٧

المصدر: Abou, Kasparian et Haddad, Ibid., p. 93.

لعلّ مكانة اللغة الفرنسية في وسائل الإعلام اللبنانية كانت تتبوأ المرتبة الأولى بين اللغات الأجنبية في لبنان قبل منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، وقبل بدء العد التنازلي لتراجعها منذ ذلك الحين[٤٢].

لدى الرجوع إلى نسبة البث التلفازي بالفرنسية في عام ١٩٨٥، نجد أنها تبلغ ٦,٩ في المئة مقابل ٣٧,٥ في المئة للبث بالإنكليزية[٤٣]. وهذا يعني اتساع الفجوة بين استخدام الفرنسية والإنكليزية في وسائل الإعلام في لبنان منذ ذلك الحين.

أما في ما يتعلق ببرامج المذياع التي تبث باللغة الفرنسية، فنجد أن تعدد أطياف المجتمع اللبناني قد حددت عمل موجة الـ FM التي غطت

(٤٢) تحتفظ اللغة الفرنسية في مجال الإعلام في لبنان بمرتبتها الأولى باعتبارها لغة أجنبية أولى للصحافة المكتوبة، لكنها مهددة بضعف قاعدتها الصحافية في وزارات معينة، ولا سيما وزارة السياحة التي كانت تصدر مطبوعاتها باللغة الفرنسية، في حين بدأت منذ منتصف الثمانينيات (يصدر معظمها بالإنكليزية). انظر: المصدر نفسه، ص ٨٤ ـ ٨٥. في حين أن التراجع الملحوظ للغة الفرنسية في مجال الإعلام بدا واضحاً، إذ تبعاً للمناطق والطوائف يُعد استخدام الفرنسية في مجال الإعلام في لبنان بمثابة لغة ثانية، ويبدأ تراجعها أمام الإنكليزية في هذا المجال واضحاً بعد ذلك الناتج. لمزيد من التفاصيل، انظر: *Etat de la francophonie dans le monde: Données 1999-2000 et six études inédites* (Paris: La Documentation française, 2001), p. 31.

(٤٣) عاطف علبي، «ما هي الفرنكوفونية؟»، الطريق، العدد ٥ (خريف ٢٠٠١)، ص ٨٦.

حوالى ١٣٠ مذياعاً خاصاً (تقدم أغلب برامجها باللغة الفرنسية)، في حين أن موجة الـ AM تستقبل خمسة مذياعات لأحزاب سياسية، فضلاً عن (مذياع لبنان) الذي يبث برامجه باللغتين العربية والفرنسية(٤٤).

من الجدير بالذكر أن نسبة البث التلفازي اللبناني بالفرنسية تراجعت في مجموع البث العام، إذ بلغ معدل الإقبال على مشاهدة الأفلام الناطقة بالفرنسية مقارنةً بالأفلام الأنكلو ـ أمريكية، إذ كانت نسبة الأفلام الأمريكية المعروضة في لبنان عام ١٩٧٠ إلى الأفلام الفرنسية: ٣٥ إلى ١١، في حين أصبحت نسبة الأفلام الأمريكية المعروضة في لبنان عام ١٩٨٥ إلى الأفلام الفرنسية (٨٥ إلى ٢)(٤٥).

٣ ـ الصحافة الصادرة بالفرنسية في لبنان

إذا ما أردنا الرجوع إلى واقع الصحافة اللبنانية الصادرة بالفرنسية في النصف الأول من عقد الثمانينيات من القرن الماضي، سنجد أن الصحف والمجلات الصادرة كانت تبلغ نسبة متميزة، في حين أخذت بالتراجع التدريجي منذ النصف الثاني من ذلك العقد، وبسبب تنامي انتشار الأنكلوفونية في المجالات كافة في المجتمع اللبناني، كما حدث في معظم بلدان العالم، وهذا ما يوضحه الجدول الرقم (٤ ـ ٧).

الجدول الرقم (٤ ـ ٧)
إحصائية تُبيّن واقع الصحافة اللبنانية الصادرة بالفرنسية في النصف الأول من عقد الثمانينيات

اللغات المستخدمة	العربية	الفرنسية	العربية والفرنسية	الإنكليزية	العربية والإنكليزية	الفرنسية والإنكليزية	العربية والفرنسية والإنكليزية	(لغات أخرى)	العدد (= ١٠٠ في المئة)
صحافة محلية	٤٧,٧	١١,٤	٣٦,٢	٠,١	٠,٩	٠,٧	٢,٢	٠,٨	٥٠٣٣
صحافة أجنبية	٤,٤	٦١,١	٨,١	٦,٠	٠,١	١٧,٩	١,٥	٩.٠	٣٥٠٤

المصدر: المصدر نفسه، ص ٩٤.

(٤٤) *Etat de la francophonie dans le monde: Données 1995-1996 et 5 études inédites*, p. 223.

(٤٥) كيرستين شايد وسماح إدريس، «أقنعة الفرنكوفونية،» الآداب، السنة ٤٩، العددان ٩ ـ ١٠ (أيلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١)، ص ٤٠.

أما أهم الصحف والمجلات اللبنانية التي تصدر باللغة الفرنسية في لبنان، فيبلغ عددها حوالى ثلاث عشرة بين يومية وأسبوعية وشهرية[٤٦]، من أبرزها:

- صحيفة **لوريان لو جور** *(L'Orient -Le Jour)*، تصدر ١٠،٠٠٠ ألف نسخة يومياً.

- **ماغازين** *(Magazine)*، تصدر ٩٠٠٠ ألف نسخة أسبوعياً.

- **لوموند الشرق الأوسط** *(Le Monde Proche - Orient)*، تصدر ٧٠٠٠ ألف نسخة أسبوعياً.

- **مجلة لبنان** *(La Revue de Liban)* ٧٠٠٠ آلاف نسخة أسبوعياً.

- **مجلة الطالب** *(La Revue de L'étudient)*، تصدر ١٥٠٠٠ ألف نسخة شهرياً.

- **مجلة المرأة** *(Femme Magazine)*، تصدر ١١٠٠٠ نسخة شهرياً.

- **بريستيج** *(Prestige)*، تصدر ١٠,٠٠٠ آلاف نسخة شهرياً[٤٧].

أ - لم يتوقف صدور صحف ومجلات مكتوبة بالفرنسية في لبنان فحسب، بل في المقابل ونتيجة للتأثير المتبادل للسياسة الثقافية الفرنسية في لبنان هاجرت صحف ومجلات عربية لبنانية إلى فرنسا لكي يصدر أغلبها في باريس، ولا سيما لدى نشوب الحرب الأهلية اللبنانية. كان من أبرزها:

ب - مجلة **الوطن العربي**: أسسها وليد أبو ظهر في عام ١٩٧٧ على أنها مجلة إخبارية أسبوعية تصدر عن «مؤسسة الوطن العربي» في باريس، وتعدّ وريثة جريدة **المحرر** لهشام أبو ظهر الصادرة عام ١٩٧١ في بيروت سابقاً، واضطر مؤسسها للهجرة إلى فرنسا لأسباب أمنية قبيل بدء الحرب الأهلية.

ج - **المستقبل**: أسسها نبيل خوري عام ١٩٧٧، وقد صدرت عن الشركة العربية الفرنسية للنشر والطباعة. ويبدو أنها استمرار لنظيرتها الفرنسية الصادرة سابقاً في باريس عام ١٩١٩.

د - **النهار العربي**، أُسست عام ١٩٧٩، صدر العدد الأول منها بباريس في

---

(٤٦) *Etat de la francophonie dans le monde: Données 1995-1996 et 5 études inédites*, p. 200.

(٤٧) Etat de la francophonie dans le monde: Données 1999-2000 et six études inédites, p. 146.

٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩، وتعدّ امتداداً لنظيرتها السابقة في بيروت.

هـ ـ **كلّ العرب**، أُسست عام ١٩٨٢، وسمّت نفسها بمجلة **الحدث والصورة** لدى تأسيسها.

أما في ما يتعلق بالنشر الفرنسي ـ اللبناني المشترك، فله آفاق متعددة، لعل في مقدّمها نجد مشروع «مجموعة الإكسير الفرنسية ـ العربية»، الذي هو ثمرة تعاون لبناني فرنسي، وتقوم فكرة عمل هذه المجموعة على نشر مؤلفات ثنائية، في المجالات الشهيرة للأدبين العربي والفرنسي، ولا سيما «خرافات لافونتين وابن المقفّع»[(٤٨)]. ويوفّر هذا المشروع فرصة كبيرة للناطقين بالفرنسية من غير العرب للاطلاع على التراث والأدب العربيين، وقراءة الروائع العربية التي لم تزل مجهولة عن تلك الشعوب.

ضمن إطار نشاطات «مطبوعات فرنسا» (France Edition)، تُقام كل عام معارض عدة في لبنان، وما زال معرض الكتاب الفرنسي يُقام بشكلٍ مستمر في بيروت منذ عقود عدة، ويلاقي إقبالاً كبيراً من قبل اللبنانيين[(٤٩)].

وعليه، احتل لبنان في عام ١٩٨٦ المرتبة ٤٣ بين بلدان العالم من حيث عدد الإصدارات قياساً إلى عدد السكان[(٥٠)].

لعل كل تلك النشاطات تجري في إطار توسيع التعاون الثقافي الفرنسي اللبناني، سواء على الصعيد المحلي داخل لبنان أم على الصعيد الخارجي في البلدان الفرانكوفونية التي تربطها أواصر تعاون مشترك مع لبنان.

لا يتوقف التعاون في مجال النشر على الكتب والمؤلفات العامة، بل شمل نشر الكتب المدرسية أيضاً، مثال ذلك نشر كتاب «الرياضيات» للمدارس اللبنانية باللغة الفرنسية، الذي صدر ضمن مجموعة **الرياضيات لنا** في نشر مشترك بين دار نشر «هاشيت» الفرنسية و«مكتبة أنطوان» في بيروت. جاء هذا العمل تبعاً لحاجة المدارس اللبنانية التي تقوم بالتدريس باللغة الفرنسية، والراغبة في استحداث كتب مدرسية وتربوية معدّة من قبل

---

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٤٧٥ ـ ٤٧٩.

(٤٩) *Etat de la francophonie dans le monde: Données 1995-1996 et 5 études inédites*, p. 172.

(٥٠) Figuié, *Le Point sur le Liban*, p. 220.

تدريسيين لبنانيين، مدعومة بمهارات ناشرين متخصصين بالنشر المدرسي المّوجه إلى القرّاء باللغة الفرنسية بشكل عام. ولعل هذه المبادرة هيّأت لإعادة تجديد المناهج المدرسية اللبنانية، وأشرت بداية نحو إعادة تجديد التعليم بالفرنسية في هذا البلد.

ثالثاً: الهوية الوطنية والقومية اللبنانية

إذا ما أردنا تتبع أهم تأثيرات تغلغل الغرب الاستعماري، وتحديداً التأثير الثقافي الفرنسي في الهوية الثقافية والقومية للمجتمع اللبناني غير المشكوك في عروبته(٥١)، فسنجد أن بداياته ظهرت منذ بدء الغزو الصليبي للشرق، الذي أحدث تأثيرات في مختلف المجالات، كان من أكثرها رسوخاً المجال الثقافي الذي فتح الباب لدخول اللغة والثقافة الفرنسيتين إلى الشرق العربي في مرحلة لاحقة، ولا سيما لبنان الذي هو محور هذه الدراسة، حيث عمل الأمراء الذين حكموا لبنان ـ ولا سيما في أيام حكم المماليك أو العثمانيين وتمتعوا بحكم ذاتي نسبي معتبر ـ على المحافظة على كيان اللغة العربية، وعلى العلاقات القائمة مع الغرب، التي ترجع إلى زمن الصليبيين، في حين تقاسمت الطائفة المسيحية الثقافة الغربية في الشرق آنذاك، وكان ذلك أحد أبرز العوامل التي أدّت إلى إيقاظ الشعور القومي العربي رداً على التغلغل الغربي في المنطقة العربية(٥٢).

قبل قرون عدة، كان الأمير فخر الدين المعني الذي يُعّد أول من أسهم

---

(٥١) انظر الدراسة الميدانية الشاملة التي قام بها عدنان الأمين ومحمد فاعور لعدد من الطلبة الجامعيين في لبنان، التي أظهرت شبه إجماع في أوساط العيّنة على عروبة لبنان، وإن اختلفت نسب التأييد بين الطوائف. انظر: عدنان الأمين ومحمد فاعور، **الطلاب الجامعيون في لبنان واتجاهاتهم (إرث الانقسامات)** (بيروت: الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، ١٩٩٨). لمزيد من التفصيل، انظر: أبو خليل، «ضد الفرانكوفونية، بطلان الثقافة اللبنانية،» ضمن ملف أقنعة الفرانكوفونية،» **الآداب**، السنة ٤٩، العددان ٩ ـ ١٠ (أيلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١)، ص ٤٠.

(٥٢) Bernard Lewis, *La Formation du Moyen-Orient modern*, trad. de l'anglais par Jacqueline Carnaud, histoires ([Paris]: Aubier, 1995), p. 32.

على الرغم من أن هناك عدداً من اللبنانيين يرى عكس ذلك، لعل من بينهم أسعد أبو خليل، الكاتب اللبناني وأستاذ العلوم السياسية في جامعة كاليفورنيا ـ ستانسلانس، الذي يقول: «إنه منذ القدم توجد في لبنان نزعة لإثبات عدم العروبة، وإن موضوع الفرانكوفونية لا يختلف البتة عن الصراع على هوية لبنان وهو صراع وسم التاريخ اللبناني المعاصر». انظر: أبو خليل، المصدر نفسه، ص ٣٧.

بتأسيس لبنان المستقل، وأوجد تحالفاً مع الغرب متمثلاً بشخص الدوق الكبير لتوسكانا[٥٣]، وبعد سقوط سلالته استمر الأمير بشير الثاني الشهابي بالسعي نحو استقلال أكبر. وفي الطرف الآخر أقامت الطائفة المارونية الأكثر عدداً في الجبل علاقات مع فرنسا، فضلاً عن الرهبانيات والمؤسسات الدينية الفرنسية والإيطالية التي بقي وجودها مستمراً حتى العصر الحديث[٥٤].

في خلال القرن التاسع عشر كان لبنان موضع عناية خاصة من قبل الدبلوماسية الأوروبية، ولا سيما الفرنسية، وبانتهاء تدخل محمد علي باشا عام ١٨٤٠، أضحت المسألة اللبنانية مسألة دولية، وفيها طالب اللبنانيون لأنفسهم بأوسع حكم ذاتي ممكن. ولفرنسا في هذا الخصوص دور خاص أدّته بسبب الجذور التاريخية العميقة من الروابط الدينية واللغوية والتعليمية والسياسية والاقتصادية التي كانت قد امتلكتها مع الساحل والجبل[٥٥].

كانت باريس، فضلاً عن كونها أرضاً خصبة ومركزاً إشعاعياً لامعاً، قد أطلقت العنان للعديد من الكتّاب والمثقفين العرب، ولا سيما اللبنانيين في كتاباتهم الأدبية ومجموعاتهم الشعرية، كانت قلباً نابضاً لدُعاة الاستقلال والقومية العربية والباحثين عن الهوية. وهكذا ظهر ما كان يُطلق عليه «جماعة باريس» التي أدّت دوراً مهماً في إبراز فكرة وحدة ما كان يُسمى «بلاد الشام»، التي تشمل أيضاً فلسطين وشرق الأردن[٥٦].

تبلور النشاط القومي العربي في باريس والمشرق العربي على نحو كبير قبل نشوب الحرب العالمية الأولى، إذ غدت باريس آنذاك موئلاً يتجمع فيه الشباب العربي لأغراض الدراسة، فانبرت مجموعة مستنيرة منهم تؤسس في عام ١٩١١ جمعية سرية في باريس، «جمعية العربية الفتاة»، ونقل مقرها في ما بعد إلى بيروت عام ١٩١٣[٥٧].

---

(٥٣) توسكانا: مدينة في غرب إيطاليا.

(٥٤) Lewis, Ibid., pp. 199-200.

(٥٥) مروان بحيري، «بولص نجيم ولبنان الكبير، ١٩٠٨ ـ ١٩١٩،» في: أوين [وآخرون]، **الحياة الفكرية في المشرق العربي، ١٨٩٠ ـ ١٩٣٩**، ص ٨٦ ـ ٨٧.

(٥٦) Lewis, Ibid., p. 220.

(٥٧) سيار كوكب الجميل، **تكوين العرب الحديث، ١٥١٦ ـ ١٩١٦** (الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٩١)، ص ٤٥٥.

كما دعا نجيب عازوري إلى القومية العربية، التي لخّصها في كتابه آنف الذكر **يقظة الأمة العربية**، بالنقاط الأربع الآتية لتكون الموضوعات الرئيسة لهذا الكتاب:

- لا بد من تأسيس دولة عربية.

- لا بد من إنهاء الحكم العثماني.

- قيام طقس كاثوليكي عربي بالكامل يُلغي الطقوس الأخرى الخاصة بالكنائس البابوية (Uniate).

- مواجهة المشكلة الصهيونية[٥٨].

دفعت زيادة التعسف التركي ضد الحركة القومية العربية إلى العمل القومي خارج نطاق الدولة العثمانية رغبة في تحقيق أهداف متعددة، لعل من أبرزها الوصول إلى مسامع الرأي العام الدولي، لذا فكّر عدد من المثقفين والطلبة العرب في عقد مؤتمر عربي في باريس لتوحيد الآراء والمواقف، وممارسة ضغط على العثمانيين من خلال الدعاية للقضية العربية في أوروبا، كذلك الاتصال بالمنظمات والشخصيات العربية المهمة. فكان الاتصال بحزب اللامركزية الإدارية العثماني في القاهرة، وذلك لشيوع فكرة «اللامركزية» آنذاك، وبسبب ضمّ الحزب المذكور رجالات كبار يمكنهم إدارة المؤتمر وتبنّيه، إذ استجاب العديد من قادة حزب اللامركزية وتوجهوا إلى باريس، وكان من أبرزهم أيوب ثابت، سكرتير الجمعية الإصلاحية في بيروت[٥٩].

في زمن الحرب العالمية الأولى، انتشرت آراء بولص نجيم في الطرف الآخر من ذلك الفكر المتعدد الألوان الذي يمكن تسميته بطرف لبنان المتفرنس، يشارك آراء فيرديناند[٦٠] الذي تصور لبنان في عام ١٩١٧، باعتباره «محمية على نمط محمية حرة صلبانية» مع أمير ماروني بالوراثة يدير الشؤون

---

(٥٨) ستيفان ويلد، «نجيب عازوري وكتابه «يقظة الأمة العربية»،» في: أوين [وآخرون]، **الحياة الفكرية في المشرق العربي، ١٨٩٠ ـ ١٩٣٩**، ص ١١٣.

(٥٩) الجميل، المصدر نفسه، ص ٥٥.

(٦٠) يتحدث كتاب فرنسا ولبنان: دفاعاً عن المصالح الفرنسية في سوريا، وعن أحقية فرنسا قبل غيرها من الدول في إدارة لبنان، ولا سيما في الشؤون الخارجية، مع تولّي إدارة البلاد المحلية من قبل أمير ماروني بالوراثة. وقد ظهر في باريس عام ١٩١٧ بالفرنسية. انظر: Ferdinand Tyan, *France et Liban, défense des intérêts français en Syrie* (Paris: Perrin, 1917).

المحلية، تاركاً الشؤون الخارجية في يد الحاكم العام الفرنسي المقيم في دمشق. وتعقيداً للأمر أكثر فأكثر سيكون الحاكم الفرنسي عاملاً في بيروت بمنزلة «المقيم الفرنسي العام في لبنان»[٦١]. أي إنه يريد بلاد الشام تحت إرشاد دولة أوروبية، وحبّذا أن تكون فرنسا، فهو يقول: «لن يكون لأحد حتى أفضل في أن يحكمنا من فرنسا، وما من دولة مثلها سيجري الترحيب بها بحرارة حينما تنزل في البلاد العربية في اللحظة التي يتقرر فيها تجزئة الإمبراطورية العثمانية»[٦٢].

لذا فإن عازوري لم يرَ أي بوادر أمل في إقامة وحدة عربية بمعزل عن حماية وإرشاد دولة أوروبية، أفضلها فرنسا التي لها حق تاريخي، كما إنها الأمة التي يقدّسها الجميع في الشرق الأدنى ـ بحسب رأيه.

هناك من يرى أن لبنان بعد الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٨، وفي أعقاب الانتداب الفرنسي على الرغم من انفتاحه على الثقافة المعاصرة المتمثلة بالثقافة الغربية، ولا سيما الفرنسية، فإنه بقي محافظاً على هويته[٦٣].

في زمنٍ لاحق شجعت فكرة الشخصية الفينيقية اللبنانية ـ المدعومة من فرنسا ـ اعتماداً على التأريخ الكنعاني الفينيقي على ظهور محاولات عدة لإجهاض عروبة هذا البلد، إذ قاد إحدى تلك المحاولات سعيد عقل

(٦١) وهنا يضيف تيان: «بأن ذلك يعني بأن سوريا قد يكون استعمارها ممكناً بشرط ألا يقام إلا شكل واحد من الحماية على جبل لبنان. وستكون لغة الإمارة هي اللغة الفرنسية، كما سيكون إشغال المناصب العليا في الإدارة المحلية بالاشتراك مع الفرنسيين، على أساس». كما لم تكن آراء نجيم متفقة، ولا سيما بعد عام ١٩١٩، مع الآراء التي عبّر عنها سوري مثل ندرة مطران، أو مع تلك التي عبّر عنها شكري غانم الذي دعا إلى عضوية لبنانية كونفدرالية أو فيدرالية سورية واسعة، مع تولي فرنسا دور المرشد تحت نظام الانتداب يكون فيصل خارجه. ولعل التّوجه ذاته الذي يميل إلى أن تكون فرنسا حامية للبنان، وإن توّحد أو أصبح في ظل وطن عربي واحد، نجده لدى عازوري الذي يرغب حقاً في أمة عربية واحدة، كما يشير إلى ذلك في كتابه **يقظة الأمة العربية**. بقوله: «لا يوجد من دجلة إلى برزخ السويس ومن المتوسط إلى بحر عمان سوى أمة واحدة، الأمة العربية، التي تتكلم اللغة نفسها، وتملك التقاليد التاريخية نفسها وتدرس الأدب نفسه، وكل فرد من هذه الكتلة العرقية فخور بكونه مواطناً في الوطن العربي». انظر: بحيري، «بولص نجيم ولبنان الكبير، ١٩٠٨ ـ ١٩١٩،» ص ٩٦ ـ ٩٧.

(٦٢) المصدر نفسه، ص ١١٥.

(٦٣) زهيدة درويش جبور، «الفرنكفونية في لبنان والعالم العربي: مشروع حوار بين الثقافات،» **مجلة الدفاع الوطني** (بيروت)، العدد ٣٨ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١)، ص ٢٠.

وميّ المرّ، ومن تبعهما من روّاد اللغة اللبنانية المكتوبة بالحرف اللاتيني، لكن تلك المحاولات باءت بالفشل، ولم يرحّب بها اللبنانيون.

يقول أسعد أبو خليل: «لقد تجلّت أكثر ما تجلت في الإنتاج الأدبي والسياسي لليسوعية السياسية، التي حاولت رسم علامة استفهام كبيرة حول هوية لبنان، في حين مثّلت محاولات إعادة لبنان إلى الفينيقية على حساب عروبته تهديداً خطيراً لهويته وشخصيته الوطنية. فقد كانت فكرة الفينيقية نوعاً من أنواع الرد على فكرة العروبة في مرحلة كانت فيها الأخيرة دعوة ضد الاستعمار بشتى أنواعه، ولا سيما الفرنسي منه في عقدي العشرينيات والثلاثينيات، ولعل هذه التوجهات الداعية إلى الفينيقية على حساب العروبة، أو كتابة اللغة العربية بالحروف اللاتينية، هو موقف أيديولوجي (فكري) يصبّ في إطار التبعية، أما المحاولة الأخرى لدحض عروبة لبنان، فقد تجلّت أكثر ما تجلّت في الإنتاج الأدبي والسياسي لليسوعية السياسية، التي حاولت وبنجاح رسم علامة استفهام حول هوية لبنان، ومثال ذلك إجابة بيار الجميّل عن سؤال حول هوية لبنان، عندما قال: إن هناك حاجة إلى خبراء لتقرير هذه المسألة؟»[٦٤].

أثار الاستعمار الفرنسي النزعة الانفصالية لدى اللبنانيين، محاولة منه لسلخ البلد عن الهوية العربية والموروث العربي، وحثّ على الانضمام إلى فرنسا ثقافة ولغة وفكراً. في حين أدّى إنشاء دولة لبنان الكبير إلى انقسام اجتماعي عميق عملت فرنسا من خلاله على تغذية الطائفية، وبث روح الفرقة بين المسيحيين والمسلمين تطبيقاً لسياسة «فَرِّقْ تَسُدْ». وأسهمت تلك السياسة التي اتّبعها المندوبون السامون الثلاثة الأُوَل، في سوريا ولبنان، خلال ست سنوات من الانتداب الفرنسي، في تكوين الوجه السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبنان، على الرغم من أن الوجود الفرنسي زاد بحجم التناقض بين المسيحيين والمسلمين.

شعرت فرنسا بخطر التيار القومي العربي الوحدوي، فعملت على ضربه بشتّى الوسائل. ولم تكتفِ بسلخ مناطق عن سوريا وضمّها إلى لبنان، بل عمدت إلى تقسيم سوريا نفسها إلى دويلات، على أساس طائفي، وعيّنت

---

(٦٤) انظر: أبو خليل، «ضد الفرانكوفونية، بطلان الثقافة اللبنانية،» ص ٣٤.

عليها حكّاماً فرنسيين. فأنشأت دولة في جبل الدروز، وأخرى في اللاذقية للعلويين، ودولة في لواء الإسكندرونة، وأخرى في الداخل السوري. ووجدت السياسة الفرنسية أرضاً خصبة في لبنان.

هكذا، قوّت سياسة فرنسا الثقافية والاجتماعية سياسة التفرقة والتحيز، التي انتهجتها فرنسا في لبنان، الطائفية، وعمّقتها خلال عقود عدة، وهيأت المناخ مبكراً، للحرب الأهلية اللبنانية. فضلاً عن أن فرنسا، عمدت إلى استعمال البُنى التقليدية في المجتمع، بدلاً من أن تساعد على القضاء عليها، وتحديث البلاد. فكان ذلك عاملاً من عوامل التخلف والتجزئة الطائفية.

حملت الفرانكوفونية اللبنانية في بداياتها مفهوماً متوافقاً مع الفرانكوفيلية[٦٥] التي تحوّلت إلى أداة للشقاق والفتنة بين أبناء الوطن الواحد في زمن الانتداب (١٩٢٠ ـ ١٩٤٣)، وتحديداً بعد إعلان لبنان الكبير في عام ١٩٢٠، إذ ظهرت التقسيمات الأيديولوجية، كما برزت على السطح النعرات والتوجهات الطائفية، ومن جهة أخرى ظهرت الأفكار المتعلقة بـ «الوحدة العربية» و«الأمة السورية» لدى القسم الأعظم من السكان، ولا سيما المسلمين، مستندة إلى أدوات مثل اللغة المشتركة، والوطن المشترك، والحدود الطبيعية، والمصالح الاقتصادية المشتركة.

في مرحلة لاحقة، كان لسياسة إثارة الفتنة الطائفية التي اتّبعتها السلطات الفرنسية إبان زمن انتدابها للبنان أن جعلت المسيحيين الذين كانوا يتطلّعون في السابق إلى حماية فرنسا يفقدون ثقتهم بها، ويعلّقون آمالهم بدولٍ أخرى أعظم شأناً مثل بريطانيا أو الولايات المتحدة.

على الرغم من أن قراراً سياسياً اتُّخِذ بشأن إظهار الوجه العربي للبنان، إلا أن المدارس الكاثوليكية الخاصة استمرت في إدخال فكرة أن لبنان ينتمي إلى الحضارة الفينيقية في أذهان التلاميذ، وفي المقابل كانت المدارس الإسلامية توجّه تلاميذها على أن لبنان هو عربي[٦٦].

---

(٦٥) الفرانكوفيلية: يعرّفها قاموس لاروس الفرنسي، بأنها تعني حب فرنسا. انظر: *Le Petit Larousse* (Paris: Larousse, 1982), p. 463.

(٦٦) Figuié, *Le Point sur le Liban*, p. 203.

ما يجب ذكره أن الزعيمين المتنافسين على زعامة لبنان في السنوات الأخيرة للانتداب الفرنسي، وهما بشارة الخوري وإميل إدة، كانا متفقين على وحدة الكيان اللبناني، وكلاهما يمثل وجهة نظر الموارنة، مع أن الخوري كان يرى أن الاحتفاظ بكيان لبنان لا يتعارض مع تعاونه مع الدول العربية في نطاق محدود، في حين كان إدة يرى أن الكيان اللبناني يعني انعزاله تماماً عن الوطن العربي المحيط به، لذلك حظي بتأييد الفرنسيين، في حين كانت المفاجأة شديدة الوقع حينما كشفت الانتخابات عن فقدان الفريق الأخير تأييد الأغلبية[٦٧].

لا بد من الإشارة إلى أن «الحركة الفينيقية» التي تبنّت أفكارها المجلة الفينيقية، وجّهت، ولا سيما النسبة الأكبر من المسيحيين، إلى المطالبة بإقليمية لبنان تحت ذريعة «الأغلبية الطائفية»، والدعوة إلى «الانفتاح الحداثي على الغرب»، وكان العديد من الكتّاب اللبنانيين الفرانكوفونيين يكتب فيها ولم يُخفِ هؤلاء الكتّاب حذرهم من الهيمنة العربية، لأن مفهومَي العروبة والإسلام «ارتبكا» في عقولهم، ولعل ذلك يرجع إلى تعلّقهم الشديد بفرنسا التي كانوا يجدون فيها «حامية الضعفاء، وممدّنة الشعوب، وأم الحريات والعدالة»[٦٨].

بعد أكثر من عقد من الزمن عملت الحرب الأهلية التي اشتعلت جذوتها في لبنان بشكل جزئي عام ١٩٥٨، ومن ثم عادت بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨٩، بشكل ملموس على تراجع الدور الذي كان يؤديه اللبنانيون في الشؤون العربية، وعلى الأخص المسيحيون في داخل لبنان. وحتى بيروت التي كانت في وقت ما أحد أكثر المراكز أهمية في المجالات التجارية والمالية والفكرية في المنطقة العربية، تراجع موقعها المهم هذا بسبب الحرب[٦٩].

من الجدير بالذكر أن وجهات النظر بشأن الهوية الثقافية والقومية للبنان تحظى باختلاف وتباين لدى العديد من المفكرين والمثقفين اللبنانيين.

يقول غسان تويني، رئيس مؤسسة دار النهار: «إن التعددية المألوفة لدينا

(٦٧) العقاد، المشرق العربي المعاصر، ص ٥٦.

(٦٨) Jean Jabbour, «Evolution du concept de la Francophonie au Liban dans la pensée et la production littéraire,» papier présenté à: *La Langue d'enseignement au Liban: Actes du colloque de l'Université de Balamand, 30 avril-3 mai 1992*, pp. 39-40.

(٦٩) Lewis, *La Formation du Moyen-Orient modern*, pp. 32-33.

من قدم تاريخنا ـ الفينيقية والإغريقية في العصور الأولى، ثم السريانية والإغريقية، والسريانية والعربية، والعربية واللاتينية في ما بعد ـ فرضت علينا أن نجمع العالمية الثقافية وأمل الأجيال القادمة. وهكذا فإن توجّهنا بحثاً عن الحرية وحقوق الإنسان (رمزا الثورة الفرنسية)، هو بهدف إعادة تجديد للهوية التي نبحث عنها والمستلهمة من مصادر قديمة... ولكن ـ لماذا الدهشة من وحدة فكرية مع باريس؟»(٧٠).

في حين نجد رأي أسعد أبو خليل نقيض ذلك، إذ يرى: «أن محاولة مزج الثقافة اللبنانية مع الثقافة الغربية تطوّرت باطّراد منذ زمن ما قبل الاستقلال وما بعده، مع أن الإنتاج الأدبي اللبناني ليس هو إنتاج لبناني محض مستقل، بل هو إنتاج عربي من لبنان، حتى وإن سُمي زوراً بـ «الثقافة اللبنانية»، وإن استعمال مصطلح «الثقافة اللبنانية» هو اعتباطي لأن الإسهامات الأدبية اللبنانية نهلت من مَعين الأدب العربي التقليدي وتصبّ مباشرة في الكم الأدبي العربي المعاصر». ثم يذهب أكثر من ذلك محذّراً من توجّهات السياسة الفرانكوفونية بعامة، وسياسة فرنسا الثقافية بخاصة إزاء الوطن العربي ولبنان خصوصاً، ولا سيما في ما يتعلق بتوجّهات أنصارها ومناصريها الإقليمية وتأثيرات ذلك في وحدة القومية العربية(٧١).

في حين يرى ميشيل خوري الأكثر اعتدالاً: «أن المثقفين العرب في لبنان ألّفوا بالفرنسية أو ترجموا عنها، أو تعرّضوا للفكر الفرنسي أو العالمي من خلال اللّغة الفرنسية، وإذا كانوا قد تأثروا بها وبثقافتها فإنهم أخضعوها للواقع الوطني والقومي، واستفادوا منها تجربة وفكراً ومنهجاً وإبداعاً، ومن نتاج ذلك، أن قام في لبنان أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين أدب ناطق باللغة الفرنسية، توجّه إلى الرأي العام، مصوراً ما يعانيه العرب عموماً، وسورية ومنها جبل لبنان خصوصاً، من ظلم الأتراك، وليّعبر عن توق شعب المنطقة إلى الحرية والديمقراطية والاستقلال»(٧٢). كما نجد

---

(٧٠) Ghassan Tueni, «Dialogue des cultures ou Choc des civilisations?,» *L'Orient Le jour*, 17/10/2002.

(٧١) انظر: أبو خليل، «ضد الفرانكوفونية، بطلان الثقافة اللبنانية،» ص ٣٣ ـ ٣٩.

(٧٢) لمزيد من التفصيل، انظر: ميشيل خوري، «الفرانكوفونية والتعبير الأدبي باللغة الفرنسية في لبنان،» **مجلة الآداب الأجنبية**، السنة ٢٢، العدد ٨٨ (خريف ١٩٩٦)، ص ٥٨.

أن هناك نزاعاً آخر يتعلق بدور اللغة الفرنسية بالتأثير في هوية لبنان الوطنية[٧٣].

بالرجوع إلى خلاصة رؤية أسعد أبو خليل إلى الفرانكوفونية بعامة، وسياسة فرنسا الثقافية بخاصة، نجده يقول: «إنّ الفرانكوفونية في لبنان هي أيديولوجية وليست لغة، وإن احتفال لبنان بها يُراد منه التشويش على عروبة لبنان في الوقت الذي باتت فيه الإنكليزية متفوّقة على الفرنسية، وإن دور لبنان مستحيل خارج محيطه العربي، والدور الذي أدّاه هذا البلد في فترة الخمسينيات والستينيات يرجع إلى روابطه بمحيطه العربي سياسياً واقتصادياً، وهو ما جعله مرغوباً من دول وشركات استفادت من انفتاحه النسبي»[٧٤].

ظل السؤال المطروح هو: «هل إن لبنان عربي بالهوية أم بالانتساب؟ هل هي بصمة عربية؟ هل نستطيع التحدث عن لبنان لبناني أم فينيقي؟».

هكذا يبدو أن النظرة إلى تأثيرات سياسة فرنسا الثقافية في الهوية اللبنانية (شخصية، وطنية، قومية) تبقى يكتنفها الغموض واللُّبس، وهي أسيرة اختلافات في الرأي لدى العديد من المفكرين والمثقفين اللبنانيين، إلا أن مما يجب الإشارة إليه أنها لا تؤثر في هوية لبنان الحقيقية التي هي العربية (إسلامية ومسيحية)، ذلك أن فسيفساء المجتمع اللبناني يمكن أن يوّظف لصالح مستقبل لبنان، إذا ما تم حشد طاقاته بشكلٍ إيجابي بعيداً من الطائفية

---

(٧٣) يقول أبو خليل في هذا الشأن: «إن محاكاة الثقافة الفرنسية في عقلية اليسوعية السياسية التي حكمت لبنان وأسست لبنات ثقافته السياسية هي جزء من الولاء لوطن الأرز ليس إلا، في حين أن اللغة الفرنسية خدمت أغراض غلاة القومية اللبنانية». انظر: أبو خليل، المصدر نفسه، ص ٣٣.

في حين أن هناك من يرى أن: «الهوية اللبنانية عربية (إسلامية ـ مسيحية)، لغتها الوطنية والرسمية، على وفق الدستور اللبناني، هي اللغة العربية الذي نص على إلغاء الطائفية السياسية، وأكّد ذلك اتفاق الطائف رغم الاعتراف بتعدد الطوائف حوالى (١٧ طائفة). لذا فإن التعددية التي تميّز الهوية الثقافية والحضارية للبنان لا تعني أن هناك تناقضاً بين «الهوية الكنعانية الفينيقية الطبيعية» والإسلام والعروبة والمسيحية العربية، فهي جميعها مراحل تطور في الشخصية اللبنانية عبر التاريخ، لكن الخطر يكمن هنا حين ينفتح اللبناني على أوروبا وفرنسا تحديداً، بما يعني العودة إلى «الجذر الإغريقي» للثقافة الفرنسية، وينغلق على محيطه العربي الكنعاني الطبيعي بالهروب إلى الأمام».

(٧٤) أسعد أبو خليل، مصدر سابق، ص ص ٣٥ ـ ٤٠.

والجهوية والمناطقية، مع الاستناد إلى تراث لبنان وتاريخه العريق، والتمسك بهويته العربية، بعيداً من البحث عن هويات أخرى مفترضة لا جذور لها، ولا طائل منها سوى التشويش المفتعل على عروبته وهويته الوطنية والقومية. ولا يبدو لنا أن أدوات سياسة فرنسا الثقافية، ولا سيما الرئيستين (اللغة والثقافة الفرنسيتين) تعمل على تهميش اللغة والثقافة العربيتين في لبنان اللتين تشكّلان جوهر هويته العربية (إسلامية ـ مسيحية).

رابعاً: الأدب اللبناني المكتوب بالفرنسية

أدّى الأدب الفرنسي دوراً كبيراً في تنمية شعور الفرنسيين، بعد أن اكتسبته فرنسا بنفسها من خلال حضارتها، إذ كانت من بين أوائل الأمم التي اعتبرت الأدب تعبيراً ارتبط بتاريخها ومصيرها[٧٥]. وللأدب الفرنسي تأثيرات واضحة في الأدب اللبناني، سنتناولها بحسب مراحل تطوّرها.

١ ـ الأدب في مرحلة الانتداب الفرنسي، ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥

أثّر الأدب الفرنسي في الآداب اللبنانية تأثيراً كبيراً، إذ تؤشر الحقبة ما بين عامي ١٨٧٤ و١٩٢٠، المرحلة الأولى من مراحل الأدب اللبناني المكتوب بالفرنسية، التي بدأت مع ميشيل مسك في عام ١٨٧٤، وهو التاريخ الذي ارتبط بنشر أول مجموعة شعرية باللغة الفرنسية، ثم تبلورت مع خير الله خير الله، وألفريد سرسق، ونجيب طراد، وعباس بجاني، وندرة مطران، وشارل دباس، وعبد الحميد الزهراوي.

في مراحل لاحقة، استمر تطور الشعر اللبناني المكتوب بالفرنسية، إذ اتجه الشعراء إلى الاهتمام بأدب المقاومة ضد الاحتلال العثماني، فأصدروا العديد من النتاجات الأدبية التي تصدّت للاحتلال، ودعت إلى الاستقلال والتحرر. ولعل من أبرز من تميّز في هذه المرحلة من الشعراء، شكري غانم[٧٦]، صاحب المجموعة الشعرية الأولى **عواسج وأزاهير** في عام ١٨٩٠، أعقبها بالدراما الشعرية الشهيرة **عنتر** في عام ١٨٩٨، التي مثلت على مسرح

---

(٧٥) Ernst-Robert Curtius, *Essai sur la France*, trad. de l'allemand par J. Benoist-Méchin; avant-propos de François Ewald, L'Aube poche; 7 (La Tour-d'Aigues: Ed. de l'Aube, 1995), p. 155.

(٧٦) شكري غانم: ولد في بيروت عام ١٨٦١، يُعدّ أول كاتب لبناني يكتب بالفرنسية، استقر في فرنسا، وتوفي عام ١٩٢٩. له روايات ومسرحيات عديدة كان آخرها رواية بوغوميل كروز.

«الأودين» في باريس عام ١٩١٠، وقيل عنها إنها «إحدى اثنتين من أكبر التظاهرات العامة التي نظّمها ذوو النزعة القومية العربية قبيل الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤»[٧٧].

يذكر أيضاً أن أخاه خليل غانم[٧٨] كان أحد شعراء هذه الحقبة، إذ نشر في عام ١٨٩٩ مؤلفاً شعرياً بعنوان **المسيح**[٧٩].

في مجال الشعر نستحضر في البداية ديوان شكري غانم **أشواك وزهور** الذي صدر في عام ١٨٩٠، وتميّز بأسلوبٍ كلاسيكي، اما دواوين بشارة داغر وجاك تابت ومي زيادة، فقد صدرت في العقدين الأولين من القرن العشرين وتميزت بأساليب تتراوح بين الكلاسيكية الجديدة والرومانسية. في حين أن الكتابة المسرحية الناطقة بالفرنسية في لبنان تعود إلى بداية القرن الماضي مع مسرحية شكري غانم **وردة** التي قُدِّمت على مسرح «الأوديون» بباريس عام ١٩٠٤، ثم نص ميشال سرسق «قسَم عربيٌ» (١٩٠٦)[٨٠].

كما استلهم خير الله خير الله من أسطورة حب قيس وليلى، ليكتب **قيس**، التي صدرت باللّغة الفرنسية في طبعة صغيرة، تمت صياغتها في مقطوعات عربية رائعة[٨١].

عموماً، اتصفت بدايات الأدب المكتوب بالفرنسية في لبنان بأنه «أدب مقاومة للهيمنة العثمانية، وتأكيد للشخصية الثقافية الفينيقية»[٨٢].

في مرحلة لاحقة تُصنّف من قبل المعنيين بدراسة تاريخ الأدب اللبناني

---

(٧٧) Zahida Darwiche Jabbour, *Etudes sur la poésie libanaise francophone: Abi Zeyd, Naffah, Schéhadé, Stétié, Hatem* ([Beyrouth]: Ed. Dar An-Nahar, 1997), p. 9.

(٧٨) خليل غانم: ولد في بيروت عام ١٨٥٧م، وكلف من الصدر الأعظم مدحت باشا أن يُسهم مع آغوب باشا في وضع الدستور للسلطنة العثمانية الذي صدر في ٢٤/ ١٢/ ١٨٧٦، وما كاد يصدر حتى قضى عليه السلطان عبد الحميد الثاني في مهده، ونفى مدحت باشا، واضطر خليل غانم إلى الهرب إلى باريس حيث عمل في جريدة لوفيغارو الفرنسية، وكان صديقاً للزعيم الفرنسي الجمهوري ليون غامبيتا.

(٧٩) خوري، «الفرانكوفونية والتعبير الأدبي باللغة الفرنسية في لبنان،» ص ٥٧ ـ ٥٨.

(٨٠) «آداب فرنكوفونية في الشرق الأوسط،» الحياة، ٢٠/ ٣/ ٢٠٠٨.

(٨١) **الفرنكفونية والعالم العربي، حوار الثقافات: أعمال الندوة التي نظّمتها جامعة الدول العربية، والمنظمة الدولية للفرنكفونية، ومعهد العالم العربي بباريس، باريس ٣٠ ـ ٣١ مايس ٢٠٠٠**، ص ٧٠.

(٨٢) *Encyclopédie Universalis* (Paris: Albin Michel, 1985), vol. 8, p. 113.

المكتوب بالفرنسية بالمرحلة الثانية، ويطلق على هذه المرحلة أيضاً اسم «عصر الدسيسة»، إذ بدأت مع شارل قرم (مؤسس المجلة الفينيقية)، وميشيل شيحا وإيلي تيان وهكتور خلاط، وإيفلين بسترس، وجاك تابت... وغيرهم الذي بقوا متمسكين بمبادئ الخطاب الرهباني وطريقتهم الخاصة في نظم الشعر، إذ تغنوا بلحن واضح تركّز على تمجيد وطنهم، ولا سيما في ماضية الفينيقي، فضلاً عن الولاء لفرنسا والغرب.

في ما يتعلق بالموضوعات الوطنية والبحث في علم الجمال كان فؤاد أبي زيد[(٨٣)] (١٩١٤ ـ ١٩٥٨)، قد مهّد لمرحلة الحداثة الأولى، وكان رائداً في هذا المجال في دواوينه: **قصائد الصيف** عام ١٩٣٦، **وقصائد جديدة** عام ١٩٤٢[(٨٤)].

أما التيار «الفينيقي» الذي يمثله شارل قرم وإيلي تيّان وهكتور خلاط وميشال شيحا فبقوا ضمن التأثيرات الشعرية نفسها، لكنهم اختلفوا مع الجيل الأول بتركيزهم على الهوية اللبنانية ـ الفينيقية، وبتعلّقٍ كبير بفرنسا لغةً وثقافة. وفي موازاة هذا التيار، كتب ألفرد أبو سليمان وهنري حكيم ضمن تأثّرٍ واضح بشعراء فرنسيين، مثل بودلير وفرلين. أما الحداثة الشعرية فتُحدَّد ظهورها عند نهاية الثلاثينيات على يد فؤاد أبي زيد وجورج شحادة اللذين تمكّنا من تجديد الشعر اللبناني شكلاً ومضموناً، بخلاف إدمون سعد وكميل أبو صوّان، في الأربعينيات، اللذين كتبا شعراً غنائياً بأسلوب حديث[(٨٥)].

على الرغم من تعلق معظم الكتاب والأدباء اللبنانيين بفرنسا، تميزت كتابات عددٍ منهم في مرحلة الانتداب الفرنسي للبنان بالتحريض على الوجود

(٨٣) فؤاد أبي زيد: ولد عام ١٩١٤ في قرية صغيرة في كسروان، قضى طفولته بين جونيه واللاذقية، كتب أول دواوينه **قصائد الصيف**، وعمره ٢٢ عاماً، الذي نشر من قبل الأكاديمية الفرنسية في تموز/يوليو ١٩٣٩. أقام في باريس بعد الحرب العالمية الثانية، والتقى بالعديد من كبار الكتاب الفرنسيين، مثل بول فاليري وأندريه جيد، ودورهاميل، وكاوديل. عاد إلى بيروت ونشر عدداً من الدواوين. توفي عام ١٩٥٨. لمزيد من التفصيل، انظر: Ramy Zein, *Dictionnaire de la littérature libanaise de langue française* (Paris: L'Harmattan, 1999).

(٨٤) Jabbour, «Evolution du concept de la Francophonie au Liban dans la pensée et la production littéraire,» p. 43.

(٨٥) «آداب فرنكوفونية في الشرق الأوسط».

الفرنسي من خلال الكتابة باللغة الفرنسية، إذ نجد مثلاً شارل قرم يكتب في ديوانه **الجبل الملهم** (*La Montagne inspirée*) عام ١٩٣٤، بأسلوب شبيه بأسلوب الكاتب الفرنسي موريس باريه الذي تميز بنقد القيم الجمهورية التي جسّدها أيضاً في ما بعد عدد كبير من الكتّاب اللبنانيين[٨٦]. في حين أصدر في عام ١٩٣٨ ديوانه **ابن الجبل**، أعقبه العديد من الدراسات المتعلقة بالفن والموسيقى، وقصص ومجموعة خطب ذات نزعة أخلاقية ودينية[٨٧].

لعل ديوان فؤاد أبي زيد **قصائد صيف**، كان أول ديوان شعري لبناني يحظى بتكريم الأكاديمية الفرنسية في عام ١٩٣٩[٨٨].

كان من بين تأثيرات الآداب الفرنسية في الأدب اللبناني في هذه الحقبة، هو دخول السريالية[٨٩] في نتاجات الأدباء اللبنانيين، على الرغم من عدم تكوين مجموعة سريالية بالمعنى الدقيق، لكن جورج شحادة الذي تأثر بالحركة السريالية في أثناء دراسته في فرنسا، خضع لها بوضوح في ديوانه **قصائد**، الصادر في عام ١٩٣٨، كذلك في كتابه **رودغون سين** في عام ١٩٤٧[٩٠].

عملت سلطات الانتداب الحاكمة في لبنان على حرف مشاعر المثقفين اللبنانيين عن انتمائهم القومي، وبلدهم جزء من سوريا الطبيعية بخاصة، ومن الوطن العربي الكبير بعامة، فوجّهتهم إلى أن ينطلقوا نحو الغرب، ويتغنوا

(٨٦) Jean-Louis Joubert [et al.], dirs., *Littératures francophones du monde arabe: Anthologie*, littératures francophones; 2 (Paris: Nathan; [Casablanca]: Al Madariss, 1994), p. 12.

(٨٧) خوري، «الفرانكوفونية والتعبير الأدبي باللغة الفرنسية في لبنان،» ص ٦٢.

(٨٨) *Actes du colloque: francophonie-monde arabe: Un dialogue des cultures, Paris, 30-31 mai 2000*, p. 7.

(٨٩) السريالية أو الفواقعية أي فوق الواقع، وهي مذهب فرنسي حديث في الفن والأدب يهدف إلى تعبير العقل الباطن بصورة يعوزها النظام والمنطق. نشأت المدرسة السريالية الفنية في فرنسا، وازدهرت في العقدين الثاني والثالث من القرن العشرين، وبحسب مؤسسها أندريه بريتون هي آلية أو تلقائية نفسية خالصة، من خلالها يمكن التعبير عن واقع اشتغال الفكر إما شفوياً أو كتابياً أو بأي طريقة أخرى. ولقيت السريالية رواجاً كبيراً بلغ ذروته بين عامي ١٩٢٤ و١٩٢٩، وكان آخر معارضهم في باريس عام ١٩٤٧. وتميّزت بالتركيز على كل ما هو غريب ومتناقض ولا شعوري. وكانت السريالية تهدف إلى البعد عن الحقيقة وإطلاق الأفكار المكبوتة والتصورات الخيالية وسيطرة الأحلام، واعتمد فنانو السريالية على نظريات فرويد، رائد التحليل النفسي، بخاصة في ما يتعلق بتفسير الأحلام. انظر: «Surrealism,» <http://en.wikipedia.org/wiki/Surrealism>.

(٩٠) Joubert [et al.], dirs., *Littératures francophones du monde arabe: Anthologie*, pp. 16-20.

بانتماء متوسطي، لتصوّر لهم بأنهم أحفاد الفينيقيين الذين سادوا البحر المتوسط، وأعطوا العالم أبجديته. وعملت المدارس الدينية التبشيرية على إذكاء التفرقة الطائفية، فالمسيحي اللبناني الماروني أقرب إلى المسيحي الفرنسي الكاثوليكي، أما المدارس العلمانية فاكتفت في هذا الصراع بالدعوة إلى الأخوّة الإنسانية والمبادئ الديمقراطية والتوجه إلى قيم الحق والخير والجمال في التعبير الأدبي، لتُصاغ في لوحاتٍ فنية تنافس ما عرفه عصر النهضة في أوروبا. وكانت أهم المواضيع التي تثير مشاعر الأدباء اللبنانيين الذين يكتبون بالفرنسية في هذه المرحلة، هي:

١ ـ حب الوطن: لبنان الكبير ـ على صغر مساحته جبلاً وساحلاً ـ وإحياء أمجاد الأسلاف الفينيقيين، ويمثّل هذا الاتجاه بصورة خاصة الشاعر شارل قرم.

٢ ـ الولاء لفرنسا «الأم الرؤوم»، ويظهر ذلك لدى الشاعر إيلي تيّان بخاصة.

٣ ـ التغني بالثقافة الفرنسية، ويبدو ذلك في أشعار هكتور خلاط.

٤ ـ المُساهمة في الأدب العالمي وتوجّهاته الإنسانية، ويمثل ذلك في المسرح جورج شحادة، وفي الرواية فرج الله الحايك، وفي المقالة والدراسات ميشيل شيحا[٩١].

ومما يسترعي الانتباه، أنه خلال زمن الانتداب الفرنسي هذا، كان الكتّاب اللبنانيون الذين يكتبون بالفرنسية أمثال هكتور خلاط، وفرناند تيان، وشارل قرم وغيرهم، يدعون للأخوّة بين مسيحيي الشرق وفرنسا[٩٢].

ظهر في هذه الحقبة اتجاهان، **أولهما**: حاول رسم مشهد الإنتاج الشعري (الغنائي) الناطق بالفرنسية في لبنان. أما **الآخر**: فدعا إلى العودة إلى اللبنانية الفينيقية، مع أن التيار الأول كان أبعد من الثاني، لا سيما أن عدداً من الكتّاب قد أكدوا هنا على الكتابة الشعرية باللغة الفرنسية، ومن بين هؤلاء نجد الشاعر إدمون سعد، مؤلف ديوان **قنديل من صلصال** الذي يتميز

---

(٩١) خوري، «الفرانكوفونية والتعبير الأدبي باللغة الفرنسية في لبنان،» ص ٦٠ ـ ٦١.

(٩٢) علبي، «ما هي الفرنكوفونية؟،» ص ٨٣.

شعره بتحرير القوافي، والاعتماد على التوافق اللحني، كذلك هنري حكيم في ديوانه **الشفاه البيضاء** عام ١٩٣٨ الذي أحيا فيه أشعار الشاعر الفرنسي الشهير ألفريد دي موسيه، في حين أن كل الشعر الغنائي في هذه المدة بقي في الحقيقة تحت تأثير الرومانسية الفرنسية، والتيار الثاني وجد مسوّغاته في النص السياسي ـ الاجتماعي.

هكذا، فإنه منذ استقلال لبنان الكبير عام ١٩٢٠ انقسمت توجّهات الأدب اللبناني المكتوب بالفرنسية إلى تيارين متناقضين، **الأول**: توجّه في لهجته نحو القومية العربية والوحدة السورية، معتمداً على عناصر اللغة والتأريخ والوطن المشترك، فضلاً عن التأكيد على أبناء المنطقة بأخذ الحذر من فرنسا كونها قوة انتداب، أما التيار **الآخر**: فكان على الضد من ذلك يسعى إلى تأكيد خصوصية لبنان باعتباره بلداً متعدد الطوائف، ومكاناً لالتقاء الشرق بالغرب، وبأنه كان منفتحاً على الغرب منذ قرون عدة. وتجدر الإشارة إلى أن الأدب الفرانكوفوني في المشرق العربي وجد في لبنان ومصر، في حين تراجعت البرجوازية الكوسموبوليتية[٩٣] التي يشكّل جزءاً كبيراً منها المهاجرون اللبنانيون من تجار وكتّاب، أمام نهوض القومية العربية، منذ منتصف خمسينيات القرن الماضي[٩٤].

ركّزت توجّهات دعاة تيار الفينيقية على الماضي من أجل تحقيق مبدأ الوحدة والهوية اللبنانيتين، كذلك طالبت بالتعلق بالفينيقية القديمة التي ـ بحسب رأيها ـ باستطاعتها أن تضم من دون تمييز المسيحيين والمسلمين، أكد ذلك شارل قرم في **المجلة الفينيقية**، تلك المجلة التي جمعت حولها عدداً كبيراً من الشعراء من أمثال هكتور خلاط وميشيل شيحا، وإيلي إتيان الذين عرفوا دعاةً للفينيقية اللبنانية، ومن أبرز روّاد هذه الحركة. وكان من أشهر ما كتب شارل قرم في هذا المجال ديوانه الشعري **الجبل الملهم** في عام ١٩٣٤،

---

(٩٣) الكوسموبوليتية (Cosmopolitanism)، وتعني اللاقومية، تعبير مصطلح استعمله كارل ماركس وفريدريك إنغلز، لوصف حالة الشركات الاحتكارية، التي تولد من رحم المنافسة الرأسمالية، وقصد ماركس و إنغلز استعمال هذا التعبير ليكون وصفاً أكثر دقة لحالة اندماج بين شركات من جنسيات عدة، تبحث عن يد عاملة رخيصة ومواد أولية وفيرة، بحيث تفقد الشركات صبغتها القومية، ويصبح منتجها مصنعاً في أكثر من بلد. لمزيد من التفصيل، انظر: «Cosmopolitanism,» <http://en.wikipedia.org/wiki/Cosmopolitanism>.

(٩٤) علبي، المصدر نفسه، ص ٨٣.

في حين كان ديوان هكتور خلاط يعبّر عن ولائه وحبه الشديد لفرنسا، ولا سيما في ديوانه **الأرز والقيثارة** في عام ١٩٣٥، الذي ضمّنه حبه لوطنه والتعلق بفرنسا معاً[٩٥].

ظهر شعراء آخرون في هذه المرحلة، مثل فؤاد غبريل نفاع. في حين أظهر شعراء التحديث من اللبنانيين الذين يكتبون بالفرنسية، أنهم اتّبعوا الرومانسية الجديدة، وذلك من خلال إعجابهم وتأثّرهم بالتيارات الشعرية الحديثة في فرنسا التي قادها آنذاك بودلير وفيرلان ورامبو وفاليري ولكوديل ولوتيارمون وأبولونير ومالارمييه، بعد أن وجدوا فيهم رموزاً ونماذج جديرة بالاقتداء.

٢ ـ مرحلة الحداثة الأولى، ١٩٤٦ ـ ١٩٦٠

شهدت سنوات الخمسينيات من القرن العشرين نوعاً من التحديث، تصدّرها الشاعر جورج شحادة[٩٦]، صاحب ديوان **أشعار** (*Poèmes*) الذي كان قد نشر في عام ١٩٣٨ الجزء الأول منه، وظهر الجزء الثاني في عام ١٩٤٨، والجزء الثالث في عام ١٩٤٩، فضلاً عن مسرحياته السبع، كذلك صلاح ستيتية، ونادية تويني، وجوليان حرب، وأندريه شديد التي اتجهت نحو كتابة العربية بالفرنسية، في وقت كانت فيه ظاهرة «التجديد في الشعر اللبناني» المكتوب بالفرنسية، وتيار الحداثة الذي طغى على مشهد الكتابة الشعرية العربية في تلك الحقبة، غير مفهومين آنذاك.

في بدايات عقد الخمسينيات أخذ الأدب اللبناني المكتوب بالفرنسية منعطفاً جديداً، إذ انفتحت أمامه آفاق جديدة، استمرت حتى أيامنا هذه، بعد أن تحرر من المكائد والمؤامرات، أو كما أطلق عليها بـ «مرحلة الدسيسة»، فتجذّر في الثقافة العربية بجدارة، إذ أعطى أدباء موهوبون مثل جورج

---

(٩٥) Jabbour, *Etudes sur la poésie libanaise francophone: Abi Zeyd, Naah, Schéhadé, Stétié, Hatem,* p. 11.

(٩٦) جورج شحادة (١٩٠٥ ـ ١٩٨٩م)، ولد في الإسكندرية عام ١٩٠٥ من عائلة لبنانية مهاجرة. عاد إلى لبنان في سن الخامسة عشرة. حصل على الجائزة الفرانكوفونية الكبرى عام ١٩٨٦. أصدر ديوانين السلطان التلميذ وورودغون سن في العامين ١٩٤٧ و١٩٥٠ على التوالي، صدرت له العديد من الدواوين، توفي عام ١٩٨٩.

شحادة، أندريه شديد، صلاح ستيتية، فينوس خوري، وأمين معلوف للأدب اللبناني المكتوب بالفرنسية بريقاً جديداً[٩٧].

فضلاً عن أعمال فرج الله الحايك ونادية تويني[٩٨]، وغبريال بستاني الذين واصلوا الكتابة حتى في أثناء الحرب الأهلية اللبنانية. ولعل ديوان نادية تويني **عشرون قضية** كان غضّاً طريّاً نسجته وهي في فرنسا، ونظمته عن أحداث لبنان، إذ ينضح بالمرارة والحزن والأسى لِما أصاب لبنان من مآسٍ، لا ينقصه إلا أن يكون مكتوباً بالعربية[٩٩]. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن نادية تويني تنتمي إلى جيل من الكتّاب والشعراء والمفكرين الذين وإن توسّلوا الفرنسية لغة إبداع، يفخرون بانتمائهم إلى الثقافة العربية الأمّ، والذين استطاعوا أن يحققوا في أدبهم وتجاربهم الإبداعية المختلفة ذاك اللقاء الخصب والواعد بين الشرق والغرب، فغدوا سفراء لبنان والعروبة إلى العالم.

أما جورج شحادة، فوضع سبع مسرحيات عُدّت جزءاً من المسرح الفرنسي (الكوميدي فرانسيز)، ومن بين هذه المسرحيات **السيد بيل**، و**أمسية الأمثال**، و**قصة فاسكو**، و**إمبراطورية بريسبان**، و**الفيوليت**، وحصل على الجائزة الكبرى للفرانكفونية من الأكاديمية الفرنسية (L'Académie française) عام ١٩٨٦، وتم تكريس العديد من الرسائل العلمية لدراسة أعماله. كان شاعراً قبل عام ١٩٥٠، وسلّط الأضواء على شاعريته الشاعر الفرنسي

---

(٩٧) Jabbour, «Evolution du concept de la Francophonie au Liban dans la pensée et la production littéraire,» p. 41.

(٩٨) **فرج الله الحايك** (١٩٠٩ ـ ١٩٧٩)، ولد في عام ١٩٠٩ في بيت شباب (جبل لبنان)، بدأ حياته الأدبية المبكرة بديوانين: **دموع وآهات** (١٩٢٧)، و**فراديس الشيطان** (١٩٢٩)، ثم تحوّل إلى الرواية، فصدرت له العديد من الروايات في بيروت وباريس، كما إن له دراسات مثل (*Yesojh*) في بيروت ١٩٦١، و**رسالة بربري إلى المتمدنين** في بيروت ١٩٧١ وغيرها.

نادية تويني (١٩٣٥ ـ ١٩٨٣)، ولدت في بعقلين في ٨ تموز/ يوليو ١٩٣٥، والدها لبناني ووالدتها فرنسية، فكانت ثنائية اللغة والثقافة، تتلمذت على يد راهبات البيزانسون في بيروت، ثم في اللاييك (Laïque)، وأتمت دراستها الثانوية في المعهد الفرنسي في أثينا، ثم درست الحقوق في جامعة القديس يوسف اليسوعية، صدرت لها عدة دواوين شعرية، وجُمعت أعمالها كاملة في مجلة صدرت عن صحيفة **النهار** في عام ١٩٨٦.

(٩٩) قمر كيلاني، «الفرانكوفونية وهذا العدد،» **مجلة الآداب الأجنبية**، السنة ٢٢، العدد ٨٨ (خريف ١٩٩٦)، ص ١٠.

سان جون بيرس (Saint-John Perse)، وهو في العشرين من عمره(١٠٠).

في مجال القصة اللبنانية بالفرنسية، فمن أبرز روّادها في الخمسينيات هو فرج الله حايك، الذي يُعدّ كاتباً غزير الإنتاج متجذّراً في الريف اللبناني الذي خصّه بثلاثية شهيرة تحت عنوان **أبناء الأرض**(١٠١)، وهذا ما ساد الساحة الروائية اللبنانية بين عامي ١٩٤٠ و١٩٦٨، وتأثّر فرج الله حايك بالفكر الوجودي وبعلم التحليل النفسي، حلل في ثلاثيته بدقة الآليات الاجتماعية وطبيعة الصراع بين الفرد والمجموعة(١٠٢).

٣ ـ مرحلة الحداثة الثانية، ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠

تميّزت هذه المرحلة من مراحل الأدب اللبناني المكتوب بالفرنسية التي بدأت منذ سنوات الستينيات بتصنيف السرد التاريخي الذي ساد المشهد الأدبي آنذاك، إذ انطلق أدباؤها وشعراؤها منذ بدايات الستينيات واستمروا بالإنتاج حتى بعد عام ١٩٧٥، حيث كانوا من روّاد المرحلتين الثالثة والرابعة من الشعر اللبناني المكتوب بالفرنسية(١٠٣). ومثلّها صلاح ستيتية(١٠٤)، وجوليان حرب، وسعيد عقل الذي صدر له ديوان بالفرنسية بعنوان **الذهب قصائد** في عام ١٩٨١. أما نتاجات ستيتية فتميزت بمستواها الرفيع، الذي مثّل قمة النضوج الأدبي اللبناني المكتوب بالفرنسية في مرحلة السبعينيات من القرن الماضي(١٠٥). يتحدث هذا الشاعر عن عشقه

---

(١٠٠) كريستيان لوشون، فرنسا ولبنان والشرق الأدنى وثقافة قديمة مشتركة (بيروت: مركز الدراسات العليا حول أفريقيا وآسيا الحديثتين، [د. ت.])، ص ٦٢.

(١٠١) جبور، «الفرنكفونية في لبنان والعالم العربي: مشروع حوار بين الثقافات،» ص ٢٢.

(١٠٢) «آداب فرنكوفونية في الشرق الأوسط».

(١٠٣) Jabbour, *Etudes sur la poésie libanaise francophone: Abi Zeyd, Naffah, Schéhadé, Stétié, Hatem*, p. 15.

(١٠٤) صلاح ستيتية: ولد في بيروت عام ١٩٢٩، شغل مناصب دبلوماسية عديدة، كان آخرها أميناً عاماً لوزارة الخارجية اللبنانية، وهو يعدّ واحداً من كبار الشعراء اللبنانيين الذين يكتبون بالفرنسية الذين عرفهم جيله، وكاتب مقالات رفيعة المستوى. كان قد أسس في عام ١٩٥٦ صحيفة أسبوعية ثقافية باللغة الفرنسية، **الشرق الأدبي**، حصل في عام ١٩٧٣ على جائزة الصداقة الفرنسية العربية عن عمله **حملة النار** (*Les Porteurs de feurs*) الذي ترجم إلى عشرات اللغات، واشتهر عالمياً، وستيتية عضو أيضاً في لجنة المصطلحات واستحداث المفردات في اللغة الفرنسية، وهي لجنة تابعة لرئيس مجلس الوزراء الفرنسي.

(١٠٥) يصفها عدد من الكتّاب أنها: «أحدثت فجوةً سوداء في الأدب اللبناني، وأسكتت =

للغة الفرنسية، وسر كتابته بها من دون اللغة العربية، بقوله: «إن اللغة الفرنسية هي واحدة من اللغات التي كثيراً من الرجال والنساء كانوا قد نشروها عبر القارات الخمس، وهي ضرورية بالنسبة إليهم لكي يعيشوا. وهذا لا يعني أبداً القول إن اللغات الأخرى، ولا سيما الوطنية منها، لأي من التجمعات الإنسانية التي تشكّل العالم، والتي هي كذلك تشكل وحدة لغوية، هي أقل فائدة أو أقل أهمية». ثم يضيف: «أفهم أنني عربي، وأن اللغة الفرنسية كان قد اختارها لي أبي بدايةً في بداية حياتي، ولكنني أحببتها حين اقترنت بها. أحببتها كما لو أن شخصاً وقع تحت الحب، العشق، الوله، الشغف. ويبدو لي أني أدخل إلى اللغة الفرنسية كما لو أني أدخل إلى منزل والدي»(١٠٦). وبشأن الترجمة من اللغة الفرنسية إلى العربية وبالعكس، يقول ستيتيه: «إنها ستكون شيئاً فشيئاً، إحدى أبرز الوسائل لتنفّس المرء العربي، ولحرية الضمير العربي، فالفرنسية اللغة العالمية الكبيرة مفتوحة على كل الاتجاهات، ولها دور حاسم من الممكن أن تلعبه لنا أو معنا في هذا المجال»(١٠٧).

طغى في حقبة الستينيات والسبعينيات الشعر النسائي، مع نادية تويني وكلير جبيلي وفينوس خوري غاتا ونهاد سلامة وكريستيان صالح وهدى أديب. وأمّا في مجال المسرح اللبناني الناطق بالفرنسية فخطا خطوة كبيرة مع جورج شحادة الذي مرّ ذكره سابقاً، كما كتب غبريال بستاني مسرحيات عدة في مرحلة الستينيات، وشهدت هذه المرحلة أيضاً نشر النصوص الثلاثة لمسرحيات أندريه شديد ونصّين مسرحيين لشارل حلو(١٠٨).

أما رواية الأدوات المتطايرة للحروب الضائعة لغسان فواز فإنها تقدم برهاناً على خطأ المقولة السائدة التي تجعل الكتابة الفرنسية مقترنة بالانتماء

= الكتّاب الذين صعقهم الرعب، فساد شعور عام بأن الكلمة لا تقوى على وصف تلك الحرب وفظائعها، وأن الصرخة عاجزة عن التصدي لأصوات القنابل، وأن الدقة مهما رهفت لا تستطيع أن تمنح الفوضى بنية». انظر: كيلاني، «الفرانكوفونية وهذا العدد،» ص ١٠.

(١٠٦) المصدر نفسه، ص ١٢.

(١٠٧) Salah Stétié, «Le Français, l'autre langue,» papier présenté à: Actes du collègue organisé par l'université Libanaise, Faculté des Lettres et Science Humaines III, Département des publications de l'université Libanaise, Tripoli, Beyrouth, 29-31 mars 2001, p. 25.

(١٠٨) «آداب فرنكوفونية في الشرق الأوسط».

إلى فئة اجتماعية، أو إلى طائفة، أو إلى أيديولوجيا معيّنة؛ فالكاتب يساري، عروبيّ النزعة، كل ذلك يشير إلى انعتاق مفهوم الكتابة بالفرنسية منذ السبعينيات من الأطر الضيقة التي طالما اختزلتهما، ما يفتح أمام اللغة الفرنسية مجالاً أوسع ويخوّلها من أن تطال جمهوراً أكبر، فيصبح دورها أكثر فاعلية في رفد الثقافة العربية وإغنائها. وانعكس هذا التغيير إيجاباً على الإنتاج الأدبي باللغة الفرنسية سواء على ساحة الكتابة المسرحية أو الروائية أو الشعرية. حيث شهدت بيروت حركة مسرحية مهمة، قام بها شبان ناشطون معظمهم من طلاب المعهد المسرحي في «مدرسة الآداب العليا»، والذين لمعت أسماؤهم في ما بعد، بينهم غبريال بستاني وجلال خوري وروجيه عساف وجانماري مشاقّة؛ معظمهم كان من المتأثرين بالفكر اليساري القادم من فرنسا. لا شك في أن هذا المناخ يختلف اختلافاً جذرياً عن ذلك الذي ساد في مسرح جورج شحادة، مؤسس المسرح اللبناني باللغة الفرنسية في الخمسينيات؛ وذلك يعود إلى اختلاف الخلفية الأيديولوجية بين المؤسس والجيل اللاحق، ولعل في ذلك ما يفسر أن شحادة، على الرغم من تشجيعه الكبير للمعهد المسرحي في «مدرسة الآداب العليا» التي تولّى رئاستها لمدة من الزمن، لم يكن يرغب في أن يقوم طلاب المعهد وخرّيجوه في إخراج مسرحياته، بل على العكس كان يدفعهم باتجاه إخراج مسرحيات الكتّاب الطليعيين في فرنسا، مثل بيكيت وأداموف وإيونيسكو.

إذا كانت الحركة المسرحية باللّغة الفرنسية قد بلغت أوجها في النصف الأول من عقد السبعينيات، إلّا أنها اضمحلت في خلال الحرب اللبنانية، حيث انتقل عدد من الكتّاب إلى فرنسا، فاستقروا فيها، وأنتجوا من دون أن يحظوا بالاهتمام بسبب الموقف اللامبالي في أكثر الأحيان من النقد الفرنسي إزاء ما ينتجه غير الفرنسيين.

إذا كانت الحرب غير مواتية للإنتاج المسرحي، فإنها على العكس قد أخصبت الكتابة الروائية والشعرية[١٠٩].

إبان هذه المرحلة التي نشبت فيها الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٧٥، والتي قد أثرّت في عموم الحياة في لبنان طيلة سبعة عشر عاماً، ومن بينها

---

(١٠٩) جبور، «الفرنكفونية في لبنان والعالم العربي: مشروع حوار بين الثقافات،» ص ٢٢.

المجال الثقافي[١١٠]، حيث اتجه الكتّاب اللبنانيون في هذه المرحلة إلى تمجيد الماضي العربي والإشادة بالروح الوطنية، وأبرز مثال على ذلك أمين معلوف[١١١] الذي أصدر كتباً بالفرنسية عدة، واستحق جائزة كونكور إثر صدور روايته **صخرة طانيوس** الملتصقة بتاريخ المجتمع اللبناني في القرن التاسع عشر، التي اعتبرت تتويجاً لأعماله الروائية السابقة **ليون الأفريقي**، **سمرقند**، **قرن بعد بياتريس**، و**حديقة الأنوار** التي تدور أحداث معظمها في الشرق.

أشّرت الحرب اللبنانية التي استمرت لِما يناهز العقدين، تأريخاً مأسوياً للبنان ومثلّت أزمة عميقة في شعور المثقفين اللبنانيين انعكست في كتاباتهم، وأبرزت قيم وأيديولوجيات جديدة، أفرزتها أسباب الموت والدمار والأطلال التي سادت تلك المرحلة، في حين يرى العديد من متابعي الشأن اللبناني أن الكتابة بالفرنسية بقيت مستمرة على الرغم من الحرب، ولم يتوقّف معها إدامة عطاء الأدب الموروث في لبنان، على الرغم من الصعوبات الكبيرة التي أفرزتها تلك الحرب، إذ ظهر بعض العناوين الجديدة، وبعض الإصدارات المعتبرة بشكل لافت، مثل الأعمال الكاملة لنادية تويني في عام ١٩٨٦، ولفؤاد غابرييل نفاع، وقد ولدت هذه الكتابات في بيروت لتشهد على الإرادة القوية في استمرار النشاط الفكري المقاوم للحرب، إذ تعبّر نادية تويني عن شعورها الممزق من جرّاء الحزن والألم اللذين أفرزتهما الحرب، وذلك في ديوانها لبنان: ٢٠ قصيدة حب الصادر في عام ١٩٧٩.

مع ذلك كان العطاء الشعري اللبناني ـ الفرانكوفوني شحيحاً في زمن

---

(١١٠) لمزيد من التفصيل، انظر رأي قمر كيلاني، وعدد آخر من وجهات النظر، في: «ملف الفرانكوفونية،» المنشور في: **مجلة الآداب الأجنبية**، السنة ٢٢، العدد ٨٨ (خريف ١٩٩٦)، ص ٧، وما بعدها.

(١١١) **أمين معلوف**: من مواليد ١٩٤٩، ولد في عين القبو في قضاء المتن الشمالي من محافظة جبل لبنان، درس الاقتصاد والعلوم الاجتماعية في جامعة القديس يوسف في بيروت، عمل ملحقاً اقتصادياً في صحيفة **النهار**، سافر إلى فرنسا في عام ١٩٧٦، عمل في مجلتي **جون أفريك**، و**النهار العربي والدولي**، صدرت له **الحروب الصليبية كما رآها العرب** (عام ١٩٨٣)، و**ليون الأفريقي** (عام ١٩٨٦)، و**سمرقند** (عام ١٩٨٨)، و**حدائق النور** (عام ١٩٩١)، و**القرن الأول بعد بياتريس** (عام ١٩٩٢)، و**صخرة طانيوس** (عام ١٩٩٣)، التي نالت جائزة «كونكور» الفرنسية الشهيرة.

الحرب، غير مواكب تماماً لأحداثها واستمراريتها، حيث كان الشعراء الذين استمروا بالكتابة معدودين، لعل من بين الروّاد صلاح ستيتية، والأقل سناً من الشباب مثل جاد حاتم الذي ظهرت كتاباته في عام ١٩٧٢[١١٢].

شهدت ساحة الرواية في الثمانينيات إنتاجاً غزيراً باللغة الفرنسية، وبرزت أسماء عدة بينها فينوس خوري، إيفلين عقاد، ليلى بركات، ديزيريه عزيز، ألكسندر نجار، غسان فّز. وكان هناك قاسم مشترك يجمع هؤلاء الكتاب: رفض الحرب، إعادة النظر في الواقع اللبناني، والإيمان بالإنسان بصفته قيمة أساسية، وبدور المثقف بصفته داعية حوار ولقاء بين الشعوب والثقافات المختلفة. هذا في المضمون، أما من حيث الشكل فمن الملاحظ أن أغلبية الروايات ابتعدت عمّا يُعرف في فرنسا بـ «الرواية الحديثة»، حيث يتعامل الروائي مع الشخصيات «بوصفها مجرد دُمى يفرغها من بعدها السيكولوجي في محاولة للتعبير عن هشاشة الوجود الإنساني. ولعل ذلك يعود إلى أثر الثقافة العربية التي تؤكد على البعد الروحاني للكائن البشري فتحميه من السقوط في العبثية»[١١٣].

على العموم، إن الأدب اللبناني المكتوب بالفرنسية بقي يرى في فرنسا البلد الأم الذي يجب الإشادة به وتمجيده، وكان للحرب الأهلية اللبنانية دور كبير في دفع الكتّاب والأدباء اللبنانيين إلى هذا الاتجاه أكثر فأكثر.

على أن هناك من يرى أن: «الأدب اللبناني من شكري غانم إلى أمين معلوف، مروراً بجورج شحادة وصلاح ستيتية كان عموماً عربياً مكتوباً بلغةٍ فرنسية، فهو لم يكن أدب شتات ولا حادثاً عرضياً في مسيرة الآداب الفرنسية، أو ذيلاً طفيلياً في هذه الحقبة الزمنية أو تلك، بل مثّل أسلوباً جسّد جذور الشرق الرومانسي القديم التي وجدت مع وجود أحلام مدينة تصبو نحو المستقبل»[١١٤].

يمكننا القول في خلاصة الحديث عن الأدب اللبناني المكتوب بالفرنسية

(١١٢) Jabbour, *Etudes sur la poésie libanaise francophone: Abi Zeyd, Naffah, Schéhadé, Stétié, Hatem*, pp. 15-16.

(١١٣) جبور، «الفرنكفونية في لبنان والعالم العربي: مشروع حوار بين الثقافات،» ص ٢٣.

(١١٤) Tueni, «Dialogue des cultures ou Choc des civilisations?».

الحديث، إن من أهم من كتب في الشعر والمسرح هو جورج شحادة، وفي الشعر صلاح ستيتية، أما في الرواية فنجد أمين معلوف.

٤ ـ مرحلة الحداثة الثالثة، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦

تُعدّ هذه المرحلة هي الثالثة من مراحل الأدب اللبناني المكتوب بالفرنسية، إذ بدأت منذ عام ١٩٨٠، وبرز في هذه المدة أدباء مثل فينوس خوري وكلير جبيلي ونهاد سلامة وإدوار عازوري وسابين فرّا وشارلوت طوبيا. وتزامنت هذه المرحلة مع نهاية الحرب الأهلية في لبنان، في حين استمر إبداع وعطاء الأدباء اللبنانيين الفرانكوفونيين في العقود اللاحقة، فحصد العديد منهم جوائز مرموقة، منها على سبيل المثال الجائزة الأدبية «كونكور» التي منحت إلى الروائي اللبناني أمين معلوف، وهو كاتب من أصول ليست فرانكوفونية، إلا أنه اختار الكتابة باللغة الفرنسية التي كافأته أخيراً بنيل أبرز جوائزها «كونكور»، التي تأتي بعد «جائزة نوبل» من حيث الأهمية على المستوى العالمي.

كما حصل الكاتب اللبناني صلاح ستيتية على «جائزة الفرانكوفونية» التي تمنحها الأكاديمية الفرنسية، في حين حصلت الشاعرة الرومانسية اللبنانية فينوس خوري على الجائزة الأدبية لمدينة فرانكفورت عن مؤلفها **عشيقة للزواج** (Maitresse du nubilité)(١١٥)، أما نجوى بركات، الروائية الرومانسية التي تعيش في فرنسا منذ عام ١٩٨٤، فكتبت كل رواياتها بالعربية، عدا روايتها **مستأجر قدر الحديد** التي صدرت عن دار نشر «هارماتا» باللغة الفرنسية.

هناك العديد من الجوائز التي تُمنح للأدباء المبدعين في مجال الكتابة بالفرنسية، مثال ذلك «جائزة العنقاء للأدب»، وهي تُمنح للكتّاب اللبنانيين الفرانكوفونيين الذين يكتبون بالفرنسية، ويموّلها بنك عوده (Audi). كذلك جائزة الصداقة الفرنسية ـ العربية التي تقدّمها جمعية التضامن الفرنسية ـ العربية، ومُنحت إلى جورج قرم عن كتابه **الشرق الأوسط المتفجر ١٩٥٦ ـ ٢٠٠٠**، الصادر عن دار نشر (توليو ـ غاليمار)(١١٦).

---

(١١٥) المصدر نفسه.

(١١٦) Etat de la francophonie dans le monde: Données 1999-2000 et six études inédites, p. 4.

هناك جائزة تمّ استحداثها منذ سنتين من قِبَل الوكالة الدولية للفرانكوفونية، تبلغ قيمتها ١٢٠ ألف فرنك فرنسي (١٦ ألف دولار)، وهي موجهة إلى الكتّاب الفرانكوفونيين الشباب من غير الفرنسيين الذين تنشر لهم أكثر من خمسة مؤلفات[١١٧].

أما الجائزة الفينيقية التي تُمنح لمكافأة المؤلفات اللبنانية أو الفرانكوفونية التي تتناول الشأن اللبناني، فمُنحت إلى إيفلين أكاد عن روايتها **رحلة مع السرطان**، وإلى ماري موربيه عن روايتها **أبي ينتظرني في مانيلا**[١١٨].

كما منح المنتدى الثقافي اللبناني في فرنسا جائزة الإبداع اللبناني للشاعر والكاتب والإعلامي عيسى مخلوف عن مجمل نتاجاته، ولا سيما عن روايته **السراب** التي تُرجمت إلى الفرنسية تحت عنوان (*Mirages*) عن دار جوزيه كورتيه في باريس[١١٩].

على الرغم من هذه الجوائز الأدبية التي حصلوا عليها، إلّا أن هذا الواقع بدأ يتغيّر منذ منتصف عقد الثمانينيات من القرن العشرين، حيث تشكّل اقتناع لدى أهل السياسة والثقافة في فرنسا بأن مستقبل لبنان وثقافته مرتبط بما يمكن أن تقدّمه الثقافة الفرنسية على مساحة انتشارها الواسعة المتنوعة، إذ بقي هذا الأدب سواء كان نتاجاً إفريقياً أم عربياً طيلة عقود عديدة هامشياً، وإذا حظي باهتمام ما، فذلك بحسبانه مرآة تعكس واقعاً سياسياً أو اجتماعياً أو إثنولوجياً (متعلقاً بالأعراق)، يسعى المهتمون في فرنسا لمعرفته، وليس لقيمته الفنية. وربما يفسر ذلك الإقبال الكبير نسبياً على ترجمة الرواية اللبنانية في زمن الحرب، ما أتاح لبعض الروائيين ممن ليسوا بالضرورة الأفضل على المستوى الإبداعي، فرصة الانتشار لدى القارئ الفرنسي.

عموماً، نرى أن فن الرواية وفن المسرح حديثَي العهد في تاريخ الكتابة الأدبية باللغة الفرنسية في لبنان، على الرغم من أن بدايات الكتابة الشعرية

---

(١١٧) **القدس العربي**، ٢٠/١/٢٠٠٤.

(١١٨) *La Francophonie dans le monde: 2002-2003* (Paris: Larousse, 2003), p. 181.

(١١٩) **القدس العربي**، ٢٠/١/٢٠٠٤.

تعود إلى أواخر القرن التاسع عشر. إذ كتب اللبنانيون بالفرنسية أحاسيسهم الذاتية ومشاعرهم الوطنية، وصاغوها في قصائد بقيت حتى الستينيات تستلهم شعراء الكلاسيكية أو الرومانسية في فرنسا.

لربما بقيت قيمة النتاج الشعري باللغة الفرنسية طيلة النصف الأول من القرن العشرين (ما خلا بعض الاستثناءات) محض تاريخية. وإذا كان جورج شحادة هو الوجه الأكثر تألّقاً بين روّاد الحداثة الشعرية بالفرنسية، غير أنه ينبغي ألا ننسى شاعراً مثل فؤاد أبي زيد الذي اعتمد قصيدة النثر منذ الأربعينيات، أو فؤاد غبريال نفاع الذي انتهج شعره الكشف عن الحقائق المختفية.

يمكن القول إن الكتابة الشعرية الحديثة باللغة الفرنسية تقع بمجملها في تيارين: **الأول** هو ما يُعرف بشعر التجربة، ونجده في أعمال نادية تويني، وفينوس خوريوأندريه شديد. أما الثاني فتغلب عليه النزعة الفكرية، وتُصبح فيه اللغة نفسها مادة القصيدة. إلى هذا التيار ينتمي شعر صلاح ستيتية وفؤاد غبريال نفاع وجاد حاتم. ومن الملاحظ مثلاً أن الاهتمام بالأدب اللبناني في فرنسا قد تزايد في عقد السبعينيات بسبب رغبة القارئ الفرنسي في معرفة ما يجري على الساحة اللبنانية، وفي فهم هذا المجتمع الذي تمزقه الحرب الأهلية التي طغت صورتها في وسائل الإعلام الغربية. من هنا تبرز مسألة الأدب اللبناني المكتوب بالفرنسية بشكل عام وتأثيرات الثقافة الفرنسية فيه.

خاتمـــة

تُعدّ سياسة فرنسا الثقافية بعامة والعلاقات الثقافية بين فرنسا ولبنان ماضياً وحاضراً من الأمور المهمة، إذ حملت إشكالية لطالما بقيت صورتها مقترنة بصورة الآخر، أي الأجنبي الذي يهدّد الهوية. من جهة ثانية، لطالما كانت النظرة الفرنسية إلى العالم العربي استعلائية، استعمارية، يطغى عليها طابع الاستشراق بمعناه السلبي، أي وضع العالم العربي في مرتبة دونية كونه ينتمي إلى الشرق، أي كونه نقيضاً جذرياً للغرب في سياق المنطق الاستشراقي التقليدي.

إلا أن الثلث الأخير من القرن العشرين شهد تحوّلاً متبادَلاً في نظرة كل من الشرق والغرب إلى الآخر، تظهر معالمه في الإنتاج الثقافي. إذ لم يَعُد المثقفون العرب الذين يكتبون بالفرنسية مثلاً في العالم العربي ضحية تهمة الاستلاب للغرب، لأنه يتجّذر في ثقافته الأصلية لينطلق منها إلى العالمية بواسطة اللغة الفرنسية. ولم تعُد هذه اللغة لغة الآخر الغريب، الاستعماري، الاستعلائي في تعامله مع شعوب هذه المنطقة، لأنها أُخضعت لاستعمالات جديدة تعبّر عن هُويّتها الخاصة.

الواقع أن المفهوم الجديد للعلاقات الثقافية بين فرنسا ولبنان على وجه التحديد، الذي تجاوز فكرة هيمنة الثقافة الفرنسية ليترك للثقافات الأخرى حيّزاً مهماً في صنع ثقافة التنوع والوحدة هو نتيجة وعي مزدوج، فمن جهة أدركت فرنسا في عصر التفوق الأمريكي على كل الصُّعُد الاقتصادية والتقنية والسياسية، أنه لا بد لها كي تحتل موقعاً في السياسة العالمية من الدعم الذي يمكن أن ترفدها به الدول والشعوب التي تنطق بلغتها؛ ذلك أن اللغة المشتركة صالحة لتشكّل لَبِنة أساسية تقوم عليها علاقات متميزة، شرط التخلي عن منطق الاستعلاء.

كما يواجه لبنان على مستويات مختلفة خطر تسلط ثقافة واحدة تفرض نفسها بفعل التفوق الاقتصادي والتكنولوجي. لكن للتعاون شروط، أهمها الاحترام المتبادل، والحق بالخصوصية والاختلاف، ولعل الدور المنوط باللغة الفرنسية بعد منتصف الثمانينيات، التي أعقبت مرحلة استقلال آخر البلدان التي كانت خاضعة للاستعمار الفرنسي بأكثر من عقدين، تمثّل في بلورة هذا الاختلاف والتأكيد على هذه الخصوصية التي تغني الحوار وترفد الثقافات المختلفة بروافد خصبة.

إن اللغة والثقافة الفرنسية باعتبارها وسيلة تعبير مشتركة بين الناطقين بها، على سبيل المثال، تمكّن كل واحد منهما من التعرف إلى الآخر الذي يظنّه غريباً شديد الاختلاف، فيكتشف أنه يلتقي معه في كثير من التطلعات والهواجس، بل والعادات والتقاليد. النظرة نفسها للحضارة الغربية وأثرها في زعزعة البنية الاجتماعية وتهديد الهوية الحضارية. ولولا اللغة الفرنسية لما حصل هذا اللقاء الثقافي بين قارئ وكاتب ينتميان إلى حضارتين مختلفتين. إذ تقوم هذه العلاقة مثلاً بين القارئ الفرنسي والكاتب العربي بالفرنسية، الذي يشكّل جسراً تمر عبره الثقافة الأمّ إلى الثقافة الأخرى.

إلا أنه لا بدّ من الإشارة إلى الحاجة الملحّة لتعميم الوعي الذي نشأ في بعض الأوساط الفرنسية الضيقة لأهمية ثقافات شعوب ما يعرف بالعالم الثالث، بحيث يتم تجاوز نظرة الازدراء والتهميش. وقد تكون الخطوة الأولى في هذا الاتجاه إدراج اللّغة العربية مثل غيرها من اللغات الحية في مناهج التعليم، ولا سيما أن جزءاً لا يستهان به من الفرنسيين اليوم متحدر من أصل عربي، وأن المجتمع الفرنسي أصبح مجتمعاً تعددياً، وهو أول من نادى بالاستثناء الثقافي. ولعلّها أول مرة في تاريخها تجد فرنسا نفسها أمام تحدٍ كبير هو أن تثبت بالممارسة السياسية والاجتماعية والثقافية أمانتها للقيم التي قامت عليها ثقافتها، وفي مقدّمها الحرية والقبول بالآخر واحترام الحق بالاختلاف. في حين يفرض الواقع أن تكون المسؤولية مشتركة، بمعنى أنه على دول العالم الثالث، ومن بينها لبنان، أن تخرج من موقع المتلقّي إلى موقع المبادر والمشارك الفعلي في وضع سياسة ثقافية مشتركة تلبّي حاجاتها. يحضرنا في هذا السياق رأي لأمين معلوف عبّر عنه في الثمانينيات في مجلة تصدرها وزارة الخارجية الفرنسية: «إن دور اللغة الفرنسية اليوم لم يعد الدفاع عن مساحة خاصة بها في دول العالم الفرانكوفوني لأنها أصبحت

ضرورة أوجبتها المعطيات الاستراتيجية الجديدة. وهي ينبغي ألا تكون في تنافس مع اللغات الوطنية، بل أن تدخل في علاقة تكامل معها».

لا مناص من اعتراف اللبنانيين بأن الإنكليزية لغة التقنيات الحديثة والاقتصاد، وأن الفرنسية بما تملك من بُعد إنساني تضمن لنفسها حيّزاً مميزاً، أما العربية فهي بالنسبة إلى اللبنانيين، لغة الهوية والانتماء، تغرس جذورها في ماضٍ حضاري غنيّ، وفي تراث روحيّ حيّ.

الاستنتاجات

ـ توطيد العلاقة بين فرنسا ولبنان في المجال الثقافي على شكل «حوار بين ثقافتين»، وما يعنيه ذلك من احترام وحفاظ على الخصوصية الثقافية للطرفين، والتعاون نحو الإبقاء على البُعد الذي طرحته فرنسا الرامي إلى «التعدد الثقافي واللغوي»، من أجل تفادي الذوبان في ثقافة واحدة أو هيمنة ما، والاستفادة من تطور فرنسا في تعزيز التعاون الثقافي، ولا سيما في مجالات الأدب والموسيقى والسينما وغيرها، على أن تكون كل أوجه ذلك التعاون قائمة على أساس تبادل لغوي وثقافي مبنيّ على تفاعلات تتّسم بالتكافؤ والتوازن المتبادل على المستوى نفسه، وفي كل المجالات.

لعل التعاون في الجانب الثقافي، وفي غيره من الجوانب الأخرى، يمكن أن يوظَّف لاتقاء مخاطر ما سمّي بـ «صِدام الحضارات»، الذي هيأت لهُ ولمّا تزلّ بعض دول الغرب لغرض اصطناع صراع مفتعل بين الحضارتين الإسلامية والغربية، من الممكن أن تُجرّ إليه فرنسا وعدد من البلدان الفرانكوفونية، إذا بقي العرب بعيدين عن السعي نحو نزع فتيل هذا الصراع المفتعل، والعمل على توظيف معطيات السياسة الدولية لصالحهم، وذلك بكسب أو تحييد أطراف ولاعبين لهم أهمية كبيرة في عالم السياسة الراهنة اليوم، ولعل في مقدمة ذلك فرنسا.

إن موقف لبنان المطلوب إزاء السياسة الثقافية الفرنسية، يجب أن يكون محققاً لآمال اللبنانيين وطموحاتهم، إذ السياسة الثقافية الفرنسية ليست ذات تأثيرات سلبية كلياً، كما يرى بعض الدارسين ـ بل فيها جوانب إيجابية مهمة، فهي تهتم بالتبادل الثقافي ونشر التراث الفكري والأدبي والفني المكتوب بالفرنسية، وهو تراث أصبح جزءاً من التراث العالمي، وهذا ما يجب تشجيعه

ودراسته للتفاعل معه، وذلك من خلال «معهد العالم العربي بباريس»، أو من خلال المراكز الثقافية الفرنسية المنتشرة في لبنان. ذلك أن الانفتاح الثقافي والحضاري على الغرب، لا يعني الذوبان في الآخر، والوقوع تحت ربقة تبعيّته، فضلاً عن مراعاة عدم الانسلاخ الثقافي والدوران في فلك سياساته.

في ما يتعلق بلبنان: بإمكانه العمل نحو تحقيق فرص أفضل لأجياله المستقبلية في ظل تعاون ثقافي، وبالشكل الذي يضمن له مشاركة فاعلة ومتوازنة، لضمان مكانة ثقافية متميزة بين الدول، وللخروج من دائرة الانغلاق والانزواء الإقليمي في مطلع القرن الحادي والعشرين، إذ إن الثقافة الفرنسية تطرق ضمن توجّهاتها أبواب فضاءاتٍ متعددة، يمكن للبنان أن يجعل منها فرصة لتفعيل تعاون مشترك مع أطراف أخرى على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المتوازنة. ومن بين تلك الفضاءات مثلاً تجمع الناطقين بالبرتغالية (اللوزيغونية)، والإسبانية (الهيد ـ سبانوفونية) التي تتعاون مع البلدان الناطقة بالفرنسية من خلال المنظمة الدولية للفرانكوفونية.

هناك مواقف اتخذتها بعض الدول، وفي مقدمها فرنسا وكندا وبلجيكا في السنوات الأخيرة، من أجل مواجهة عدد من التحديات التي تتربص بدولها، وهي التحديات نفسها، التي تواجهها معظم البلدان العربية. وهذا يعني أن كلا الطرفين يواجه التحديات نفسها، التي في مقدمها انفراد الولايات المتحدة بإدارة شؤون العالم في ظل نظام القطبية الأحادية وآليات العولمة والأمركة والهيمنة المطّردة للغة الإنكليزية على لغات العالم، وغيرها من المخاطر ـ التي ذُكرت سالفاً في هذه الدراسة ـ ولعل ذلك يشجع لبنان وفرنسا على التحالف والتعاون المشترك للوقوف في وجه تلك التحديات. وهذا ما حدث مثلاً في حقبة الحرب الأهلية اللبنانية والدور الذي قامت به فرنسا في إنهاء الحرب في مؤتمر المصالحة في الطائف عام ١٩٨٩.

إذا كان المفكر الفرنسي لابروبير يقول: «إن المصلحة هي المحرك لكل تصرفاتنا»، فإن هذه المصلحة إذا كانت متبادلة ومتوازنة في إطار احتياجات الطرفين، فإنها تُعدّ جانباً إيجابياً يعود بالمنفعة لكليهما. كذلك فإن تطور فرنسا في الجانب الثقافي من خلال مؤسساتها ووكالاتها ومعاهدها الثقافية، سوف يصبّ في مصلحة لبنان من أجل مزيد من التعاون، والمنفعة المتبادلة في مختلف المجالات.

- أخيراً، فإنه مهما نُسب إلى سياسة فرنسا الثقافية في المنطقة العربية من عبارات مديح وإطراء على ألسنة أنصارها ومريديها، أو على الضد من ذلك، بتوجيه الانتقادات لها، أو التحذير من سياستها التي يعدّها بعض الدارسين وجهاً استعمارياً متجدداً، وكل ما عُرض في هذه الدراسة من تداعيات التأثير الثقافي في حقبة الاستعمار الفرنسي، إبّان زمن احتلاله للبنان، وما أدّت إليه الحقبة الاستعمارية من تأثيرات سلبية في جوانب التأثير في اللغة والهوية العربيتين بقيت عالقة في حقبة ما بعد الاستقلال، فإنه بغض النظر عن هذه الآراء، أو تلك، نرى أن الانفتاح الحضاري والتلاقح الثقافي واللغوي مع الآخر، لا يعني التبعية والذوبان في بوتقته، والحالة هنا، تتطلب من دون شك أن يحافظ لبنان في تعامله مع فرنسا على توازن العلاقات ومبدأ المقابلة بالمثل، وتكافؤ الفرص والتعاون المشترك المبني على أساس الحوار وحسن التفاهم في التعامل، ذلك أن التصدي لأي شكل من أشكال الغزو الثقافي لا يعني بكل تأكيد التخلّي عن الانفتاح على الثقافات واللغات الأخرى، ومدّ جسور التواصل العلمي والتقني والثقافي المثمر، مع فرنسا، كل ذلك من دون المساس بتراث وقيم ولغة أي طرف من الأطراف، تجنباً للانضواء تحت مظلة ثقافية أو سياسية قد تؤدي إلى انسلاخ ثقافي أو مساس بالسيادة أياً كان شكله.

المراجـــع

١ ـ العربية

كتب

أحمد، جلال أمين. **المشرق العربي والغرب: بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨١.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: مجموعة صكوك دولية. نيويورك: الأمم المتحدة، ١٩٩٣.

الأمين، عدنان ومحمد فاعور. **الطلاب الجامعيون في لبنان واتجاهاتهم (إرث الانقسامات)**. بيروت: الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، ١٩٩٨.

أوين، روجر [وآخرون]. **الحياة الفكرية في المشرق العربي، ١٨٩٠ ـ ١٩٣٩**. إعداد مروان بحيري؛ ترجمة عطا عبد الوهاب. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.

إيغلتون، تيري. **فكرة الثقافة**. ترجمة ثائر ديب. اللاذقية: دار الحوار للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧.

بالانديه، جورج. **الطريق إلى القرن الواحد والعشرين ـ التيه**. ترجمة محمد حسن إبراهيم. دمشق: منشورات وزارة الثقافة، ١٩٩٩.

بالطا، بول وكلودين ريللو. **سياسة فرنسا في البلاد العربية**. ترجمة كامل فاعور ونحلة فريفر؛ مراجعة عطا حمادة. بيروت: دار القدس، ١٩٧٥.

بابيه، ألبير. **تاريخ إعلان حقوق الإنسان**. ترجمة محمد مندور. القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٠.

براجدون، ليليان ج. **فرنسا.. شعبها وأرضها**. ترجمة أحمد عبد المجيد. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٠.

بغداد في مذكرات الرحالة الفرنسيين. ترجمة وتعليق وليد كاصد الزيدي. عمّان: دار المناهج للنشر، ٢٠٠٧.

بن نبي، مالك. **شروط النهضة**. ترجمة عمر كامل مسقاوي وعبد الصبور شاهين. ط ٣. بيروت: دار الفكر، ١٩٦٩. (مشكلات الحضارة)

ـــــ . **مشكلة الثقافة**. ترجمة عبد الصبور شاهين. بيروت: دار الفكر المعاصر، ٢٠٠٠.

بوكروح، مخلوف [وآخرون]. **الدليل إلى الإدارة الثقافية**. بيروت: دار شرقيات للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦.

بيطار، زينات. **الاستشراق في الفن الرومانسي الفرنسي**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٢. (عالم المعرفة؛ ١٥٧)

البيطار، عبد الرحمن. **بحوث في تاريخ سورية والمشرق العربي**. حمص: مطبعة الخطيب، ٢٠٠١.

التكريتي، هاشم صالح. **المسألة الشرقية: المرحلة الأولى، ١٧٧٤ ـ ١٨٥٦**. بغداد: بيت الحكمة، ١٩٩٠.

تومسون، مايكل [وآخرون]. **نظرية الثقافة**. ترجمة علي سيد الصاوي؛ مراجعة وتقديم الفاروق زكي يونس. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٧. (عالم المعرفة؛ ٢٢٣)

الجابري، محمد عابد. **إشكاليات الفكر العربي المعاصر**. ط ٤. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠.

جانكولا، جان بيير. **تاريخ السينما الفرنسية**. ترجمة رندة الرهونجي. دمشق: منشورات وزارة الثقافة، ٢٠٠٢. (الفن السابع؛ ٧٦)

الجميل، سيار كوكب. **تكوين العرب الحديث، ١٥١٦ ـ ١٩١٦**. الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٩١.

الحاج، ساسي سالم. **الظاهرة الاستشراقية وأثرها على الدراسات الإسلامية**. مالطا: مركز دراسات العالم الإسلامي، ١٩٩١ ـ ١٩٩٢. ٢ ج.

الحسان، بوقنطار. **السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام ١٩٦٧**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٩)

الحصري، ساطع [أبو خلدون]. **حول الوحدة الثقافية العربية**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥. (سلسلة التراث القومي. الأعمال القومية لساطع الحصري؛ ١٢)

خضر، بشارة. **أوروبا والوطن العربي: القرابة والجوار**. نقله إلى العربية جوزف عبد الله. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣.

دور لبنان في العالم العربي: مصادر الثقافة في لبنان (الحلقة الدراسية الثالثة لمؤسسة سلوى نصار للدراسات اللبنانية). بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٧٣.

دوللو، لويس. **العلاقات الثقافية الدولية**. ترجمة بهيج شعبان؛ مراجعة هنري زغيب. بيروت: منشورات عويدات، ١٩٧٤. (زدني علماً؛ ٦٤)

ديغول، شارل. **مذكرات الأمل ـ التجديد، ١٩٥٨ ـ ١٩٦٢**. ترجمة سموحي فوق العادة؛ مراجعة أحمد عويدات. بيروت: منشورات عويدات، ١٩٧١.

رودنسون، مكسيم. **بين الإسلام والغرب: حوارات مع جيرارد خوري**. ترجمة نبيل عجان. دمشق: دار كنعان، ٢٠٠٠.

الزيدي، وليد كاصد. **السياسة الفرانكوفونية إزاء الوطن العربي**. عمان: دار أسامة: ٢٠٠٧.

سعيد، إدوارد. **الاستشراق: المعرفة، السلطة، الإنشاء**. نقله إلى العربية كمال أبو ديب. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨١.

الصادق، العلالي. **العلاقات الثقافية الدولية: دراسة سياسية قانونية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٦.

صقر، عبد العزيز. **الدين والدولة في الواقع الغربي: دراسة لموقع ودور الدولة القومية**. القاهرة: دار ومكتبة العلم للجميع، ١٩٩٥.

ضاهر، مسعود. **تاريخ لبنان الاجتماعي، ١٩١٤ ـ ١٩٢٦**. بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٤.

الطيبي، زينة وفيق. **الفرنكوفونية وحوار الثقافات**. بيروت: دار المؤلف، ٢٠٠٢.

عبد الرحمن، أسامة. **المثقفون والبحث عن مسار: دور المثقفين في أقطار الخليج العربية في التنمية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (سلسلة الثقافة القومية؛ ٩)

العقاد، صلاح. **المشرق العربي المعاصر**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٨.

العقيقي، نجيب. **المستشرقون: موسوعة في تراث العرب مع تراجم المستشرقين ودراستهم عنه منذ ألف عام حتى اليوم**. ط ٤، موسعة. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٠. ٣ ج.

العمد، هاني. **السياسة الثقافية في الأردن**. باريس: منشورات اليونسكو، ١٩٨١.

فرج، ألفريد. **أضواء المسرح الغربي**. القاهرة: دار الهلال، ١٩٨٨.

فريحات، حكمت عبد الكريم. **السياسة الفرنسية تجاه الثورة العربية الكبرى، ١٩١٦ ـ ١٩٢٠**. عمّان: دار المستقبل، ١٩٨٥.

فوك، يوهان. **تاريخ حركة الاستشراق: الدراسات العربية والإسلامية في أوروبا حتى بداية القرن العشرين**. نقله عن الألمانية عمر لطفي العالم. دمشق: دار قتيبة، ١٩٩٦.

كاريذرس، مايكل. **لماذا ينفرد الإنسان بالثقافة؟: الثقافات البشرية: نشأتها وتنوعها**. ترجمة شوقي جلال. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٨. (عالم المعرفة؛ ٢٢٩)

كوثراني، وجيه. **الاتجاهات الاجتماعية السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠**. ط ٢. بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٧٨. (سلسلة التاريخ الاجتماعي للوطن العربي؛ ١)

كيللر، بيير. **العرب والاستعمار**. بيروت: منشورات دار ومكتبة الحياة، [د. ت.].

لوشون، كريستيان. **فرنسا ولبنان والشرق الأدنى وثقافة قديمة مشتركة**. بيروت: مركز الدراسات العليا حول أفريقيا وآسيا الحديثتين، [د. ت.].

محافظة، علي. **موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية، ١٩١٩ - ١٩٤٥**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥. (مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ١)

محفوظ، محمد. **الإسلام، الغرب وحوار المستقبل**. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٨.

المقداد، محمود. **تاريخ الدراسات العربية في فرنسا**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩١. (عالم المعرفة؛ ١٦٧)

الموسوعة العربية العالمية. الرياض؛ بيروت: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، ١٩٩٦.

مؤنس، حسين. **الحضارة: دراسة في أصول وعوامل قيامها وتطورها**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٨. (عالم المعرفة؛ ١)

نصر، مارلين. **صورة العرب والإسلام في الكتب المدرسية الفرنسية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥.

نوار، عبد العزيز. **تاريخ العرب المعاصر: مصر والعراق**. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة، ١٩٧٣.

نوفل، أحمد سعيد. **العلاقات الفرنسية العربية من خلال موقف فرنسا من العناصر الأساسية للقضية الفلسطينية**. الكويت: دار كاظمة للنشر، ١٩٨٤.

وزارة الشؤون الخارجية. **التوثيق الفرنسي**. القاهرة: مطابع دار الياس المصرية، ٢٠٠٩.

ويليه، فرناند. **الأسس التاريخية لمشكلات الشرق الأوسط**. تعريب نجدة هاجر وطارق شهاب. بيروت: منشورات المكتب التجاري للطباعة، ١٩٦٠.

دوريات

«آداب فرنكوفونية في الشرق الأوسط.» **الحياة**: ٢٠/٣/٢٠٠٨.

أبو خليل، أسعد. «ضد الفرانكوفونية، بطلان الثقافة اللبنانية،» ضمن ملف أقنعة فرانكوفونية. **الآداب**: السنة ٤٩، العددان ٩ - ١٠، أيلول/ سبتمبر - تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١.

«أوجه التعاون المشترك بين الفرنكوفونية والعالم العربي.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٧، العدد ١٤٦، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

بطرس ـ غالي، بطرس. «الدبلوماسية الديغولية والجمهورية الخامسة.» **السياسة الدولية**: السنة ٢، العدد ٤، نيسان/أبريل ١٩٦٦.

البيان (دبي): ٧/ ٢/ ١٩٩٨.

«جبل لبنان: تاريخه وأحواله السياسية والاجتماعية والاقتصادية.» مجلة **الهلال**: السنة ١١، ج ٥، شباط/فبراير ١٩١٣.

جبور، زهيدة درويش. «الفرنكفونية في لبنان والعالم العربي: مشروع حوار بين الثقافات.» مجلة **الدفاع الوطني** (بيروت): العدد ٣٨، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

الحفو، غانم محمد. «العلاقات العراقية الفرنسية، ١٩٦٨ ـ ١٩٨٤.» مجلة **العلم والتربية** (جامعة الموصل): العدد ٦، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨.

الحكماوي، جلال. «الرئيس شيراك يحقق حلمه العتيق ويشيد متحفاً فرنسياً للفنون البدائية.» مجلة **فنون**: ٥ تموز/يوليو ٢٠٠٥.

حميش، بنسالم. «الفرنكفونية... والفرنسية.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٣، العدد ٢٥٥، أيار/مايو ٢٠٠٠.

خروبات، محمد. «الأبعاد الثقافية والأيديولوجية للفرنكوفونية في المغرب.» مجلة **البيان**: السنة ١٧، العدد ١٧٧، تموز/يوليو آب/أغسطس ٢٠٠٢.

خوري، ميشيل. «الفرانكوفونية والتعبير الأدبي باللغة الفرنسية في لبنان.» مجلة **الآداب الأجنبية**: السنة ٢٢، العدد ٨٨، خريف ١٩٩٦.

الدجاني، أحمد صدقي. «السياسات الثقافية العربية.» **الأهرام**: ٢٤/ ١٢/ ٢٠٠٣.

دجاني، نبيل. «وسائل الإعلام في لبنان: توازن مفقود بين المصلحة العامة والسلطة والمال.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٢، العدد ٢٥٠، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

الذاودي، محمود. «التخلف الآخر في المغرب العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٥، العدد ٤٧، كانون الثاني/يناير ١٩٨٣.

ـــــ . «في سوسيولوجيا أسباب نجاح وتعثّر توطين اللغة في كل من المجتمع الجزائري والتونسي والكيباكي.» **المستقبل العربي**: السنة ١٣، العدد ١٤٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠.

رأفت، إجلال. «السياسة الفرنسية في أفريقيا جنوب الصحراء.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٧، العدد ١٤٥، تموز/ يوليو ٢٠٠١.

رمّال، عدنان. «تكسّر منطق ابنها «ديكارت»!: «الفرانكوفونية» صيغة جديدة للاستعمار.» مجلة **المعرفة**: العدد ٧٥، حزيران/ يونيو ٢٠٠٢.

الزيدي، وليد كاصد. «السياسة الفرانكوفونية في المنطقة العربية: أهدافها، غايتها، مستقبلها.» **شؤون عربية**: العدد ١١٣، ٢٠٠٣.

الزين، جهاد. «الكنيسة المارونية ودولة لبنان: العلاقة العاثرة.» **النهار**: ٨/ ١/ ٢٠٠٨.

سلامة، غسّان. «الأبعاد السياسية والاقتصادية لحوار الثقافات: ملاحظات أولية.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٧، العدد ١٤٦، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١.

ـــــ . «الفرنكوفونية فرصة نادرة أمام لبنان.» **الأسبوع العربي**: ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢.

شايد، كيرستين وسماح إدريس. «أقنعة الفرنكوفونية.» **الآداب**، السنة ٤٩، العددان ٩ ـ ١٠، أيلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١.

شحيد، جمال. «الفرانكوفونية من منظور مختلف.» مجلة **الآداب الأجنبية**: السنة ٢٢، العدد ٨٨، خريف ١٩٩٦.

ضاهر، مسعود. «العلاقات اللبنانية ـ التركية في عهد الانتداب الفرنسي، ١٩٢٠ ـ ١٩٤٣.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩١، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦.

عبد العزيز، زينب. «الفرنكوفونية والمسألة الحضارية.» مجلة **البيان**: السنة ١٧، العدد ١٧٧، تموز/ يوليو ـ آب/ أغسطس ٢٠٠٢.

علبي، عاطف. «ما هي الفرنكوفونية؟.» **الطريق**: العدد ٥، خريف ٢٠٠١.

غايار، دوني. «نشدد على أهمّية الدور الفرنسي في حماية التنوّع الثقافي.» مجلة **لايف ستايل**: ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦.

فرنسا والبلاد العربية: حزيران/ يونيو ١٩٧٧.

«الفرنكوفونية وهوية أدبها المولود في لبنان.» **العربي**: العدد ٥١٣، آب/ أغسطس ٢٠٠١.

فيلشمان، جوتو، أ. «هل تقضي الإنجليزية على اللغات الأخرى؟.» **الكتب: وجهات نظر**: السنة ٢، العدد ٢١، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

القدس العربي: ٢٠/ ١/ ٢٠٠٤.

كيلاني، قمر. «الفرانكوفونية وهذا العدد.» **مجلة الآداب الأجنبية**: السنة ٢٢، العدد ٨٨، خريف ١٩٩٦.

«ملف الفرانكوفونية.» **مجلة الآداب الأجنبية**: السنة ٢٢، العدد ٨٨، خريف ١٩٩٦.

مصطفى، طلال عبد المعطي. «علم الاجتماع الثقافي: مفاهيمه وموضوعاته.» مجلة **المعرفة** (دمشق): السنة ٤٠، العدد ٤٥٥، آب/أغسطس ٢٠٠١.

المعرفة (وزارة التربية والتعليم، الرياض): العدد ١٥٦، آذار/ مارس ٢٠٠٨.

معوض، نازلي. «الشخصية العربية للجزائر بين الثقافة الفرنسية والسياسة الثقافية العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ٣، العدد ١٧، تموز/ يوليو ١٩٨٠.

ـــــــ. «الصحافة في أقطار المغرب الثلاثة بين ماضٍ استعماري وحاضر عربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٣، العدد ١٩، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠.

«مقبرة الحرية... سبعة آلاف عنوان ممنوع في فرنسا.» **الثورة** (دمشق): ٢٤/ ١٠/ ٢٠٠٧.

مقدسي، أنطوان. «الفرنكوفونية وعالمية اللغة.» **مجلة الآداب الأجنبية**: السنة ٢٢، العدد ٨٨، خريف ١٩٩٦.

ندوة عن «الاستعمار الجديد والثقافة.» **السياسة الدولية**: السنة ٧، العدد ٢٦، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧١.

النمري، عمر. «الفرانكوفونية استعمار أم استخراب؟.» مجلة **البيان**: السنة ١٧، العدد ١٧٨، أيلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢.

هانتنغتون، صاموئيل. «الغرب، إنه فريد ولكنه ليس جامعاً.» ترجمة فاضل صكر. مجلة **الرسالة**: العدد ٤، آب/ أغسطس ١٩٩٧.

هيكل، محمد حسنين. «الفرنكوفونية وأخواتها.» **الكتب: وجهات نظر**: السنة ٣، العدد ٢٨، أيار/ مايو ٢٠٠١.

أطروحات، ورسائل جامعية

الأسعد، نادين. «الصحافة نشأةً وتطوراً.» (أطروحة دكتوراه في الصحافة والإعلام، الجامعة اللبنانية، ٢٠٠٢).

ندوات، مؤتمرات

اجتماع الخبراء حول الحكم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفقر، القاهرة، ١١ ـ ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١: ندوة عقدتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة (الإسكوا). نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠٠٢. (سلسلة دراسات مكافحة الفقر؛ ١٤)

الفرنكفونية والعالم العربي، حوار الثقافات: أعمال الندوة التي نظّمتها جامعة الدول العربية، والمنظمة الدولية للفرنكفونية، ومعهد العالم العربي بباريس، باريس ٣٠ ـ ٣١ مايس ٢٠٠٠. سلا، المغرب: مطبعة بني ازناسن، ٢٠٠١.

وحدة الثقافة العربية وصمودها بوجه التحديات: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها المجمع العلمي العراقي بمشاركة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧.

٢ ـ الأجنبية

Books

Abou, Sélim, Choghig Kasparian et Katia Haddad. *Anatomie de la francophonie libanaise*. Montréal: Ed. AUPELF-UREF; [Beyrouth]: Ed. FMA [Fiches du monde arabe], 1996. (Col. Universités francophones)

Albert, Pierre. *Histoire de la presse*. 6ème éd. mise à jour. Paris: Presse universitaires de France, 1990. (Que sais-je?; 368)

Berstein, Serge et Jean-Pierre Rioux. *La France de l'expansion: L'Apogée Pompidou, 1969-1974*. Paris: Ed. du Seuil, 1995. (Points. Histoire; 118)

Brèves, François Savary de. *Relation des voyages de Monsieur de Breves, faits en Jerusalem, terre saincte, Constantinople, Aegypte*. Paris: Thomas de la Ruelle, 1965.

Caron, Rémi. *L'Etat et la culture*. Paris: Economica, 1989.

Chaurand, Jacques. *Histoire de la langue française*. 6ème éd. Paris: Presses universitaires de France, 1969. (Que sais-je?; 167)

Chehdan-Kalifé, Michel. *Les Relations entre la France et le Liban, 1958-1978*. Paris: Presses universitaires de France, 1983. (Droit international et relations internationales; 2)

Chevallier, Dominique. *La Société du mont Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe*. Paris: P. Geuthner, 1971. (Bibliothèque archéologique et historique/Institut français d'archéologie de Beyrouth; 91)

Chiha, Michel. *La Politique Intérieure*. Beyrouth: Editions du Trident, 1964.

Crubellier, Maurice. *Histoire culturelle de la France, XIX^{ème}-XX^{ème} siècle*. Paris: A. Colin, 1974. (Collection U. Série Histoire contemporaine)

Curtius, Ernst-Robert. *Essai sur la France*. Trad. de l'allemand par J. Benoist-Méchin; avant-propos de François Ewald. La Tour-d'Aigues: Ed. de l'Aube, 1995. (L'Aube poche; 7)

Debbasch, Charles [et al.]. *Mutations culturelles et coopération au Maghreb*. Paris: Editions du Centre national de la recherche scientifique, 1969.

_______ et Jean-Marie Pontier. *La Société française*. 4ème éd. Paris: A. Colin, 2001. (collection classic)

Delacampagne, Christian et Robert Maggiori (dirs.). *Philosopher: Les Interrogations contemporaines, matériaux pour un enseignement*. Nouv. éd. Paris: Fayard, 2000. (Histoire de la pensée)

DePorte, A. W. *De Gaulle's Foreign Policy, 1944-1946*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1968.

Derieux, Emmanuel et Jean C. Texier. *La Presse quotidienne française*. Paris: A. Colin, 1974. (Collection U 2; 224)

Dictionnaire encyclopédique des sciences de l'information et de la communication. Sous la dir. de Bernard Lamizet et Ahmed Silem. Paris: Ellipses, 1997.

Dollot, Louis. *La France dans le monde actuel*. 7ème éd. refondue. Paris: Presses universitaires de France, 1986. (Que sais-je?; 876)

Duby, Georges. *Histoire de la France: Des origines à nos jours*. Paris: La rousse, 2008 (collection bibliothèque historique)

Duverger, Maurice. *Sociologie de la politique: Eléments de science politique*. Paris: Presses universitaires de France, 1973. (Thémis: science politique; 1)

Encyclopédie Universalis. Paris: Albin Michel, 1985.

_______. Paris: Albin Michel, 199.

Etat de la francophonie dans le monde: Données 1995-1996 et 5 études inédites. Paris: La Documentation française, 1997.

Etat de la francophonie dans le monde: Données 1999-2000 et six études inédites. Paris: La Documentation française, 2001.

Farchy, Joëlle. *La Fin de l'exception culturelle?.* Paris: Centre national de la recherche scientifique (CNRS), 1999.

Figuié, Gérard. *Le Point sur le Liban.* Beyrouth: Anthologie, 1998.

France. Paris: La Documentation française, 1999.

La Francophonie dans le monde: 2002-2003. Paris: Larousse, 2003.

Gontaut-Biron, R. de. *Comment la France s'est installée en Syrie.* Paris: [s. n.], 1960.

Graziani, Serge. *La Communication Culturelle de l'Etat.* Paris: Presses universitaires de France, 2000. (La Politique éclatée)

Gueunier, Nicole. *Français du Liban: Cent portraits linguistiques.* Avec la collab. de Katia Yazbecq-Haddad et Jean Aucagne. [Aix-en-Provence]: Institut d'études créoles et francophones, 1993. (Langues et développement)

Jabbour, Zahida Darwiche. *Etudes sur la poésie libanaise francophone: Abi Zeyd, Naffah, Schéhadé, Stétié, Hatem.* [Beyrouth]: Ed. Dar An-Nahar, 1997.

Jaurès, Jean. *Textes choisis: Tome 1: Contre la guerre et la politique Coloniale.* Paris: Editions Sociales, 1959.

Joubert, Jean-Louis [et al.] (dirs.). *Littératures francophones du monde arabe: Anthologie.* Paris: Nathan; [Casablanca]: Al Madariss, 1994. (Littératures francophones; 2)

Kaufman, Daniel J., Jay M. Parker and Kimberly C. Field (eds.). *Understanding International Relations: The Value of Alternative Lenses.* 4th ed. New York: McGraw-Hill, 1999.

Kouyoumdjian, Ohannès Pacha. *Le Liban à la veille et au début de la grande guerre:* Mémoires d'un gouverneur, 1913-1915. Paris: Centre d'Histoire Arménienne Contemporaine, 2003.

Lebovics, Herman. *Mona Lisa's Escort: André Malraux and the Reinvention of French Culture.* Ithaca: Cornell University Press, 1999.

Lewis, Bernard. *La Formation du Moyen-Orient modern.* Trad. de l'anglais par Jacqueline Carnaud. [Paris]: Aubier, 1995. (Histories)

Lycée Franco-libanais de Tripoli (1973-2003): Mission Laïque française. Paris: Sociétés B&L Associés, 2004.

Mesnard, André-Hubert. *L'Action culturelle des pouvoirs publics.* Paris: Librairie générale de droit et de jurisprudence, 1969.

Ministère des relations extérieures, Direction générale des relations culturelles, scientifiques et techniques (DGRCST). *Le Projet culturel extérieur de la France.* Paris: La Documentation française, 1984.

Naaman, Abdallah. *Le Français au Liban: Essai socio-linguistique.* Préfacé par Edmond Rabbath. Paris; Beyrouth: A. Naaman, 1979. (Collection mélanges; 1)

Nerval, Gérard de. *Voyage en orient.* Paris: Julliard, 1964.

Neuman, Stephanie G. *International Relations Theory and the Third World.* New York: St. Martin's Press, 1998.

Nouschi, André. *La France et le monde arabe: Depuis 1962, mythes et réalités d'une ambition.* Paris: Vuibert, 1994. (Thématèque. Histoire)

Le Petit Larousse. Paris: Larousse, 1982.

La Politique étrangère de la France. Paris: La Documentation française, 1975.

Pontoizeau, Pierre-Antoine. *La Communication culturelle.* Paris: A. Colin, 1992.

Rigaud, Jacques. *Les Relations culturelles extérieures: Rapport au Ministre des Affaires étrangères.* Paris: La Documentation française, 1979.

Ruf, W. K. [et al.]. *Indépendance et interdépendances au Maghreb.* Paris: Editions du Centre national de la recherche scientifique, 1974.

Tueni, Ghassan. «Dialogue des cultures ou Choc des civilisations?.» *L'Orient le jour*: 17/10/2002.

Tyan, Ferdinand. *France et Liban, défense des intérêts français en Syrie.* Paris: Perrin, 1917.

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization [UNESCO]. *L'UNESCO et la question de la diversité culturelle: Bilan et stratégies, 1946-2004.* Sous la dir. Katérina Stenou. Paris: UNESCO, 2004.

L'UNESCO racontée par ses Anciens. Paris: Association des anciens fonctionnaires de l'UNESCO, 2006.

Urfalino, Philippe. *L'Invention de la politique culturelle.* Paris: La Documentation française, 1996. (Travaux et documents, comité d'histoire du Ministère de la culture; 3)

Voici La France. Paris: La Documentation française; La Ministère des affaires étrangères, 2004.

Volney, Constantin-François de Chasseboeuf. *Voyage en Egypte et en Syrie.* Publ. avec une introd. et des notes de Jean Gaulmier. Paris; La Haye: Mouton et Cie, 1959. (Le Monde d'Outre-mer, passé et présent. 2ème série, Documents; 2)

Zein, Ramy. *Dictionnaire de la littérature libanaise de langue française*. Paris: L'Harmattan, 1999.

Periodicals

Le Français dans le monde (Paris): no. 1, mai 1961.

Labet, Eve Marie. «La Reforme du pole audiovisuel extérieur français.» *Label France* (Paris): no. 33, septembre 1998.

Lalumière, Catherine. «La Bataille de la diversité culturelle.» *Label France* (Paris): no. 38, janvier 2000.

Lemoine, Gérard. «La Francophonie: Une stratégie pour l'avenir.» *Défense nationale*: vol. 44, mai 1989.

Lombard, Alain. «Politique culturelle international: Le Modèle français face à la mondialisation.» *Revue Internationale de l'imaginaire* (Paris): no. 16, 2003.

Le Matin: 27/11/1985.

Le Monde: 5/5/1996; 8/2/1981, et 18/2/1981.

Monin, Pascal. «Le Liban bastion de l'enseignement francophone.» *Les Cahiers de l'Orient* (Paris): vol. 65, 2002.

Sciences au Sud (Paris): no. 3, janvier - février 2000.

Tanenbaum, Jan Karl. «France and the Arab Middle East, 1914-1920.» *American Philosophical Society*: vol. 68, no. 7, October 1978.

Turquié, Sélim. «Les Objectifs de la politique française dans la crise du Liban.» *Le Monde diplomatique*: janvier 1979.

Worms, Jean-Pierre. «La Crise du lien social le problème du chaînon manquant.» *EMPAN*: no. 32, décembre 1998.

Conferences

Actes du colloque: Francophonie-monde arabe: Un dialogue des cultures, Paris, 30-31 mai 2000. Paris: Organisation Internationale de la francophonie, 2000.

Actes du colloque organisé par l'université Libanaise, Faculté des Lettres et Science Humaines III, Département des publications de l'université Libanaise, Tripoli, Beyrouth, 29-31 mars 2001.

France-Levant: De la fin du XVII^{ème} siècle à la Première guerre mondiale: Colloque international, Lyon, 13-14-15 juin 2002. Paris: Geuthner, 2005.

Une francophonie différentielle. Sous la dir. de Sélim Abou et Katia Haddad. Paris: L'Harmattan: Agence francophone pour l'enseignement supérieur et la recherche; [Beirut]: Université Saint-Joseph, 1994.

La Francophonie au Liban: Actes du sixième Colloque international francophone du Canton de Peyrac et du Pays de Quercy, Gourdon, Calès, Souillac et Martel, Lot, [29 août-1er septembre 1996]. Organisé par l'Association des écrivains de langue française; sous la dir. de Edmond Jouve, Simone Dreyfus et Walid Arbid. Paris: Association des écrivains de langue française, 1997. (Les colloques de l'ADELF; 6)

La Langue d'enseignement au Liban: Actes du colloque de l'Université de Balamand, 30 avril-3 mai 1992. Beyrouth: Publications de l'Université de Balamand, 1993.

Les Politiques sociales des communes en France et en Allemagne. [Publié par le] Ministère de l'emploi, du travail et de la cohésion sociale [et le] Ministère de la santé et de la protection sociale; sous la direction de Vincent Viet et Hans Palm. Paris: La Documentation française, 2002.

Reports

«Cosmopolitanism.» < http://en.wikipedia.org/wiki/Cosmopolitanism >.

«L'Histoire culturelle est l'une des branches de la recherche historique.» Wikipédia l'encyclopédie libre, < http://fr.wikipedia.org/wiki/Histoire_culturelle >.

«Surrealism.» < http://en.wikipedia.org/wiki/Surrealism >.

Websites

< http://www.france.diplomatic.gouv.fr >.

< http://www.academie-francaise.fr/histoire/index.html >.